

مرجع القاضى والمحامى والمتقاضى فى التعويض عن

المسؤولية الجنائية والمدنية

فى ضوء قانون ٧٢ لسنة ٢٠٠٧ الخاص بالتأمين الإجبارى

المجلد الثالث

التعويض عن حوادث السيارات

ويتضمن ثلاثة أبواب :

- ١ - الباب الأول : التعويض عن الوفاة أو الإصابة الخطأ الناتجة عن حوادث السيارات طبقاً لأحكام المسؤولية المدنية.
 - ٢ - الباب الثانى : المسؤولية الجنائية عن القتل أو الإصابة الخطأ، وما يتبعه من الادعاء المدنى بالتعويض أمام القضاء الجنائى.
 - ٣ - الباب الثالث : أحكام التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية عن الوفاة والقتل الخطأ والإصابة الخطأ التى تلحق الأشخاص نتيجة لحوادث السيارات.
- نصوص القانون الجديد ٢٠٠٧/٧٢، وقانون ١٩٨١/١٠ بإشراف الرقابة على التأمين بمصر، ونصوص القانون المدنى الفصل الثالث الخاص بعقد التأمين وأحداث أحكام محكمة النقض.

الأستاذ

السيد عبد الوهاب عرفة

المحامى لدى محكمة النقض

الناشر

المكتب الفنى للموسوعات القانونية

الاسكندرية - ستانلى - شارع الهدايا

ت : ١٢/١٧٤٤٧٢٧

مرجع القاضي والمحامي والمتقاضي في التعويض عن :

المسؤولية الجنائية والمدنية

المجلد الثالث

التعويض عن حوادث السيارات

في ضوء قانون ٧٢ لسنة ٢٠٠٧ الخاص بالتأمين الإجباري
وأحكام النقض الصادرة فيه

ويتضمن ثلاثة أبواب :-

- ١- الباب الأول : التعويض عن الوفاة أو الإصابة الخطأ الناتجة عن حوادث السيارات طبقاً لأحكام المسؤولية المدنية.
- ٢- الباب الثاني : المسؤولية الجنائية عن القتل أو الإصابة الخطأ ، وما يتبعه من الإدعاء المدني بالتعويض أمام القضاء الجنائي .
- ٣- الباب الثالث : أحكام التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية عن الوفاة والقتل الخطأ والإصابة الخطأ التي تلحق الأشخاص نتيجة لحوادث السيارات.
وأخيراً نصوص القانون الجديد ٢٠٠٧/٧٢ ، وقانون ١٩٨١/١٠ بالأشراف الرقابة على التأمين بمصر ، ونصوص القانون المدني الفصل الثالث الخاص بعقد التأمين.

الاستاذ

السيد عبد الوهاب عرفة

المحامي لدى محكمة النقض

الناشر

المكتب الفني للموسوعات القانونية

الإسكندرية - ستانلي - ش الهدايا = ١٢١٧٤٤٧٢٧ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من القرآن :

- ١- يا أيها الذين آمنوا لا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة .
- ٢- يا أيها الذين آمنوا خذوا حذركم .
- ٣- وأقصد في مشيك .

من السنة :

- (إقفلها وتوكل) (حديث شريف) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القرآن :

"وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا"

(سورة النساء آية ٩٢)

السنة :

- (من تطيب ولم يعلم من الطب قبل ذلك فهو (ضامن)) ،
(والمراد أي ضامن بالتعويض) .

(حديث شريف صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم)

القاعدة الشرعية :

- (من أفسد شيئاً فعليه إصلاحه) .

كتاب دوري ١٩٨٦/٥

كتاب دوري ١٩٨٦/٩

بشأن تسليم الصور التنفيذية لأحكام

التعويضات وإجراءات تنفيذها

يراعي :

١- عدم تسليم الصور التنفيذية من أحكام التعويضات لغير أصحاب الشأن شخصياً.

٢- وفي حالة الضرورة القصوى : تسلم الصور لمن يمثلهم قانوناً بموجب توكيل خاص (لاحق) لصدور الحكم . ويذكر به رقم الدعوى وبيان الحكم وتاريخ صدوره والمبلغ المقضى به .

ولما كان تقدير هذه الضرورة مرجعه [رئاسة المحكمة وحدها] في حالة (طلب الصورة التنفيذية) المشار إليها بمقتضى (توكيل خاص) ، لذا يتم عرض الأمر على المستشار رئيس المحكمة شخصياً لتقدير (حالة الضرورة) .

ويوضح في صورة الحكم عند تسليمها تاريخ ورقم هذا التوكيل الخاص واسم الوكيل المصرح له بالاستلام وذلك بخط واضح .

قضاء محكمة جناح مستأنف القاهرة

(دائرة التعويضات)

[بأبطال عقود حصول المحامين على نسبة معينة من

التعويضات]

لمخالفتها لنصوص قانون المحاماة (المواد ٨١ ، ٨٢ منه) ولمخالفتها (للنظام العام) ، وكانت محكمة أول درجة قد قضت (بإلزام الموكلين بدفع المبالغ المالية للمحامين طبقاً لنص العقد المبرم بينهم وبين المحامين باعتبار أن العقد شريعة المتعاقدين) .

إلا أن (محكمة استئناف جنوب القاهرة دائرة التعويضات جناح مستأنفه) بجلستها المنعقدة نوفمبر ٢٠٠٦ ألغت حكم أول درجة وقضت [بإبطال جميع العقود المحررة بين المحامين وموكليهم لوقوع محل التعامل على الحق المتنازع عليه أو في جزء منه بما يعد مخالفاً لنصوص القانون] .

(الأهرام - نوفمبر ٢٠٠٦) .

ومن أحكام النقض :

- بطلان الاتفاق على استحقاق (المحامي) (أتعاباً بنسبة معينة) مما يطلب أو يحكم به في الدعوى . (قانون ١٩٥٧/٩٦) . أنصراف البطلان إلى تحديد قيمة الأتعاب ، وجوب تقدير القاضي للأتعاب في هذه الحالة . (طعن مدني ١٨٢/٣٩ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣) .

مقدمة

أوجبت م ٦ ق ٤٤١ / ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور على من يطلب (ترخيصاً لسيارة) - تقديم (وثيقة تأمين من حوادث السيارات) عن (مدة الترخيص) صادرة من (إحدى شركات التأمين بمصر) - ويغطي هذا التأمين (الإصابات والوفاة) التي تقع للأشخاص . وأن يكون التأمين (بقيمة غير محدودة) ويكون في السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح (الغير) دون الركاب ، وفي باقي أنواع السيارات يكون لصالح (الغير والركاب) (دون عملها) ، هذا وقد ألغت المحكمة الدستورية البند الأخير (دون عملها) على تفصيل فيما بعد .

ثم صدر قانون ١٩٥٥/٦٥٢ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ويعمل به من ١/١/١٩٥٦ . وهو نفس تاريخ العمل بقانون المرور ١٩٥٥/٤٤١ وتقضى أحكام قانون التأمين الإجباري من حوادث السيارات رقم ٦٥٢ / ١٩٥٥ بجعل (التأمين) (إجبارياً) لكل من يطلب (ترخيصاً لسيارة) وجعلته شاملاً لكل التعويض المحكوم به (للمضرور) مهما كانت قيمته ، ثم صدر ق ٢٠٠٧/٧٢ ونشر بالجريدة الرسمية عدد ٢١ مكرر بتاريخ ٢٩/٥/٢٠٠٧ ويعمل به بعد شهر اعتبار من ٢٩/٦/٢٠٠٧ ويلغي القانون السابق وهذا التأمين يغطي الوفاة ، والإصابة البدنية التي تلحق بالغير ، والإضرار المادية التي تلحق بممتلكات الغير عدا تلفيات

المركبات ولا يشمل هذا التأمين (أقارب قائد السيارة) المصاب في الحادث) ولكنه يشمل ركاب السيارات الخاصة والأجرة ونقل الأشخاص إلى جانب (المارة) ، وركاب السيارات الأخرى(المصابين).

وقد قضت المحكمة الدستورية (بجلسة ٢٠٠٢/٦/٩) بمد مظلة التأمين لتشمل (ركاب السيارات الخاصة) وألغت بذلك الحظر الوارد بالمادة ٥ ق ١٩٥٥/٦٥٢ وقضت المحكمة الدستورية كذلك (بجلسة ٢٠٠٤/٤/٤) بشمول التأمين (عمال السيارة) .

ويلتزم المؤمن (شركة التأمين) بموجب القانون المشار إليه بأداء مبلغ التأمين والتعويض للمضرور مهما كانت (الدفع) التي تملكها (شركة التأمين) في مواجهة (المؤمن له) على أن ترجع بما أدته على (المؤمن له) بعد ذلك .

ثم صدر قرار وزير المالية رقم ١٩٥٥/١٥٢ متضمناً نموذج وثيقة التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات ويعمل به من ١/١/١٩٥٦ ، (إلى حين صدور اللائحة التنفيذية لقانون ٢٠٠٧/٧٢) ، ويتضمن :-

١- نموذج وثيقة التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات .

٢- الأشخاص المستفيدين من التأمين والمستبعدين من الإفادة منه .

٣- التزامات المؤمن له .

٤- أحوال رجوع شركة التأمين (المؤمن) ، أما وثائق التأمين التجارية التكميلية فهذه لا تعطى أصابات الأشخاص (طعن مدني ٨٥٠٩/٦٤ ق جلسة ١٩٩٦/١/٢٨)

والهدف من قانون التأمين الإجباري هو :-

١- حماية المصابين من حوادث السيارات من (خطر اعسار المسئول) .

٢- حماية صاحب السيارة من (عبء التعويض) .

وما لم يرد به نص في القانون المشار إليه ، يخضع للأحكام الواردة بالقانون المدني في الفصل الثالث (بعقد التأمين) (المواد من ٧٤٧ - ٧٦٥ مدني) إلى جانب ق الرقابة على التأمين رقم ١٩٨١/١٠ ويراعى أن (جزاء) مخالفة الشكل الذي نصت عليه المادة الثانية من ق ١٩٥٥/٦٥٢ من أن تكون وثيقة التأمين الإجباري من المسئولية عن حوادث السيارات ، مطابقاً للنموذج الصادر بقرار وزير المالية رقم ١٩٥٥/١٥٢ وهو (البطلان) - ليس نريعة للاحتجاج به على (المضرور) وفقاً لقاعدة (البطلان الجزئي أو انتقاص العقد) طبقاً (م ١٤٣ مدني) وفيه تبطل الشروط المخالفة للقانون فقط ، لتحل محلها نصوص القانون وتبقى باقي بنود العقد (قائمة بين أطرافه) .

وبخصوص مبدأ عدم جواز الجمع بين أكثر من تعويض :-

فإن القاعدة :- إن التعويض يقدر (بقدر الضرر) فلا يتجاوز قيمته .

- وأنه لا يجوز الجمع بين أكثر من تعويض .

- وأنه لا تعويض إلا إذا تحقق (الضرر) .

- وأنه لا يجوز أن يتجاوز (مبلغ التأمين) (قيمة الضرر) .
- وإنه إذا تقاضى (المؤمن عليه) مبلغ التعويض من (مرتكب الحادث) فلا يرجع بشيء على (شركة التأمين) لسبق جبراً للضرر (م ٢٨٤ مدني) حيث لا يجوز الجمع بين أكثر من تعويض وإلا كان (إثراء على حساب الغير بغير حق) ولا يجوز (للمضرور) الجمع بين مبلغ التأمين ، والتعويض الذي أداه له المسئول عن الحادث فعلاً .

كما أنه إذا تعددت شركات التأمين المؤمّنة عن ذات الحادث

، فتقاضي المضرور (تعويضاً من أحدها) ، (فلا يجوز له الرجوع على غيرها) وإلا كان ذلك (جمعاً لأكثر من تعويض) . وإذا تقاضي المضرور تعويض من جهة ولكن أقل من قيمة الضرر كان التزام شركة التأمين بأداء ما تبقى من التعويض المستحق على (قدر الضرر) بعد خصم ما تلقاه من تعويض آخر .

أما في التأمين على الأشخاص :-

فإن الأمر مختلف ، فما يتقاضاه (المؤمن له) من شركة التأمين ليس له صفة التعويض وإنما هو نوع من (الإلخار) ، فيجوز له الجمع بين مبلغ التأمين ، ومبلغ التعويض الذي يلزم به مرتكب الحادث الذي أدى إلى الوفاة أو الإصابة .

كما يجوز الجمع بين أكثر من مبلغ تأمين على الأشخاص عند تعدد الوثائق لدى أكثر من شركة تأمين - دون تقييد بفكره (إنعدام الضرر) فالتعويض هنا نوع من (الإلخار) فيجوز الجمع بين مبالغ أخرى تستحق بمقتضى وثائق تأمين ادخارية (م ١٦ ق ٢٠٠٧/٧٢) .

ولكن هل يجوز الجمع بين التأمين الإلجباري ، وتعويض

إصابة العمل ؟

ومثاله : قيام العامل بمهمة تتصل بعمله فتصيبه (سيارة) ، فهل يجوز
(للمصاب) أن يرجع بالتعويض الكامل عما لحقه من ضرر على قائد
السيارة أو مالكيها ، أو بالدعوى على شركة التأمين وفقاً لقواعد التأمين
الإلجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات ، أو يخصم ما تلقاه من
تعويض أصابه من مبلغ التعويض المطلوب حتى لا يجمع بين أكثر من
تعويض كما سبق القول ؟

ونجيب على ذلك أن ما يتلقاه المصاب من التأمينات الاجتماعية من
تعويض عن (أصابه العمل) هو (تعويض حقيقي) فإذا قامت به فإنه
يجب خصم ما دفع من مبلغ المستحق للمصاب من حادث السيارة تجاه
رب العمل أو شركة التأمين في التأمين الإلجباري من المسؤولية عن
حوادث السيارات .

(طعن مدني / ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩) .

ولقد ذهبت محكمة النقض في أحكامه لها بالمخالفة لذلك في الطعون
المدنية بـ جلسة ١٩٩٣/٥/٣٠ ، فقالت المحكمة المذكورة :-

(أن تأمين إصابة العمل هو نوع من التأمين على الأشخاص يجوز
الجمع بينه وبين أي تعويض آخر) .

وأينما في الموضوع :-

أن رب العمل لا يؤمن على العامل لحساب العامل نفسه ، وإنما يؤمن
نمته (كرب عمل مسئول بالتعويض) .

جواز الجمع بين مبلغ التأمين الإجباري عن حوادث السيارات ومبلغ تأمين حظر الطريق :

وقد وقع عقد بتاريخ ٢٠٠٤/١/١ بين (هيئة الطرق والكباري ، والاتحاد المصري للتأمين) (يتجدد سنوياً) بموجبه يؤدي الاتحاد المصري للتأمين للمؤمن عليه أو ورثته مبلغ تأمين قدره (عشرون ألف جنيه) في أحوال الوفاة أو العجز الكلي المستديم ~~بشروط~~ حدوث ذلك خلال (سنة) من تاريخ وقوع حادث فجائي وعارض للسيارة التي يستقلها أو يتولى قيادتها على (إحدى الطرق السريعة المتميزة ذات الرسوم) - وقسط التأمين ٢٥ قرش عن كل مركبة يغطي خمس طرق هي :-

١- ما بين وإلى تحصيل الرسوم (طريق القاهرة أسكندرية الصحراوي من الكيلو ٢٩-١٨٨) .

٢- طريق القاهرة - إسماعيلية - بورسعيد (من الكيلو ٨٣-١٦٥)

٣- طريق القطامية حتى العين السخنة (من الكيلو ١٨-١٠٨)

٤- طريق هايكستب بليس الصحراوي (كيلو ٢٧-٥٠)

٥- طريق القاهرة - الفيوم الصحراوي (كيلو ١٦-٩٥)

ويشمل التأمين (مركبات النقل السريع) المستخدمة لهذه الطرق بشرط (سداد رسوم العبور) ويستثنى منها (سيارات النقل الجماعي) المشمولة بوثيقة تأمين أخرى .

ويغطي التأمين (ركاب السيارة وقائدها) وفقاً للترخيص الصادر لها وفي حالة وقوع حادث : يحرر (محضر) عنه بأقرب (مركز شرطة)

وتخطر الجهة المختصة كتابة خلال (٤٨ ساعة) من وقت وقوع الحادث ببيانات عن (الحادث) ، وأسباب وقوعه ، وأسماء المتوفين أو المصابين ومحل إقامتهم ، مع تقديم (المستندات الرسمية) وأهمها محضر الشرطة ، وشهادة الوفاة ، وإعلام الورثة ، وتقرير الإصابة وهذا التأمين نوع من التأمين على الأشخاص ليس له صفة التعويض فيجوز الجمع بينه وبين التعويض المحكوم به على المسئول عن الحادث ، وهو لا يغطي سوى (الإصابات) التي تلحق (بركاب السيارة) (دون قائدها) .

ونحب أن نشير وننوه إلى بعض النقاط الواردة بقانون التأمين الإجباري الجديد عن حوادث مركبات النقل السريع داخل جمهورية مصر رقم ٢٠٠٧/٧٢ :

١- أنه يطبق بأثر فوري مباشر اعتباراً من ٢٠٠٧/٦/٢٩ وذلك على حوادث السيارات التي تقع اعتباراً من هذا التاريخ .

فلا يسري على :حوادث السيارات التي تقع من مركبة تسرق عليها (وثيقة تأمين) قبل تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٩ ويستمر تاريخ انتهائها بعد التاريخ المشار إليه ، ذلك لأن (وثيقة التأمين) (عقد) بين المؤمن له والمؤمن لديه أعمالاً لقاعدة (العقد شريعة المتعاقدين) فيجب احترام إرادة المتعاقدين ولو كان التأمين إجبارياً ، فتسري الوثيقة حتى نهاية مدتها . ويقع على شركات التأمين مسئولية دفع (مبلغ التعويض) كاملاً للمضرور طالما وقع الحادث في ظل سريان وثيقة التأمين

المبرمة قبل تاريخ ٢٩/٦/٢٠٠٧ والتي لم ينته مدة سريانها بعد العمل بأحكام قانون ٧٢/٢٠٠٧ الجديد .

٢- بالنسبة للتقادم :-

ويثير نقطتان :-

(أ) مبلغ التعويض المشار إليه (بمادة ٨ ق ٧٢/٢٠٠٧) فمدته تخضع (للتقادم الثلاثي المسقط لحق المضرور في التعويض قبل شركات التأمين من وقت وقوع الحادث طبقاً (م ٧٥٢ مدني) . ولا يلزم للحصول على (مبلغ التعويض) من شركة التأمين استصدار (حكم نهائي بإدانة المسئول) عن الحادث ، ولو كان الخطأ من جانب (المجني عليه) .

فقد جاء الالتزام (مطلقاً) بغير حاجة لإثبات الخطأ من جانب المضرور .

(ب) بالنسبة (لمبلغ التعويض التكميلي) :

المطالبة به من المضرور - في مواجهة المسئول عن الحادث ، والمسئول عن الحقوق المدنية .

فيلتزم المضرور (برفع دعوى تعويض قبله للحصول على التعويض التكميلي) ، وعليه كذلك : أثبات خطأ (قائد المركبة) المتسببة في الحادث.

وبالتالي (صدور حكم نهائي بات بالإدانة) ومدة التقادم المسقط هي :

(٣ سنوات) من تاريخ صدوره هذا الحكم النهائي باتاً ، أو من تاريخ

وقوع الحادث في حالة التصرف في (الجنحة) بوجه آخر غير تقديم
(المتهم) (للمحاكمة الجنائية) .

٣- مبلغ التأمين وقيمته :

(أ) بالنسبة للوفاة ، أو العجز الكلي :-

نصت م ٨ ق ٧٢/٢٠٠٧ بإلزام شركات التأمين بأداء مبلغ (أربعون
ألف جنيه) إلى المستحق أو ورثته .

(ب) بالنسبة للعجز الجزئي :- فيحدد بمقدار نسبة العجز .

(ج) وبالنسبة للاضرار التي تلحق بممتلكات الغير :-

حددها القانون الجديد في (م ٨ منه) بحد أقصى هو (عشرة آلاف
جنيه) .

ويجب على المحكمة أن تبين في حكمها أنها راعت وأخذت في
اعتبارها مبلغ التعويض السابق سداده من شركة التأمين ، وأنها قد
خصمته عند تقدير التعويض التكميلي واستنزفته من مبلغ التعويض
العادل المكافئ للضرر ، وإلا كان حكمها (باطلاً) وقاصراً (للخطأ
في تطبيق القانون) .

كما يجب على (شركات التأمين) صرف مبلغ التعويض في مدة
أقصاها (شهر) من تاريخ (إخطار) شركة التأمين بوقوع الحادث
، بغير اللجوء إلى (المحكمة) .

وإذا كان الضرر الناجم عن الحادث يزيد عن ذلك المبلغ المحدد قانوناً ،
فإن على المضرور أو ورثته رفع (دعوى تعويض تكميلي) أمام

المحكمة ، بما يجاوز ذلك المبلغ ، في مواجهة المسئول عن الحادث والمسئول عن الحقوق المدنية .

هذا وقد تضمنت (م ١٠) من القانون الجديد مبدأ هاماً بالنسبة لصرف قيمة التأمين:

فأوجبت في (التوكيل) المفوض من قبل المضرور أو ورثته أن يكون (خاصاً مصداقاً عليه) بالشهر العقاري محدداً به قيمة مبلغ التأمين المقرر صرفه وتحويل الوكيل فيه حق صرفه واستلامه من شركة التأمين وأن يكون التوكيل لاحقاً لوقوع الحادث ، وإخطار المؤمن لشركة التأمين بوقوع الحادث.

وقد كان للتطور الهائل في صناعة السيارات وتعدد ماركاتها وموديلاتها ومزاياها من سرعة فائقة (إلى درجة أن عددها أصبح يفوق عدد المارة بالشوارع) ، إلى (كثرة انتشار الحوادث) خاصة على الطريق السريع والطريق الصحراوي ، والى يروح صحتها كل عام الآلاف المؤلفة من الأرواح ، إلى جانب تلفيات السيارات التي قد يجاوز ثمنها المائة ألف من الجنيهات .

الأمر الذي حدا بالمشروع إلى سن العديد من القوانين من تأمين إجباري ، وتعديل قانون المرور أكثر من مرة ، وتشديد العقوبة على المتهورين ، ومن يرتكب الحادثة وهو في حالة (سكر بين) ، أي واضح وظاهر ، وذلك حتى يرتدع الآخرون ويكفوا عن السرعة المجنونة ومجاوزتها للحد المقرر لها ، والمخاطرة بأرواح الأبرياء .

ولا شك في أن ذلك له اعتبار في (إدانة الجاني) وثبوت الخطأ في جانبه ، واستحقاق (التعويض) في جانب (المجني عليه المضرور) ، فلو لا السرعة لما كانت الإصابة أو الوفاة الناجمة عنها . وأجاز رجوع (شركات التأمين) على المسئول عن الحادث ، أو المؤمن لديه .

والتعويض عن الحوادث الناشئة عن المسؤولية التقصيرية عن حوادث السيارات هو (جزاء) المسؤولية عن واجب قانوني فرضه القانون على الكافة (بعدم الإضرار بالغير) (بفعل أو عمل غير مشروع) مخالفة (للقانون) .

وتقوم المسؤولية بالتعويض على : (١) وجود (خطأ) صادر من المسئول (٢) ترتب عنه (ضرر مباشر) متوقع أو غير متوقع بحيث لو اقتصر على مجرد (الخطأ) ، دون (ضرر) ناجم عنه ، لما قامت المسؤولية .

(٣) إلى جانب الركن الثالث وهو (علاقة السببية بين الخطأ والضرر الناشئ عنه كنتيجة حتمية ومباشرة له) بحيث لو لا الأول لما كان الثاني ، وإن الثاني مترتب على الأول كنتيجة وأثر . فإن انتفى وتخلف أي من (الأركان الثلاث) سالفة الذكر انتفى معه قيام المسؤولية المدنية والتعويض عنها كأثر مترتب عليها .

ويراعى أن التعويض يدور مع الضرر وجوداً أو عدماً ، ويقدر (بمقداره) متكافئاً بما يحقق جبره ، دون أن يجاوزه وإلا كان ذلك (إثراءً بلا سبب للمضرور على حساب المسئول) عدا حالتى الغش والخطأ الجسيم ، وحال (الضرر المتغير) ، فيزيد ويشمل جميع

الأضرار (تعويضاً كاملاً) وليس بقدر الضرر . كما يلاحظ أن مقدار التعويض قد ينزل أو يخفض أو ينقص حال (الخطأ المشترك) بإسهام المضرور في إحداثه .

والأصل في التعويض أنه يكون (عيناً) وذلك بإعادة الحال إلى ما كان عليه ، فإن استحال التعويض العيني كان اللجوء إلى (التعويض النقدي). وقد يكون التعويض (مواسياً للمضرور) عما أصابه في مشاعره وعواطفه من (ألم نفس) جابراً لخاطره وهذا هو (التعويض عن الضرر الأدبي) وهناك ما يسمى (بالضرر المرتد) المراد جبره بالتعويض وهو (ما يسببه الحادث لذوي المتوفى من فقد عائلهم الذي كان يعولهم فعلاً) .

(طعن مدني ١٠٧٥/٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٧) .

فالضرر المادي وهو أحد نوعي التعويض يشترط لقيامه :-

(أ) الإخلال بمصلحة مالية للمضرور

(ب) وأن يكون الضرر محققاً ، بأن يكون قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه في المستقبل حتمياً .

(طعن ١٥٩٨/٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٣) (طعن مدني ٥٠/٥٢٨)

ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩)

وتبين محكمة النقض عند تقدير التعويض ومقياسه في الضرر المرتد بقولها:-

فإن أصاب الضرر شخصاً (بالتبعية) عن طريق ضرر أصاب شخصاً آخر فلا بد أن يتوافر لهذا الأخير حق أو مصلحة مالية مشروعة يعتبر الإخلال بها ضرراً أصابه .

(طعن ١٥٩٨ / ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣ / ٣ / ٢٣) .

وتحصر الضرر المرتد على حالة (فقد العائل الفعلي) (١) 'إعالة فعلية مشروعة وقت الوفاة .

(٢) وأن تكون على نحو مستمر ودائم (٣) وإن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة .

(طعن ١٥٩٨ / ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣ / ٣ / ٢٣) (طعن مدني ٤٧ / ٧٢٤ ق جلسة ١٩٨٠ / ١ / ١٦ السنة ٣١ ص ١٧٩)

أما احتمال وقوع الضرر مستقبلاً فلا يكفي للحكم بالتعويض . (طعن مدني ٤٧ / ٧٢٤ ق جلسة ١٩٨٠ / ١ / ١٦ السنة ٣١ ص ١٧٩) (طعن مدني ٥٤ / ١١١ ق جلسة ١٩٨٤ / ١١ / ٢٧)

والأصل أن تكون المطالبة من جانب الزوجة وليس الزوج لأن الأخير هو المكلف شرعاً بالنفقة .

(طعن مدني ٤٥ / ١٣٠ ق جلسة ١٩٧٨ / ٥ / ٢٣ السنة ٢٩ ص ١٣٠١)

لكن إذا ثبت أن الزوجة كانت تساهم في مصروفات المنزل والأسرة كان للزوج طلب التعويض عن الضرر المادي بسبب وفاة زوجته .

كما يلاحظ بالنسبة للتعويض عن الضرر الأدبي الواقع بالزوج والأقارب حتم الدرجة الثانية حال وجودهم عدم جعله مطلقاً ومفتوحاً

على مصراعيه فلا يقضي بالتعويض عنه إلا (لمن أصابه ألم حقيقي بموت المصاب) فقد رفض الاستئناف المختلط قديما بجلسة ١ / ٦ / ١٩٣٥ طلب اب بالتعويض عن الضرر الأبوي لأنه كان سبق وهجر أبنه حال حياته ولم يفكر فيه إلا (عند موته) للمطالبة بالتعويض .

كما يلاحظ بالنسبة للضرر المرتد عن تقويت الفرصة أن تقويت الأمل في رعاية الأبن المفقود لأبيه أو أبويه هي (أمر محقق) يجب الاعتراف به كعنصر من عناصر التعويض عن الضرر المادي المرتد (طعن مدني ٤٥/٨٦٠ ق جلسة ١٦/٥/١٩٧٩)

(طعن ٥٥/٢٠١١ ق جلسة ٢٢/٦/١٩٨٨) (طعن مدني ٥٤/٢٢١٨ ق جلسة ١٩/١/١٩٨٨) (طعن ٩١ / ٣٥٢ ق جلسة ٢٢ / ٣ / ١٩٧٧) .

(لما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن الأول قد بلغ سن الشيخوخة وأنه أحيل إلى المعاش قبل فوات خمسة شهور على فقد أبنه الذي كان طالباً في الثانوية العامة وبلغ من العمر ١٨ سنة الأمر الذي يبعث الأمل عند أبويه في أن يستظلا برعايته ، وإذا افتقدها فقد فانت فرصتهما بضياح أملهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذا استبعد هذا العنصر عند تقدير التعويض يكون قد خالف القانون) .

(طعن مدني ٤٥/٨٦٠ ق جلسة ١٦/٥/١٩٧٩ السنة ٣٠ ص ٣٦١)

كما يشترط للحكم بالتعويض عن فوات الفرصة :-

(١) وجود أسباب مقبولة تبررها .

(٢) الأمل الكبير في نجاحها .

٣) أن تكون هذه الفرصة قائمة .

(طعن مدني ٥٢/١٣٨٢٠ ق جلسة ١٩٨٣/٢٨٤)

(طعن ٦٣/٧٠٨٥ ق جلسة ١٩٩٥/١١/٣٠)

(طعن ٦٣/٤٣٠٠ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٠)

وفي ذلك نقول محكمة النقض :

(لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتعويض عن الضرر المادي على ما أورده من أن الوفاة فوتت على المطعون ضدهما فرصة الأمل في مساعدة ولدهما المتوفى الذي أنهى دراسته وأصبح قادراً على الكسب ، دون أن يعنى ببحث ما أثاره الطاعن من أن المتوفى لم يكن لديه مالاً ، وإن المطعون ضد الأول كان ينفق عليه ، وإن والديه المطعون ضدهما لم يكونا في حاجة إلى مساعدته ، مما لو صح لجاز أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون معيباً بالقصور . (طعن مدني ٥٢/١٣٨٠ ق جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨) (طعن ٦٣/٤٣٠٠ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٠ .

هذا ويلاحظ أن : (عقد التأمين) المبرم بين شركة التأمين والمؤمن له صاحب السيارة يغطي فقط المسؤولية الناشئة عن وفيات الأشخاص وإصابتهم عن حادث سيارة وقع بمصر أو مقطورة ملحقة بها وسواء كان ذلك أثناء وقوف السيارة أو أثناء تشغيلها . (طعن مدني ١٨٠٧ / ٥٦ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٣٠) (طعن ٦٧/٧٨١٥ ق جلسة ١٩٩٨/١٢/١٥) (طعن ٦٧/٣٥١١ ق جلسة ١٩٩٨/٦/٢٧) .

كما أنه في نطاق الأشخاص القاصر عليه وحده دون الأموال يقتصر فقط على (الغير والركاب والعمال) ، فلا يشمل ما يلحق (قائد) السيارة النقل أو الأجرة من (أضرار) نتيجة الحادث الذي تسبب فيه بخطئه ، فلا يجوز أن يستفيد من خطئه ولأنه ليس من (الغير) الذي يغطي التأمين الإجباري الأضرار التي تلحق به طبقاً للمواد ٥ ق ١٩٥٥/٦٥٢ بإصدار قانون التأمين الإجباري وم ٦ ق ١٩٥٥/٤٤٩ بشأن السيارات وقواعد المرور .

(طعن مدني ٧٥/٥٨٤٣ ق جلسة ٢٨/٣/٢٠٠٦)

وإن التزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للضرر يقتضي :

(١) أن تكون السيارة التي وقع منها الحادث مؤمن عليها تأميناً إجبارياً لديها وقت وقوعه بأن تكون وثيقة التأمين الإجباري سارية المفعول في هذا الوقت (٢) وأن تثبت مسئولية قائدها عن الضرر .

(طعن مدني ٦٤/٨٥٠٩ ق جلسة ٢٨/١/١٩٩٦) (طعن ٢١٣٢ / ٦٤ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٩٥)

ويلاحظ أن الدعوى الجنائية : تقوم فقط على أساس المسئولية عن الأعمال الشخصية القائمة على ركن العمد أو الخطأ الثابت طبقاً للمواد ١٦٣/١٦٥ مدني فلا يدان السائق إلا بعد توافر ركن الخطأ ورابطة السببية لأن الحكم الجنائي لا يبنى إلا على الجرم واليقين دون الإقتراض .

ويجب لاختصاصها بطلب التعويض عن الضرر ان (أن يكون ناشئاً عن جريمة) .

أما الدعوى المدنية فتقوم على :-

أما فعل الغير التابع (السائق) للمتبوع (صاحب السيارة) طبقاً (للمواد ١٧٣ ، ١٧٥ مدني) ، أو فعل الشيء القائم على (الخطأ المفترض) وقوعه من حارس الشيء افتراضاً غير قابل لإثبات العكس (طبقاً للمادة ١٧٨ مدني) فلا يدفعها إثباته عدم ارتكابه خطأ ما ، وأنه قام بما ينبغي عليه من العناية والحيلة لمنع وقوع الضرر من الشيء محل حراسته ، وإنما يدفعها إثبات وقوع الضرر بسبب أجنبي لا يد له فيه (كخطأ الغير أو خطأ المضرور أو القوة القاهرة الخارجية عن الشيء وليس الداخلة أو الكامنة فيه).

وعن التصالح بخصوص حوادث السيارات :

فإن الأمر يختلف بحسب ما إذا كانت الأمور مرفوعة أمام المحكمة الجنائية أم المحكمة المدنية .

(أ) ففي حال رفعها أمام (المحكمة الجنائية) : فإن التصالح يقتصر على حالة جرائم المخالفة والجنح المعاقب عليها بالغرامة وفيها تنقضي الدعوى الجنائية بالتصالح دون حق المضرور في التعويض الناشئ عن الضرر الناجم عن حادثة تصادم السيارة فيظل باقياً ما لم يتضمن إتفاق الصلح الإعفاء من التعويض المدني عن الضرر (م ١٨ إجراءات جنائية مضافة بقانون ١٧٤/١٩٩٨)

(ب) وفي حالة رفعها أمام (المحكمة المدنية) :

فإن م ٥٥١ / ٢ مدني تقضي بجواز اتفاق الصلح في (المسائل المالية المتخلفة عن الجريمة وإن ذلك مشروط ومقيد بمادة ٢١٧ مدني) بأن يكون ذلك (بعد) تحقق (المسؤولية المدنية بالتعويض) ، وليس قبلها وإلا وقع باطلاً بقوة القانون سواء كان إعفاءً أو تخفيفاً أو إنقاصاً .

وعن تقرير مسؤولية الحارس أو قائد السيارة :

فإنه يشترط لتقريرها :-

تدخل السيارة (إيجابياً) في إحداث الضرر ، فلا يكفي التدخل السلبي في إحداثه .

وإن ذلك ليس قاصراً على السيارة المتحركة ، وإنما يمتد ليشمل السيارة الواقفة الساكنة بشرط أن يكون ذلك الوقوف في وضع غير طبيعي ، أو في مكان غير مخصص للوقوف ، ثم حدث التصادم بسيارة أخرى أو أحد المارة.

وعن حجية الحكم الجنائي أمام (المحكمة المدنية) :

فإذا اشتركت الدعوى المدنية في الأساس مع الدعوى الجنائية من حيث (ثبوت الخطأ) ، وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر) ، وقضت المحكمة الجنائية (بالبراءة) ، انتفى معها قضاء المحكمة المدنية (بالتعويض) ، لعدم حصول الواقعة أو عدم صحة إسنادها إلى المتهم . (طعن / ق جلسة ١٩٦٧/٤/٤) .

لكن هناك حالات لا يحوز الحكم الجنائي الحجية أمام المحكمة المدنية:

فإذا كان الفعل غير معاقب عليه قانوناً أو لامتناع المسؤولية أو العقاب لإنتضاء الدعوى الجنائية ، أو عدم توافر القصد الجنائي ، فلا يمنع

الحكم بالبراءة أمام المحكمة الجنائية ، من قضاء المحكمة المدنية للمضرور بالتعويض لثبوت (خطأ مفترض قانوناً) في جانبه طبقاً لقواعد المسؤولية الشيئية (كأهمال نتج عنه قتل أو إصابة خطأ) .

والتأمين الإلزامي يغطي فقط المسؤولية المدنية الناشئة عن (الوفاة أو إصابة الأشخاص) ، (الأضرار التي تلحق بممتلكات الغير) (م ٨ منه) والناجمة عن (حوادث السيارات) المؤمن عليها (بمصر) أيضاً (كان (الضرر) الذي لحق (المضرور) سواء أثناء تحرك السيارة أو سيرها أو وقوفها في الطريق العام ، كما يشمل ما يقع من حوادث أثناء صعود أو نزول الركاب إلى أو من السيارة ، وفي أثناء عمليات شحنها أو تفريغ حمولتها أو إصلاح السيارة ، أو تزودها بالوقود من محطات البنزين كل ذلك من قيود يكمن أساساً في (تدخل السيارة) في الحادث (بأن يكون لها دور إيجابي في وقوعه) ليكون ذلك (قرينة) على مسؤولية قائد السيارة ، وبالتالي التزام (المؤمن) بتعويض الأضرار الناجمة عن الحادث الذي تسبب في إحداثه تلك السيارة المؤمن عليها لديه .

ويجب أن يوضح بالمشكم عناصر الضرر الإثنان وهما :-

(١) الخسارة التي طعنت بالمضرور (٢) والكسب الذي فاتته .

والعنصر الثالث المضاف بموجب م ١٧٠ مدني وهو :-

(الظروف الشخصية الملازمة للمضرور ، من سنه وحالته الصحية والاجتماعية ووصفه الثقافي دون الظروف الشخصية للمسئول فلا يلتفت إلى الأخيرة .

(طعن ٦٤/٣٥٣٥ ق جلسة ٢٠٠٦/٢/١٣)

هذا وقد أقر الإسلام نظام (العوض) وهو (الدية) حال (القتل الخطأ) .

قال تعالى في كتابة الكريم :

بسم الله الرحمن الرحيم

(ومن قتل (مؤمناً) (خطأ) فحرير رقبة مؤمن ، و (دية) مسلمة إلى أهله ، إلا أن يصدقوا) [سورة النساء أية ٩٢] .

وذكرت عبارة الضمان والتعويض في السنة النبوية في مجال الحديث عن. التطبيب فيقول صلى الله عليه وسلم (من تطبب ولم يعلم من الطب قبل ذلك فهو ضامن)

والقاعدة الشرعية : تقضي بأنه (من أفسد شيئاً فعليه إصلاحه) .

وفي النهاية نرجو أن نكون قد وفى بحثنا عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات رضا جميع عنا والله ولي التوفيق .

المؤلف

إمضاء

دراسة وتقسيم

ما يترتب على حوادث السيارات من (أثار) يدور حول ٣ نقاط يتم التركيز والحديث عنها خلال هذا الكتاب نتناولها في ٣ أبواب هي :

الباب الأول : التعويض عن الوفاة أو الإصابة الناتجة عن حوادث السيارات طبقاً لأحكام (المسؤولية المدنية) (عقدية وتقديرية)

الباب الثاني : (المسؤولية الجنائية) عن القتل والإصابة الخطأ ، وما يتبعه من الإدعاء المدني بالتعويض أمام القضاء الجنائي .
الباب الثالث : أحكام (التأمين الإجباري) من المسؤولية المدنية عن الوفاة أو الإصابة البدنية التي تلحق (الأشخاص) نتيجة (لحوادث السيارات) .

الباب الأول :

المسؤولية المدنية

التعويض عن الوفاة

أو الإصابة الناتجة عن حوادث

السيارات

تقديم

المسئولية المدنية :

تعني التزام المسئول (مرتكب الخطأ غير المشروع) (بتعويض)
(الأضرار) الناتجة أو الناجمة عن (فعله أو خطأ غير المشروع) .

وهي إما عقدية فيحكمها (م ٢١٥ مدني) .

أو تقصيرية فتحكمها (م ١٦٣ مدني) .

وهما فرعي المسئولية المدنية .

وإن أركانها في الفرعين ثلاث هي (خطأ - ضرر - علاقة السببية
بينهما) .

كما يتشابهان كذلك في أن إنتفاء المسئولية عنها يكون بإثبات السبب
الأجنبي وهو (القوة القاهرة - خطأ المضرور - خطأ الغير) .

وكذلك فإن (النتيجة) فيهما واحدة ومشاركة هي (الحكم بالتعويض) .

إلا أن هناك فروقاً أساسية عند التمييز بينهما على النحو الآتي :

١- التقادم في العقدية ١٥ سنة ، وفي التقصيرية ٣ سنوات .

٢- تضامن المسئولين : غير موجود في العقدية إلا إذا اتفق على ذلك

وموجود ومفترض في التقصيرية (م ١٦٩ مدني) فيجوز

للمضرور الرجوع على أي من المسئولين (بكامل التعويض) .

٣- مدى التعويض : ففي العقدية يسأل المدين عن الضرر

المتوقع فقط ما عدا حالة (الغش والخطأ الجسيم) فيسأل فيها إلى جانب

الضرر المتوقع عن الضرر الغير متوقع ، ويحاسب على أساس

المسئولية التقصيرية فجسامة الخطأ له اعتبار في **المسئولية العقدية** عكس المسئولية التقصيرية فالتعويض واحد في جميع حالات الخطأ أما في التقصيرية . فيسأل عن الضرر المتوقع وغير المتوقع .
وبالنسبة للخطأ : فالتأخير أو الامتناع عن تنفيذ التزامات العقد يرتب المسئولية ، وفي **المسئولية التقصيرية** فإن الخطأ ولو كان يسيراً يرتب المسئولية الجنائية والتقصيرية وأوضحت (م ١٧٠ مدني) أن **الظروف الملائمة** لها اعتبار في تقدير التعويض عن المسئولية التقصيرية ، ويتساوى المتضامنون في التزاماتهم بالتعويض عند تعذر تحديد التفاوت في جسامة الخطأ بين المسئولين طبقاً (م ١٦٩ مدني) .
د-٤

ففي العقدية يجوز الاتفاق على الإعفاء في حالة الخطأ اليسير (م ٢١٧ مدني) لكن لا يجوز ذلك في حالة الغش والخطأ الجسيم ، أما **في التقصيرية** : فإن ذلك غير جائز لتعلقه بالنظام العام (م ٣/٢١٧ مدني) .

٥-الأعذار :

تلزم في (العقديه) خاصة التأخير في التنفيذ بإعذار المدين قبل رفع دعوى التعويض ، ولا يلزم في الامتناع إذا صرح المدين بذلك كتابة ، (طبقاً م ٢١٨ مدني) ، **أما في التقصيرية** ، فلأن الالتزام سلبي فتعفى (م ٢١٩ ب مدني) الدائن منه .

٦-الاختصاص القضائي :

في **العقدية** تختص المحاكم المدنية بدعوى التعويض عنها ، أما في **التقصيرية** فإذا كان سبب الدعوى التعويض (جريمة) فتختص بها (المحاكم الجنائية) ، أما إذا كان سببها غش أو خطأ جسيم فينعتقد الاختصاص (للمحاكم المدنية) .

وعليه فسوف نتحدث عن المسؤولية المدنية عن الوفاة أو الإصابة نتيجة **حوادث السيارات من خلال ٣ فصول هي :**

الأول : الفروق والخبرة بين فرعي المسؤولية المدنية .

الثاني : رجوع المصاب أو ورثته على الناقل بدعوى المسؤولية العقدية .

الثالث : رجوع المصاب أو ورثته على المسئول عن الحادث بدعوى (المسؤولية التقصيرية) .

اختلاف (سبب)

الدعوى في المسئوليتين (العقدية والتقصيرية)

يختلف السبب في الدعوى بين المسئوليتين :

فبينما السبب في دعوى المسئولية العقدية هو (م ٢١٥ مدني) ، نجد أن سبب دعوى المسئولية التقصيرية هو (م ١٦٣ مدني) عن الخطأ الشخصي ، أو (م ١٧٨ مدني عن فعل الأشياء) .

ويترتب على ذلك ما يلي :-

- (١) أنه إذا أسس المدعى دعواه على أساس نص (م ٢١٥ مدني وهو (المسئولية العقدية) ، فلا يستطيع القاضي تأسيسها على نص (م ١٦٣ مدني) وهي (المسئولية التقصيرية عن الخطأ الشخصي) مثلاً ، لأن القاضي ملزم بطلبات الخصوم في الدعوى فلا يستطيع الحكم بأكثر أو أقل أو بغير ما طلب الخصوم وألا تعرض حكمه (للبطلان) من محكمة ثان درجة ، أو نقض الحكم من محكمة النقض.
- (٢) إنه إذا خسر المدعى دعواه التي أسسها على المسئولية العقدية استناداً إلى السبب وهو (م ٢١٥ مدني) ، فإن له أن يقيمها على سبب آخر وهو (م ١٦٣ مدني) أو (م ٢١٥ مدني) ، ولا يعد ذلك مساساً بمبدأ (قوة الأمر المقضي به) (م ١٠١ إثبات) لأن ذلك المبدأ لا يعمل به إلا في حالة (اتحاد الدعويان في ثلاثة أمور هي : الخصوم والموضوع والسبب) ، و (السبب) في هذه الحالة (مختلف وليس واحد في الدعويان) .

ومن أحكام النقض في هذا الموضع :-

- قضاء (المحكمة الجنائية) (بالبراءة) ورفض الدعوى المدنية بالتعويض المقامة على أساس (المسؤولية عن الخطأ الشخصي) ، لا يحول دون إعادة رفعها إلى (المحكمة المدنية) على أساس (المسؤولية عن فعل الأشياء) ، لأن (المحكمة المدنية) لم تفصل في الأساس بين الدعويين .

(طعن مدني / ق جلسة ١٩٩٤/٦/١٩ السنة ٤٥ ص —
(١٠٤٥

عدم جواز الجمع بين المسئوليتين

العقدية والتقصيرية معاً

في دعوى تعويض واحدة

- لا يجوز الجمع بين المسئوليتين العقدية والتقصيرية في دعوى تعويض واحدة ، لأنه يمتنع (تعويض الضرر أكثر من مرة) ، ولأن لكل من المسئوليتين نطاقه الخاص وتنظيمه المستقل .

(طعن ٤٥/٦٠١ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٥)

... كما أن دعواها التي يرفعها بواحدة منها ، ثم يخسرها ، ليس له أن يجدد دعواه على أساس المسئولية الأخرى ، إعمالاً لحجية الأحكام وقوة الأمر المقضي ، والدفع بقاعدة عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها (م ١٠١ من قانون الإثبات المصري رقم ١٩٦٨/٢٥) باعتبارها من (النظام العام) . وإذا كان مثار النزاع متعلقاً (بعقد) فلا يجوز الأخذ بأحكام المسئولية التقصيرية ، لما في ذلك من إهدار لنصوص العقد مما يخل بالقوة الملزمة له ، إلا أنه استثناءً يجوز إعمال (أحكام المسئولية التقصيرية) وأهمها

١- تقادمها الثلاثي .

٢- تضامن المسئولين عن الفعل الضار فيرجع المضرور بكامل

التعويض على أي من المسئولين

(إذا ثبت أن (الضرر) الذي لحق أحد المتعاقدين ، كان نتيجة (فعل

خطأ) من المتعاقد الآخر (يكون جريمة أو بعد غشاً أو خطأ جسيماً)

تأسيساً على :أنه أخل بالتزام قانوني واجب على الكافة احترامه (م ١٤٨ مدني) هو (تنفيذ العقد بحسن نية) وعدم الإضرار بالمتعاقد الآخر فيمتنع عليه ارتكاب مثل هذا الفعل في جميع الحالات سواء كان متعاقداً أم غير متعاقد ، وباعتبار أن المسئول في الحالات الثلاث سالفه الذكر يكون قد اخترق نطاق المسئولية العقدية ، لعدم وفاء الدين مختاراً ، فيعود إلى حظيرة المسئولية التقصيرية .

(طعن ٣٩/٢٥٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٨) (طعن ٦٥/٨٢٨٢ ق جلسة ١٩٩٨/٢/١٨) (طعن ٤٩/٧٠١ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣) (طعن ٥٤/٢٣٨٤ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٤) لم ينشر (طعن ٣٤/٢٨٠ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١٦) (طعن ٤٧/٢٦٨ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٧) .

فيجوز للمضرور أو المحكمة (الخيرة) والاستناد إلى أيهما باعتباره (وسيلة دفاع) ، فيجوز للمضرور رغم استناده إلى الخطأ التقصيري الثابت أو المفترض ، أن يستند إلى (الخطأ العقدي) ولو لأول مرة أمام (محكمة الاستئناف) ، ولا يعد ذلك (تغييراً) (لسبب الدعوى أو موضوعها) ، مما لا تملكه المحكمة من تلقاء نفسها .

(طعن ٣٠/١٤٩ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢) (طعن ٣١/٢١٩ ق جلسة ١٩٦٦/١/٢٧) .

كما يعرض عن جميع الأضرار المباشرة ولو كانت غير متوقعة الحصول .

(طعن ٣٠/٣٥٠ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١١) (طعن ٣٩ / ٢٥٥ ق جلسة ١٩٧٥ / ٥ / ٨) .

وقد تستند المحكمة في حكمها إلى (خطأ تقصيري) برغم استناد الخصوم في طلبهم إلى (الخطأ العقدي) ، ما دام أن ذلك (الخطأ والفعل) قد (تجاوز الإخلال بالتزام عقدي) طعن ٣٩/٢٥٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٨ .

إلا أنه يجب لإقامة المحكمة حكمها على أساس (المسؤولية التقصيرية) (طلب الخصم ذلك) ، وإلا كان ذلك تغيير لأساس الدعوى وتكييفها وخروجاً على وقائعها بواقع جديد ، بما يجعل الحكم (مخالف للقانون) .
(طعن ٢٩/٤٧٩ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) (طعن ٣٤/١٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٤) (طعن ٣٨٦ / ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨) (طعن ٤٥/٦٠١ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٥) .

وبلاحظ أنه إذا أقيمت (الدعوى المدنية) أمام المحكمة الجنائية على أساس المسؤولية عن (فعل الأشياء) فقضت فيها (بالرفض للدعوى المدنية) ، فإن له رفعها أمام (المحكمة المدنية) ، وذلك لأن ذلك الأساس يخرج عند (ولاية المحكمة الجنائية واختصاصها) ولم تفصل في موضوعها ، نظراً لأن اختصاص المحكمة الجنائية قاصر فقط على المسؤولية على أساس (الخطأ الشخصي) (م ١٦٣ مدني) .

(طعن مدني ٦٠/٣١٥٦ ق جلسة ١٩٩٥/٢/٩) (طعن مدني ٦٠/٢٧٣٩ ق جلسة ١٩٩٥/٣/٢٦)

وبلاحظ أخيراً امتناع صدور حكمين بتعويضين مختلفين عن ذات الأضرار ولو رجع المضرور على كل من شركة التأمين ، والمسئول عن العمل غير المشروع بدعوى مستقلة . وإن وفاء أحدهما بالتعويض

كاملاً أثره براءة ذمة الآخر لازمه : تقيد القاضي في الدعوى الثانية
بمقدار التعويض المقضي به في الأولى علة ذلك منع تناقض الأحكام (
طعن ٧٤/١٥٤٩ ق جلسة ٢٠٠٥/١٠/١٠) .

جواز الجمع بين أحكام الدعويين العقدية والتقصيرية على سبيل التعاقب

- قد يجتمع ضررين بطلبين في دعوى واحدة ، إحداها ضرر ناشئ عن إخلال بالتزام في عقد ، وضرر حدث أثناء تنفيذه وتفاقم بعد التنفيذ (مثال بصدد إصابة راكب) ، هنا يستحق الراكب (تعويضاً) عن الإصابة على أساس (المسؤولية العقدية) وتعويضاً آخر عن (سوء الحالة) على أساس (المسؤولية التقصيرية) ولا يعد ذلك جمعاً بين المسئوليتين عن ضرر واحد ، وإنما عن ضررين .

فالقاعدة : أن سبب التعويض ليس نوع المسؤولية المستند إليها في الدعوى ، وإنما هو الحق المعتدى عليه ، أما نوع المسؤولية فإثمه (وسيلة دفاع) لتأييد الدعوى ، ولمحكمة الموضوع الاستناد إلى الخطأ العقدي من تلقاء نفسه ، دون أن يعد ذلك تغييراً لسبب الدعوى .
(طعن مدني ٣٠/١٤٩ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢) .

لصفة في دعوى المسؤولية التقصيرية :-

عدم جواز اجتماع صفة المسئول عن الحقوق المدنية وصفة المضرور

في شخص واحد :

إن الأول مرتكب الفعل الخاطئ الذي ألحق ضرراً بالغير ، أما الثاني
بأنه يطالب بتعويض عما لحقه من ضرر نتيجة الفعل الخاطئ الذي وقع
منه وأصاب ذلك الغير المجني عليه المضرور .

(طعن مدني ٧٥/٥٨٤٣ ق جلسة ٢٨/٣/٢٠٠٦)

وما يفرج عن اختصاص (المحكمة الجنائية) ليس له حجبية
أمام (المحكمة المدنية) لعدم فصل المحكمة الأولى فيه
ولعدم قول الأساسي الذي تستند إليه الدعوى في اختصاص
الثانية :

ومن أحكام النقض في هذا الصدد :

مفاد نص م ٤٥٦ إجراءات جنائية وم ١٠٢ إثبات :-

- أن الحكم الجنائي تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحكمة
المدنية كلما كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس
المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، وفي الوصف القانوني لهذا
الفعل ونسبته إلى فاعله ، فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور ،
فإنه يتمتع على (المحاكم المدنية) أن تعيد بحثها ، ويتعين عليها أن
تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكن لا يكون
حكمها مخالفاً للحكم الجنائي السابق له وكانت مسؤولية (حارس الشيء)
تقوم على (خطأ مفترض) ، وقوعه منه أو من تابعه الذي يمارس
الحراسة عليه لحساب متبوعه باستعمال الشيء لحساب متبوعه
وبموافقته ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الدعوى الجنائية
في قضية الجنحة رقم ١٩٨٦/٥٧٤٣ أشمون كانت قد أقيمت ضد (قائد
السيارة) (أداة الحادث) لأنه تسبب بخطئه في موت مورث الطاعنين ،
وقضت (المحكمة الجنائية) (ببراءته) مما أسند إليه وبرفض الدعوى
المدنية قبله تأسيساً على :- (انتفاء الخطأ في جانبه) ، فإن مؤدى

ذلك أن المحكمة الجنائية لم تفصل في الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية الحالية لأن قوام الأولى (خطأ جنائي واجب الإثبات) ، أما الثانية فقوامها (خطأ مفترض) في جانب حارس السيارة الذي تتحقق مسؤوليته ولو لم يقع منه أي خطأ شخصي ، لأنها مسئولية ناشئة عن حراسة الشيء وليست ناشئة عن جريمة بما يحول دون المضرورين عن الحادث الذي وقع من السيارة المؤمن عليها إجبارياً وبين الرجوع على شركة التأمين المطعون عليها (بدعوى مباشرة) لاقتضاء حقهم في التعويض عن الضرر الذي أصابهم نتيجة الحادث مستمدين حقهم في ذلك من نصوص قانون التأمين الإجباري عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات رقم ١٩٥٥/٦٥٢ ، ومستندين إلى مسئولية المؤمن له عن الحادث كحارس للأشياء ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب وحده . دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

(طعن مدني ١٩٦٩ / ٥٣ ق جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ١٨) (طعن مدني ١٩٩٥ / ٣ / ٢٦ ق جلسة ١٩٩٥ / ٣ / ٢٦) .

قاعدة الجنائي بوقف المدني

ومن أحكام النقض في هذا الصدد توضيحاً لذلك :

- من المقرر : أنه إذا ترتب على الفعل الواحد مسئوليتان إحداها (مدنية) والأخرى (جنائية) ، ورفعت دعوى المسؤولية أمام المحكمة المدنية ، فإن رفع الدعوى الجنائية قبلها ، أو أثناء السير فيها يوجب على (المحكمة المدنية) طبقاً م ١/٢٦٥ (إجراءات جنائية) وقف السير في الدعوى المدنية المرفوعة أمامها حتى يتم الفصل نهائياً في الدعوى الجنائية لتعلق ذلك (بالنظام العام) ، وأثر مترتب على مبدأ تقييد القاضي المدني بالحكم الجنائي : فيما يتعلق بوقوع الجريمة ووصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها طبقاً لنص (م ٥٦ : إجراءات جنائية ، و م ١٠٢ إثبات) ، ويترتب على هذا أن يكون قيام الدعوى الجنائية (مانع قانوني) من متابعة السير في إجراءات خصومه الدعوى المدنية التي يجمعها مع الدعوى الجنائية (أساس مشترك) ومادام المانع (قائم) فإي إجراء يتخذ للسير في الخصومة يجعله (عقيماً) ويكون مصيره عدم قبول (المحكمة المدنية) للسير في إجراءات الخصومة مادام المانع (قائم) .

(طعن ٥٦/٩٦٠ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢) .

فسر بأن (التقادم) بالنسبة للمضروب يقف طوال المدة التي تدوم فيها (المحاكمة الجنائية) ، فإذا انقضت الدعوى الجنائية بصدور حكم نهائي فيها ، فإنه يترتب على ذلك عودة سريان تقادم دعوى التعويض

المدنية إلى مدتها الأصلية ، على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة (مانعاً قانونياً) طبقاً (م ١/٣٨٢ مدني) يتعذر معه على (المضرور) المطالبة بحقه في التعويض ، سواء أجاز المضرور اختصام الملتزم بالتعويض أمام (المحاكم الجنائية) أم لم يجر له القانون ذلك ، ومن ثم يسرى هذا المبدأ على دعوى المضرور المدنية بالتعويض قبل المؤمن لديه (قبل) صدور قانون ١٩٧٦/٨٥ أو بعد صدوره ، ذلك أن نص المادة المستحدثه بهذا القانون قد سري بين حق المضرور في إقامة دعواه بالتعويض أمام (المحكمة الجنائية) سواء قبل المتسبب في الضرر أو المسئول عن الحقوق المدنية أو المؤمن لديه دون أن ينقضي مبدأ وقف التقادم خلال مدة (المحاكمة الجنائية) إذا اختار المضرور الطريق أمام (المحاكم المدنية) للمطالبة بالتعويض . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بسقوط دعوى الطاعنين بالتقادم لمضى (٣ سنوات) على تاريخ حدوث الواقعة فإنه يكون قد (أخطأ في تطبيق القانون) . (طعن ٥٣/٦١٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢١) .

المسئولية التقصيرية ودعوى التعويض عن حوادث السيارات

طالب التعويض صاحب الحق في رفعها:-

١- المضرور أو وكيله بالنيابة عنه بأن يكون (صاحب مصلحة وذو صفة).

٢- ورثته حال وفاه مضرورهم

وقضت محكمة النقض :-

بأنه إذا تسببت وفاه المضرور عن فعل ضار من الغير فإن هذا الفعل لابد أن يسبق الموت ولو (بلحظة) ، ويكون المضرور في هذه اللحظة أهلا لكسب حقه في التعويض عن الضرر الذي لحقه وحسبما يتطور هذا الضرر ويتفاقم ومتى يثبت له هذا الحق قبل وفاته فإن ورثته يتلقونه عنهم في تركته ويحق له بالتالي مطالبة المسئول بجبر الضرر المادي الذي سببه لمورثهم من الموت الذي أدى إليه الفعل الضار باعتباره من مضاعفاته مما يكون معه النعي بهذا السبب علي غير أساس (طعن ١٥٢٠/٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٣٠).

ضد من ترفع:-

١- المسئول المتسبب في الضرر .

٢- شركة التأمين المؤمن لديها.

المحكمة المختصة تنظر دعوى التعويض عن حوادث السيارات:-
هي (المحاكم المدنية العادية) باعتبارها (صاحبه الولاية العامة).

والاختصاص النوعي:

ينعقد كذلك (للمحكمة المدنية) سواء كانت المسؤولية :-

١- عقودية ناشئة عن عقد التأمين الإجباري من حوادث السيارات كما
في حالتي القتل أو الإصابة الخطأ طبقاً م ٥ ق ١٩٥٥/٦٥٢ بالتأمين
الإجباري

٢- أو تقصيرية بصورها الثلاث:

أ- المسؤولية عن الأعمال الشخصية (المواد ١٦٣-١٧٢) .

ب- عن عمل الغير (المواد ١٧٣-١٧٥).

ج- عن عمل الأشياء بحالاتها الثلاث وهي :

أ- حارس الحيوان (م ١٧٦ مدني).

ب- حارس البناء (م ١٧٧ مدني).

ج- حارس الشيء (م ١٧٨ مدني).

وينعقد الاختصاص النوعي بنظر دعوى تعويض حوادث السيارات
(للمحاكم العادية الجنائية بصفة استثنائية) إذا كان الأساسي القانوني
الذي أقيمت عليه الدعوى هو (الضرر) الناشئ عن (الجريمة) في
الحالات الآتية :

أ- قتل خطأ .

ب- إصابة خطأ .

ج- تكفيات السيارة بإهمال .

أما إذا كان (الضرر) نتيجة لظروف خارجة عن الجريمة فلا ترفع أمام المحاكم الجنائية سنوءاً عن طريق الادعاء المدني للمجني عليه في الدعوى العمومية المرفوعة من النيابة العامة أو عن طريق رفع المجني عليه لدعوى جنحة مباشرة (المواد ٣٧، ٣٨، ٧٦، ٢٢٠، ٢٥٣ إجراءات جنائية)

والاختصاص المحلي بنظر الدعوى طبقاً (م ٤٩ مرافعات) (المحكمة موطن المدعي عليه) فإذا (لم يكن له موطن بمصر) ، فيكون (المحكمة محل إقامته) ، فإذا تعدد المدعي عليهم فيكون الاختصاص (المحكمة موطن أحدهم)

والاختصاص المحلي غير متعلق (بالنظام العام) ، فيكون للأطراف الاتفاق علي رفع دعوى التعويض عن حوادث السيارات أمام محكمة أخرى غير محكمة موطن المدعي عليه .

فإذا رفعها ضد (شركة التأمين) ، فتكون المحكمة المختصة بنظرها هي (محكمة موطن الشركة القانوني أو المختار) لأن المدعي يسعى للمدعي عليه طبقاً (م ٤٩ مرافعات) ويجب أن يكون الدفع بعدم الاختصاص المحلي من (المدعي عليه) (قبل) إيداء أي طلب أو دفع بعدم القبول وأثر مخالفة ذلك سقوط الحق في إيداء ذلك الدفع . ويجب أن يكون الدفع به أمام (محكمة الموضوع) وليس لأول مرة أمام الاستئناف أو محكمة النقض .

أما الاختصاص القيمي:

فيكون (للمحكمة الجزئية) ابتدائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تجاوز أربعون ألف جنية ويكون حكمها انتهائياً في هذه الحالة طبقاً (م ١/٤٢ مرافعات) وتختص المحاكم الابتدائية بنظر الدعوى إذا كانت قيمتها تجاوز أربعون ألف جنية ويكون حكمها انتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تجاوز أربعون ألف جنية (طبقاً م ٤٧ مرافعات) وهذا الاختصاص القيمي من (النظام العام) يجيز للمدعي عليه الدفع بعدم جواز نظر الدعوى للاختصاص القيمي في أي حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولمحكمة الموضوع القضاء به من تلقاء نفسها .

تقديم دعوى التعويض عن حوادث السيارات :-

هو بثلاث سنوات (من وقت حدوث الواقعة) الموجبة للتعويض

تقديم دعوى التعويض عن حوادث السيارات (م ١٧٢ مدني) :-

تفرق بين حالتين:

الأولي حالة ما إذا كان الفعل الضار لا يشكل جريمة جنائية :

وإنما وقف عند كونه مجرد (خطأ مدني) : ومثاله أتلاف الأموال بغير إهمال، فتسقط دعوى المسؤولية التقصيرية بالتقديم بمضي (٣ سنوات) من تاريخ علم المضرور بحدوث الضرر وبشخص المسئول عنه أو بانقضاء ١٥ سنة من تاريخ وقوع العمل غير المشروع أي المدتين اكتملت أولاً .

الثانية: حالة إذا كان الفعل الضار بعد في الوقت ذاته جريمة جنائية:

فإن دعوى المسؤولية المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية وقد قضت محكمة النقض في (الطعن المدني / ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٥) بأنه (إذا انفصلت) الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية ، بأن أختار المضرور (الطريق المدني) دون (الطريق الجنائي) للمطالبة بالتعويض ، فإن سريان التقديم بالنسبة إلي المضرور يقف طوال المدة التي تقوم فيها المحاكمة الجنائية ، فإذا انقضت الدعوى الجنائية بصدور حكم نهائي فيها بإدانة الجاني أو عند انتهاء المحاكمة الجنائية بسبب آخر فأنه يترتب على ذلك عوده سريان تقديم دعوى التعويض المدنية الثلاثية فيما بقي من مدتها علي أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون (مانعاً قانونياً) طبقاً (م ١/٣٨٢ مدني) الذي يتعذر معه

علي المضرور المطالبة بحقه في التعويض (طعن ٥٥/٨٧٦ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٩) . كما أنه إذا كانت الدعوى الجنائية تتقدم بانقضاء مدة أطول كالجنائية تتقدم لـ ١٠ سنوات سرت هذه المدة في شأن تقدم الدعوى المدنية فلا تسقط بـ ٣ سنوات وإنما (بعشر سنوات) فإذا ظلت (الدعوى المدنية باقية) رغم سقوط الدعوى الجنائية فإنها لا تنقضي بهذا السقوط ، بمعنى أنه إذا كانت الدعوى المدنية لا تتقدم إلا (بـ ١٥ سنة) من تاريخ وقوع الفعل الضار ، فإنها لا تسقط بانقضاء الدعوى الجنائية (بعشر سنوات) في (الجنایات).

واستثناء مما تقدم ، نص دستور جمهورية مصر الدائم سنة ١٩٧١ في م ٥٧ منه علي أنه (كل اعتداء علي الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين يعد (جريمة) لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها (بالتقدم) وتكفل الدولة (تعويضاً عادلاً) لمن وقع عليه الاعتداء

وقصد من ذلك النص: (كفالة حق التعويض للمعتقلين السياسيين ومن يتعرض لإجراءات تعسف أو قمع من جانب السلطات المختلفة في الدولة حيث لا تكفي القواعد العامة لحمايتهم بسبب سكوتهم عن رفع دعاوى التعويض قبل سقوطها بالتقدم خشية إعادة التكيل بهم من جانب السلطات) (طعن / ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٥) السنة ٣٠ ص ٥٣٩ ، كما أن الدعوى المباشرة للمضرور قبل المؤمن تتقدم (٣ سنوات) تبدأ من وقت العلم بوقوع الفعل المسبب للضرر (م ٧٥٢ مدني) ، أما دعوى التعويض ضد المسئول فتتقدم من وقت علم

المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه ، ولكن ينقطع التقادم طوال مدة المحاكمة الجنائية بمطالبة المضرور للمؤمن (بتعويض مؤقت) أمام المحكمة الجنائية ، ثم يبدأ تقادم ثلاثي جديد (بعد) (انقضاء الدعوى الجنائية)

وإذا أقيمت دعوى التعويض من المضرور تجاه المؤمن له فيبدأ تقادم دعوى الضمان الخاصة به تجاه شركة التأمين من وقت رفع دعوى الضمان الخاصة به) .

(طعن ٦٥/٥٦٣ ق جلسة ١٩٩٦/٣/٣١) ، وإذا حكم جنائياً باعتبار (معارضة) مرتكب الحادث في الحكم الغيابي الصادر (بالإدانة) (كأن لم يكن) أصبح الحكم في المعارضة الاستئنافية (نهائياً وibatاً) فتتقضي بذلك الدعوى الجنائية طبقاً (م ٤٥٤ إجراءات) ليبدأ (تقادم ثلاثي) مسقط لدعوى التعويض المدنية في اليوم التالي لهذا الانقضاء (طعن / ق جلسة ١٩٩٦/١١/٢٨) السنة ٤٧ ص ١٤١٦ ، وعليه فيجب علي المضرور (إقامة دعواه المباشرة في مواجهة المؤمن خلال مدة التقادم) سواء أمام المحكمة المدنية أو أمام المحكمة الجنائية .

أركان المسؤولية التقصيرية

عن حوادث السيارات

٤- أركان المسؤولية ثلاث هي:

١- خطأ مفترض: في جانب المالك بأنه (الحارس) (وهو الركن الشرعي للجريمة) .

٢- ضرر: (النتيجة الإجرامية) وهو (الركن المادي للجريمة) هذا الضرر قد يكون قتل أو إصابة خطأ أو تلف سيارة نتيجة إهمال .

٣- علاقة السببية: بين الخطأ و(الضرر) ، وأن الثاني مترتب علي الأول ونتيجة مباشر له وأثر مترتب عليه وهو (الركن المعنوي للجريمة) فلا يكفي مجرد (تدخل السيارة في الحادث) وإنما (يجب أن يكون هذا التدخل هو السبب الرئيسي الأساسي والحقيقي لمحدث الضرر) وهو ما يسمى (بعلاقة السببية) بين فعل التدخل والضرر الناتج عنه بمعنى أن يكون فعل التدخل هو العامل الأساسي والرئيسي والمباشر للنتيجة الإجرامية .

ومن أحكام النقض :-

١- الأصل: أن (خطأ المضرور) ذاته لا يرفع مسؤولية المسئول ولا يعفي المسئول استثناءً من هذا الأصل إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن (خطأ المضرور) هو العامل الأول والرئيسي والمباشر في إحداث الضرر الذي أصاب المجني عليه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول) (طعن ٤٤/١٥٠٧ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٣) .

٢- وأن خلو حيثيات الحكم من بيان (رابطة السببية) بين فعل المتهم بوفاء المجني عليها يجعله معيباً بالقصور بما يستوجب نقصه (طعن جنائي / ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٢) السنة ٢١ ص ١٠٥ .

وسوف نتحدث عن هذه (الأركان الثلاثة) تفصيلاً فيما يلي:

أولاً: خطأ مفترض في جانب مالك السيارة بأنه هو (الحارس) والحارس طبقاً (م ١٧٨ مدني) هو من كانت له السيطرة الفعلية علي السيارة وقت وقوع الحادث لكن قد يكون الحارس شخصاً غير المالك وعادة يقوم المضرور برفع دعوى ضد مالك السيارة مفترضاً أنه كان حارساً لها ، لكن يجوز للمالك دفع المسؤولية بإثبات انتقال الحراسة منه وقت الحادث إلي شخص آخر أصبح مسئولاً عن فعل السيارة ، هذا الشخص قد يكون :-

- ١- مستأجر استقل بالسيطرة علي السيارة .
- ٢- أو مستعير .
- ٣- أو سارق استولي علي السيارة بدون رضا المالك .
- ٤- أو ميكانيكي استلم السيارة لإصلاحها أو تجربتها .
- ٥- أو صاحب الجراج الذي يؤوي السيارة .
- ٦- أو صاحب محطة التشحيم الذي يقوم بتموين السيارة .
- ٧- أو المشتري للسيارة الذي يقوم بتجربتها .
- ٨- أو المشتري الذي تسلم السيارة .
- ٩- أو معلم قيادة السيارات .

١٠- أو ابن وزوجة وصديق مالك السيارة المسموح لهم بقيادة السيارة أو اختلسها واحد منهم بدون رضائه .

١١- أو التابع غير الأمين الذي يختلس السيارة بغير رضاء مالكها لأجل مصلحة خاصة به ، فالمسئولية عن حوادث السيارات (إصابة أو قتل خطأ أو تلف السيارة) تقوم علي أساس (الخطأ) ومن يدعيه ، عليه إقامة الدليل بحيث إذا انتفى (الخطأ) فلا مسئولية وبالتالي (لا يستحق تعويض) .

ويمكن حصر الأحوال السابقة التي يسأل فيها صاحب السيارة إلي ست حالات:

الأولي: خطأ الشخص المالك ذاته:

عن طريق قياده سيارته بنفسه فارتكب أثناء قيادتها (خطأ) أحدث (ضرراً) بالغير .

الثانية: تسليمه السيارة للغير:

فيلزم قبل تسليمها للغير التحقق من كفاءته للقيادة باعتبار أن السيارة (أداة خطرة) فلا تعطي لجاهل في القيادة وكمثال السماح لصديق لا يعرف فن القيادة بقيادة السيارة .

الثالثة: عدم ملاحظة عيوب السيارة:

فقيادة السيارة وهي (معيبة) تجعلها مصدراً للخطر فيشترط العلم بالعيب أو أن يكون العيب ظاهراً .

الرابعة: ترك السيارة بدون رقيب أو حارس:

فتركها في الطريق مثالا بدون حارس وتمكن الغير حتى ولو كان لصاً من قيادتها وإحداثه ضرراً بالغير يسأل (مالكها) باعتبار أن خطأ المالك وتقصيره في ترك السيارة بدون حارس قد اجتمع مع خطأ من أتصل بها فتعدد الأخطاء المؤدية إلى الحادث توجب مساءلة كل من المخطئين عن (الضرر) الناشئ عن الحادث وللمصاب أن يرجع علي أي منهما أو عليهما متضامنين.

الفصلية: المشمول بالرعاية:

كابن قاصر له يقودها ويرتكب خطأ ويصيب الغير فيسأل (الأب) .

الفصلية: السائق أو التابع:

فيسأل مالك السيارة عن خطأ سائقها الذي يعمل لديه باعتباره (تابعاً) له متى تحققت السلطة أو التبعية أما إذا كان السائق (مستأجراً) فلا مسئولية لانتفاء علاقة التبعية أو (عنصر السلطة) فإن أي شخص ممن سبق ذكرهم يكون المسئول عن التعويض بصفته (حارساً) وليس المالك الذي انتقلت منه الحراسة لكن هناك أشخاص لا تنتقل إليهم الحراسة رغم سيطرتهم عليها وقت الحادث لحساب مالكها الذي تظل له صفة (الحارس) ويسأل عن الحادث (مالك السيارة) فقط وهم :-

١- التابع .

٢- النائب القانوني عن ناقص الأهلية أو عديمها كالولي والوصي يسيطر علي السيارة لحساب الصغير أو المجنون فيظل مالك السيارة حارساً لها لعدم اشتراط التمييز في الحارس ولكون النائب يسيطر علي السيارة لحساب نفسه .

٣- الممتحن للحصول علي رخصة قيادة سيارة .

٤- المشتري الذي لم يتسلم السيارة بعد برغم انتقال الملكية إليه .

٥- المستعير للسيارة أو المستأجر لها بسائق تابع للمالك يتلقى منه الأوامر، فإذا ارتكب أي من هؤلاء حادث بالسيارة ، يسأل (المالك) عن الحادث باعتباره (حارساً) وقد يشترك أكثر من شخص في الحراسة فيسأل كل منهم عن الحادث مشاركاً في الحراسة :-

ومثالها: المالك المشتاع فإذا ورث عدة أشخاص السيارة فوقع منها (حادث) اشتركوا جميعاً في المسؤولية ، كما لو احترقت مثلاً ما لم يثبتوا أن أحد منهم كان يسيطر علي السيارة لحساب نفسه معارضاً لهم في الحيازة والانتفاع، وأيضاً اشترك عدة أشخاص في تحريك السيارة فانزلقت وصدمت شخصاً سئلوا جميعاً باعتبارهم (حراساً) .

وفيما يلي أنواع الخطأ غير العمدى :-

١- خطأ جسيم وخطأ يسير:

ويعرف الخطأ الجسيم بأنه الخطأ الذي يكون في إمكان كل شخص توقع نتيجته غير المشروعة .

أما الخطأ اليسير فهو الذي يكون في إمكان الشخص العادي توقع نتيجته غير المشروعة (طعن نقض جنائي / ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٦) .

٢- الخطأ المدني والخطأ الجنائي:

الخطأ المدني هو كل فعل خاطئ سواء كان جسيم أو يسير يصلح أساساً للمسئولية التقصيرية إذا سبب ضرراً للغير وسواء كان

جرماً أم لا **فانتفاء الخطأ الجنائي** عن القول أو الفعل المؤسس عليه دعوى لا يمنع من توافر الخطأ في ذلك القول أو الفعل والمساءلة المدنية عنه (طعن ٥٢/١٠٤٢ ق جلسة ١٩/١٢/١٩٨٥) .

٢- الخطأ المادي والخطأ المهني:

الخطأ المادي: هو الإخلال بقواعد الحيلة والحذر العامة التي تحكم نشاط الفرد .

والخطأ المهني: هو إخلال أصحاب المهن (طبيب، صيدلي، محامي، مهندس) بالقواعد العلمية والأصول التي تحكم المهنة وتقيد المختصين بالتزامهم بها فيسأل المختص ولو كان الخطأ يسيراً (طعن / ق جلسة ٢/٤/١٩٧٢) (طعن / ق جلسة ١١/٢/١٩٧٣) .

شخصية الخطأ:

تقوم المسؤولية المدنية علي (خطأ مفترض) كما في المسؤولية عن أفعال الغير (حيوان، بناء) والآلات الميكانيكية (م ١٧٨ مدني) .

أما المسؤولية الجنائية:

فتقوم علي أساس (شخصية العقوبة) فلا يسأل أو يعاقب سوي الشخص مرتكب الحادث أي الخطأ الشخصي الصادر من الشخص الجاني نفسه فلا يسأل أحد عن فعل غيره وجرمه .

تعدد الأخطاء:

بأن يصدر عن الجريمة خطأ من شخصين فيسأل الاثنان باعتبار أن كل منهما قد ساهم فيه .

شروع الخطأ:

بأن ينسب إلي أكثر من واحد خطأ ولم يقيم الدليل القاطع علي صدوره من أحدهما وإسناد الخطأ إليه ، ففي هذه الحالة يجب حفظ الدعوى العمومية لعدم كفاية الأدلة والقضاء بالبراءة لتعذر تعيين المخطئ .

إثبات الخطأ الجنائي:

يقع علي عاتق (النيابة العامة) في جانب (الجاني) وأن (الخطأ) هو الركن المعنوي في (جريمة القتل الخطأ) وعلي المحكمة بيان كيفية تحقق صورة الخطأ) .

عناصر الخطأ كمركن أساسي في المسؤولية التقديرية من

حوادث السيارات :-

١- **التعدي:** بالانحراف عن السلوك ومسلك الرجل المعتاد من نفس مهنة الجاني وجد في نفس الظروف الخارجية له كالزمان والمكان والنهار والليل فقضت محكمة النقض في (الطعن / ق جلسة ١١/٢/١٩٧٣) (بمسئولية الطبيب الذي أجري جراحة مبتكرة في عينا مريضة معا فقدت المريضة بصرها وبرغم أن الجراحة في ذاتها ليس خطأ وإنما الخطأ في أنه كان يجب علي الطبيب المعتاد تجربة الجراحة في عين واحدة أن نجحت أجرت الجراحة بالعين الثانية ولم يفعل ذلك وخاطر بالاثنتين معاً) .

٢- **الإدراك:** بأن يكون الجاني (مميزاً) يستطيع التفرقة بين الخير والشر فإذا ارتكب الخطأ مجنوناً فإنه لا يسأل لعدم استطاعته التمييز أو الاختيار .

صور الخطأ التقصيري:

(١) الإهمال:

بتقصير الجاني وعدم مراعاته الحرص والحيلة في تصرفه وما يترتب عليه من نتائج ضاره بالغير فمن يلقي بشيء صلب إلى الطريق أثناء مرور شخص ما فيصيبه ولم يكن يتوقع هذه الإصابة ولم يتحقق من خلو الطريق من المارة يسأل عن تصرفه .

أ- وأنه إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم كان معه طفل بجوار موقد نار مشتعل فسقط عليه الماء وأحدث به حروقاً أودت بحياته فإن هذا المتهم يصح عقابه عن جريمة قتل خطأ علي أساس أن التقصير الذي أسند إليه يستوجب ذلك سواء كان الجاني هو والد الطفل أم لم يكن (طعن جنائي جلسة ١٩٤١/١١/٣) .

ب- تغيب حارس المجاز عن مقر حراسته وعدم وجوده به وعدم قيامه بواجباته المفروضة عليه بقفل المجاز في ميعاد وصول القطار فقصر الحارس ولم يؤد واجبه فيسئل عن إهماله .

(طعن جنائي جلسة ١٩٧٥/٤/٢٠) .

(٢) الرعونة:-

وهي اندفاع الجاني بنشاط وتسرّع ينتج عنه خطأ يترتب عليه نتائج ضارة وأن عليه الترو والحذر لتقدير نتائج ذلك التصرف .

أ- فإذا كان المتهم في جريمة الإصابة الخطأ قد تجاوز الحد الذي يمكنه من إيقاف سيارته ليتدأى الاصطدام بالسيارة التي تسبقه وتتقدمه فلا محل للنعي أن القانون لم يقرر سرعة معينة في الجهة التي وقع فيها

الحادث حتى تصبح مساعلته عن تجاوزها (طعن جنائي جلسة ١٩٥١/٢/٤) .

ب- والمقرر أن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمتي الموت والإصابة الخطأ هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحادث وظروف المرور مكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجراح وتقدير السرعة كعنصر من عناصر الخطأ من سلطة قاضي الموضوع (طعن جنائي ٣٩/١٦٧ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) السنة ٢٠ .

٣) عدم الاحتراز والحيطه والحد :

وذلك بمباشرة نشاط يتطلب (خبرة ودراية وحيطه) عند تصرفه ولم يفعل كاستعماله الأجهزة وآلات تتطلب ناحية فنية ولا توجد فيه هذه الناحية فيسأل عن فعلة إذا نتج عنه ضرر بالغير

أ- وأن استخلاص الحكم أن سرعة قيادة الطاعن قد تجاوز الحد الذي يقتضيه السير في الطريق لسيارة محملة هي ومقطورتها بالأسمنت في ليل ساءت فيه الأحوال الجوية وهطلت الأمطار مما تسبب عنه الموت للغير وكان علي مرأى منه بمسافة خمسين متراً حادث تصادم آخر فلا تعقيب علي ذلك الحكم .

(طعن جنائي / ق جلسة ٧٧/٢/٢٨)

(طعن جنائي / ق جلسة ١٩٨١/١/٨) .

ب- لما كان من المقرر وفق قواعد المرور أن قائد السيارة هو المسئول عن قيادتها مسئولية مباشرة ومحظور عليه قيادتها بحالة تعرض حياة

الأشخاص أو الأموال للخطر ومفروض عليه تزويدها بمرآة عاكسة متحركة لتمكنه من كشف الطريق خلفه وكان الحكم المطعون فيه قد خلص في منطق سائع وتدلّيل مقبول إلى ثبوت ركن الخطأ في حق الطاعن من أنه لم يلتزم (الحيطّة والحذر) ولم يتخذ (الحرص والعناية) اللتين كان عليه بذلهما لتلافي الحادث عند السير بالسيارة عند (مفترق الطرق) للاستيثاق من خلو الطريق أمامه مستعيناً بالمرآة العاكسة في عدم ارتطام السيارة بأي من جانبيها ولم يستعمل آلة التنبيه فعدم المجني عليه .

(طعن رقم ٤٤٥٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠)

(جـ) وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أدانة الطاعن استناداً إلى أنه قاد سيارة دون أن يتخذ الحيطّة والحذر ، ولم يتبع القوانين واللوائح دون أن يبين الحكم كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن أثناء قيادته للسيارة وأوجه الحيطّة والحذر التي قصر في إتخاذها وأحكام القوانين واللوائح التي خالفها ووجه مخالفتها ويورد الدليل على كل ذلك مردوداً إلى أصل ثابت بالأوراق ، كما لم يبين الحكم موقف المجني عليها ومسلكتها أثناء وقوع الحادث وأثر ذلك على قيام رابطة السببية، فإنه يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه والإعادة . بدون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن :-

(طعن جنائي ١٦١٣٤/٦٢ ق جلسة ١٩٩٦/١/١٠) .

٤- عدم مراعاة القوانين واللوائح ومخالفتها :-

أ)فإن مجرد (مخالفة القوانين) سبب كاف لقيام (ركن الخطأ) دون حاجة لتوافر صور أخرى من صورة وعليه يسأل المخالف عما ينشأ من الحوادث بسببه ولو لم يقع منه خطأ آخر .

(طعن جنائي / ق جلسة ١٩٦٦/١/٢٥)

ب) لا يكفي لترتيب المسؤولية (عدم مخالفة القوانين واللوائح) التي تعد مخالفتها خطأ ، وإنما يجب إلى جانب ذلك (توافر علاقة السببية) بين تلك المخالفة وبين النتيجة وهي شرط أساسي للمسائلة وأن تكون المخالفة بذاتها هي سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها .

(طعن جنائي / ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٣١)

جـ) من المقرر أنه وأن جاز لقائد عربته خلفية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه في أن يتقدم عربة أمامه فإن هذه المجاوزة مشروط فيها أن تحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب حتى لا يحدث تصادم يؤدي بحياة شخص آخر فإذا لم يأخذ القائد حذرة كان تصرفه مشوباً بخطأ من نوع يؤاخذ عليه القانون وأن قانون المرور أوجب على قائد السيارة أن أراد أن يسبق سيارة أخرى تتقدمه أن يكون ذلك تدريجياً ومن يسارها وبعد التأكد من أن حالة الطريق تسمح بذلك (طعن / ق جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) .

د) اعتبار مخالفة القوانين واللوائح والأنظمة خطأ في ذاته جرمي القتل ، والإصابة الخطأ مشروط بأن تكون المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها .

(طعن جنائي ٥٤/٥٢٤١ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٨) (الطعن رقم

٩١٤١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٢/٣/٢٥)

(طعن جنائي ٦٠/٥١٩٠ ق جلسة ١٩٩٢/١١/٢٣)

تطبيقات الخطأ :

١- السير بسرعة تجاوز الحد المسموح به أو في ظروف لا تسمح بذلك

(طعن جنائي ٣٧/١٢٦٨ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨)

٢- عدم التزام السائق السير على يمين الطريق حسب ما جرى عليه

العرف وإن مخالفة العرف خطأ تتحقق به مخالفة لائحة السيارات .

(طعن جنائي ١٨/٢٩٤ ق جلسة ١٩٤٨/٤/٦)

٣- اجتياز سيارة من يسارها دون تبصر أو احتياط وتدير العواقب كيلا

يحدث تصادم يؤدي بحياة الغير .

(طعن جنائي ٤٢/٥٣٠ ق جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)

٤- قيادة سيارة غير مستوفاة لشروط الأمن والمئانة خطأ ، ولا يعفيه

من المسألة إلا أثبات خلوها من العيوب .

(طعن جنائي ٤٧/١٦٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢)

٥- عدم ترك مسافة كافية بين السيارة والسيارة التي تتقدمها ، فأدى

ذلك إلى اصطدامها بالسيارة المقطورة ووقوع الحادث بما يوفر ركن

الخطأ في جانبه وأن قائد السيارة تقع عليه المسؤولية بعدم تحققه من

سلامة المارين في الطريق العام حال قيادته لسيارة نقل تقطر سيارة

أخرى فقتله دون اعتبار أو حيطة منه لتحركها.

(طعن جنائي ٤١/٤٠٣ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢٤)

٦- عدم الاستيثاق من خلو الطريق عند مفترق الطرق .

(طعن جنائي ٥٢/٤٤٥٦ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠)

٧- الخروج المفاجئ من طريق جانبي للطاعن وهو يقود عربه كسارو وعبر بها عرض الطريق الرئيسي دون أن يتحقق خلوه من السيارات مما ترتب عليه اصطدامها بسيارة المجني عليه دفاع وقول سائق .

(طعن جنائي ٤٨/٢١٠٣ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٢٢)

المجاورة وشروطها :-

١- الانحراف إلى اليسار بالسيارة بقصد (المجاورة) مشروط فيها أن تحصل مع (التبصر والاحتياط) وإلا استوجب مسئولية ومؤاخذة قائد السيارة .

(طعن جنائي ٤٢/٣٥٠ ق جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)

٢- يشترط لكي يجوز لقائد مركبة خلفية تجاوز مركبة أمامه أن تكون السيارة التي أمامه قد أفسحت له الطريق بما يسمح له بتجاوزها :-

(طعن جنائي ٤٧/١٢٥٤ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢٧)

٣- قياس السرعة يختلف باختلاف الزمان والمكان والظروف والملابسة ، وتجاوز الحد ، فيسبب هذا التجاوز في الموت أو الجرح .

(طعن جنائي ٤٨٧/١٦ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢)

(طعن جنائي ٣٧/١٢٦٨ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨)

ثانياً: الركن الثاني

- ضرر: أي أثر أو نتيجة مترتبة علي الخطأ غير المشروع .

(فقد نقل الأشخاص) يرتب علي (الناقل) التزام بضمان سلامه راكب فإذا أخل بذلك فليس أمام (المصاب) إلا رفع دعوى (المسئولية العقدية) .

بالنسبة لأصحاب الضرر المرتد: كزوجة المصاب وأبنائه فإن لهم رفع عوالم عن الأضرار التي أصابتهم شخصياً علي أساس (المسئولية تقصيرية) لعدم وجود عقد بينهم وبين الناقل ولا تطبق أحكام (المسئولية العقدية) علي من يركب السيارة مجاناً كالزوجة والصديق بالنسبة لنقل البضائع تطبق أحكام (المسئولية العقدية) وتكون مدة تقادم دعوى المسئولية العقدية هي (١٥ سنة) طبقاً م ٣٧٤ مدني .

يرقدر التعويض فيها علي أساس (الضرر المباشر المتوقع) فإذا صاحب الإخلال بالالتزام غشاً أو خطأ جسيماً سئل إلي جانب الضرر المتوقع عن ضرر غير متوقع طبقاً (م ٢/٢٢١ مدني) وفي حال تعدد الناقلين لا تضامن بينهم إلا إذا كان هناك (اتفاق علي التضامن) (م ٢٧٩ مدني) .

أنواع الضرر:

أنواعه (أ) مادي (ب) وأدبي .

أولاً الضرر المادي: هو المساس بمصلحة مشروعة للمضرور في شخصية بسلامه جسمه من الأذى وقد كفله الدستور والقانون وفي ماله .

وأن الأصل في التعويض عن الضرر المادي: أنه إذا ثبت الحق فيه للمضرور فإنه ينتقل إلي ورثته ويستطيع الوارث أن يطالب بالتعويض الذي كان لمورثة أن يطالب به لو بقي حيا ، لما كان ذلك وكان طلب المطعون ضده بالتعويض ألم إليه هذه الضرر وتفاقم ومتي ثبت له هذا الحق قبل وفاته فإن ورثته يتلقونه عنه في تركته وهو ما يجز لهم الرجوع علي الشركة الطاعنة بطلب (التعويض الموروث) عن وفاه مورثهم في حادث السيارة المؤمن من مخاطرها لديها وأن كان ابن مالك السيارة ، ذلك أن شخصية الوارث تستقل عن شخصية المورث، وتتفصل التركة عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة وإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلي أحقية المطعون ضده الأول في المطالبة (بالتعويض المورث) عن وفاه مورثة التي ثبت فيها الفعل الضار فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون (طعن مدني ٧٥/٧٥٨ ق جلسة ٢٠٠٦/٤/٢٠) .

ثانياً: الضرر الأدبي في مجال المسؤولية التقصيرية .

تعريف:

هو الضرر الذي يصيب الشخص في شعوره وأحاسيسه وعاطفته وكرامته .

فالضرر الجسماني:

كالضرب والجرح والعاهة المستديمة ينتج عنه ضرر مادي: يتمثل في تكاليف العلاج ونقص أو عجز وفقد القدرة علي الكسب .
وضرر أدبي: يتمثل في الألم والمعاناة الناتجة عن الإصابة .

والقذف والسبب والتشهير: ينتج عنه ضرر أدبي للمضرور لأنه ينال من سمعه وكرامة المضرور بين الناس الأمر الذي يترتب عليه شعوره بالألم والمهانة .

كذلك فإن فقد شخص عزيز (كالوالدين أو الأبناء) يصيب العاطفة والشعور ينتج عنه ضرر أدبي يستحق عنه تعويض .

وازدراء الأديان: بسبب شعور بالظلم والإهانة وذلك ضرر أدبي يستحق عنه تعويض لمن يتضرر منه وتكليفه أن جبر لخاطر المضرور ومواساة له ورمز .

والقاضي فيه لا يتقيد بمعايير معينة لتقدير التعويض عنه وقد نصت عليه (م ١/٢٢٢ مدني) .

انتقاله:

ولا ينتقل إلي الغير إلا

١- بالاتفاق .

٢- أو برفع الدعوى به أمام القضاء .

وقد قصر القانون فئة معينة من أقارب المصاب أو المتوفي للتعويض عن الضرر الأدبي الذي يلحقهم من آلام نفسية نتيجة وفاه المضرور المصاب وهم :-

١ - الأزواج رجلاً أو امرأة .

٢- الأقارب حتى الدرجة الثانية (كالأخ والأخت) ، فإذا طالب المضرور بتعويض عن ضرر أدبي أمام القضاء أنتقل إلي ورثته المحددين بنص م ٢/٢٢٢ مدني هذا في حالة وفاه المصاب أما إذا بقي

على قيد الحياة فإن للمضرور وحدة حق طلب التعويض عما لحقه من ضرر أدبي من جراء إصابته إلا أنه يحق طبقاً م ٢/٢٢٢ مدني للزوجة والأقارب حتى الدرجة الثانية طلب التعويض عن (ضرر أدبي (مرتد) استقلاً عن ضرر المصاب نفسه أما إذا (مات (المصاب) (فور الحادث) (فيفترض) أنه قد نشأ له الحق في تعويض الضرر المادي والضرر الأدبي الذي لحق به ولعدم تمكنه من رفع دعوى تعويض (الضررين المادي والأدبي) حيث لم تسعفه الوفاة فإن الحق بذلك في التعويض (ينتقل إلى ورثته) المذكورين بنص م ٢/٢٢٢ مدني فيؤدي ذلك إلى اجتماع دعوى المصاب المتوفى بالتعويض (عن الضرر المادي الأدبي) (وضرر أدبي مرتد) يتمتع بع الوارث شخصياً وهما دعويان مستقلان إلا أن ذلك لا يعد جمعاً بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية لاختلاف موضوع كل دعوى من حيث الطلبات والدائن بها والضرر (طعن ٥٤/٦٥٦ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢١) السنة ٤٤ ص ٣٦٣ ، أما إذا (مات) (المصاب) (بعد فتره) من الإصابة ولم يكن قد رفع دعواه بالتعويض عن الضررين معاً ماتت معه دعواه إلا أن ذلك لا يمنع زوجته وأقاربه حتى الدرجة الثانية من المطالبة بتعويض عن (الضرر الأدبي المرتد) الذي ارتد إليهم نتيجة (الوفاة) من الإصابة ، ويترتب على (استقلال) دعوى المضرور المصاب ودعوى ورثته المحددين بنص م ٢/٢٢٢ مدني زوجته وأقاربه حتى الدرجة الثانية النتائج الآتية :-

١- دعوى المضرور الأهلية تنتقل إلى ورثته بصفتهم فيجب لقبولها تقديم أعلام وراثته من الزوجة وتقديم إعلام وراثته لوالد المصاب لإثبات أنهم من ورثته بينما دعوى تعويض الضرر المرتد يتمتع بها الوارثه الزوجة والاولاد وأخوته الأشقاء وقد قضت محكمة النقض في هذا الصدر :-

أ) لأخت الحق في التعويض الضرر المرتد عن مقتل أخيها ولو لم تكن من ورثته لأنها تطالب بتعويض الضرر الأدبي بصفته الشخصية طبقاً م ٢/٢٢٢ مدني (طعن جنائي ٣٨/١٨٤٩ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٧) السنة ص ١٦٨ .

ب) للأخت الشقيق الحق في تعويض الضرر المرتد عن وفاته أخيه المصاب ولو لم يكن وارثاً (طعن جنائي ٣٩/١٤٤١ جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧) السنة ص ١١٨٧ .

٢- لدائن المضرور المصاب الأصلي المتوفى رفع دعوى المضرور الأصلي (مدنية) متى كان الضرر مادياً أو كان أدبياً وكان محل مطالبة قضائية أو اتفاق بينه وبين المضرور الأصلي المتوفى علي أثر إصابته بينما لا يستطيع ذلك بالنسبة لأصحاب الضرر المرتد عن إصابته أو وفاته نتيجة الإصابة حتى ولو كانوا أخوته غير الورثة لنص م ٢/٢٢٢ مدني علي ذلك .

٣- ما يحكم به من تعويض في دعوى المضرور الأدبي يصبح جزءاً من تركة المورث يستوفي منه دائنو التركة ديونهم أما بالنسبة للدعوى الثانية فالتعويض عنها لا يدخل في التركة ولاحق لدائني المورث فيه .

٤- تختلف الدعويان سبباً لأن الأولى سببها الضرر الذي لحق بالمورث المضرور الأصلي أما الثانية فسببها شخصي وأرتد إلي أقاربه الواردين بنص م ٢/٢٢٢ مدني وبناء عليه فإنه لا يجوز للمدعي أن يطلب أمام محكمة الاستئناف لأول مرة تغيير وجه دعواه من الدعوى الموروثة إلي دعوى تعويض الضرر المرتد (طعن ٥٤/٦٥٦ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢١) السنة ٢٤ ص ٣٦٣ كما لا يجوز للمدعي أن يزيد عليها (تعويض الضرر المرتد) .

(طعن / ق جلسة ١٩٩٦/٤/٢٠) السنة ٤٧ ص ٦٨٥

٥- إذا تصالح المورث قبل موته أو تصالح الورثة مع المسئول اقتصر ذلك علي الدعوى الموروثة فلا يمنع ذلك من الرجوع علي المسئول بدعوى تعويض الضرر المرتد

٦- الحكم الصادر في أحد الدعويين لا يحوز حجية الشيء المقضي به بالنسبة إلي الدعوى الأخرى (لاختلاف السبب) .

٧- اختلاف تقادم الدعويين بحسب ما إذا كان تقادم أحدهما عقدياً (١٥ سنة) أو تقصيرية (٣ سنوات) فقد تكون الدعوى الأصلية دعوى عن المسئولية العقدية كدعوى الراكب المصاب تجاه الناقل وقد تكون تقصيرية كدعوى أحد المارة ضد قائد السيارة أما دعوى الضرر المرتد فهي دائماً مسئولية تقصيرية لأنهم ليسوا طرفاً في العقد المبرم بين مورثهم والمسئول ولكن للمسئول أن يحتج علي الورثة بشرط عدم المسئولية بينه وبين المضرور الأصلي أو بالتخفيف من المسئولية .

٨- للمسئول دفع الدعوى الموروثة بخطأ المضرور الأصلي مورثهم الذي ساهم في الحادث ولكنه لا يستطيع ذلك في دعوى الضرر المرتد المرفوعة من المضرورين بصفقتهم الشخصية وليس بصفقتهم كورثة لأن الدفع بخطأ المضرور لا يجدي معهم باعتبارهم مضرورين بضرر مرتد ولم يرتكبوا خطأ ما لينتقص من التعويض المستحق لهم .

بالنسبة للضرر الأدبي:

فإن ما قضي به الحكم المطعون ضده الأول بالتعويض عما لحقه من ضرر أدبي فإنه لما كان نص المادة الخامسة من قانون ١٩٥٥/٦٢٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات بأن (يلتزم) المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو إيه إصابة بدنية تلحق أي شخص من حوادث السيارة إذا وقعت في مصر في الأحوال المنصوص عليها في المادة السادسة من قانون ١٩٥٥/٤٤٩ ولما كان النص في الشرط الأول من وثيقة التأمين المطابقة للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٩٥٥/١٥٢ الصادر تنفيذا للمادة الثانية من قانون التأمين الإجباري سالف الذكر علي سريان التزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو إيه إصابة بدنية تلحق أي شخص من الحوادث التي تقع من السيارة المؤمن عليها لصالح الغير أيا كان نوع السيارة .

مؤداه: أن التأمين الإجباري الذي يعقده مالك السيارة أعمالاً لحكم م ١١ ق ١٩٧٣/٦٦ بإصدار قانون المرور المقابلة للمادة السادسة من قانون ١٩٥٥/٤٤٩ هو تأمين ضد مسؤوليته المدنية عن حوادثها لصالح الغير

أستهدف به المشرع حماية المضرور وضمان حصوله علي حقه فسي التعويض الجابر للضرر الذي نزل به ومن ثم فإنه لا يغطي ما يلحق مالك السيارة المؤمن له من أضرار نتيجة الحادث الذي تكون هي (أدانه) يستوي في ذلك أن يكون الضرر قد وقع عليه مباشرة أم وقع علي غيره وارتد إليه بما لا يجوز معه للمطعون ضده الأول مالك السيارة أن يطالب المؤمن بتعويض ما ناله من ضرر عن وفاء نجله أثناء ركوب السيارة المؤمن عليها لدي الشركة الطاعنة وقضاء الحكم المطعون بتعويض الضرر الأدبي عنه مخالف للقانون (طعن مدني ٧٥/٧٥٨ ق جلسة ٢٠/٤/٢٠٠٦) .

إثبات الضرر الأدبي

علي (المضرور) يقع عبء الإثبات ويذهب القضاء إلي (افتراض الضرر) لأن الأمر يتعلق بإثبات (واقعة ليست مادية وإنما متعلقة بالشعور والعاطفة) .

ومن أحكام النقض :-

١- حق أبناء المريض (التي نقلت إلي مستشفى آخر نتيجة خطأ الطبيب وكانت في دور الاحتضار وتوفت وكانت الوفاة واقعة لا محالة) في (التعويض) .

(طعن ٣١/١٨١ ق جلسة ٢٢/٣/١٩٦٦) سنة ١٧ ص ٦٣٦ .

٢- يجوز الحكم للزوج بتعويض عن مقتل زوجته التي اتهمت في جريمة الزنا ولم يرفع عليها دعوى بالزنا ولم يصدر حكم يدينها (طعن ٢٦/٣٦ ق جلسة ١٥/٣/١٩٥٦) السنة ٧ ص ٣٦١ .

ثالثاً:

الركن الثالث المعنوي لجريمة حوادث السيارات

(ويعني علاقة السببية بين الخطأ والنتيجة)

فأركان المسؤولية الجنائية هي

١- الركن الشرعي للجريمة:

وهو فعل السيارة وهو صدور (خطأ غير عمدي) من السائق .

٢ ركن مادي للجريمة:

(النتيجة الإجرامية) أي (الضرر) وهو (القتل أو الإصابة الخطأ) .

٣- ركن معنوي:

وهو (علاقة السببية بين الخطأ والنتيجة) فلا يكفي الركن الشرعي أو

المادي لقيام المسؤولية بل يلزم قيام علاقة السببية بين فعل السيارة

المتمثل في التدخل في الحادث وبين الضرر الناجم عن الحادث وهو

النتيجة وتتحدد علاقة السببية بالسير العادي للأمر فإذا كان أفعال

النشاط الإجرامي المتعددة المتتالية الموصلة إلى النتيجة هي أمور

طبيعية بالنسبة إلى مختلف الظروف الواقعة سئل الفاعل عن النتيجة ،

أما إذا طرأت ظروف تخرج بالتسلسل السببي عن المألوف (انقطعت

علاقة السببية) وتقف عندها مسائل الجاني (طعن جنائي /

جلسة ١٢/١٠/١٩٦٤) .

وقد يدق الأمر إذا تعددت الأسباب المحدثه لضرر واحد ، أو تعددت

النتائج والأضرار المتسلسلة عن سبب أصلي واحد .

فبالنسبة لتعدد الأسباب : فقد يكون للضرر سببان ولكن أحدهما يستغرق الآخر ويبقى هو السبب الوحيد الذي أحدث الضرر (فتتحقق مسئولية صاحبة كاملة) ومثاله : (طعن ٣٥/١٨١٤ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ : خطأ المجني عليه المضرور يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لأحداث النتيجة) وهو ما يسمى بخطأ المضرور وقد تعددت الأسباب دون استغراق ، فإذا تكافأت الأسباب اعتد بكل سبب له دخل في إحداث الضرر مهما كان هذا السبب بعيداً ومثاله : (الطعن ٣٧/١٩٨١ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢٢) : (تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مسائلة كل من أسهم فيها أياً كان قدر الخطأ سواء كان سبباً مباشراً أو غير مباشر في حصوله) وهو ما يسمى (بالخطأ المشترك) أما إذا تعددت الأسباب المحدثه للضرر فيؤخذ بالمنتجة منها دون العارضة .

وبالنسبة لتعدد وتسلسل النتائج والأضرار وانحصر السبب في خطأ واحد فتتوافر رابطة السببية بالنسبة للأضرار المباشرة فقط وهي مسألة واقع تخضع لرابطة لسلطة قاضي الموضوع دون رقابة من محكمة النقض عليه ، وقد أخذت م ٢٢١ مدني بمعيار أن الضرر المباشر هو ما كان نتيجة طبيعية للخطأ الذي أحدثه وهو يعد كذلك : إذا لم يكن في استطاعة الدائن توقيه ببذل جهد معقول .

وقد قضت محكمة النقض في (الطعن / ق جلسة ١٩٦٦/١١/٨) (لا مسئولية إذا كان في وسع المضرور توقي الضرر

يبدل جهد معقول) أما الضرر غير المباشر فيقطع رابطة السببية وتتفني بالتالي مسئولية المتهم عن أحداث الضرر .
وللمستول نفي قيام رابطة السببية بإثبات أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي فإذا استطاع إثباته انتفت مسئوليته عن الضرر وبالتالي عن التعويض .

وهن أحكام النقض :

١- الخطأ المشترك : في نطاق المسئولية الجنائية لا يخلي المتهم من المسئولية بمعنى أن خطأ المجني عليه لا يسقط مسئولية المتهم . ما دام أن هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ (طعن ١٢٦٨/٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨) .

٢- يستلزم القانون لتوقيع العقاب في جرائم الإصابات غير العمدية وجود صلة مباشرة بين الخطأ الذي وقع من المتهم والإصابة التي حدثت بالمجني عليه..

(طعن ١٧٨٥/١٣ ق جلسة ١٩٤٣/١١/١)

٣- إذا كان ما أوردته الحكم في مدوناته لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن وكان مجرد الانحراف من جهة إلى جهة أخرى بالسيارة ووجود آثار فراملها لا يعتبر دليلاً علي (الخطأ) إلا إذا لم يكن هناك ما يبين ذلك وهو ما لم يوضحه الحكم فضلاً عن الأسباب التي استند إليها الحكم المطعون فيه (خلت من بيان رابطة السببية بين ما وقع من المتهم وبين وفاه المجني عليها فأن الحكم يكون معيباً بالقصور مما يستوجب نقضه) .

(طعن جنائي / ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢)

٤- علاقة سببية توافرها شرط لقيام المسؤولية التقصيرية والقضاء بالنعويض عنها مقتضاها : اتصال الخطأ بالضرر اتصال السبب بالسبب بحيث يستفاد منه أن وجود الضرر يترتب على وجود الخطأ . (طعن مدني ١٥٣٧/٦٢ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٩) .

٥- ركن السببية في المسؤولية التقصيرية لا يقوم إلا على (السبب المنتج الفعل المحدث للضرر) دون السبب العارض الذي لا يد له فيه (كحادث مفاجئ أو قوة قاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور) (طعن ٦٩٨/٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٦) .

٦- ركن السببية في المسؤولية التقصيرية يقوم على (السبب المنتج الفعل) المحدث للضرر دون العارض الذي ليس من شأنه بطبيعته أحداث هذا الضرر ، ولو كان قد أسهم مصادفة في أحداثه (كمشاهدة من ينتحر ولم يتحرك لإنقاذه) (طعن ٦١/٤٢٩٢ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/١٧) .

وسائل دفع المسؤولية:

١- نفي الضرر:

بإثبات أن المدعي لم يلحقه ضرر من سواء مادي أو أدبي .

٢- نفي علاقة السببية:

بإثبات أن الخطأ المفترض ليس السبب الحقيقي للحادث وإنما السبب حادث أجنبي عنه (كالقوة القاهرة ، أو خطأ المصاب ، أو خطأ الغير) فلو اثبت ذلك أعفي من المسؤولية ومن التعويض عنها .

٣- والقوة القاهرة:

هي كل أمر غير متوقع مستحيل الدفع خارجي بالنسبة للسيارة أو قائدها فيكون غير متوقع كمثال الأمطار الغزيرة في غير موعدها والعاصفة والزلازل والفيضانات وانعدام الرؤية وانهيار التربة ويكون الأمر مستحيل الدفع لا يمكن تفاديه بتقليل السرعة أو التوقف لإنتشار الضباب فإذا أمكن تفاديه لم تتوافر شروط استحالة الدفع وأن تكون أمر خارجي عن السيارة أو حارسها كبركان أو زلزال أو ضباب أو رياح شديدة. أما إذا كان الأمر نابع من السيارة أو حارسها لا يعد قوة القاهرة ومثالها (انفجار إطار السيارة ولو كان . حديد ، ضياع الفرامل ، كسر عجلة القيادة ، إغماء قائد السيارة) .

وبالتالى تقوم المسؤولية فى مثل هذه الحالات :-

ومن أحكام النقض:

أ- سقوط الأمطار وآثرها على الطريق الترابي في الظروف والملابسات التي أدت إلي وقوع الحادث من الأمور المألوفة التي يمكن توقعها ولا يستحيل علي قائد السيارة المتهم التحرز منها وأن الإدعاء بأن الحادث وقع نتيجة خطأ الغير أو سبب أجنبي هو (إدعاء في غير محلة) ويسأل قائد السيارة بالتعويض ولو كان سقوط الأمطار بغزارة (طعن ٤٥/٧٨٤ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٧) (طعن ٤٦/٣٣١ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨) .

ب- أن تدافع الركاب علي وسيله النقل وسقوط أحدهم لا يعد سبباً أجنبياً في صورة فعل الغير لأنه أمر متوقع كان يجب بحلي الناقل الاحتراس

منه (طعن ٢٢٧١/٥ ق جلسة ١٩٥٥/١١/٢٨). فيسأل الناقل في هذه الحالة .

٤- خطأ المضرور: بأن كان هو السبب الوحيد للحادث .

وهي أحكام المنقوض في خطأ المضرور :-

١- لا يجوز الحكم بالتعويض (للمصاب) الذي عبر الطريق فجأة بلا مبالاة أمام السيارة التي تسير بسرعتها العادية (مستغرقاً) (خطأ) الجاني فلم يستطيع قائدها التوقف فجأة .

(طعن / ق جلسة ١٩٩٥/١٠/٤)

٢- الأصل أن (خطأ المضرور) لا يرفع مسئولية المسئول وإنما يخففها أن كان هناك ثمة (خطأ مشترك) بمعناه الصحيح ولا يعفي المسئول استثناءً من هذا الأصل إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن (خطأ المضرور) هو (العامل الأول) في إحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول .

(طعن ٢٦/٣٦ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٥)

٣- متى كان الثابت من الأوراق أن الشركة الطاعنة تمسكت أمام (محكمة الموضوع) (بانتهاء رابطة السببية) بين فعل السيارة المؤمن عليها لديها والضرر المطالب بجبره لوقوع الخطأ في جانب المجني عليه مورث المطعون ضدهم السبعة الأوائل وتساندت في ذلك إلي ما شهد به (شاهد الواقعة) في المحضر رقم ١٩٨٨/١٤١٧ جنح قسم إمبابة من أن المورث المذكور عبر الطريق فجأة من مكان غير مخصص لعبور المشاة متجاوزاً سيارة أوتوبيس كانت لحظة وقوع الحادث في

الجانب الأيمن من السيارة سألقة الذكر وبأن خطأه هو الذي أدى مباشرة إلي وقوع النتيجة الضارة وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعن بحث هذا الدفاع الجوهرى ولم يَقم بتمحيصه أو يرد عليه بما يُقننه فإنه يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه. (طعن جنائي ٧٠/٣٢٢٥ ق جلسة ٢٠٠١/٦/٥) لم ينشر .

الخطأ المشترك:

أما مساهمة (خطأ المضرور) إلي جانب (الخطأ المفترض) (لحارس السيارة) ، كان (خطأ مشتركاً) يؤدي إلي توزيع المسؤولية فيحكم للمصاب ببعض التعويض ويحرم من الجزء الباقي لقاء خطئه ، ومثالة عبور الطريق فجأة أمام سيارة مسرعة ، أو العبور من غير المكان المخصص لعبور المشاة فصدمة سيارة انحرفت عن اليمين إلي اليسار خطأ ، فإذا كان خطأ المضرور ناتجاً عن خطأ الحارس ، أو كان خطأ الحارس اشد جسامة من خطأ المضرور توارى خطأ المضرور وحكم للأخير (التعويض كاملاً) .

ومن أحكام التقص في الخطأ المشترك :

١- لا يجدي المتهم في جريمة (القتل الخطأ) محاولته إشراك متهم آخر في الخطأ الذي أنبني عليه وقوع الحادث إذ (الخطأ المشترك) بفرض قيامة لا يخلي الطاعن من المسؤولية .

(طعن جنائي ٢٤/٧٥٩ ق جلسة ١٩٥٤/٦/٢١)

٢- من المقرر وفق قواعد المرور أن قائد السيارة هو المسئول عن قيادتها (مسئولية مباشرة) ومحظور عليه قيادتها بحالة تعرض حياة

الأشخاص أو الأموال للخطر ومفروض عليه تزويدها (بمراة عاكسة متحركة) لتمكنه من كشف الطريق خلفه وأن (الخطأ المشترك) في مجال المسؤولية الجنائية بفرض قيامه في جانب المجني عليه أو الغير لا يمنع من مسؤولية المتهم مادام أن هذا الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة لما كان ذلك فأن الرجوع بالسيارة إلي الخلف يوجب علي القائد (الاحتراز) والتبصر والأستيثاق) من (خلف الطريق) مستعيناً (بالمراة العاكسة) ومن ثم لا يدفع عنه (هذا الالتزام) والواجب استعانتة بآخر (طعن جنائي ١٤٧/٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٧) .

٣- تعدد الاخطاء الموجبه لوقوع لحادث يوجب مسألة كل من اسهم عنها ايا كان قدر الخطأ (طعن جنائي ١٩٨١ / ٣٧ ق جلسة ٢٢ / ١ / ١٩٦٨) .

٤- الخطأ المشترك لا يخلو المتهم من المسؤولية الجنائية (طعن ٥٨٦ / ٣٨ ق جلسة ١٣ / ٥ / ١٩٦٨) .

٥- استغراق خطأ المصاب المضرور خطأ المتهم يعفى الاخير من المسؤولية اذا تبين من ظرفق الحادث ان خطأ المضرور هو العامل الاول من احداث الضرر الذي اصابه وانه بلغ من الجسامه درجه بحيث يستغرق خطأ المسؤول (طعن ١٩٩٥ / ٣٧ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٦٨) .

٦- خطأ الغير:

بأن كان هو السبب الوحيد للحادث ومثاله دفع شخص من الغير للمصاب فيوقعه أمام سيارة ، أما إذا كان خطأ الغير قد ساهم في وقوع

الحادث كشخص يتشاجر مع آخر ويوقعه أمام سيارة مسرعة فيؤدي إلى أصابته هنا توزع المسؤولية بين الغير وقائد السيارة .

ولا يلزم توافر صفة الخطأ إذا كان فعل الغير هو السبب الوحيد للحادث وإنما يجب (١) توافر صفة الخطأ في ذاته في فعل الغير الذي ساهم في الحادث (٢) وأن تكون له صفة القوة القاهرة من حيث عدم توقعه واستحالة دفعة .

فلا يعني (قائد السيارة) من (التعويض) إذا (نتج الحادث) عن قيام مشاجرة فدفع أحدهم المصاب أمام السيارة عن غير قصد فالإصابة كانت متوقعة وفي إمكان قائد السيارة تلاقيها بتهئية السرعة .

إثبات تخلف الحراسة: (وانتقالها للغير ممن سبق ذكرهم

بانتقال الحراسة :

وقوع المؤمن في مواجهة المضرور

١- الدفع بالوفاء:

بأن استوفي المضرور حقه من المؤمن لهم فيدفع المؤمن بذلك أمام المحكمة في مواجهة المضرور ثم يرجع المؤمن له بما دفعه وأداه من تعويض علي المؤمن أما إذا تلقى المضرور مبلغ التأمين من مؤمن آخر فليس للمؤمن حق الدفع بالوفاء لأن التأمين المستحق في التأمين علي الأشخاص لا يحمل أي صفة تعويضية فيجوز الجمع بين مبلغ التأمين ودين التعويض لكن للمؤمن الدفع بالوفاء في حالة حصول المضرور علي تعويض إصابة العمل من التأمينات الاجتماعية باعتباره نوعاً من التعويض .

٢- الدفع بالمقاصة:

فإذا أقام المضرور دعواه المباشرة تجاه المؤمن عن إصابته من تصادم سيارة منصوص عليها بوثيقة التأمين وكان المضرور مدين بتعويض لمضرور آخر مؤمن له لذات شركة التأمين المؤمنة فإن للأخير الدفع بالمقاصة .

٣- الدفع بعدم التأمين :-

٤- الدفع بالتقادم:

بمضي (٣ سنوات) من وقت حدوث الواقعة محل الداعي ومن وقت علم المضرور بوقوعه ، أما إذا كان المضرور هم ورثه المصاب الذي مات في الحادث أو أصحاب الضرر المرتد فترفع خلال (٣ سنوات) من تاريخ علمهم بموت مورثهم في الحادث موضوع التزام المؤمن بالضمان وينقطع التقادم بإقامة الدعوى الجنائية علي المسئول أما الحكم للمضرور بالتعويض قبل المؤمن له فلا يقطع تقادم الدعوى المباشرة قبل شركة التأمين طالما أنها (لم تكن مختصة في دعوى التعويض) (طعن ١٠٥٧/٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٦) .

أثر الأحكام الجنائية في دعوى التعويض :-

أولاً أحكام الإدانة :-

الحكم القاضي بالإدانة له دلالة قاطعة لا تقبل النفي علي أن الجرم المسند للمتهم وقد وقع فعلاً وأن نسبته للمتهم صحيحة وأن الفعل يشكل جريمة يعاقب عليها والقاضي المدني لا يملك في هذا الخصوص مناقشة الحكم الجنائي في أي ناحية من هذه النواحي يستوي أن تكون (دعوى التعويض المدنية) مقامه علي المتهم المحكوم عليه ، أو أن تكون (دعوى التعويض المدنية) مقامة علي المسئول بالحقوق المدنية الذي لم يكن خصماً في الدعوى الجنائية.

بيد أن (القاضي الجنائي) قد لا يقف عند حد مناقشة الأدلة وتحقيق التهمة واستيفاء أركانها وتحديد وصفها وإنما قد يتجاوز القاضي ذلك كله إلي مسائل عرضية ليست من الأركان اللازمة لصحة حكم ، فهل يتقيد القاضي المدني عند نظر دعوى التعويض بما أوردته الأحكام الجنائية في هذا الصدد؟

الإجابة عن هذا تستدعي بالزوم استعراض عناصر الدعوى المدنية من ضرر وخطأ ورابطة سببية للتعرف علي أثر الحكم الجنائي في كل منها

أولاً: الخطأ فالحكم الجنائي بالإدانة يقطع بخطأ المتهم وبالتالي يلزم

القاضي المدني وبقيدته ولا يعطيه الحق في بحث ركن الخطأ أو مناقشته

ثانياً الضرر:

إذا كان الضرر ركناً من أركان الجريمة فإن الحكم الجنائي القاضي بالإدانة يستلزم حتماً أن ضرراً قد أصاب المجني عليه ومن ثم لا يملك (القاضي المدني) مناقشة الضرر (ونفي) وقوعه ، أما إذا كان الضرر ليس ركناً من أركان الجريمة فإن تعرض (القاضي الجنائي) له يكون (تزييداً) فلا يقيد (القاضي المدني) في شيء .

ثالثاً رابطة السببية:

هذه الرابطة تعني (القاضي المدني) لأنها ركن من أركان المسؤولية المدنية وقد يتصدى لها (القاضي الجنائي) في حكمة وقد يكون هذا التصدي أما ضرورة ، أو تزييد منه ، فإذا كان ضرورة ويقتضيها صحة حكمة كان قوله في شأنها مقيداً للقضاء المدني ، إما في الحالة الثانية فإن تعرضه لها غير ملزم له .

المسئولية عن وجود ركاب

في غير الأماكن المخصصة

للحمولة بمركبات النقل

- الأماكن المخصصة (للحمولة بمركبات النقل) حظر وجود ركاب أو أشخاص بها إلا بترخيص من قسم المرور (م ٩٤ من قرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ لسنة ٧٤ باللائحة التنفيذية لقانون المرور قبل إلغائها بالقرار ٥٣٣٠ لسنة ٩٤) مؤداه: مركبة النقل المحمول عليها لا يؤدي بذاته إلى صلاحيتها كمركبة لنقل الأشخاص .

أثره: التصريح بالركوب على أي جزء خارجي منها أو بالمكان المخصص للحمولة (خطأ) يستوجب المسؤولية شرطه: توافر باقي أركان (المسئولية التقصيرية) .

(طعن ٦٤/٤٧٧ ق جلسة ٢٥/٣/٢٠٠٣)

ثانياً أحكام البراءة

أحوال حالات البراءة ثلاثة

أولاً: براءة لأن الواقعة المنسوبة للمتهم لم تحدث .

ثانياً: براءة (لأن المتهم ليس فاعلها) .

ثالثاً: براءة (لعدم كفاية الأدلة على وقوع الحادث ، أو على عدم وقوعها من المتهم) وبيان ذلك على تفصيل :-

ففي الحالة الأولى : لا يجوز للمحكمة المدنية أن تقبل أي دليل على حصول الواقعة وإلا تناقضت مع المحكمة الجنائية تناقضاً تاماً فإذا (قضت المحكمة) الجنائية مثلاً ببراءة المتهم بتزوير عقد علي سند من عدم وقوع التزوير فهذا القضاء يحول دون نظر دعوى تزوير هذا العقد أمام المحكمة المدنية .

أما الحالة الثانية:

فإنه إذا قضت (المحكمة الجنائية) ببراءة المتهم علي سند من عدم وقوع الخطأ الذي نسب إليه ، فإن المحكمة المدنية لا تستطيع أن تحكم عليه بتعويض بناء علي وقوع ذلك الخطأ منه .

أما الحالة الثالثة: فإن المحكمة المدنية لا يجوز لها أن تقضي بأي تعويض مادامت الجريمة أساس التعويض لم يثبت وقوعها من المتهم أمام المحكمة المختصة .

علي أن البراءة في غير هذه الأحوال الثلاثة (غير مؤثرة) علي (المحكمة المدنية) فإذا حكم بالبراءة مثلاً لعدم توافر القصد الجنائي مثلاً

فإن هذا لا يمنع المحكمة المدنية من الحكم بالتعويض بناء علي وقوع الخطأ كما إذا برئ مدير مصنع من تهمة اختلاس وخيانة أمانة ورفض طلب التعويض المطلوب منه بناء علي عدم توافر القصد الجنائي لدية فإن هذا لا يمنع المدعي من رفع دعوى جديدة للمطالبة بالحساب عن مدة إدارته ، وإذا حكم بالبراءة لانتفاء ركن الخطأ المنسوب للمتهم فهذا لا يمنع (المحكمة المدنية) من أن تحكم (بالتعويض) بناء علي توافر نوع آخر من أنواع الخطأ.

وإذا حكم بالبراءة علي سند من أن الفعل لا يتدرج تحت نص من نصوص قانون العقوبات ، فهذا غير مانع (القاضي المدني) من تطبيق نصوص القانون المدني علي هذا الفعل .

وإذا حكم بالبراءة (لسقوط الدعوى الجنائية) ، فإن هذا لا يمنع (المحكمة المدنية) من أن تحكم (بالتعويض) مادامت الدعوى المدنية لم تسقط أيضاً .

ومن أحكام النقض:

الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية وأن كانت (الوفاة سبباً لانقضاء الدعوى الجنائية) ، إلا أن (الدعوى المدنية) تستمر (قائمة) أمام (المحكمة المدنية) ويخلف المتهم فيها ورثته طالما لم يصدر فيها حكم نهائي بات (المادتان ١٤ ، ٢/٢٥٩ إجراءات جنائية) .
(طعن ٣١٢٧/٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٨)

التعويض المؤقت ودعوى تكمله التعويض

القضاء بالتعويض المؤقت من المحكمة الجنائية لا يمنع من طلب تكمله التعويض أمام المحكمة المدنية:

١ - إذا دخل شخص مدعياً بحق مدني أمام (محكمة الجنج) طالباً أن يقضي له بمبلغ بصفة تعويض مؤقت عن الضرر الذي أصابه بفعل شخص آخر مع حفظ الحق له في المطالبة بالتعويض الكامل من المسئول عنه بقضية علي حده وقضي له (بالتعويض المؤقت) فذلك لا يمنعه من المطالبة (بتكملة التعويض) بعد أن تبين له مدي الأضرار التي لحقته من الفعل الذي يطلب التعويض بسببه (الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٣٤/٦/٧) .

٢ - إذ ادعي شخص بحق مدني أمام (محكمة الجنج) وطلب القضاء له بمبلغ بصفة (تعويض مؤقت) عما أصابه من ضرر بفعل المتهم فالحكم الذي يصدر في صالحه لا يمنعه من المطالبة (بتكملة التعويض) بعد ما يتبين مدى الضرر الذي لحقه .

(الطعن رقم ٥٥ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤٢/٣/٢٦)

٣ - إذا كان المدعي بالحق المدني أمام (محكمة الجنج) قد طلب القضاء له بمبلغ بصفة (تعويض مؤقت) عن الضرر الذي أصابه مع حفظ حقه في (المطالبة بالتعويض الكامل) وقضي له بالتعويض علي هذا الأساس فإن ذلك لا يحول بينه وبين المطالبة (بتكملة التعويض) أمام المحاكم المدنية لأنه لا يكون قد استنفذ كل ما له من حق أمام محكمة

الجنح و أن موضوع الدعوى أمام المحكمة المدنية ليس هو ذات موضوع الدعوى الأولى بل هو تكملة له

(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/١١/١٧) .

٤- إذا كانت محكمة الجنح قد قضت بالتعويض للمدعي بالحق المدني علي أنه (تعويض كامل عن الضرر) الذي لحقه فليس له أن يطالب بتعويض آخر أمام المحكمة المدنية سواء كان طالب التعويض باعتباره أنه (تعويض مؤقت) أو باعتبار أنه (تعويض كامل) إلا إذا أثبت (أن ضرراً طارئاً قد لحقه بعد الحكم الجنائي) وأن فمتي كان الواقع هو أن المدعي بالحق المدني قد طلب من محكمة الجنح الحكم له بمبلغ ٢٥ جنيهاً (تعويضاً مؤقتاً) فقررت هذه المحكمة بعد التثبت من مدي الضرر الذي أصابه أن التعويض المطلوب مبالغ فيه وأن كل ما يستحقه عن هذا الضرر الذي استقر نهائياً هو مبلغ ١٥ جنيهاً ولما رفع دعواه أمام المحكمة المدنية مطالباً (بجواز تكملة التعويض) ولم يثبت أن ضرراً طارئاً قد لحقه بعد الحكم الجنائي فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/١١/١٧)

٥- القضاء للمدعي بالحق المدني أمام محكمة الجنح (بتعويض مؤقت) عن الضرر الذي أصابه لا يحول بينه وبين المطالبة (بتكملة التعويض) أمام المحكمة المدنية لأنه لا يكون قد استنفذ كل ما له من حق أمام محكمة الجنح ذلك أن موضوع الدعوى أمام المحكمة المدنية ليس هو ذات موضوع الدعوى الأولى بل هو تكملة له .

(الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٢٣)

٦- الحكم (بالتعويض المؤقت) وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة متي حاز قوة الأمر المقضي وأن لم يحدد الضرر في مداه أو التعويض في مقداره يحيط بالمسئولية التقصيرية في مختلف عناصرها ويرسي دين التعويض في أصله ومبناه مما تقوم بين الخصوم (حقيقته) إذ تستقر المساءلة وتتأكد الديون إيجاباً أو سلباً ولا يسوغ في صحيح النظر أن يقصر الدين الذي أرساه الحكم علي ما جري به المنطوق رمزاً له ودلاله عليه بل يمتد إلي كل ما يتسع له محل الدين من عناصر تقديره ، ولو بدعوى لاحقة يرفعها المضرور بذات الدين استكمالاً له وتعييناً لمقداره فهي بهذه المثابة فرع لأصل حاز قوة الأمر المقضي فبات عنواناً للحقيقة .

(الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩)

٧- أجازت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ للمضرور من الجريمة إدخال المؤمن لديه في الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً للدعوى الجنائية كما أجازت المادة ٢٥٨ مكرراً من ذات القانون المضافة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ رفع الدعوى المدنية قبل المؤمن لديه بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحكمة التي تنظر الدعوى الجنائية فإذا استعمل المضرور هذا الحق وصدر حكم جنائي من المحكمة الجنائية صار باتاً قضي بإدانة المتهم لاقترافه الجريمة المنسوبة إليه وبإلزامه في الدعوى المدنية بأداء (تعويض مؤقت) بالتضامن مع شركة التأمين

المؤمن لديها علي السيارة التي تسببت في وقوع الحادث فإن هذا الحكم لا تقتصر حجيتة أمام المحاكم المدنية علي ما فصل فيه في الدعوى الجنائية من ارتكاب المتهم التي دين عنها بل تمتد حجيتة إلي قضائه في المسألة الأساسية التي حسمها في الدعوى المدنية سواء في شأن تحقيق مسئولية مرتكب الحادث عن التعويض بتوافر أركان هذه المسئولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية أو بصدد ثبوت مساءلة شركة التأمين عن أداء التعويض للمضرور عن الأضرار التي حاقت به من جراء الحادث الذي وقع بسيارة مؤمن عليها لديها فيمتنع علي هذه الشركة في (دعوى تكملة التعويض) العودة إلي مناقشة تلك المسألة التي فصل فيها الحكم ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أو أثرت ولم يبحثها الحكم (الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢٩) .

٨- إذ كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الأول تعدي علي الطاعنة بالضرب في ١٩٨٢/٣/٢٣ أثناء شجار بين عائلتيهما وشكلت في اليوم التالي لجنة للصلح بين الفريقين أقرت تحمل كل مصاب ومنهم الطاعنة نفقات علاجه ونزوله عن حقوقه المدنية قبل الآخر وكانت عبارات الصلح لا تتسع وفق ما لابس انعقاده من الظروف إلا للإصابات الظاهرة في حينه وإذ تبين لاحقاً تخلف عاهة مستديمة لدي الطاعنة والتي تختلف في طبيعتها عن الإصابة التي تبرأ بعده مدة فإنه يكون لها أن تطالب بالتعويض عنها وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وحاجها بالصلح الذي اعتبره نزولاً عن حقها في التعويض فإنه

يكون معيباً بالفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون (الطعن رقم
٢٣٤٩ سنة ٦٣ ق جلسة ٢٤/١/٢٠٠١).

الباب الثاني

المسؤولية الجنائية عن القتل الخطأ

والإصابة الخطأ الناتجة عن حوادث

السيارات

وما يتبعه من الإدعاء المدني بالتعويض

أمام المحكمة الجنائية

مقدمة

هناك من الأفعال الخاطئة ما لا يترتب عليها (ضرر) لشخص ما ولكن تقوم بها (دعوى المسؤولية الجنائية) ومثالها : ' إحرار سلاح بدون ترخيص ، والتشرد والاشتباه .

وهناك أفعال قد (تضر) بالشخص لكنها لا تشكل جريمة جنائية ، وقد ترفع عنها دعوى مسئولية مدنية شنيئة بالتعويض ومثالها : اتلاف مال منقول بدون أهمل .

وقد يؤدي الفعل الخاطئ إلى قيام المسئوليتان الجنائية والمدنية، ومثالها : جرائم القتل والجرح والأصابة الخطأ .

وكل من الدعويان مستقل عن الأخرى خصوماً وسبباً وموضوعاً :-

ففي الدعوى الجنائية :

يكون الخصم هو (النيابة العامة) باعتبارها ممثلة الإدعاء عن المجتمع ، في مواجهة (المتهم) مرتكب الجريمة .

أما في الدعوى المدنية :

فيتمثل الخصوم في المضرور المجني عليه ، والجاني المتهم مرتكب الفعل الضار هذا بالنسبة للخصوم .

وبالنسبة للسبب ، ففي الدعوى الجنائية فإن سببها هو (الجريمة) ،

وفي الدعوى المدنية : فسببها الضرر الذي لحق الفرد نتيجة هذه الجريمة .

وبالنسبة للموضوع :

فبالنسبة للدعوى الجنائية : فإن موضوعها هو (العقوبة) التي تطلب النيابة العامة نيابة عن المجتمع توقيعها على المتهم ، أما الدعوى المدنية فإن موضوعها هو تعويض الضرر الناشئ عن تلك الجريمة .
غير الدعوى الجنائية قد تؤثر في (الدعوى المدنية) من عدة وجوه هي:

١- إن إدانة المتهم أو براءته قد لا تكون دليلاً قاطعاً على وجود الخطأ المدني أو انتفائه ، مما ياقيد به القاضي ، بما ينتهي إلى قبول أو رفض الدعوى المدنية بالتعويض ، وهو ما يعرف (بحجية الحكم الجنائي أمام القاضي المدني) .

وعلى القاضي المدني إذا ما كانت الدعوى الجنائية منظورة أمام المحكمة الجنائية لم يفصل فيها بعد ، أن يوقف الدعوى المدنية لحين الفصل في الدعوى الجنائية .

٢- أنها تؤثر على مدة تقادم الدعوى المدنية : فالدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية التي تقوم عن ذات الفعل .

٣- أنه يجوز للمضروب (أو المجني عليه) - على سبيل الاستثناء - إقامة الدعوى المدنية (بالتعويض) أمام المحكمة الجنائية التي تنظر (دعوى المسؤولية الجنائية) عن ذات الفعل الضار أو الجريمة ، وهو ما يعرف (بالإدعاء المدني أمام المحكمة الجنائية) .

وفيما يلي نتناول في فصلان ما يلي :-

الأول : المسؤولية الجنائية عن الوفاة والإصابة.

الثاني : الإدعاء المدني أمام المحكمة الجنائية .

الفصل الأول

المسئولية الجنائية عن الوفاة

والإصابة الخطأ عن حوادث السيارات

في الناحية الجنائية : الأمر بالنسبة للسيارات مختلف عن غيره من الجرائم نظراً لتزايد حالات الوفاة والإصابة سنوياً ، فإن المشرع عن طريق قانون المرور يحدد مقاييس كل شيء للقاضي من حيث الحد الأقصى للسرعة ، أو السير على يسار الطريق ، أو التوقف في عرض الطريق .

وبالنسبة للناحية المدنية : فالأصل : أن (المضرور) يقع عليه عبء إثبات الأهمال أو التقصير أو عدم الحيطة من جانب المتهم المدعى عليه المسئول فإن فشل المضرور في ذلك ، أو استطاع المسئول نفي الأهمال أو التقصير بمعيار الشخص العادي أو استطاع إثبات السبب الأجنبي لدفع المسؤولية ، فإن ليس أمام القاضي سوى (رفض الدعوى المدنية).

لكن بالنسبة لحوادث السيارات :

جعل المشرع اثبات الخطأ المتمثل في المسؤولية عن فعل الأشياء والميكانيكية (مفترضاً افتراضاً غير قابل لإثبات العكس) في جانب حارس السيارة (وهو من كانت له السيطرة المادية وقت الحادث لحساب نفسه) ولا يفيد من هذا الخطأ المفترض سوى (المضرور) ، فلا يفيد منه (صاحب السيارة) ولو لم يكن هو قائد السيارة مرتكبة الحادث .

وقد ضيق المشرع من السبب الأجنبي (بإشتراط أن تكون القوة القاهرة
أمراً خارجاً عن السيارة ، فلا يكفي عدم إمكان التوقع أو استحالة الدفع
، وبناء عليه : لم يعد انفجار إطار السيارة أو ضياع الفرامل أو تلفها ،
أو كسر عجلة القيادة أو إغماء السائق قوة قاهرة ، كما لم يعد هناك
تخفيضاً في التعويض في حال (خطأ المضرور) نظراً لتحمل شركة
التأمين للتعويض المقضي به .

وبالنسبة لحجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية :-

فإن (الحكم الجنائي) النهائي (حجية كاملة) أمام القاضي المدني فيما
يتعلق (بوقوع الجريمة ، وبوصفها القانوني ، ونسبتها إلى فاعلها) .
كذلك فإنه لحكم (البراءة) (نفس الحجية) سواء بني على (نفس
التهمة) ، أو على (عدم كفاية الأدلة) .
أما إذا كان الفعل (غير معاقب عليه) فلا تكون له تلك الحجية
(م ٤٥٦ إجراءات جنائية) .

ومقتضى (البراءة) لقائد السيارة هو (رفض دعوى التعويض أمام
القاضي المدني) ، إلا أن تلك (البراءة) لا تمنع من (رفع دعوى
مدنية بالتعويض) وأجابه المحكمة المدنية لذلك الطلب ، لذكر الحكم
الجنائي إن المتهم غير مهمل أو غير مقصر ، فالمحكمة المدنية لا
تبحث صورة ذلك الخطأ أو نوعه ، بل تقيم قضائها أم على
(١) (خطأ مفترض قانوناً) وارد بالمدة (١٧٨ مدني) حتى ولو لم
يكن منحرفاً .

(٢) أو باعتباره متبوعاً مسئولاً عن عمل تابعة ليس على أساس الخطأ في المراقبة أو الاختيار ، وإنما على فكرة (الضمان والكفالة) (م ١/١٧٤ مدني) بشرط أن يكون ذلك حال أداء الوظيفة أو بسببها .
الوفاة والإصابة والتأمين الإجباري عن حوادث السيارات :- هناك (عقد جماعي) بين شركات التأمين والحكومة ينفذ بأداء (تعويض جزافي) في حدود (عشرين ألف جنيه للفرد) في الطرق التي تحصل الدولة فيها (رسوم مرور وخدمات) مقابل (إضافة بسيطة إلى هذه الرسوم) ويغطي هذا التأمين (حالات الوفاة والإصابة الناتجة عن حوادث السيارات في هذا الطريق) بشرطتان :-

١ - إثبات حق المصاب أو ورثته في التعويض (بتقديم إيصال الرسوم عن ذات يوم وقوع الحادث) .

٢ - محضر الشرطة الذي يفيد وقوع الوفاة أو الإصابة في هذا التاريخ .
ويلاحظ :- أنه يجوز الجمع بين هذا المبلغ ، ومبلغ التعويض المحكوم به للمصاب أو ورثته طبقاً لأحكام المسؤولية المدنية ، والذي تتحمل به (شركة التأمين) الصادر عنها (وثيقة التأمين الإجباري) عن السيارة المتسببة في الحادث . باعتباره نوعاً من التأمين على الأشخاص .

والقاعدة :- أن التأمين على الأشخاص ليس نوعاً من (التعويض) ، ويجوز دائماً الجمع بينه وبين التعويض المستحق وفقاً لأحكام المسؤولية المدنية ، (ولا يعد ذلك جمعاً بين تعويضين) فالتأمين على الأشخاص ليس إلا نوعاً من الادخار .

والتزام شركات التأمين بأداء التعويض المحكوم به مقيد أو مشروط
(كدفع أمام المحكمة) بأن يكون (الضرر ناتجاً عن حادث سيارة) .

س) وقد ثار تساؤل هل يسأل صاحب السيارة إذا ارتكبت سيارته
حادث أدى إلى وفاة شخص أو إصابته وكان الطريق غير ممهد ؟

جـ) والجواب أجابت محكمة النقض بمسئولية الدولة باعتبارها مسئولة
عن سلامة الطرق في حكمين أو طعنين :-

الأول : الطعن المدني جلسة ١٩٩٥/٢/١٩ :- حيث قضت تختص
وحدات الإدارة المحلية بإنشاء وصيانة الطرق الإقليمية الواقعة في دائرة
اختصاص كل محافظة وجعلها صالحة للمرور فيها (م ١٨ من اللائحة
التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلي رقم ٤٣/١٩٧٩) .

ويترتب على ذلك مسئوليتها عن تعويض الضرر الذي ينتج عن خطئها
أو إهمالها في صيانة الطرق) .

الثاني :- (الطرق السريعة والطرق الرئيسية مسئولية المؤسسة
المصرية العامة للطرق والكباري طبقاً للقانون ١٩٦٨/٨٤ بشأن الطرق
العامة) .

(طعن مدني ٣٦٦٠/٦٠ ق) السنة ٤٣ ص ٤٥١ .

فيهما يلبي بعض جرائم السيارات :-

(أ) جريمة الامتناع عن مساعدة المصاب في حادث سيارة :-

(المواد ٢٣٨ ، ٢٤٤ عقوبات)

أوجبت (المواد ٢٣٨ ، ٢٤٤ عقوبات) على من يتسبب في إصابة
أنسان واجباً محدداً هو (تقديم المساعدة للمصاب أو طلب المساعدة له)

متى كان ذلك ممكناً من جانب الجاني ، فإن هو أخل بهذا الواجب تعرض للمسائلة الجنائية والمدنية إذا ما أدى ذلك الامتناع من جانبه إلى حدوث الوفاة أو الإصابة ، أو تفاقم الأمر .

فيستتوط لقيام الجريمة :-

- ١- إصابة المجني عليه بفعل الجاني .
- ٢- امتناع الجاني عن مساعدة المجني عليه المصاب أو طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك .

ب) القتل الخطأ (م ٢٣٨ عقوبات) :

من تسبب خطأ في موت شخص آخر بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله أو رعونته أو عدم إحترازه أو عدم مراعاته للأقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطياً مسكراً أو مخموراً عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث من مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سبع سنين إذا نشأ عن الفعل وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص فإذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشر سنين .

تعليقات وأحكام

هذا النص معدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩ يوليو
سنة ١٩٦٢ (الجريدة الرسمية في ٢٥ يوليو ١٩٦٢ - العدد ١٦٨)

تعريف القتل الخطأ :

القتل الخطأ هو القتل الذي يرتكبه الجاني بغير أن يقصد أحداث الموت ولكنه يكون في وسعه تجنبه إذا تصرف باحتياط وحذر فالفرق بينه وبين القتل عمداً ينحصر في أن القتل عمداً يستخدم إرادته في أحداث الموت ، أما القتل الخطأ فلا يستخدم إرادته في تجنب الموت ويجمعها أن الفعل المسبب للموت فعل إرادي في الحالتين .

وتعتبر جريمة القتل الخطأ من (الجرائم المادية) لا الشكلية لأنها جريمة لأنها جريمة حدث ضار يتمثل في إصابة المجني عليه بقتل ، والشروع في الجريمة (غير متصور) لأنه من غير الممكن أن يشرع إنسان في قتل لا يقصد أصلاً أحداثه حتى يقال إنه شارع في تحقيقه وكذا فإن الاشتراك في الجريمة (غير متصور) كذلك لأنه لا يمكن أن ينسب إلى إنسان الاتفاق أو التحريض أو المساعدة العمدية على حدث غير متصور أصلاً منه أو ممن تتحقق هذا الحدث نتيجة لسلوكه .

أركان الجريمة :

لجريمة القتل الخطأ أركان ثلاثة يجب توافرها وهي :

الأول : فعل مادي وهو القتل .

الثاني : خطأ ينسب إلى الجاني .

الثالث : رابطة السببية بين الخطأ وبين القتل .

وفيما يلي تفصيل لكل ركن :

الركن الأول : فعل مادي وهو القتل :

لابد لتطبيق المادة ٢٣٨ عقوبات من (قتل إنسان) أي أن النتيجة في القتل الخطأ هي (وفاة المجني عليه) ومن ثم فلا يتصور أن لهذه الجريمة شروع كما سبق ذكره ومفاد ذلك أن القانون لا يقيد إلا بالنتيجة المادية وهي وفاة المجني عليه أما إذا أدى الفعل إلى ماديون ذلك من مساس بسلامة جسم المجني عليه اقتصرست مسئولية الجاني عن إصابة خطأ .

الركن الثاني : خطأ ينسب إلى الجاني :

الخطأ هو الركن المميز للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٨ عقوبات فإذا أنعدم الخطأ فلا عقاب مطلقاً ويكون الفعل عارضاً أي حادث بالقضاء والقدر ومتى كان الفعل عارضاً فلا يمكن أن يعد جريمة ويوجد الخطأ كلما ترتب على فعل أو ترك إرادي نتائج لم يردها الفعل مباشرة ولا بطريق غير مباشر ولكنه كان في وسعه تجنبها ، فإذا لم يكن للإرادة دخل في حدوث القتل فلا يمكن نسبة الفعل لأحد ويكون الحادث عارضاً ومن ثم لا يمكن أن يعاقب محدث القتل إلا إذا كان (أهلاً للإرادة) لأنه لما كان الغرض من العقوبة هو الردع كان شرط توقيها هو المسئولية والإنسان بصفة عامة أهل لتحمل المسئولية الجنائية بشرط أن يكون قد وصل إلى السن المناسبة وأن يكون سليم

العقل ، فالأطفال والمجانين لا يقعون تحت طائلة العقاب حتى في حالة القتل أو الجرح خطأ .

والقتل غير العمدى يتحدد وفقاً لمعيار موضوعي واقعي ويتكون من عنصرين : الأول العنصر الموضوعي : وهو مطابقة سلوك الجاني لمستوى الحيطة والحذر الذي يسلكه الشخص المعتاد والثاني العنصر الواقعي : أو الشخص ويتمثل في الظروف الشخصية التي تحيط بالجاني سواء ما تعلقت بحالته الصحية وسنة ودرجة تعليمه ونكائه وخبرته في المهنة التي يقوم بها ظروف الزمان والمكان التي تحيط به ويقول رأي آخر أن الخطأ غير العمدى هو إخلال الجاني عند تصرفه بواجبات الحيطة والحذر التي يفرضها القانون وعدم حيولته تبعاً لذلك دون أن يقضى تصرفه إلى حدوث النتيجة الإجرامية (وفاة المجنى عليه) في حين كان في استطاعته ومن واجبه ، وقيل في تعريف آخر أنه التصرف الذي لا يتحقق مع الحيطة التي تتطلبها الحياة الاجتماعية كما قيل بأنه كل فعل أو ترك إرادي تترتب عليه نتائج لم يرد لها الفاعل مباشرة ولا بطريق غير مباشر ولكنه في وسعه تجنبها .

ويتضح من ذلك أن جوهر الخطأ غير العمدى هو إخلال بالتزام عام يفرضه الشارع وهو التزام بمراعاة الحيطة والحذر والحرص على الحقوق والمصالح التي يحميها القانون وهذا الالتزام ذو شقين :

الأول : موضوعه اجتناب التصرفات الخطرة أو مباشرتها وفق أسلوب معين يكفل تجريدها من خطرهما أو حصره في النطاق الذي يرخص به القانون .

والثاني : موضوعه التبصر بأثار هذه التصرفات فإن كل منها ما يمس الحقوق والمصالح التي يحميها القانون تعين بذل الجهد للحيلولة دون هذا المساس ويفترض هذا الالتزام في شقيه استطاعة الوفاء به فلا التزام إلا بمستطاع فالقانون لا يفرض من أساليب الاحتياط والحذر إلا ما كان مستطاعاً ولا يفرض التبصر بأثار الفعل والحيلولة دونها إلا إذا كان ذلك في وسع الفاعل .

صور الخطأ :

أورد المشرع المصري صور الخطأ في المادة ٢٣٨ عقوبات فذكر أنها الأهمال والرعونة وعدم الاحترار وعدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة والراجع أن صور الخطأ وردت (على سبيل الحصر) بيد أنها بهذا التنويع الشامل تتسع لقبول كافة صور الخطأ غير العمدى المعاقب عليه والقانون رغم تعداد صور الخطأ ورغم ما استعمله من عبارات متعددة يستلزم إلا معنى واحد فيها جميعاً هو (تحقق التقصير) .

وتوافر صورة من صور الخطأ أو عدم توافرها مسألة (يقدرها القاضي) ويهتدي في تقديرها (بمقياس الرجل العادي في الحياة) واضعاً نصب عينه (الظروف المختلفة) التي تحيط بالواقعة سواء تعلقت بها بذاتها أو بشخص الجاني أو المجني عليه .

الركن الثالث : رابطة السببية بين الخطأ والقتل :

لا يكفي لإدانة شخص في جريمة القتل أن يثبت وقوع القتل وحصول خطأ من المتهم بل لابد أن يكون بين الضرر الواقع والخطأ المرتكب

رابط السببية وهذا ما يستفاد من نص المادة ٢٣٨ عقوبات إذ تقول " من تسبب خطأ في موت ... " ورابطة السببية الواجب توافرها في هذه الجريمة هي علاقة السبب بالمسبب بحيث لا يمكن أن يتصور وقوع الضرر لو لم يقع الخطأ .

وليس من الضروري أن يقع القتل مباشرة من الجاني وبفعله المادي لأن القانون لم يوجب ذلك بل عاقب كل من تسبب خطأ في موت شخص آخر ويكفي لقيام علاقة السببية في جرائم القتل الخطأ أن يكون القتل مسبباً من نوع من أنواع الخطأ المبينة في المادة ٢٣٨ عقوبات سواء أكانت السببية مباشرة أم غير مباشرة مادام لا يمكن تصور حدوث الضرر لو لم يقع الخطأ.

وقد يقع القتل بسبب عدة عوامل أسهمت كلها في تحقق النتيجة :

مثال ذلك:- أن تصدر عدة أفعال من متهمين مختلفين وتكون نتيجة مسلك كل منهم مشوباً بالخطأ أو أن يسهم خطأ المجني عليهم مع خطأ المتهم في تحقيق النتيجة وقد جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا ينفي علاقة السببية في القتل والأذى الخطأ ثمة عوامل أخرى من شأنها أن تساعد على حدوثه ، ولا يجدي المتهم محاولة إشراك متهم آخر في الخطأ الذي انبنى عليه وقوع الحادث إذ الخطأ المشترك بفرض قيامه لا يخلي الطاعن من المسؤولية ، وأن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مسؤولية كل من أسهم فيها أياً كان قدر الخطأ المنسوب إليه ويستوي في ذلك أن يكون سبباً مباشراً أو غير مباشر في حصوله .

(طعن جنائي ... جلسة ١٩٥٧/١/٢٩)

وهن أحكام النقض في هذا الصدد :-

١) رابطة السببية في المسؤولية التقصيرية تقوم على الخطأ المنتج والخطأ المنتج هو ما كانت عليه مساهمته لازمة في إحداث الضرر ولم يكون مجرد نتيجة لخطأ آخر ... فإذا ما تعددت هذه الأخطاء اعتبرت أسباب مستقلة متسادة تتوزع المسؤولية عليها جميعاً ولا ينفرد بتحملها الخطأ الأكبر وحده ذلك أن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه مهما كانت جسامه الخطأ الأشد فإنه لا يستغرق غيره من الأخطاء المستقلة إلا إذا كان كافياً لأحداث النتيجة بالصورة التي تمت بها مستغنياً بذاته عن مساهمة الأخطاء الأخرى .

(الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٦) .

٢) انقطاع علاقة السببية بين الخطأ والضرر بالقوة القاهرة امتناع مسؤولية المخطئ إلا إذا كون خطؤه بذاته جريمة .

(الطعن رقم ٢٩٦٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/١٧) .

٣) لما كان من المقرر أن رابطة السببية ركن في جريمة القتل والإصابة الخطأ وهي تقتضي أن يكون الخطأ متصلاً بالجرح أو القتل ، اتصال السبب بالمسبب ، بما لا يتصور معه وقوع للجرح فقط أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين أثبات توافره بالاستناد إلى دليل فني لكونه من الأمور الفنية البحتة وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل كلية بيان إصابات المجني عليهما نقلاً عن التقرير الطبي وكيف أنها لحقت بهما من جراء الحادث وأدت إلى وفاتهما من واقع هذه التقرير فإنه

يكون قاصر البيان في استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الآخر .
(طعن ٤١٠٨ / ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/١٨) .

٤) من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة القتل خطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب اسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومسائلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمور كما أنه من المقرر أن خطأ المجني عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد ما قاله به من قيادة الطاعن للجرار مسرعاً ما يوفر الخطأ في جانبه دون أن يستظهر كيف كانت تلك القيادة السريعة سبباً في وقوع الحادث ، كما أغفل بحث موقف المجني عليها وكيفية سلوكها ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث وعلى تلافي وقوعه وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية التي دفع الطاعن على ما جاء بمحاضر جلسات المحاكمة وبمدونات الحكم بانقطاعها وهو دفاع جوهري يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .

لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٦٣٦٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٢) .

العقوبة للقتل الخطأ (م ٢٣٨ عقوبات) :

قررت المادة ٢٣٨ عقوبات للقتل الخطأ في صورته البسيطة عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ثم نصت المادة على (ظروف مشددة) يترتب على توافر إحداها تشديد عقوبة القتل الخطأ وهي :

(١) إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته :

وهذا الشرط ليس مجال بحثنا في هذا الموضوع .

(٢) إذا كان الجاني وقت ارتكاب القتل متعاطياً مسكراً و مخدراً :

جعل المشرع من ارتكاب الجاني للخطأ الذي أسفر عن الحادث وهو في حالة تعاطي لمسكر أو مخدر ظرفاً مشدداً هذا وأن كون تعاطي المادة المخدرة بذاته جريمة مستقلة - ذلك لقيام الاحتمال بأن تؤدي به هذه الحالة إلى عدم تبصر بعواقب تصرفاته وثبوت التعاطي رهين بوقائع الدعوى .

ومن أحكام النقض في هذا الصدد :

١- لما كانت جريمة القتل الخطأ تقوم على ثلاثة أركان هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما وكانت المادة ٢/٦٦ من قانون المرور

رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ تجعل من سكر قائد المركبة قرينة على وقوع الحادث بخطأ من جانبه إلى أن يقيم الدليل هو على انتفاء هذا الخطأ وكانت المحكمة تستدل بما أثبتته الظابط بمحضر ضبط الواقعة من أن الخمر كانت تفوح من قم المتهم أنه كان في حالة سكر أثناء قيادته للسيارة بما يوفر في جانبه ركن الخطأ الذي لم يقم هو الدليل على انتفائه وكانت رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تقتضي أن يكون الخطأ متصلاً بالقتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير قيام هذا الخطأ ويتعين إثبات توافره بالاستناد إلى (دليل فني) لكونه من الأمور الفنية البحتة .

٢- لما كان ذلك وكانت أوراق الدعوى على نحو ما سلف - قد خلّت من الدليل على قيام تلك الرابطة بين خطأ المتهم ووفاة المجني عليهما فإن توافر هذا الركن يكون محل شك كبير من شأنه أن تفقد تهمة القتل الخطأ المسندة إلى المتهم ركناً من أركانها مما يتعين معه إلغاء الحكم المستأنف وتبرئة المتهم منها عملاً بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن ١٦٥٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩١/٦/٦) .

٣- إن المادة (٢/٦٦) من قانون المرور الصادر بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ تجعل من سكر قائد المركبة قرينة على وقوع الحادث خطأ من جانبه إلى أن يقيم هو الدليل على انتفاء هذا الخطأ .

(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ السنة ٣٤ ص

١٠٨٢) .

٣- النكول عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة :

هذا السبب وهو نكول الجاني وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك ينطبق كسابقة في كل صور الخطأ وعلة التشديد أن الجاني (يضيف) إلى خطئه الذي قامت به الجريمة والذي أدى إلى الحادث (خطأ آخر لاحقاً) بامتناعه عن مساعدة المصاب من الجريمة في الحال أو عن طلب المساعدة والنجدة له مع تمكنه من ذلك وهو التزام اجتماعي تولد في عنقه من فعله الإجرامي ، فإذا نكل الجاني عن الوفاء به مع قدرته عليه استاهل (التشدد في عقابه) ويلاحظ في تقديره تمكن الجاني من المساعدة أو طلبها أن يكون النظر إلى حالته هو وإلى ظروفه المختلفة من خارجية به وداخلية .

والعقوبة عند أحد هذه الأسباب هي الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وقررت المادة ظرفاً مشدداً آخر يرفع العقوبة إلى الحبس مدة لا تقل سنة ولا تزيد على سبع سنين إذا نشأ عن الفعل وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص بل قد زاد في رفع العقاب إذا ماتوا في هذا الظرف الأخير مع واحد من الظروف الثلاثة السابق الإشارة إليهم .

ما يجب لصحة الحكم في جريمة القتل أو الإصابة الخطأ

(١) من المقرر أن يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة القتل خطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم

وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث.
(الطعن رقم ٥٢٤١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٨) .

(٢) لما كان من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة القتل أو الإصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكيفية الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف كل من المتهم والمجنى عليه وقت وقوع الحادث وكان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يبين فيه عناصر الخطأ الذى وقع من الطاعن إذ أن مجرد الانحراف من جهة الى أخرى لا يعتبر دليلاً على الخطأ إلا إذا لم يكن هناك ما يبرر ذلك وهو ما لم يوضحه الحكم لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون معيباً بالقصور (الطعن رقم ٦٥٢٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٢٩) .

(٣) لما كان ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية وانه يجب لسلامة القضاء بالادانة في جريمة القتل الخطأ حسبما هي معرفه به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أن يبين الحكم كنه الخطأ الذى وقع المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ استناداً الى اهماله وعدم احترازه وعدم قيامه بصيانة اسلاك الكهرباء مما تسبب في وقوعها على المجنى عليه دون أن يبين الحكم في كيفية وقوع الحادث واوجه اهمال الطاعن وعدم احترازه ويورد الدليل على كل ذلك مردوداً الى أصل ثابت في الأوراق كما لم يبين الحكم في موقف المجنى عليه ومسلكه أثناء وقوع الحادث وأثر ذلك على قيام رابطة السببية كما أغفل بيان إصابات المجنى عليه وكيف أنها أدت الى دفاعه من واقع (تقرير فنى) مشوباً بالقصور

الذى يعيبه ويوجب نقضه والإعانة (الطعن رقم ١٢١٢٩ لسنة ٥٩ ق
جلسة ١٩٩١/١٠/٣) .

٤ (لما كان من المقرر أن (ركن الخطأ) هو العنصر المميز في الجرائم
غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالادانة في جريمة القتل الخطأ
حسبما هي معرفة به المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أن يبين الحكم كنه
الخطأ الذى وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا
يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ وكان الحكم المطعون فيه على
الرغم مما أثبتته من أن الشاهدين انما حضرا الى مكان الحادث بعد
وقوعه ووجه الخطأ الذى ارتكبه الطاعن وكان سببا في وقوع الحادث
والاصابات التى أودت بحياة المجنى عليه ويورد الدليل على كل ذلك
مردود الى أصل ثابت فى الأوراق فإن الحكم يكون معيبا بالقصور مما
يستوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن مع
الزام المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية (الطعن رقم ١١٠٩
لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٣/١٨)

موقف الإسلام من جريمة القتل الخطأ :

أكد د/ على جمعة مفتي دار الإفتاء المصرية : أن القتل الناتج عن
تعمد القتل (الانتحار) والوقوف أمام السيارات ، بحيث لا يستطيع
(السائق) مفادته ، ليس من قبيل الخطأ ، وإن السائق له مطلق الحق
في مقاضاة ورثته ومطالبتهم (بتعويض) عما أصابه بضرر بليغ سواء
في نفسه أو في سيارته ، نتيجة لتهور (القتل) أو رعونته ، وإنه إذا
كان خطأ السائق هو السبب في موت القتيل ، أو إذا كان الخطأ

(مشتركاً) بين القتل وقائد السيارة ، فإن القتل في هاتين الصورتين
من قبيل (القتل الخطأ) وليس من قبيل القتل العمد .
(جريدة الإهرام المصرية - العدد الأسبوعي - الصفحة الأولى بتاريخ
٢٠٠٧/١١/٩) .

وسائل دفع المسؤولية

ما يقطع رابطة السببية ويعفى بالتالي من المسؤولية الجنائية (العقوبة) والمسؤولية المدنية (بالتعويض) القضاء (ببراءة) (سائق السيارة) المؤمن عليها لدى الطاعن عن (شركة التأمين) لقيام (سبب أجنبي)
أثره :-

(انقطاع علاقة السببية) بين فعله والنتيجة الضارة وانتمقاء قرينه (الخطأ المفترض) في جانب حارس الشئ (م ١٧٨ مدنى) أثره : امتناع أعمال القاضى المدنى لهذه القرينة علة ذلك السبب الأجنبى من (النظام العام) يعفى من المسؤولية الجنائية والمدنية المؤسسة على (الخطأ المفترض) لازمه وقف الدعوى المدنية لحين صدور (حكم بات نهائى) فى الدعوى الجنائية (طعن ٦٩/٣٤١٠ ق جلسة ٢٧/٦/٢٠٠٠)

أولاً : خطأ المضرور :

(١) متى كان الثابت من الأوراق أن الشركة الطاعنه تمسكت أمام محكمة الموضوع (بإنتمقاء رابطة السببية) بين فعل السيارة المؤمن عليها والضرر المطالب بجبره (لوقوع الخطأ من جانب المجنى عليه) مورث المطعون ضدهم السبعة الأوائل - وتساندت فى ذلك الى ما شهد به (شاهد الواقعة) فى المحضر رقم ١٤١٧/١٩٨٨ جنح قسم امبابه

من أن المورث المذكور عبر الطريق فجأة من مكان غير مخصص لعبور المشاة متجاوزاً سيارة اتوبيس كانت لحظة وقوع الحادث في الجانب الأيمن من السيارة سالفة الذكر - وبأن خطأه هو الذي أدى الى وقوع النتيجة الضارة وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعن بحث هذا الدفاع الجوهرى ولم يَقم بتمحيصه أو يرد عليه بما يفنده فإنه يكون معيباً بقصور يبطله ويوجب نقضه (طعن جنائى ٧٠/٣٥٢٥ ق جلسة ٢٠٠١/٦/٥) (لم ينشر) .

٢- متى كانت الواقعة كما هو ظاهر من بيانات الحكم أن المجنى عليه كان راكب سيارة فوق بالات القطن المحملة بها ثم وقف عند اقترابها من كوبرى كانت تمر من تحته فصدمه الكوبرى (فتوى) ، فهذا يدل على أن (المجنى عليه) هو الذي تسبب بإهماله وتقصيره في حق نفسه فيما وقع له إذ هو لو كان منتبهاً إلى الطريق الذي تسير فيه السيارة وظل جالساً في مكانه بها لم أصيب بأذى ومن الخطأ معاقبة السائق بأنه ساهم في وقوع الحادث ، إذ سمح للمجنى عليه أن يركب فوق بالات القطن وإنه كان عليه أن يجلسه بحيث يكون في مأمن من الضرر ، فإن هذا من جانب السائق لم يكن له دخل في وقوع الحادث .
(طعن ١٦/١٩٠ ق جلسة ١٩٤٦/١/٢٨) .

٣- لما كانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجانى ومسائلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمر وكان الحكم قد اتخذ من مجرد قيادة الطاعن للسيارة بسرعة ودون استعماله التنبيه ما يوفر الخطأ فى جانبه ودون ان يستظهر .

قدر الضرورة التي كانت توجب عليه استعمال آلة التنبيه وكيف كان عدم استعماله لها مع القيادة السريعو سببا في وقوع الحادث وكيفية حصولها بيانا كافيا يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى ما يعيبه وإن خطأ المجني عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لأحداث النتيجة . (الطعن رقم ٥٢٤١ لسنة ٥٤ ق ١٩٨٥/٥/٨)

٤- رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب اسناد النتيجة الى (خطأ الجاني) ومسائلته عنها طالما تتفق والسير العادي للأمور كما أنه من المقرر أن (خطأ المجني عليه) يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لأحداث النتيجة .

(الطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣) (طعن ٨٩٨٤ / ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠ / ١٠ / ٢٩) .

٥- لما كان من المقرر أن (الخطأ المشترك) في نطاق المسؤولية الجنائية لا يخلو من المسؤولية ما دام الحكم في صورة الدعوى وعلى السباق المتقدم قد دلل على توافر الأركان القانونية لجريمة القتل والإصابة الخطأ الى دان الطاعن بها فإن ما يثيره الطاعن من أن (خطأ المجني عليه) كان السبب في وقوع الحادث لا جدوى منه لأنه بفرض قيامه لا ينفي مسؤوليته الجنائية ، كما أنه لا ينفي مسؤوليته القول بحصول الواقعة عن حادث قهري لأنه فوجئ بعطل السيارة ، لما هو مقرر من أنه يشترط لتوافر الحادث القهري : ألا تكون للجاني يد في قيام الخطأ في حقه ، هذا فضلاً عن :

أن قرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٤ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ قد أوجب في مادته الرابعة على قائد كل مركب قبل تحريكها أن يكشف على جميع أجزائها والتأكد من سلامتها وصلاحياتها للسير بدون وجود خطر عليها من ذلك أو نشوء خطر منها على الغير كما أوجب المادة السادسة أن يقوم بسحب سيارته الى المرور من أقصر طريق في أسرع وقت ومن ثم فإن إدعاء الطاعن بوقوع الحادث نتيجة سبب أجنبي يكون في غير محله (الطعن رقم ١٢٧٣٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٤/٩)

٣- لايجوز الحكم بالتعويض (للمصاب المضرور) الذى عبر الطريق فجأة قبل مبالاه أمام السيارة التى تسير (بسرعتها العادية) مستغرقا (خطأ الجانى) فلم يستطع (قائدها) التوقف فجأة (طعن / ق جلسة ٤ / ١٠ / ١٩٩٥) (لم ينشر) .

٤- تتنفي مسئولية قائد السيارة إذا نشأ الحادث عن طريق (خطأ المضرور المجنى عليه) وحده بظهوره فجأة أمام السيارة وعلى مسافة تقل عن متر (طعن جنائى ٣٠٥/٣٤ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٦٤) .

٥- متى تبين ان سيارة (المتهم المسئول) كانت تسير بسرعة تتجاوز المقرر بشارع العروبة (٨٠ كم) ولكن موت المجنى عليه المضرور كان واقع لا محاله اذا الثابت أن المجنى عليه المضرور هو الذى اندفع أمام السيارة بغير انتباه لآله التنبيه السيارة فإن علاقة السببية (تنقطع) وتفقد الجريمة أحد عناصرها المكونة لها (طعن جنائى ٤٠/١١٤٨ ق جلسة ٨/١١/١٩٧٠) .

٦- خطأ المضرور لا يرفع المسؤولية ولكن يخفضها ولا يعفى
المسئول استثناء من الأصل إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ
المضرور هو العامل الأول في أحداث الضرر الذي أصابه وإذا بلغ من
الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول (طعن جنائي ٣٧/ ١٩٩٥
ق جلسة ١٩٦٨)

٧- خطأ المجنى عليه المضرور لا ينفي من المسؤولية عن المتهم
المسئول ما لم يترتب عليه انتفاء أحد أركان جريمة جنحة القتل الخطأ
المنسوب الى المتهم (طعن جنائي ٤٢/٥٣٠ ق جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) .

٨- اندفاع المجنى عليه فجأة تجاه السيارة واصطدامه بها (طعن
جنائي ٤٠/١١٤٨ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٨)

٩- اذا كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا مدنيا
مما يتعلق بموضوع الدعوى وكانت المحكمة قد استخلصت من الأدله
التي اوردها ان الحادث يرجع الى خطأ المجنى عليه وحده بنزوله من
السيارة قبل وقوفها وان المتهم لم يرتكب خأ ما يستوجب مساءلته (طعن
جنائي / ق جلسة ١٩٧٤ / ١٢ / ٢) .

١٠- جلوس المجنى عليه في مكان غير مأمون مما ادى الى اختلال
توازنه وسقوطه من فوق السيارة ابان وقوفها (طعن جنائي / ق
جلسة ١٨ / ٤ / ١٩٧٦) .

١١- ركوب المجنى عليه فوق بالات القطن المحملة ثم وقوعه بعد
الاقتراب من الكوبرى كانت تمر من تحته وصدمه الكوبرى وتوفي
(طعن جنائي ١٥/١١٤٤ ق جلسة ١٩٤٥/١٠/٨)

١٢- مساهمة المضرور في الفعل الضار ادى الى انقاص مبلغ التعويض لذوى المتوفى بسبب خطأ المتمثل في عدم استخدامه السلام المخصص لعبور المشاة . (استئناف اسكندرية طعن ٢٢٧ / ٤٤ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٨٩) .

١٣- اذا فشل المجنى عليه المضرور في اللحاق باللاتوبيس فرجع بظهره الى الخلف محاولا استعادة توازنه فدهمته سيارة المتهم التى كانت تسير خلف الاتوبيس فإن خطأ المتهم يكون ناتجا عن خطأ المجنى عليه فيستغرقه . (طعن جنائي / ق جلسة ٣١ / ١٢ / ١٩٧٢) .

ثانيا : الخطأ المشترك :-

من المقرر في القانون الجنائي أنه يصلح ان يقع حادث القتل الخطأ أو الاصابة الخطأ بناء على خطأين من شخصين مختلفين , كما يصح ان يكون الخطأ الذى أدى الى وقوع الحادث (مشاركاً) بين المتهم والمجنى عليه فلا ينفي خطأ أحدهما مسئولية الآخر كما أن الأصل أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم ما دام ان هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ والاصابة الخطأ المنسوبة الى المتهم (طعن جنائي ٤٠/١٤ ق جلسة ٨/١١/١٩٧٠)

على انه قد يحدث أحيانا أن يصل خطأ المجنى عليه الى الدرجة التى تجعله كافيا بذاته الى النتيجة ولا يكون لخطأ المتهم بجواررة أى اثر وقد عرضت محكمة النقض لهذه الصورة وقضت بأن من المقرر بأن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية وأن الأصل أن خطأ المضرور لا يرفع مسئولية

المسئول وانما يخففها ولا يعفى المسئول استثناء من هذا الأصل إلا اذا تبين من ظرف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول وانه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول (طعن ٢٦/٣٦ ق جلسة ١٥/٣/١٩٥٦) ٠ (طعن جنائي ١٧١٦ / ٣٣ ق جلسة ٣ / ٢ / ١٩٦٤) ٠

وممن أحكام النقض في الخطأ المشترك :-

١- من المقرر ان يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي ادى الى وقوع الحادث مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه فلا ينفي احدهما مسئولية الآخر كما أن الأصل أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم مام دام هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة الى المتهم (طعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩/١٢/١٩٧٩) ٠

٢- ان قول الطاعن الذي ادّين في جريمة القتل الخطأ ان المزلقان الذي وقع الحادث عليه حين كان يحاول المرور منه لم يكن عنده خفيّر - بفرض صحته لا ينفي مسئوليته (طعن رقم ٥٦٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٥٠) ٠

٣- تصح مساءلة شخصين في وقت واحد متى ثبت أن الخطأ الذي ادى الى وقوع الحادث مشترك بينهما (عن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٥٠) ٠

٤- يصح في القانون ان يقع الحادث بناء على خطأين من شخصين مختلفين ولا يسوغ في هذه الحالة القول بأن خطأ أحدهما ينفي المسؤولية عن

الأخر وإذن بلا تناقض إذا ما أدانت المحكمة المتهم بناء على الخطأ الذى وقع منه ثم عاملته بالرفقة بناء على ما وقع من والد المجنى عليه من خطأ ساهم فى وقوع الحادث .

٥- من المقرر أن الخطأ المشترك فى مجال المسؤولية الجنائية بفرض قيا.ه فى جانب المجنى عليه أو الغير لا يمنع من المسؤولية المتهم مام دام هذه الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أركان الجريمة (طعن رقم ٧٠٢١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/١/٣١) .

٦-الأصل أن (خطأ المضرور لا يرفع مسؤولية المسئول وانما يخففها أن كان هناك ثمة (خطأ مشترك) بمعناه الصحيح ولا يعفى المسئول من هذا الأصل الا اذا تبين من ظرف الحادث أن (خطأ المضرور) هو (العامل الأول) فى احداث الضرر الذى اصابه وانه بلغ من الجسامه درجه بحيث يستغرق خطأ المسئول . (طعن جنائى ٢٦/٣٦ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٥) ، (طعن جنائى ١٧١٨ / ٣٣ ق جلسة ٣ / ٢ / ١٩٦٤) .

٧- من المقرر وفق قواعد المرور ان قائد السيارة هو المسئول عن قيادتها مسؤولية مباشرة ومحظور عليه قيادتها بحالة تعرض حياة الاشخاص أو الاموال للخطر ومفروض عليه تزويدها بمراة عاكسه متحركه لتمكنه من كشف الطريق خلفه وأن (الخطأ المشترك) فى مجال المسؤولية الجنائية بفرض قيامه فى جانب المجنى عليه أو الغير لا يمنع من مسؤولية المتهم ما دام أن هذه الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة وانتفائها.لما كان ذلك فان الرجوع بالسيارة الى الخلف يوجب

على القائد (الاحترار والتبصر والاستيثاق) من خلو الريق مستعينا
بالمرآة العاكسة ومن ثم لا يرفع عنه هذا الالتزام والواجب استعانتة
بآخر (طعن جنائي ٤٩/١٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٧)

٨- لا يجدى المتهم فى جريمة (القتل الخطأ) محاولته اثباتك متهم آخر
فى الخطأ الذى انبنى عليه وقوع الحادث إذ (الخطأ المشترك) بغرض
قيامه لا يخلو من المسؤولية (طعن جنائي ٢٤/٧٥٩ ق جلسة
١٩٥٤/٦/٢١)

٩- رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب اسناد النتيجة
الى خطأ الجانى مساءلته عنها طالما تتفق والسير العادى للأمر متى
استغرق الجانى وكان كافيا لإحداث النتيجة (طعن رقم ٩١٤١ لسنة ٥٩
ق جلسة ١٩٩٢/٣/٢٥) (طعن ٨٩٨٤ / ٥٨ ق جلسة ٢٩ / ١١ /
١٩٩٠) .

١٠- لا يجوز الحكم بالتعويض (للمصاب) الذى عبر الطريق فجأة بلا
مبالاه أمام السيارة التى تسير بسرعتها العادية مستغرقا (خطأ الجانى)
فلم يستطع قائدها التوقف فجأة (طعن / ق جلسة ٤ / ١٠ /
١٩٩٥) .

ثالثا : الحوادث الفجائية والقوة القاهرة

من المقرر قانونا أن المسؤولية تنتفى بالحوادث الفجائية والقوة القاهرة
لأنه متى وجدت القوة القاهرة وتوافرت شرائطها فى القانون كانت
النتيجة محمولة عليها وانقطعت رابطة السببية بينها وبين الخطأ
وامتنعت المسؤولية عن المتهم الا إذا كان خطؤه بذاته (جريمة) وقد

اختلف فقهاء القانون في تعريف الحادث الفجائي والقوة القاهرة فيرى فريق منهم أن الحادث الفجائي يقتصر بالسلوك الإنسانى مؤديا الى نتيجة لم تكن لتقع بدون هذا الحادث أما القوة القاهرة فإنها تستخدم السلوك الإنسانى كأداة لحدوث النتيجة فهي قوة خارجية لا يملك لها دفعا وأنه وإن كان الحادث الفجائي يتفق مع القوة القاهرة من حيث أنهما (يستبعدان المسئولية الجنائية) فإنهما يختلفان من حيث أن الحادث الفجائي يتحقق عندما يستحيل على الفاعل توقع النتيجة وأنما القوة القاهرة تتوافر عند الضغط على إرادة الفاعل الى حد اعدامها فالإرادة عندئذ لا توصف بأنها غير أئمة وإنما توصف بأنها (غير موجودة) ويرى فريق آخر أن المقصود بالقوة القاهرة والحادث الفجائي وهما (مترادفان) هو الحادث الفجائي (لا يمكن توقعه ويستحيل دفعه) فيلتزم توافر الشرطين معا في الحادث الذى يعتبر كذلك وينظر فى توافرها بمعيار موضوعى هو معيار الرجل العادى فى مثل ظروف المسئول بحيث يكون الحادث غير ممكن التوقع بالنسبة اليه مع ملاحظة أنه لا يمنع من ذلك سبق وقوعه إذا كان من الندرة بحيث لا يقوم سبب خاص لتوقع حدوثه وبحيث يكون الحادث نفسه سواء بالنسبة الى شخص المسئول او الشخص بالنسبة للرجل العادى كذلك مستحيل الدفع استحالة مطلقة .

والرأى الراجح يذهب الى أن كافة محاولات التمييز بين القوة القاهرة والحادث المفاجئ لا تقوم على أساس صحيح ولذلك لا يصح التمييز بينهما فكلاهما عبارة عن (حادث غير مكن التوقع ومستحيل الدفع)

ومن أمثلة القوة القاهرة والحادث المفاجئ (هبوب عاصفة اقتلعت الأشجار وأعمدة التليفونات بالمنطقة وتسببت في قلب مركب في النيل وغرق ركابها - وأن يصاب قائد السيارة بإغماء مفاجئ يفقده السيطرة على عجلة القيادة ويصدم إنسانا .

ومن أحكام النقض في هذا الصدد :-

١- القوة القاهرة هي العامل الذى يسلب الشخص ارادته فيرغمه على اتيان عمل لم يرده ولم يملك له دفعا وحيث أنه وقد انتهت المحكمة الى أن المتهم قاد السيارة غير مستوفية لشروط الأمن ودون تكليف من أحد روسائه بقيادتها كما انه قادها مسرعا ومخالفا للوائح والتعليمات الأمر الذى يبين منه زضرح أن الحادث ما وقع إلا نتيجة لهذه الأخطاء المتلاحقة من المتهم ومن ثم فلا يكون هناك أى عامل قد سلبه ارادته وأدى الى وقوع الحادث ويتعين لذلك الالتفات عن دفاعه المبني على اسناد الحادث الى القوة القاهرة (نقض جنائى جلسة ١٩٥٩/٤/٣٠ السنة العاشرة ص ٤٥١) .

٢- لما كان الحكم قد اثبت بالأدلة السائغة التى أوردها أن الحادث وقع بناء على خطأ الطاعن وأرجع انفجار عجلة السيارة الأمامية اليسرى الى تجاوزه السرعة التى تقتضيها ظروف الحال وقت وقوع الحادث وكان يشترط لتوافر حالة الحادث القهرى الا تكون للجانى يد فى حصول الضرر ومن ثم فإنما ينعاه على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص يكون غير سديد (طن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٢)

٣-توافر الحادث القهرى بشرائط أثر انقطاع علاقة السببية بين النتيجة والخطأ الدفع بوقوع الحادث بسبب أجنبى جوهرى على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه (طعن رقم ٦٠٥٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١) .
وايضا طعن رقم ٣٥٦١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٩ (٥)

٤-من المقرر أنه يشترط لتوافر حالة الحدث القهرى ألا يكون للجاني يد فى حصول الضرر أو قدرته منعه ومتى وجد الحادث القهرى وتوافرت شرائطه فى القانون كانت النتيجة محمولة عليه وانقطعت علاقة السببية بينها وبين الخطأ (طعن رقم ٤١٠٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/١٨) .

(سقوط الأمطار) واثرها على الطريق الترابى فى الظروف والملابسات التى أدت الى انزلاق السيارة وقوع الحادث من الأمور المألوفة التى يمكن توقعها ولا يستحيل على قائد السيارة المتهم التحرز منها ويسأل قائد السيارة بالتعويض ولو كان كان سقوط حيث يعد ذلك من الأمور المتوقعة ولا يستحيل على قائد السيارة المتبصر الحذر منها.
سقوط الأمطار بغزارة (طعن ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٧) (طعن ٤٦/٣٣١ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨) .

٦) من المقرر أن (الحادث القهرى) يقطع رابطة السببية بشرط ألا يكون للجاني يد فى حصول الضرر أو قدرته منعه ، وأن الحكم قد أتخذ من مجرد عدم تأكد الطاعن من سلامة أجهزة السيارة قبل خروجها إلى السير وخاصة (الوصلة) بين السيارة والمقطورة الملحقة بها التى انفصلت واصطدمت بالمجنى عليها - يؤثر الخطأ فى جانبه - دون

استظهار قدر (الحيلة الكافية) التي قصر عن اتخاذها ولم يبين مدى قدرة الطاعن على تلاقي الحادث - وبالتالي توافر ركن الخطأ وركن علاقة السببية بين فعله والنتيجة ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور في التسبب بما يستوجب نقضه (طعن ٣٨٦٦/٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٩) .

(٧) لما كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة أن الحادث قد وقع بناء على خطأ السائق وأرجع انفجار عجلة السيارة إلى تجاوزه السرعة التي تقتضيها ظروف الحال وقت وقوع الحادث ، وكان يشترط لتوافر الحادث القهري ألا تكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته متعة ، فإن ذلك ينتفي معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهري .
(طعن جنائي / ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٢) .

(٨) لا يعد حادثاً قهرياً انهيار جزء من الجسر فجأة حيث أخطأ السائق في محاولته اجتياز سيارة أمامه بانحرافه إلى حافة الجسر في أقصى اليسار وفي طريق ضيق مما أدى إلى انقلاب السيارة . (طعن جنائي / ق جلسة ١٩٦٥/١/٤) .

رابعاً : خطأ الغير

إذا اشترك مع خطأ الجاني خطأ المجنى عليه يفرق بين حالتين

الأولى : استغراق أحد الخطأين خطأ الآخر .

وهى الحالة العمومية فتكون المسؤولية كاملة على من نسب اليه خطأ المستغرق .

والثانية : إذا لم يستغرق أحد الخطأين خطأ الآخر .

عد كل منهما سببا فى الضرر وهى حالة تعدد المسئولين عن الفعل الضار فيكونوا متضامنين فى التزامهم الضرر أما فيما بينهم فيقسم التعويض عليهم بالتساوى مالم ير القاضى توزيعه عليهم بحسب جسامه الخطأ المنسوب اليهم عند تعدد المسئولين (م ١٦٩ مدنى) .

ويلاحظ ان أحكام المسؤولية التقصيرية من (النظام العام) لا يجوز الاتفاق على الأعفاء أو التخفيف منها طبقا (م ٢١٧ / ٣ مدنى) بعكس المسؤولية العقدية فيجوز الاتفاق على الاعفاء منها حال (الخطأ اليسير) فقط وفى المسؤولية التقصيرية يجوز الاتفاق على تشديد احكامها وتحمل المدين تبعه الحادث المفاجئ والقوة القاهرة (م ٢١٧ / مدنى) .

ومن أحكام المنقضى فى هذا الصدد :-

١- من المقرر ان رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تطلب اسناد القضية الى خطأ الجاني ومسائلته عنها طالما كانت تتفق مع السير العادى للأمر وأن خطأ الغير ومنهم (المجنى عليه المضرور)

يقطع رابطة السببية متى استغرق (خطأ الجاني) وكان كافيا فيه بذاته لاحداث النتيجة (طعن جنائي ٩١١ / ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٧)
٢- خطأ الغير أو المضرور لا يرفع المسؤولية عن الاعمال الشخصية او يخففها إلا إذا اعتبر هذا الفعل خطأ في ذاته وأحدث الضرر وحده أو ساهم فيه (طعن ١٤٩ / ٣٠ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢) .

٣- يشترط في (خطأ الغير) لكي يعفى من المسؤولية اعفاء كاملا هو الا يكون في مقدور الناقل توقعه أو تفاديه وان يكون هذا الخطأ وحده هو الذي سبب الضرر للراكب (طعن جنائي ٧٨٤ / ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٧)

٤- (خطأ الغير) يقطع رابطة السببية وبالتالي يعفى من المسؤولية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة (طعن جنائي ٢٦٢٦ / ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٦) (طعن جنائي ٨٢٣٧ / ٦١ ق جلسة ١٩٩٣/١/١٣)

من المبادئ المستقرة في قضاء المنقض الجنائي لشفع المسؤولية

ونفي التهمة :-

١- العبرة في المواد الجنائية (بالحقائق الصرفة) وليس بالاحتمالات والفروض المجردة (طعن جنائي ١٤١ / ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢ / ٤ / ٣) .

٢- خطأ المجنى عليه لا ينفي المسؤولية عن المتهم ما لم يستغرق خطأ الجاني المسئول وان يكون ذلك مشروطا بنفي أحد أركان جريمة القتل الخطأ المنسوب الى المتهم (طعن جنائي ٥٣٠ / ٤٢ ق جلسة

١٢/٦/١٩٧٢) (طعن جنائي ٣٠٥ / ٣٤ ق جلسة ١٢ / ١٠ / ١٩٦٤ .

٣- إقامة الدعوى المدنية على أساس (الجريمة) وثبوت نفيها أثره وجوب رفض الدعوى (طعن جنائي ١٢٨/٤١ ق جلسة ٢٦/٤/١٩٧١)

٤- كفاية تشكك القاضي في صحة اسناد التهمة كي يكون ذلك سند (لتبرئه المتهم) والقضاء بذلك ما دام قد احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة (طعن جنائي ١٩٦٣ / ٣٥ ق جلسة ٢٦/٤/١٩٦٦) (طعن ١٩٥٢ / ٤٠ ق جلسة ٢٢ / ٣ / ١٩٧١) .

٥- وجوب بناء (الاحكام) على (الجزم واليقين) وليس على (الظن والاحتمال) (طعن جنائي ١٩٦٣/٣٥ ق جلسة ٢٦/٤/١٩٦٦)

٦- حكم (اثبات الحالة) لا يفيد القاضي بما يكون قد كشف عنه من اتجاه في الرأي (طعن مدني ٦٨١/٤٩ ق جلسة ٧/٢/١٩٨٤)

٧- يكفي في المحاكمة الجنائية ان يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ما دام الظاهر من الحكم انه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة فالعبرة هي باقتناع القاضي بناء على التحقيقات التي يجيرها بنفسه وهي تخضع لتقدير القاضي وتحتل الجدل والمناقشة (طعن جنائي ١٦٦٧/٣١ ق جلسة ١٢/٣/١٩٦٢) .

٨- (لقاضي الموضوع) السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وبحسبه أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وان يقيم قضائه على أسباب سائغة تكفي لحمله ولا عليه بعد ذلك ان يتتبع الخصوم في مختلف اقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد استغلالا على كل سند او طلب اثاره ما

دام ان قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها (فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات) وان محكمة الموضوع متى رأت في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد استقلالا على الطعون التى توجه اليه فى اخذها به محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق الرد عليه بأكثر ما تضمنه (طعن مدنى ٥٦/٥٦٢ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٣)

٩- متى كان الحكم سليما فى نتيجته فلا يبطله ما يقع فى أسبابه من أخطاء قانونيه ما دام ان هذا الخطأ لم يؤثر فى النتيجة التى انتهى اليها ولمحكمة النقض ان تصح هذه الأسباب دون ان تنتقض الحكم وان تستوفى ما قصر فيه الحكم من أسبابا قانونية (طعن ٥٢/٨٨١ ق جلسة ١٩٨٣/٥/١٧)

١٠- لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة القتل الخطأ ان يبين فضلا عن الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت الواقعة عنصر الخطأ وأن يورد الدليل عليه مردودا الى أصل صحيح ثابت بالأوراق (طعن جنائى ٤٢/٢٤٥ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١١)

١١- لا يكفى عدم مخالفة القوانين واللوائح بل يلزم الى جانب ذلك توافر علاقة السببية بأن تكون المخالفة بذاتها هى سبب فى الحادث بحيث لا يتصور وقوع النتيجة لولاها ويشترط ان يكون ذلك بدليل فنى (طعن جنائى ٢/١٥٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٣١)

١٢- (خطأ المضرور المجنى عليه) لا يرفع المسؤولية ولكن يخففها ولا يعفى المسئول استثناءا من الأصل إلا اذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول في إحداث النتيجة (الضرر) الذي أصابه وان بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول (طعن ١٩٩٥ / ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨ / ١ / ٢٩) .

السرعة وهي تصلح

أساسا للمساءلة

١- من المقرر أن السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمة القتل الخطأ ليست لها صور ثابتة وإنما هي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ما إذا كانت تقدير ما كانت عليه سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ يرجع الفصل فيها (محكمة الموضوع) وحدها بغير معقب عليها الا أن شرط ذلك أن يكون تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة ولها أصل في الأوراق ولما كان ما أورده الحكم في مدوناته لا يبين عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن فضلا على أن الحكم لم يستظهر سلوك الطاعن أثناء القيادة والعناصر التي استخلص منها قيادته لها بسرعة تتجاوز السرعة القانونية كما أن الحكم من جهة أخرى لم يستظهر كيفية وقوع وظروف الحادث بل أرسل القول بثبوت خطأ الطاعن ارسالا واتخذ من مجرد ما قال به من قيادة الطاعن للسيارة مسرعا ما يوفر الخطأ في جانبه ومن ثم فإنه قد تبين الواقعة وكيفية حصولها على واقعة الدعوى لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه ويوجب عليه (طعن ٤٧/٦٥١ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٧)

٢- وأيضا قضى بأن السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمة القتل الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هي تتجاوز الحد الذي

تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت (طعن ٣٩/١٦٧ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) .

- لا يلزم لتوقيع عقوبة (المادة ٢٣٨ عقوبات) ان يقع الخطا الذى يتسبب عنه الإصابة بجميع صورة التى أوردتها هذه المادة بل يكفى لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها وعلى ذلك فان لا جدوى للطاعن من النعى على الحكم ما دام الحكم قد أثبت عليه صورة أخرى من صور الخطا هي (قيادة السيارة بسرعة شديدة) وهى ما يكفى لحمل قضاء الحكم (طعن ١٣٥٧ / ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٧) 0

- السرعة التى تصلح أساسا للمساءلة الجنائية فى جريمة القتل وإصابة الخطأ ليست لها حدود وإنما هى التى تتجاوز الحد الذى تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرو وزمانه ومكانه (طعن ٥٦/٤٧١٦ ق جلسة ١٩٨٧/٧/٤) .

- عدم استظهار الحكم أن السرعة كانت السبب فى وقوع الحادث وكيف أنها استغرقت خطأ المجنى عليه بعبوره الطريق فجأة وعدم رده على دفاع الطاعن بإنعدام رابطة السببية المباشرة بين ما وقع منه وإصابة المجنى قصور (طعن ٥٩/٩١٤١ ق جلسة ١٩٩٢/٣/٢٥) .

- تقدير سرعة السيارة فى ظروف معينة وهل يعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية مرجع الفصل فيها (المحكمة الموضوع) وحدها شرط ذلك أن يكون تقديرها سائغا (طعن ٧٩٢٨ / ٥٨ جلسة ١٩٩٠/١٠/٣٠)

٧- لما كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى وهو ما استظهره الحكم بقوله أن ما قرره الطاعن والشاهد من أن السيارة التي كانت تتقدمه ما كانت تفسح له الطريق حتى ارتدت امامه وهو ما لم يغفل الحكم الاشارة اليه انما يتفق ومعناه مع ما استخلصه الحكم من ان تلك السيارة لم تكن قد افسحت له الطريق بما يسمح له بتجاوزها وان تهوره وسرعته هي التي حدث به الى الانحراف يسارا ومن ثم الى الاتجاه العكسي حيث اصطدم بالسيارة التي كانت تقل المجنى عليهم (طعن جنائي / ق جلسة ٢٧ / ٣ / ١٩٧٨) .

٨- الحكم الابتدائي قد استظهر خطأ الطاعن في قوله بما مؤداه انه كان يتعين على المتهم وقد استشعر الخطأ ولم يتأكد من حاله الطريق امامه نتيجة عدم وضوح الرؤية بسبب استعمال السيارة النقل القائمة في مواجهته للنور المبهر أن يهدئ من سرعة سيارته واذا لم يفعل ذلك فوجئ بعربة النقل امامه واصطدم بها فإن ذلك ما يوفر الخطأ في جانبه (طعن جنائي / ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٧٧) .

٩- ان ظروف الطريق السريع بين القاهرة والاسكندرية وكثرة استخدام السيارات للأتوار المبهرة ليلا يوجب على كل سائق ان يحذر من ذلك بتهدئة السرعة (طعن / ق جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٧٣) .

١٠- قياس السرعة يختلف باختلاف الزمان والمكان والظروف الملازمة وتجاوز الحد فيتسبب هذا التجاوز في الموت والجرح (طعن جنائي

٤٨/١٦ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢) طعن ٣٧/١٢٦٨ ق جلسة
١٩٦٨/١/٨ .

تطبيقات من

صور حوادث السيارات

وتدخلها في وقوع الحادث

تدخل السيارة المتحركة

فتدخل السيارة المتحركة واشتراكها ماديا في احداث الضرر باحتكاكها بجسم المضرور يعد قرينة على علاقة السببية واحداث السيارة للضرر بأن فعل السيارة ذاته هو سبب الضرر وتقوم مسئولية السائق باعتباره المكلف بحراستها باثبات الاحتكاك المادي بين السيارة المتحركة و المضرور (طعن ١٤٤٨ / ٥٣ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٨٧) .

فإن حدوث الضرر مؤداه افلات السيارة من حراسة قائدها وان هذا الافلات هو سبب الضرر ذلك ان قائد السيارة عليه التزام بتحقيق نتيجة هي عدم احداث السيارة ضررا لأحد هي سلامة الراكب أو الماره بالطريق وأن حدوث الضرر بالراكب أو بالماره مؤداه تخلف النتيجة وذلك هو الخطأ وهو خطأ مفترض غير قابل لاثبات العكس فلا يجدى لدفعها نفى الخطأ لأنه (مفترض قانونا) وانما يدفعها اثبات ان وقوع الضرر مرجعه سبب اجنبى لا يد له فيه كقوه قاهره او خطأ المضرور او خطأ الغير .

وإن على المضرور لقيام مسئولية الحاس اثبات أن الحادث وقع من الشئ (طعن مدنى ٦٦٥ / ٥١ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٨٥) (طعن ١٠٣٣ / ٥٢ ق جلسة ٥ / ١٢ / ١٩٨٥) .

ويختلف الأمر في المسؤولية الجنائية فمجرد المصادفة ليس دليل الخطأ وان على الحكم استظهار سلوك السائق أثناء القيادة وبيان موقف المجني عليه المضرور وكيفيه عبوره الطريق لبيان مدى قدرة السائق في الظروف التي وقع فيها الحادث واثّر ذلك كله على قيام رابطة السببية أو انتفاءها (طعن ٥٥٢/٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٢) السنة ٢٥ ص ٥٣٦ (طعن جنائي ٢٠٨١/٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١٦) السنة ٣٠ ص ٤٨٦ .

وما الحكم حال تصادم أكثر من سيارة متحركة واشتراكها في الحادث ؟ لبيان مدى مساهمتها في إحداث الضرر لاستحقاق التعويض عنه ؟

الجواب انه يلزم لاستحقاق التعويض عن الضرر بيان تدخل السيارة بدور ايجابي فعال فتدخل أكثر من سيارة متحركة في الحادث وأن المسؤولية المدنية التقصيرية قوامها الخطأ المفترض فتقسم المسؤولية بالتساوي طبقا لنص (م ١٦٩ مدني) ويتحمل المؤمنون عبء تعويض المضرور بينهم بالتساوي ما لم يقدم أحدهم الدليل على خطأ الآخر هو سبب الضرر أو خطأ الغير أو خطأ المضرور قد أستغرق خطأه ، وفي حال تعذر تحديد المسؤول فاللمضرور الرجوع على احد المؤمنين للسيارات المتدخله في الحادث بالتعويض كاملا ، لقيام التضامن القانوني للمسؤولين عن الضرر (١٦٩ مدني) وللمؤمن الـ١٥ دفع بالتعويض الرجوع على غيره من المؤمنين بحصة كل منهم في هذا التعويض

والأصل أن (القسمة) تكون (بالتساوي) بينهم مالم يرى القاضي توزيع التعويض بحسب جسامه خطأ كل منهم .

وعلى المدعى إثبات (جسامه الخطأ) .

ومن أحكام التقاضي في هذا الصدد :-

الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم أيا كان قدر الخطأ المنسوب إليه ولو كان غير مباشر .

(طعن جنائي ١٩٨١ / ٣٧ ق جلسة ١٣/٥/١٩٦٨) .

أولاً : انفصال السيارة المتحركة عن المضرور .

بشروط لالتزام المؤمن (شركة التأمين) بالتعويض :-

١- أن يكون السيارة أداه الحادث مؤمن عليها لديها.

٢- ثبوت مسئولية قائد السيارة بتوافر علاقة السببية بين فعل السيارة وحدوث الضرر الناشئ عنه بأن يكون للسيارة دور ايجابي متمثل في احتكاك السيارة المتحركة بالمضرور (طعن ١٤٤٨/٥٣ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥) .

سواء كان تابعا للمؤمن أو غير تابع له وصرح له بقيادتها أو لم يصرح إذا لا أثر لذلك كله إلا بالنسبة لدعوى رجوع المؤمن على المؤمن له.

(طعن ١١ / ٥٥ / ق جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٨٨) .

كما يقوم الدور الايجابي بفعل السيارة (حال انفصالها عن المضرور)

إذا اثبت أن فعلها كان (السبب المنتج) في وقوع الضرر .

ومن أمثلة ذلك :-

- ١- توقف السيارة فجأة فى مجرى الطريق .
 - ٢- انحراف السيارة المفاجئ دون إعطاء قائدها إشارة ضوئية فيضطرب خط سير الآخرين فيؤدى تفاديهم لها الى الاصطدام .
 - ٣- الضوء المبهر المفاجئ الذى يدفع السائق المواجه إلى الوقوع فى حادث تصادم .
 - ٤- دخول سيارة أتية من طريق جانبي فجأة بالطرق الرئيسي دون مراعاة الجانب والتوقيت المناسبين فيجبر سائق سيارة تسير فى مجراها الطبيعي الى الانحراف بهدف تفادى السيارة القادمة فتختل عجلة القيادة منه فيصطدم بسيارة أخرى .
 - ٥- ومن أحكام النقض فى هذا الصدد [مسئولية السائق الذى انحرف بالسيارة من أقصى اليمين الى أقصى اليسار مما أدى إلى ارتباك قائد السيارة التي كان يستقلها المجني عليه وانحرافه يساراً محاولاً تفادى الاصطدام بسيارة المتهم فاصطدم بمقطورة تقف فى الجانب المقابل من الطريق . (طعن جنائى ١٥٩٠ / ٥٢ ق جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٨٢) .
 - ٦- ويلزم إثبات قيام السيارة بدور ايجابي فعال أدى لوقوع الحادث يتوافر به قيام علاقة السببية بين ذلك الفعل والضرر الحادث نتيجة له .
- ويكون تقرير التعويض عنه على قدر الخطأ المنسوب للسائق نتيجة اشتراك عامل أخرى فى أحداث الضرر (كخطأ المضرور وخطأ الغير) .

ومن أحكام النقض في ذلك :

١ - ركن السببية في المسؤولية التقصيرية لا يقوم إلا على السبب المنتج الفعال المحدث بذاته للضرر دون السبب العارض الذي ليس من شأنه بطبيعته أحداث مثل هذا الضرر مهما كان قد أسهم مضافه في إحداثه بأن كان مقترنا بالسبب المنتج (طعن ٤٩/١٠٥٠ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٣١) .

تدخل السيارة الساكنة

أحواله :-

ويتمثل ذلك في أحوال ثلاثة :-

- ١- احتكاك السيارة الساكنة بالمضرور .
- ٢- انفصال السيارة الساكنة عن المضرور .
- ٣- حادث فتح باب السيارة .

أولا : احتكاك السيارة الساكنة بالمضرور

وتظهر تلك الصورة في أحوال :

إذا كانت السيارة وقت الحادث تقف في مكان غير مخصص للوقوف فتصطدم بها سيارة أخرى أو أحد المارة فذلك (تدخل إيجابي) .

ومن أحكام النقض في هذا الصدد :

١- مسؤولية السائق لمجرد ترك سيارته اثر انفجار اطارتها وفي حيازة التباع في الطريق العام المرصوف في وقت يدخل فيه الليل دون إضاءة النور الداخلي للمقطورة عند تركها وه مسؤولية لا يدفعها القول بأن اتخاذ الاحتياط كان لازما على التباع (طعن جنائي ٤٤/٤٦٠ ق جلسة ١٩/٥/١٩٧٤) .

٢- مسؤولية السائق عن الحادث لوجود سيارة نقل كانت تقف على يمين الريق مطفأة أنوارها الخلفية ولم يرها السائق أثناء سيره ألا على بعد أمتار قليلة فاضطر إلى الانحراف قليلا لتفادي الاصطدام بها فصدمته .

فتصادم سيارة نقل كانت قادمة من الاتجاه المضاد (طعن جنائي
٤/٦٥١ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤) .

أما تدخل السيارة السليبي :

بوقوفها في موضع مألوف ليس من شأنه في العادة أحداث الضرر
وهناك :-

- وقوع السيارة على حافة الطريق خارج خط السير مضيئة اشارات
الانتظار والتوقف أثناء حركة المرور فتصطدم بها سيارة قادمة فلا
يسأل حارس السيارة الساكنة هنا .

ويميز قاض الموضوع في هذه الحالة بين الموضعين طبقا للخبرة العامة
مستعينا بالمعاينة والخبراء في ضوء قواعد ولوائح المرور في هذه
الحالة .

وعلى القاضي في هذا الصدد مراعاة الاعتبارات الآتية :-

١- أنه قد يقف السائق في وضع غير معتاد أو غير مألوف لكن ذلك لا
يعد تدخل ايجابي للسيارة لسبب أمني مثلا ثم تصطدم بها سيارة في
وضوح النهار رغم اتساع الشارع وسهولة تفادى السيارة الواقفة بما لا
يؤدي إلى اضطراب حركة المرور وان على القاضي بيان أثر ذلك على
قيام رابطة السببية بين وقوف السيارة والضرر فقد يكون خطأ
المضرور أو الغير سببا لتخفيف المسؤولية أو المشاركة فيها أو تحملا
إذا كان على درجة من الجسامة يستغرق فيها خطأ السيارة المتوقفة

٢- ان تدخل المركبة الواقفة غير قاصر فقط على حالة التصادم بل يمكن ان سكون سببا في وقوع الضرر كسقوط جزء منها يصيب أحد المارة أو الركاب المتواجدين على السلم أنزلاقه أثناء الصعود أو الهبوط **ومن أحكام المنقضى في هذا الموضع :-**

- تنص م ٢/٧٤ قانون ١٩٥٥/٤٩ بشأن السيارات وقواعد المرور فيما حددته من واجبات قائد سيارة الأتوبيس على أنه (يجب عليه أن لا يبدأ في السير الا بناء على إشارة المحصل بعد تأكده من نزول وركوب الركاب ، كما تنص م ١٣ من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون المذكور على أنه يحظر على قائدى سيارات النقل العام للركاب التكلم مع أحد الركاب أو عمال السيارة أو السماح لأحد بالركوب أو بالوقوف بجوارهم أثناء السير ومفاد النصين (ان التحقق من تمام الركاب وبالذات من السلم الأمامى المجاور للسائق يقع الالتزام به أساسا على عاتقه وان اطلاق المحصل صفارته لا تعفى السائق من القيام بهذا الواجب ولا تسقط التزامه به (طعن جنائى ٣٩/١٨٨٣ م ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣) .

ثانيا: انفصال السيارة الساكنة عن المصروف :

ومثالها :

١- قيام السيارة الساكنة (بدور ايجابي في وقوع الضرر) اذا وقفت في مكان غير معتاد فتطر سيارة أخرى الى تغيير مسارها الصحيح فيقع الحادث.

٢- وقوف سيارة ليلا بدون إضاءة على جانبي الطريق السريع فيفاجأ بها أحد السائقين في لحظة متأخرة فيحاول تفاديها فتختل عجلة القيادة ويصطدم بسيارة أخرى .

هنا يتحمل (قائد السيارة حارسها) كل أو بعض المسؤولية بحسب ظروف كل حالة .

ثالثا : حادث فتح باب السيارة

أحواله :-

وسوف نعرض هنا لثلاث فروض :-

الأول : لا يغطي التأمين إصابة سائق السيارة المفتوح بابها الا إذا كانت الإصابة نتيجة تصادم سيارة أخرى بالباب وتقع المسؤولية كليا أو جزئيا على سائق السيارة الأخيرة فيستفيد السائق المصاب باعتباره غيضا من التأمين الوارد على السيارة المذكور وكمثال : ان تقف سيارة على جانب الطريق في وضوح النهار أو ليلا مع اضاءة (شارة الانتظار) فتأتى سيارة بسرعة منحرفة عن مجرى الطريق وتمر ملاصقة للسيارة الواقعة مرتطمة ببابها المفتوح فيصاب السائق هنا خطأ السائق المار إما (أن يستغرق خطأ السائق المصاب) والذي عليه واجب التبصر قبل فتح الباب أو يشترك معه طبقا لظروف الدعوى الذى يستقل بتقديرها (قاضى الموضوع) .

الثانى : اصابة راكب السيارة المفتوحة يجب ليعطى التأمين هذه الاصابة (الضرر) ان يكون راكب سيارة أجره (فالمسئولية هنا مفترضة) .

وكمثال : فتح السائق باب السيارة فى توقيت أو مكان خاطئ فيصاب الراكب الموجود بجوار الباب أو يصاب أثناء هبطه نتيجة ارتطامه بسيارة تعبر بجوار السيارة التى هبط منها ويستطيع سائق السيارة دفع المسئولية بالتعويض قبل الراكب بإثبات القوة القاهرة خطأ الغير المضرور أو خطأ كفتح الاخير للباب بدون اذن السائق ودون ان يكون فى استطاعته منعه لأنشغاله بالقيادة وبشهادة السائق ومفتش لتذاكر (طعن جنائى ١٠١٨ / ١٠ / ٤٤ ق جلسة ٢ / ١٢ / ١٩٧٤) .

إذا كان الراكب ممن لا يغطيه التأمين الإجباري (كأفراد أسرة السائق) وراكب السيارة الخاصة فإن للراكب الرجوع على السائق بوصفه حارسها أو على الغير ومؤمنة اذا كان الحادث وليد تصادم ساهم فيه خطأ سائق سيارة أخرى مؤمن عليها.

الثالث : اصابة الغير نتيجة فتح الباب بطريقة عشوائية لكون الباب لعب دور ايجابى فى وقوع الحادث وللسائق دفع المسئولية أو تخفيفها بإثبات السبب الاجنبى كقوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور .

أثر انقضاء الدعوى الجنائية

على تقادم الدعوى المدنية

نص (م ١٧٢ مدنى) على أنه :

١- تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء (ثلاث سنوات) من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه وتسقط هذه الدعوى فى كل حال بانقضاء (١٥ سنة) من يوم وقوع العمل غير المشروع .

٢- على أنه إذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن (جريمة) وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء المواعيد المذكورة فى الفترة السابقة ، فإن دعوى التعويض لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية .

ولشرح ذلك نميز بين حالتين :

الأولى : حالة ما إذا كان الفعل الضار لا يتضمن جريمة جنائية .

الثانية : حالة ما إذا كان الفعل يعد فى ذات الوقت جريمة .

الحالة الأولى : حالة عدم تضمن الفعل الضار جريمة ما :-

ومثالها : (إتلاف الأموال بغير إهمال) فتسقط دعوى المسئولية التقديرية بالتقادم بمرور (٣ سنوات) من تاريخ علم المضرور بحدوث الضرر والمسئول عنه ، أو بانقضاء (١٥ سنة) من تاريخ وقوع الفعل غير المشروع أى المدتين أكتمل أولا :-

فإذا علم المضرور بالأمرين معا (الضرر والمسئول عنه) يبدأ تقادم قصير (٣ سنوات) فإذا كان المضرور غائب ولما عاد وجد ان سيارته لحقها وجود التلف غير انه لم يعلم بالمسئول عنه فإن التقادم القصير يبدأ من يوم علم المضرور بالمسئول عن التلف ، فإذا علم المضرور وقت الحادث بالضرر والمسئول عنه بدأ التقادم من ذلك التاريخ فإذا تعدت الأضرار فان لكل ضرر مدة تقادم خاصة به في دعوى المسؤولية التقصيرية ويكون سريان التقادم القصير من تاريخ العلم الحقيقي بحصول الضرر والمسئول عنه وليس من وقت استطاعة العلم (طعن مدني ١٩٧٥/٥/٢) .

وتتقادم دعوى المسؤولية في جميع الأحوال (١٥ سنة) من تاريخ وقوع العمل غير المشروع ولو لم يعلم به المضرور فإذا علم المضرور بالضرر والمسئول عنه بعد (١٣ سنة) من وقوعه فتتقادم الدعوى عن ذلك الضرر (١٥ سنة) من تاريخ وقوعه وليس بعد (٣ سنوات) من تاريخ العلم بالضرر والمسئول عنه .

الحالة الثانية : حالة اعتبار الفعل الضار جريمة في ذات الوقت :-

فلا تسقط دعوى المسؤولية المدنية عنها إلا بسقوط الدعوى الجنائية . وقد فسرت محكمة النقض هذا النص بأنه إذا انفصلت الدعوى الجنائية عن الدعوى الجنائية بأن اختيار المضرور الطريق المدني دون الطريق الجنائي للمطالبة بالتعويض فان سريان تقادم دعوى المسؤولية التقصيرية بالنسبة إلى المضرور يقف طوال المدة التسخي تقوم فيها المحكمة الجنائية فإذا انفصلت الدعوى الجنائية بصدور حكم نهائي فيها

بإدانة الجاني أو ببراءته أو بوفاة المتهم أو العفو عن الجريمة أو تقادم أو عند انتهاء المحكمة الجنائية بسبب آخر فانه يترتب على ذلك سريان التقادم (دعوى التعويض المدنية) وهي هنا (تقادم ثلاثي) فيما بقى من مدتها على أساس ان رفع الدعوى الجنائية يعتبر مانعا قانونيا طبقا (م ٣٨٢ مدني) يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض (طعن ٥٣/١٨٦ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢١) .

(طعن ٥٥/٨٧٦ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٩) (طعن مدني ٤٣/١٢٩ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٥) .

ويكون الحكم الجنائي (باتاً) من اليوم لانقضاء (عشرة أيام) المقررة للطعن فيه من (النيابة العامة) (طعن ٧٠/٦٠٦ ق جلسة ٢٠٠١/٥/١٣) فإذا كانت الدعوى الجنائية تتقادم بانقضاء مدة أطول (كالجنائية تتقادم به ١٠ سنوات) سرت هذه المدة في شأن (تقادم الدعوى المدنية) ، فلا تسقط بـ ٣ سنوات ، وإنما (بـ ١٠ سنوات) ، وأن الحكمة من ذلك : أن تكون لدى المضرور فرصة اللجوء إلى القضاء المدني بعد انتهاء الدعوى الجنائية ، فإذا كانت الدعوى الجنائية لا تنقضي بمضي المدة ظلت الدعوى المدنية (قائمة) فلا تتقادم ، فإذا كانت الدعوى المدنية (باقية) رغم سقوط الدعوى الجنائية فإنها لا تنقضي بهذا السقوط ، فإذا كان (الفعل الخطأ) (مخالفة) تسقط الدعوى عنها (بسنة) ، فإن الدعوى المدنية تظل (باقية ٣ سنوات) أو المدة الطويلة ، وإذا كانت الدعوى المدنية لا تتقادم إلا بـ ١٥ سنة

من تاريخ وقوع الفعل الضار ، فإنها لا تسقط بإنقضاء الدعوى الجنائية
بـ ١٠ سنوات في الجنايات .

واستثناء مما تقدم نص دستور جمهورية مصر الدائم الصادر سنة
١٩٧١ في م ٥٧ منه على أنه كل اعتداء على الحرية الشخصية أو
حرمة الحياة الخاصة للمواطنين يعد (جريمة) لا تسقط الدعوى
الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وتكفل الدولة (تعويضاً عادلاً
(لمن وقع عليه الاعتداء . وقصد من ذلك النص :

(كفالة حق التعويض للمعتقلين السياسيين ومن يتعرض لإجراءات
تعسف أو قمع من جانب السلطات المختلفة في الدولة ، حيث لا تكفي
القواعد العامة لحمايتهم بسبب سكوتهم عن رفع دعاوى التعويض قبل
سقوطها بالتقادم خشية إعادة التكيل بهم من جانب السلطات) .
(طعن ١٠٩٧/٤٧ ق جلسة ١٥/٢/١٩٧٩) .

كما أن الدعوى المباشرة للمضروب قبل المؤمن تتقادم بـ ٣ سنوات تبدأ
من وقت العلم بوقوع العمل المسبب للضرر (م ٧٥٢ مدني) .

أما دعوى التعويض ضد المسئول : فتتقادم من وقت علم المضروب
بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه .

ولكن ينقطع التقادم طوال مدة المحاكمة الجنائية بمطالبة المضروب
للمؤمن (بتعويض مؤقت) أمام المحكمة الجنائية ، ثم يبدأ تقادم ثلاثي
جديد بعد انقضاء الدعوى الجنائية .

وإذا أقيمت دعوى التعويض من المضرور تجاه المؤمن له ، فيبدأ تقادم دعوى الضمان الخاصة به تجاه شركة التأمين من وقت رفع هذه الدعوى .

(طعن ٦٥/٥٦٣ ق جلسة ١٩٩٦/٣/٣١) .

وإذا حكم جنائياً باعتبار معارضة مرتكب الحادث في الحكم الغيابي الصادر (بالإدانة) (كأن لم يكن) ، أصبح الحكم في (المعارضة الاستئنافية) (نهائياً وبناتاً) ، فتتقضي بذلك الدعوى الجنائية طبقاً (م ٤٥٤ إجراءات) ليبدأ (تقادم ثلاثي) مسقط لدعوى التعويض المدنية في اليوم التالي لهذا الانقضاء (طعن / ق جلسة ١٩٩٦/١١/٢٨) وعليه فيجب على (المضرور) إقامة دعواه المباشرة في مواجهة المؤمن خلال مدة التقادم سواء أمام المحكمة المدنية أو أمام المحكمة الجنائية .

انقضاء الدعوى الجنائية

تتقضى الدعوى الجنائية قبل تحريك هذه الدعوى أو بعد تحريكها لأسباب عارضة هي :-

- ١- وفاة المتهم (م ١٤ إجراءات) .
- ٢- العفو عن الجريمة (المواد ٧٤ ، ٧٦ عقوبات) .
- ٣- التقادم (م ١٥ إجراءات جنائية) .
- ٤- التصالح (م ١٨ مكرر إجراءات) .

وسوف نتناول بالشرح هذه الاسباب فيما يلي :-

أولا وفاة المتهم (م ١٤ إجراءات جنائية) :-

وهي تحدث فى الفترة ما بين وقوع الجريمة حتى قبل صدور حكم بات فيها.

فإن حدث الوفاة بعد وقوع الجريمة وقبل تحريك الدعوى الجنائية من قبل النيابة العامة ضد المتهم فإن النيابة العامة تقوم بحفظ التحقيق لسقوط حق الدولة فى العقاب أو تحريك الدعوى الجنائية إذا كان هناك شركاء للمتهم فإذا لم يكن هناك شركاء أمر بأوجه لإقامة الدعوى .
فإن رفعت الدعوى الجنائية إلى المحكمة وحدث وان توفى المتهم قبل صدور حكم بات فيها حكمت المحكمة (بانقضاء الدعوى الجنائية لمن توفى) .

أما إذا توفى المتهم وأصدرت المحكمة حكم بعقوبة كان (حكما معدوما) ولو قضت ببراءته . (م ٥٣٥ إجراءات جنائية)

ثانيا : العفو عن العقوبة والعفو الشامل :-

يصدر العفو عن الجريمة (بقرار من رئيس الجمهورية) قاضيا بسقوط العقوبة المحكوم بها كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها مقرر قانونا (م ٧٥ عقوبات) .

أو أن يكون العفو شاملا (بقانون) والعفو الشامل يمنع أو يوقف السير في إجراءات الدعوى أو يمحو حكم الإدانة لكنه لا يمس حقوق الغير ما لم ينص القانون على خلاف ذلك (م ٧٦ عقوبات) .

ثالثا :- التقادم

تقادم العقوبة المحكوم بها في الجناية بعد ٢٠ سنة عمدا

الإعدام :

فيستقط بعد (٣٠ سنة) وعقوبة الجنحة بعد (٥ سنوات) وعقوبة المخالفة (سنتان) وتنقضي الدعوى الجنائية في الجنايات بـ ١٠ سنوات من يوم وقوع الجريمة وفي الجنح بـ ٣ سنوات وفي المخالفة بسنة .

أما الجرائم الواردة بالمواد ١٧ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ٢٨٢ ، ٣٠٩ مكرر ، ٣٠٩ مكرر أ ، الجرائم والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل (م ٨٦ وما بعدها عقوبات) التي تقع بعد العمل بقانون ١٩٧٢/٣٧ معدلا بقانون ١٩٩٢/٩٧ (فلا تنقضي الدعوى الجنائية الناشئة عنها بمضى المدة) .

مع مراعاة عدم سقوط الدعوى الجنائية فى جرائم الاخلال المال العام والعدوان عليه والغدر التى تقع من موظف عان إلا من تاريخ انتهاء الخدمة أو زوال الصفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك .

ولا تسقط بمضى المدة كذلك الجرائم الواردة بمادة ٥٧ من الدستور والتى تنص على أن كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون يعد (جريمة) لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولة تعويضا لمن وقع عليه (الاعتداء) وكذلك جرائم التصنت والتجسس على المكالمات التليفونية وجرائم التعذيب والتقادم الجنائى (لا يقف) طبقا (م ١٦ إجراءات جنائية) لكنه ينقطع بإجراءات التحقيق أو إجراءات الاستدلال اذا اتخذت فى مواجهة المتهم ، أو خطر بها بوجه رسمى .

وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع فاذا تعددت الاجراءات فتقطع المدة من آخر إجراء (م ٧ إجراءات جنائية) .

واذا تعدد المتهمون انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ما لم اتخذ ضدهم اجراءات قاطعة للمدة (م ١٨ إجراءات) . ولا تنقطع المدة بالشكوى الى النيابة العامة أو شكوى الى الشرطة أما الحكم الغيابى الصادر فى جنابة فلا يسقط بمضى المدة وتسقط العقوبة المحكوم بها ويصبح الحكم نهائيا بسقوطها (م ٣٩٤ إجراءات) .

فاذا رفعت الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية تبعا للدعوى الجنائية
فان انقضاء الدعوى الجنائية بعد رفع الدعوى المدنية كالتقادم لا تأثير
له في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها (م ٢٥٩ / ٢ إجراءات) .

تقديم الدعوى المباشرة

مدة التقادم :-

تقدم دعوى المضرور قبل المؤمن (شركة التأمين) بـ ٣ سنوات طبقاً (م ٧٥٢ مدنى) و م ٢/٥ من قانون التأمين رقم ١٩٥٥/٦٥٢

بعض سريان التقادم :-

تبدأ مدة التقادم بالنسبة للمضرور فى مواجهة المؤمن (شركة التأمين) من وقت وقوع الحادث الذى يترتب عليه مسئولية المؤمن له .
اما بالنسبة لدعوى المؤمن له قبل المؤمن (شركة التأمين) فتتقدم من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض فى حالة التسوية الودية مع المضرور تكون من وقت وقوع هذه التسوية وفى حالة الحكم القضائى يكون من وقت رفع المضرور لدعواه المباشرة ضد المؤمن .
وبصدور ق ٢٠٠٧/٧٢ بالتأمين الإجبارى عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات فانه يترتب على العمل به نوعان من التقادم .

الأول : وهو مبلغ التعويض المحدد بمقتضى م ٨ قانون ٢٠٠٧/٧٢ حيث تكون مدة التقادم المسقط لحق المضرر فى التعويض قبل شركة التأمين (٣ سنوات) من وقت وقوع الحادث طبقاً (م ٧٥٢ مدنى) .
وللحصول على التعويض المحدد من شركة التأمين لا يلزم صدور حكم قضائى بإدانة المتسبب عن الحادث، حتى لو كان الخطأ فى جانب المجنى عليه ، حيث أن التزام شركة التأمين بهذا المبلغ (مطلقاً) دون حاجة لإثبات (الخطأ) .

الثاني : مبلغ التعويض التكميلي الذي يطالب به المضرور قبل المتسبب عن الحادث والمسئول عن الحقوق المدنية فليتزم رفع دعوى التعويض من قبل المضرور قبل المسئول للحصول على تعويض تكميلي ويلزم لذلك اثبات خطأ قائد المركبة المتسببة في الحادث بموجب حكم جنائي نهائي بات (بالأدانه) (بالإدانة) . ومدة التقادم المسقط في هذه الحالة هي (مرور ٣ سنوات) من تاريخ صيرورة الحكم الجنائي (بات) ، أو من تاريخ وقوع الحادث في حالة التصرف في الجنحة بطريق آخر غير طريق تقديم النيابة العامة المتهم للمحاكمة الجنائية .

ومن أحكام النقض في تقادم التعويض عن حوادث السيارات :

(١) من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان العمل الضار يستتبع قيام دعوى جنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية وانفصلت هذه الأخيرة عن الدعوى الجنائية بأن اختار المضرور الطريق المدني دون الطريق الجنائي للمطالبة بالتعويض فإن سريان التقادم بالنسبة للمضرور (يقف طوال) المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية : فإذا انقضت الدعوى الجنائية بصدور حكم نهائي فيها فإنه يترتب على ذلك عودة سريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمدتها الأصلية على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة (مانعاً قانونياً) في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني بتعذر معه على (المضرور) المطالبة بحقه في التعويض ، سواء أجاز للمضرور اختصام الملتزم بالتعويض أمام المحاكم الجنائية أو لم يجر له القانون ذلك ، ومن ثم يسري هذا المبدأ على دعوى المضرور المدنية

بالتعويض قبل المؤمن لديه قبل صدور القانون ٨٥ لسنة ١٩٧٦ أو بعد صدوره ، ذلك أن نص المادة المستحدثة بهذا القانون قد (سَوَى) بين حق المضرور في إقامة دعواه بالتعويض أمام المحاكم الجنائية سواء قبل المتسبب في الضرر أو المسئول عن الحقوق المدنية أو المؤمن لديه دون أن ينقض مبدأ وقف التقادم خلال مدة المحاكمة الجنائية إذا اختار المضرور الطريق أمام المحاكم المدنية للمطالبة بالتعويض .
(طعن مدني ٨٨١/٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٥/١٧) .

٢- وحيث أن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان السبب الأول يقول ان الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بسقوط الحق في إقامة الدعوى بالتقادم الثلاثي محتسبا بدء سريان التقادم من تاريخ انقضاء الدعوى الجنائية وكان يتعين احتسابه من تاريخ صدور الحكم الغيابي ٧٨/٦/٥ باعتباره آخر إجراء صحيح في الدعوى الجنائية وفي بيان السبب الثاني يقول ان الحكم المطعون فيه وقد اقام قضاءه بالتعويض على أساس المسؤولية الشيئية والخطأ فيها مفترض والمطعون ضده بعلم بتاريخ وقوع الحادث وبملكية الطاعن للسيارة فيه لازم ذلك بدء احتساب سريان تقادم التعويض من تاريخ وقوع الحادث وليس من تاريخ الحكم الجنائي .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك ان النص في المادة ١٧٢ من القانون المدني على انه :-

- تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع انقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر بالشخص المسئول عنخ

على انه اذا ما كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء المواعيد المذكورة في الفترة السابقة فن دعوى التعويض لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية وفي الفقرة الاولى من المادة ٣٨٢ من القانون المذكور على انه لا يسرى التقادم كلما وجد مانع أو يتعذر معه على الدائن ان يطالب بحقه ولو كان المانع ادبيا يدل على انه اذا كان العمل غير المشروع يشكل جريمة بما ستدبع قيام الدعوى الجنائية الى جانب دعوى التعويض المدنية بصدور حكم نهائي فيه بادائه الجاني أو بسبب اخر من اسباب الانقضاء كسقوطها الى فاذا انفصلت الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية بان اختار المضرور الطريق المدني دون الطريق الجنائي للمطالبة بالتعويض فان سريان التقادم بالنسبة له يقف ما بقى من الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائماً فاذا انقضت هذه الدعوى بالتقادم عاد تقادم دعوى التعويض الى السريان من هذا التاريخ بمدته الأصلية وهي ثلاث سنوات على اساس ان بقاء الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائماً يعد طبقاً م ٣٨٢ مدني مانعاً قانونياً يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض وكان تقادم دعوى المسؤولية عن عمل الغير ودعوى المسؤولية الناشئة عن الأشياء طبقاً م ١٧٢ مدني بانقضاء ٣ سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر

وبشخص المسئول قانوناً عنه ، ولا يؤثر في ذلك كون المسئولية الأولى تقوم على خطأ ثابت وكون الثانية تقوم على خطأ مفترض فكلاهما مصدره الفعل غير المشروع المرتب للمسئولية فلا يتأثر تقادم دعواها بطريقة إثبات الخطأ فيها وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واحتسب بدء سريان دعوى التعويض من اليوم التالي لانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم بمرور ثلاث سنوات على الحكم الغيابي الصادر بتاريخ ٧٨/٦/٥ يكون طبق القانون ويكون النعي على غير أساس لما تقدم بتعين رفض الطاعن (طعن مدنى ٥٥/٥٨٦ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٩) .

١- - وحيث ان حاصل سبب الطعن ان الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه على الحكم بالتعويض المؤقت يجعل مدة تقادم دعوى التعويض الكامل بالنسبة لشركة التأمين خمس عشرة سنة بدلا من ثلاث سنوات في حين ان هذا الأثر يقتصر على أطراف الدعوى التى صدر فيها الحكم بالتعويض المؤقت ولا يمتد الى الشركة لأنها لم تكن مختصمة فيه.

وحيث ان هذا النعي في محله ذلك لانه لما كان المشرع قد انشأ بمقتضى المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ٩٥٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات دعوى مباشرة للمضرور واخضع هذه الدعوى للتقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى رعاية لمصلحة شركات التأمين وعملا على الاستقرار الاقتصادى لها وأكدت المذكرة الإيضاحية لذلك القانون أن هذا التقادم تسرى في شأن القواعد العامة المتعلقة بوقف مدة التقادم

وانقطاعها وكانت القاعدة في الإجراء القاطع للتقادم أن الأثر المترتب على رفع الدعوى والحكم فيها من قطع التقادم أو استبدال.

مدته لا يتعدى من رفعها ولا يغير من ذلك ان نص المادة الخامسة المشار اليها الزم شركة التأمين بان تؤدي الى المضرور مدار ما يحكم به قاضيا من تعويض مهما بلغت قيمته ما مفاده من الحكم بالتعويض يكون حجة على الشركة ولم تكن طرفا فيه .

ذلك أن حجيتها عليها عندئذ إنما تكون مقصورة على إثبات تحقق الشرط المنصوص عليه بتلك المادة للرجوع عليها بمقدار التعويض دون منازعة منها في مقداره ومن ثم فإن الحكم الصادر بالتعويض لا يقطع التقادم ولا يستبدل مدته بالنسبة لشركة التأمين ما لم تكن طرفاً فيه .

لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق ان المطعون ضدها الأولى لم تختصم الشركة الطاعنة في الدعوى المدنية التي رفعها أما المحكمة الجنح فانالحكم الصادر في تلك الدعوى بالزام مرتكب الفعل الضار بالتعويض المؤقت لا يجعل مدة تقادم التعويض الكامل بالنسبة للشركة خمس عشرة سنة بدلا من ثلاث سنوات طالما لم يصدر في مواجهتها وإذا خالف الحكم المطعون هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه في هذه الخصوص (طعن م ١٠٥٧/٥٦ جلسة ١٩٨٨/٤/٢٦) .

٢- المقرر انه اذا كان الفعل غير المروع الذي يستند اليه المضرور في دعوى قبل المؤمن عليه في التأمين الاجباري من حوادث السيارات جريمة رفعت الدعوى الجنائية على سواء كان هو بذاته المؤمن له أو

أحد ممن يعتبر مسئولاً عن فعلهم فإن رفع الدعوى الجنائية يعتبر مانعاً قانونياً يتعذر معه على الدائن المضرور مطالبة المؤمن بحقه مما يترتب عليه المادة ٣٨٢ من القانون المدنى وقف سريان التقادم وإن مفاد نص المادة ٢/١٧٢ من القانون المدنى انه إذا كان العمل الضار يستتبع قيام دعوى جنائية الى انب دعوى المضرور المدنية فإن الدعوى المدنية لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية فإذا انفصلت الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية بان اختار المضرور الطريق المدنى دون الطريق الجنائى للمطالبة بالتعويض فإن سريان التقادم بالنسبة للمضرور يقف طوال المدة التى تدور فيها المحكمة الجنائية فإذا انقضت الدعوى الجنائية بصدور حكم نهائى فيها بادانة الجانى او عند انتهاء المحكمة الجنائية بسبب آخر لسقوط الدعوى الجنائية يعد رفعها بالتقادم فإنه يترتب على ذلك عود سريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمدتها الأصلية وهى ٣ سنوات على أساس أن رفع الدعوى الجنائية .

يكون فى هذه الحالة مانعاً قانونياً فى معنى المادة ٣٨٢/١ من القانون المدنى يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه فى التعويض لما كان ذلك وكانت دعوى التعويض المماثلة ناشئة عن الجنحة رقم ٣٥٨٣ سنة ١٩٧٥ جنح مصر الجديدة الى قضى فيها بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٦ غيابياً بادانة المتهم فإن سريان التقادم الثلاثى لا يبدأ من تاريخ صدور الحكم النهائى أو من تاريخ سقوط الدعوى الجنائية بعد رفعها لما كان ذلك وكانت الأوراق قد خلت ما يدل على ان الحكم الجنائى الغيابى نهائياً ومن ثم فلا مناص لذلك من اعتباره مجرداً عن إجراءات الدعوى

الجنائية بحيث يسقط بمضى ثلاث سنوات من تاريخ صدوره أى فى ١٩٧٩/١٢/١١ وهو التاريخ الذى يبدأ منه تقادم دعوى التعويض المدنية بمدتها الأصلية المذكورة قد أقيمت فى ١٩٨٠/٤/٢٤ تاريخ ايداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة فتكون قد راعت فى الميعاد ويكون الدفع بسقوطها بالتقادم الثلاثى على غير أساس وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر استناد الى أن مدته تبدأ من اليوم التالى لصدور الحكم الجنائى الغيابى فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يوجب نقضه لهذا الوجه . (طعن مدنى ٥٦١ / ٥٤ ق جلسة ٣ / ٢ / ١٩٨٨) .

٣- دعوى التعويض المدنية الناشئة عن جريمة لا تسقط بسقوط الدعوى الجنائية وذلك تعولهما منفصلين ويوقف سريان التقادم بالنسبة للمضرور طوال المحكمه الجنائيه وذلك لقيام الدعوى المدنية اساس المسئولية وليس على الخطأ (طعن ١٨٦٩ / ٥٤ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٧٨)

٤- الحكم بالتعويض المؤقت يجعل مدة التقادم دعوى التعويض الكامل بالنسبة لشركة التأمين (١٥ سنة) بدلا من (٣ سنوات) وشرطه ان تكون شركة التأمين مختصة فى التعويض المؤقت (طعن ١٧٦٢ / ٦٧ ق جلسة ٩ / ٣ / ١٩٩٩)

٥- حق المضرور يستقل عن حق المؤمن عليه فى الرجوع على المؤمن بمقتضى عقد التأمين بدء سريان تقادم دعوى المؤمن له قبل المؤمن من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض (طعن م ٦٥ / ٧٠١١ ق جلسة ٧ / ٧ / ١٩٩٦)

٦-الدعوى الناشئة عن عقد التأمين سقوطها بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة مؤداه دعوى المستفيد من التأمين بدء سريان التقادم الثلاثي عليها من تاريخ وفاة المؤمن عليه توافر بدئه في حالة اخفاء بيانات متعلقه بالخطر المؤمن منه او تقديم بيانات غير صحيحة بدء سريانه من يوم علم المؤمن بذلك من وقت علم المستفيد بوفاة المؤمن عليه أو من وقت علمه بوجود تأمين ابرم لصالحه متى كان لا يعلم بذلك وقت وفاة المؤمن عليه (طعن ٤١٣٧ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٠) .

٧-قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع بالتقادم الثلاثي المبدى من شركة التأمين الطاعنة عدم بيانه أى من المادتين ١٧٢ أو ٧٥٢ مدنى التى استند اليها فى قضائه النعى عليه باستناده الى المادة الأولى حالة وجوب أعمال المادة الثانية وورده على غير محل من قضاء الحكم (طعن ١٠٣٨ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٨)

٨-ان تقادم دعوى المضرور قبل المؤمن يقف سريانه طوال المدة التى تظل الدعوى الجنائية قائمة ولا يزاول الا بانقضاء هذه الدعوى بصدور حكم نهائى فيها بادانة الجانى أو لأنقضائها بعد رفعها لسبب اخر ولا يعود سريان التقادم الا من تاريخ هذا الانقضاء , ونخضع دعوى المضرور المباشره قبل المؤمن للتقادم الثلاثي (م ٧٥٢ مدنى) (طعن ١٣٧٦ / ٧٠ ق جلسة ٢٩ / ٤ / ٢٠٠١) .

٩-القاعدة فى الاجراء القاطع للتقادم أن الأثر المترتب على رفع الدعوى والحكم فيها من قطع التقادم واستبدل مدته لا يتعدى من رفعها

ومن رفعت عليه ولا يغير من ذلك أن نص المادة المشار اليها الزم شركة التأمين أن تؤدي إلى المضرور مقدار ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما قيمته (طعن ٥٩٢١ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٧) (لم ينشر)

١٠- لما كان ذلك وكان الواقع الثابت في الدعوى أن شركة التأمين المطعون ضدها الثالثة والشركة المطعون ضدها مالكة السيارة لم يختصما في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية ولم يحكم عليهما بالتعويض المؤقت فإن تقادم دعوى التعويض الكامل بالنسبة لهما مدته ثلاث سنوات ولا يستطيل بالنسبة لهما إلى خمس عشرة سنة وإذا التزم الحكم الابتدائي مؤيدا بقضاء الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوطه دعوى التعويض فإنه يكون قد وافق صحيح القانون (طعن ٥٩٢١ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٧) .

١١- أن المادة ٣٨٧/١ من القانون المدني إذا نصت على أنه يجوز للمحكمة أن تقضى بالتقادم من تلقاء نفسها بل يجب أن يكون ذلك بناء على طلب المدين أو طلب دائنيه أو أى شخص له مصلحة فيه ولم لم يستمسك به المدين فقد أفادت بذلك طبقا للمادة ٢٩٢ من القانون أن يدفع بتقادم الدين بالنسبة إلى مدين متضامن آخر بقدر حصه هذا الدين إلا أنه إذا أبدى احدا المتضامين هذا الدفع فإن أثره لا يتعدى إلى غيره من المدنيين المتضامين الذين لم يتمسكوا به (طعن ٥٩٢١ / ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١ / ٦ / ١٧) .

١٢- لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد قائد السيارة لانه تسبب بخطئه فى موت مورث المطعون ضدهما وقضى فيها من محكمة الجنح المستأنفة حضوريا اعتبارا من ١٩٩٤/١/٢٥ بادانته ولم يعلن اليه هذا الحكم ولم يتخذ من بعد صدوره ثمة اجراء قاطع للتقادم حتى انقضت الدعوى الجنائية بوفاة المتهم بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢١ ولما كان المطعون ضدهما قد رفعوا دعواهما المدنية قبل الشركة الطاعنة بالصحيفة المودعة قلم كتاب المحكمة اكثر من ثلاث سنوات من تاريخ انقضاء الدعوى الجنائية فانها تكون قد سقطت بالتقادم المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى (طعن ١٣٧٦ لسنة ٧٠ جلسة ٢٩/٤/٢٠٠١) .

١٣- الدعوى المباشرة التى انشأها المشرع للمضرور قبل المؤمن بمقتضى المادة الخامسة من قانون ١٩٥٥/٦٥٢ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات تخضع للتقادم الثلاثى طبقا (م ٧٥٢ مدنى) وتبدأ مدته من وقت الفعل غير المشروع الذى سبب الضرر (طعن مدنى جلسة ١٩٧٠/١/٨ إلا إن سريان هذا التقادم يقف إذا كان العمل غير المشروع الذى سبب الضرر .

الذى استند اليه المضرور فى دعواه قبل المؤمن هو (جريمة) طوال المدة التى تدوم فيها المحكمة الجنائية أو يجرى فيها التحقيق بمعرفة النيابة العامة او قاضى التحقيق ولا يعود هذا التقادم الى السريان الا منذ صدور الحكم النهائى او انتهاء المحاكمة سبب أخر أو صدور قرار

نهائى من النيابة العامة أو من قاضى التحقيق بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية . (طعن ١٣٥٧ / ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/٣/١٨) .

١٤- رفع الدعوى الجنائية (مانع قانونى) يتعذر معه على المضرور مطالبة شركة التأمين بحقه أثره : وقف سريان التقادم (م ٣٨٢ مدني) .
عوده سريان مدة التقادم اعتبارا من تاريخ صدور حكم نهائى بإدانة الجانى او تاريخ سقوط الدعوى الجنائية بعد رفعها (طعن ٥٤/٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٣) .

١٥) سقوط دعوى التعويض بالتقادم (م ١٧٢ مدني) ، بدء سريان التقادم من تاريخ العلم الحقيقي بوقوع الضرر والمسئول عنه . انتهاء التلازم بين هذا العلم وبين تاريخ وقوع الجريمة وصدور الحكم فيها . واستخلاص العلم من سلطة محكمة الموضوع . (طعن ٤٩/١٤٩٤ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٧) .

١٦) دعوى التعويض المدنية عن العمل الضار تتوقف طوال مدة المحاكمة الجنائية بصدور حكم نهائى فيها أو بانتهاء المحاكمة الجنائية بسبب آخر (طعن ٥٣/٥٦٦ ق جلسة / /)

كيفية حساب مدة التقادم:-

تختلف مدة التقادم وحسابها بحسب الحالة موضوع الحساب كالاتى :
أولا :- حالة صدور الحكم غيابى فى الدعوى الجنائية ولم يطعن عليه سواء بالمعارضة او بالاستئناف الى ان سقطت الدعوى الجنائية .

هنا تحسب مدة التقادم من تاريخ انقضاء الدعوى الجنائية بمضى ٣ سنوات وأساس ذلك ان الحكم الجنائي هو آخر اجراء صحيح قاطع للتقادم .

وهي أحكام المنقضى في هذا الصدد :-

- لما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن الحادث الذي نشأ عنه الضرر يكون (جريمة قتل خطأ) رفعت الدعوى الجنائية على مرتكبها الطاعن وقضى عليه بجلسة ١٦/٤/١٩٧٥ عملا بمادة ١٥ اجراءات جنائية لمضى أكثر من ٣ سنوات على آخر اجراء صحيح قاطع لتفاديها وهو الحكم الغيابي سالف الذكر ومن ذلك التاريخ سالف الاشارة تنقضى الدعوى الجنائية ويعود سريان تقادم دعوى المضرور قبل المسئول عن الضرر لزوال المانع القانوني الموقوف له على ما سلف ذكره واذا كانت المطعون ضدها دعواها المدنية على الطاعن والمطعون ضده بصحيفة قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٢/٤/١٩٧٥ فانها تكون قد رفعت قبل مضي ٣ سنوات المقررة لقانون لسقوطها ويكون الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أصاب في قضائه (برفض الدفع بسقوطها بالتقادم) .

ثانيا " حالة حدوث الجريمة ولم يصدر قرار من النيابة العامة في خلال مدة ٣ سنوات المقررة لسقوط الدعوى الجنائية بالتقادم أو صدور حكم غيابي ولم يعارض أو يستأنف من المحكوم عليه حتى سقطت الدعوى الجنائية وحفظت الدعوى الجنائية بقرار من النيابة العامة .

هنا تحسب مدة التقادم من تاريخ انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم :-

ومن أحكام المنقضى في هذا الصدد :-

لما كانت دعوى التعويض الماثلة عن العمل غير المشروع موضوع الجنحة رقم ٧٣/٣٠٢٢ جنح عسكرية شرق القاهرة وان صدور الأمر بحفظ الدعوى الجنائية لانقضائها بمضى المدة بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٩ الا انها انقضت بقوة القانون بتاريخ ٣/٦/١٩٧٦ بمضى ٣ سنوات عن تاريخ ١٩٧٣/٦/٢ وهو تاريخ وقوع الجريمة ولما لم يتخللها اجراء قاطع للتقادم طبقا ١٧ لاجراءات جنائية ويبدأ سريان تقادم التعويض المدنية عن تاريخ ٣/٦/١٩٧٦ بمضى ٣ سنوات طبقا (م ١٧٢ مدنى) (طعن ٥١/٨٩١ ق جلسة ١٩/١١/١٩٨٥) (لم ينشر)

ثالثا : حالة صدور قرار من النيابة العامة بالالوجه لاقامة

الدعوى الجنائية :-

وهنا تبدأ حساب مدة تقادم دعوى التعويض من تاريخ انتهاء ميعاد الطعن على امر النيابة العامة بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية فهو اجراء قضائى قاطع للتقادم على عكس الحال فى (أمر الحفظ) (طعن م ٤٦/٢٩ ق جلسة ١٢/٣/١٩٧٩).

ويراعى في حساب مدة تقادم المضرور:

- ١- استقلال مدة تقادم المضرور ضد التابع عنها ضد المتبوع أو المسئول عن الحقوق المدنية .

ومن أحكام النقض في هذا الصدد :

١- ان مطالبة المضرور المتبوع بالتعويض ومطالبة قضائية وان كانت تقطع التقادم بالنسبة للمتبوع الا انها لا تقطعه بالنسبة للتابع طبقا (م ١٩٢ مدنى) والتي تنص على انه (اذا انقطعت مدة التقادم بالنسبة الى أحد المدنيين المتضامنين فلا يجوز للدائن ان يستمسك بذلك قبل باقى المدنيين واذا كان قطع التقادم بالنسبة الى أحد المدنيين المتضامنين لا يترتب عليه أثر بالنسبة لباقى المدنيين فمن باب أولى لا يكون لقطع التقادم بالنسبة للكفيل ولو كان متضامنا مع المدين الأصلي أثر بالنسبة الى هذا المدين (طعن مدنى جلسة ٣٠/٤/١٩٦٩) .

٢- اذا صدر حكم نهائى بخصوص ضرر شخصى تم رفعت دعوى دعوى مستقلة بالتعويض الموروث فأى من الدعويين قاطع للتقادم ؟
- اجابت على ذلك محكمة النقض ان تغاير مصدرها لا يترتب عليه انقطاع التقادم بالنسبة للحق الآخر لما كان ذلك وكانت الدعوى التى يرفعها من حاق به ضرر شخصى مباشر فى وفاة المجنى عليه تختلف فى موضوعها عن الدعوى التى يرفعها ورثة المجنى عليه بطلب التعويض للمورث والذى نشأ حق الموروث فيه بمجرد اصابته وأصبح جزؤا من تركته بعد وفاته .

ومن ثم فان رفع الدعوى بطلب التعويض عن الضرر الشخصى المباشر من شأنه قطع التقادم لطلب التعويض عن الضرر الموروث لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فقضى برفض الدفع بالتقادم على من أى دعوى المطعون ضدها الأولى بطلب

التعويض عن الضرر الشخص الذي اصابها نتيجة وفاة مورثها ترتب عليه انقطاع تقادم حقها في رفع دعواها الماثلة بطلب التعويض الموروث عنه فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه (طعن م ١٧٢٨ / ٥٢ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٢) . (لم ينشر بعد)

**رابعاً : الصلح في دعوى التعويض عن حوادث السيارات (م ١٨
مكرر إجراءات جنائية) .**

صور الصلح :-

للصلح ستة صور هي :-

١ - الصلح قبل اللجوء للقضاء :

ويكون بموجب (اتفاق) بين المضرور والمستول عن الحقوق المدنية ويثبت بموجب عقد مصدق عليه أمام الشهر العقاري طبقاً لنص (م ٥٥٢ مدني) وتنص م ٦ ق ١٩٥٥/٦٥٢ بشأن التأمين الإجباري على أنه (إذا أدى التعويض عن طريق تسوية ودية بين المؤمن له والمضرور دون الحصول على موافقة (المؤمن) فلا يكون هذه المسؤولية (حجة قبلية).

٢ - الصلح بعد اللجوء للقضاء :-

ويكون أثناء السير في دعوى التعويض عن حوادث السيارات وقبل صدور الحكم فيها ويقدم (العقد) للمحكمة لتصدق عليه.

٣ - التسوية الودية بين المضرور وشركة التأمين :-

ويكون بطلب تسوية من المضرور يقدم إلى شركة التأمين موضحاً به تاريخ الحادث ووصف الواقعة (قتل أو إصابة خطأ) من واقع محضر ضبط الواقعة واسم المجني عليه وأسماء المضرورين بموجب (إعلام وراثية) والأضرار التي أصابتهم.

والاستندانت المطلوبة هي:-

١- محضر الجنحة عن الحادث بعناصره الأربع وهي محضر جمع الاستدلالات عن حادث السيارة والتقرير الفني عن السيارة مرتكبة الحادث والتقرير الطبي عن المجني عليه ومحضر تحقيقات النيابة العامة.

٢- محضر المخالفة المحرر عن الحادث إذا كان وصف الواقعة المتسببة في الحادث (مخالفة مرور أو مخالفة إتلاف السيارة بإهمال).

٣- شهادة بنهاية الحكم مبرراته (باتا).

٤- شهادة بيانات من المرور عن السيارة مرتكبة الحادث.

٥- إعلام شرعي خاص بالمتوفى وبيان ورثته.

٦- فواتير مصاريف العلاج في حالة الإصابة الخطأ.

أثر التصالح على الجريمة الناشئة عن حوادث سيارة أمام

المحكمة الجنائية:-

نصت م ١٨ مكرر إجراءات جنائية مضافة بقانون ١٩٩٨/١٧٤ على جواز التصالح في المخالفات ومواد الجرح المعاقب عليها بالغرامة فقط.

وبالتصالح عن تلك الحالاتين تنقضي الدعوى الجنائية بدفع مبلغ التصالح ولو كانت مرفوعة بطريق الإدعاء المباشر ، ولا يكون لذلك تأثير على الدعوى المدنية.

ونصت م ١٨ مكرر (أ) مضافة بقانون ١٩٩٨/١٧٤ على أن للمضرور المجني عليه أو لوكيله في جرح الجرح أن يطلب إلى (النيابة العامة) أو

(المحكمة) بحسب الاحوال إثبات صلحه مع المتهم ، ويترتب على ذلك (انقضاء الدعوى الجنائية ، ولو كانت مرفوعة بطريق الإدعاء المباشر ، ولا أثر للصلح على حقوق المضرور من الجريمة ، وقبل صدور تلك المادة المضافة بالقانون سالف الذكر كانت محكمة التقض الجنائية تقضي في الطعن الجنائي ٥٩/٤٦٨٢٦ ق جلسة ١٤/٣/١٩٩١ أن الصلح بين المتهم والمضرور يمنع قبول الدعوى المدنية بالنسبة لمن وقع على الصلح.

فالصلح إذن قاصر على (انقضاء الدعوى الجنائية والإعفاء من عقوبتها) لكن إذا اتفق في الصلح على (شموله التعويض المدني) عن الضرر الناشئ عن جريمة سواء كان ذلك أمام مأمور الضبط القضائي أو أمام النيابة العامة أو أمام المحكمة الجنائية ، فإن أثر ذلك يجعل الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية (غير مقبولة) ، فإن كانت قد أقيمت أمام (المحكمة الجنائية) وجب الحكم (بإثبات الصلح) وانقضاء الدعوى المدنية بدورها) أما إذا لم ينص بعقد الصلح على شمول الصلح (حقوق المضرور من الجريمة) فإن للمضرور حق رفع دعوى تعويض ضد المسئول أمام (المحكمة المدنية) بالمطالبة بتعويض عما لحقه من أضرار من جراء الحادث.

أما الأضرار غير المتوقعة (كما لو نتج عن الإصابة عاهة مستديمة) فللمضرور حق طلب التعويض عنها باعتبار تخرج عن النطاق العقدي للصلح وأعمالا لقاعدة تقدير قيمة الضرر والتعويض عنه وقت صدور الحكم يجب الاعتداء بالظروف الاقتصادية وتغيرات القيمة الشرائية

للقود عند تحديد قيمة الضرر الزائد اللاحق الذي جد عند صدور حكم نهائي بالتعويض التكميلي (طعن مدني / ق جلسة ٢٤/١/٢٠٠١).

وأنه في حالة إبرام عقد صلح بين المضرور المورث والمسئول وتضمن هذا العقد تنازلا من جانب المورث المضرور عن كافة الدعاوى المستقبلية قبل المسئول فإنه لا يحتج بذلك التنازل في مواجهة الورثة عند رفعهم دعوى التعويض عما أصابهم من ضرر شخصي بسبب موت المورث المضرور الناتج عن (خطأ المسئول) باعتبارهم (من الغير) بالنسبة لهذا الاتفاق والذي تطبق بشأنه أحكام المسؤولية التقصيرية وأهمها التقادم وتضامن المسئولين.

(طعن جنائي جلسة ١٩/١١/١٩٣٤).

وأن هذا الحق لا يجوز الحجز عليه من قبل دائني المورث ، ولا يعد جمعا بين المسئوليتان (العقدية والتقصيرية) طلب المضرور باعتباره خلفا عاما لحقوق موروثه الناشئة عن العقد وحقه في التعويض عن الأضرار الشخصية المرتدة لموت المورث لاختلاف المحل في كل منها (طعن / ق جلسة ١٩/٦/١٩٩٤).

كما لا يعد ما سبق (طلبا جديدا) أمام محكمة الاستئناف وذلك لاختلاف موضوع الدعويين فلا يجوز الاستناد إلى الحق الذي لم يكن محلا للحكم الابتدائي المطعون فيه وإنما ترفع عنه دعوى جديدة مبتدأه (طعن مدني / ق جلسة ٢١/٤/١٩٩٦).

التصالح أمام المحكمة المدنية بخصوص (التعويض) ونظره إلى نص
(م ٥٥١ مدني فقرة ٢) التي تقضي ب :- (ولكن يجوز (الصلح) على
(المسائل المالية) التي تترتب على الحالة الشخصية ، أو التي تنشأ من
ارتكاب إحدى الجرائم).

ومعنى ذلك أن (الصلح) هنا (جائز).

لكن (اتفاق الصلح) مشروط ألا يتم أو يقع قبل تحقق المسؤولية طبقا
(٢١٧ مدني) و إلا وقع (باطلا) بقوة القانون سواء كان ذلك بالإعفاء
من مبلغ التعويض أو التخفيف منه والإنقاص لمبلغه .

غير أن الاتفاق على التخفيف (بعد تحقق المسؤولية) يعد (صالحا) ، أما
إذا تم الاتفاق على تشديد أحكام المسؤولية المترتبة على العمل غير
المشروع فإن ذلك (جائزا) طبقا (م ٢/٢١٧ مدني) التي تقضي بتحمل
المدين تبعه الحادث المفاجئ والقوة القاهرة: تلك التي تقطع رابطة
السببية بين الفعل الخطأ غير المشروع والنتيجة الإجرامية فتعفي من
المسؤولية.

ولكن يثور التساؤل حول مدى حجية (اتفاق الصلح) الذي يتم بين
(المضرور) و(المؤمن له) في مواجهة (شركة التأمين) ؟
والرد على هذا التساؤل :-

نصت م ٦ ق ١٩٥٥/٦١٢ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية
الناشئة عن حوادث السيارات بالآتي :- (إذا أدى التعويض عن طريق
(تسوية ودية) بين المؤمن له الجاني أو صاحب السيارة أداة الحادث و

المضرور ، دون الحصول على (موافقة المؤمن أي شركة التأمين) فلا يكون (لهذه التسوية) (حجية قبله).

وبناء عليه:- فإنه إذا تم التصالح بين المضرور والمؤمن له ، فلا يعد (هذا الصلح) صحيحا ذا حجية ، إلا (بإقراره والموافقة عليه) من قبل (شركة التأمين والمضرور) :

ويؤدي ذلك: إلى (سرعة إنجاز التسوية) بين المضرور وشركة التأمين.
ويكون ذلك: (بطلب) يقدم إلى شركة التأمين المعنية يوضح به اسم المضرور ، واسم المجني عليه ، وتاريخ الحادث ، ويثبت صفة المضرور بموجب إعلام وراثته خاص بالمجني عليه المتوفى ، وتثبت واقعة القتل الخطأ أو الإصابة التي أفضت إلى الموت والوفاة ، وذلك (بموجب محضر الواقعة) ، و(شهادة بيانات مرور) عن السيارة أداة الحادث تثبت أن السيارة مرتكبة الحادث ، مؤمنا عليها لدى شركة التأمين المنوط بها (التسوية الودية).

وهذه التسوية الودية يمكن اللجوء إليها (قبل) رفع دعوى التعويض المدنية أو (أثنائها) أو (بعد صدور حكم محكمة أول درجة) مع مراعاة أنه في هذه الحالة الثالثة الأخيرة قد يكون مبلغ التسوية أقل من (قيمة الحكم المقضي به) في أول درجة وذلك لوجود درجة أخرى في التقاضي وهو (الاستئناف) ويراعى في جميع الأحوال تقديم طلب التسوية (قبل قفل المرافعة أمام محكمة الاستئناف).

ذلك لأنه في حال حجز الدعوى للحكم في الاستئناف يضطر الطرفان مضرور أو شركة التأمين ، إلى (قبول الحكم الصادر في الاستئناف).

الفصل الثاني

الإدعاء بالعقوبة المدنية أمام المحاكم الجنائية

الأصل:- هو أن ترفع هذه الدعوى أمام المحكمة المدنية :- بصرف النظر عن أساسها (عقدية أم تقصيرية) لكن إذا كان (العمل غير المشروع) يكون (جريمة جنائية).

فإن (المسئول) يتعرض لملاحقة (المضرور) (بالدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية) وملاحقة (النيابة العامة) ممثلة الإدعاء عن المجتمع له بتحريك الدعوى الجنائية أمام (محكمة الجناح المختصة).

وهو أن كان الدعويان أساسهما (قتل واحد هو الجريمة) إلا أنهما يختلفان (خصوما ، وسببا ، وموضوعا) على النحو الآتي:-

أ- خصوما:-

في الدعوى الجنائية ترفع من النيابة العامة ضد /المتهم ، والمسئول بالحق المدني (المتبوع أو الكفيل العيني أو حارس الشئ أو مالكة وقد يكون المضرور نفسه إذا أدخلته النيابة العامة للحكم عليه بمصاريف الدعوى.

في الدعوى المدنية ترفع من المضرور ضد / المسئول سواء كان الجاني أو المسئول عنه متبوعا أو المكلف برقابته.

ب- سببا:-

في الدعوى الجنائية:- السبب هو (الضرر الذي لحق المجتمع).

في الدعوى المدنية :- السبب هو (الضرر الذي لحق المضرور).

جه موضوعا :-

في الدعوى الجنائية :- (العقوبة) للردع.

في الدعوى المدنية :- (تعويض الضرر) الناشئ عن الجريمة فإن رفعا في وقت واحد ، فإنه على (القاضي المدني) (وقف) الفصل في الدعوى المدنية لحين الفصل نهائيا في الدعوى (الجنائية) لكن إذا توقف الفصل في الدعوى الجنائية (لجنون المتهم) فصل القاضي المدني في الدعوى المدنية (م ٢٦٥ إجراءات).

فإذا ما صدر (حكم نهائي في الدعوى الجنائية) :-

فإن القاضي المدني يعود إلى نظر (الدعوى المدنية) ملتزما (بحجية الحكم الجنائي) (طبقا م ٤٥٦ إجراءات جنائية) فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبها إلى فاعلها ، في حكم البراءة أو الإدانة ، وسواء في البراءة بني الحكم على (انتفاء التهمة أو عدم كفاية الأدلة) ، لكن هذه القوة تتحسر إذا كان الفعل غير معاقب عليه قانونا فلا يكون للحكم الجنائي في هذه الحالة (حجية) أمام (القاضي المدني).

أما الأحكام الصادرة من المحكمة المدنية :

فلا تحوز قوة الشئ المقضي فيه أمام (المحكمة الجنائية) وذلك فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها (م ٤٥٧ إجراءات جنائية). ويلتزم (القاضي المدني) (بالحكم الجنائي) في الوقائع التي فصل فيها الحكم الجنائي فصلا ضروريا (طبقا م ١٠٢ ق الإثبات المصري) وقد

نصت م ١/٢٥١ إجراءات استثناء من الأصل العام القاضي باختصاص (المحاكم المدنية) بنظر (دعاوى التعويض المدنية) بجواز إقامة المضرور الإدعاء بالحق المدني أمام (المحكمة الجنائية) المنظور أمامها الدعوى المدنية في أي حال تكون عليها الدعوى بشرط أن يكون ذلك قبل قفل باب المرافعة طبقا م ٢٧٥ إجراءات - ولكن لا يجوز ذلك أمام (الجنح المستأنفة).

شروط قبول (الإدعاء بالحق المدني) أمام (المحكمة الجنائية):-

يشترط لذلك أربع شروط هي (١) أن يكون سبب الدعوى المدنية هو الفعل الذي يشكل الجريمة الحاصلة.

(٢) أن يكون موضوعها المطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة.

(٣) أن ترفع بالتبعية للدعوى الجنائية المنظورة أمام المحكمة الجنائية.

(٤) قبول الدعوى الجنائية في ذاتها أمام المحكمة الجنائية. -

وفيما يلي شرح تلك الشروط على تفصيل:-

أولا:- أن يكون سبب الدعوى المدنية الفعل المكون للجريمة:-

بأن يكون الفعل الواحد (جريمة) وفي نفس الوقت فعلا ضار غير مشروع أدى إلى ضرر بشخص المضرور.

كإهمال في قيادة السيارة نتج عنه إصابة المضرور إهمالا (بعد جريمة) طبقا لقانون العقوبات لكي ينعقد اختصاص المحكمة الجنائية بتلك الدعوى .

ومن أحكام المنقضى في هذا الصدد:-

- النعى على الحكم (بالخطأ) حين استجابت لطلب التعويض ، على سند من أحكام المسؤولية الناشئة عن إهماله في حراسة الأشياء (صحيح) لأنه لا ولاية للمحكمة الجنائية في الفصل في دعوى التعويض المؤسسة على المسؤولية عن الأشياء ، لأن الخطأ في هذه الحالة بني على افتراض المسؤولية في جانب الحارس للشيء وليس خطأ ناشئاً عن الجريمة ، بل ناشئ عن الشيء ذاته (طعن / ق جلسة ١٩٧٩/١٠/٨ السنة ٣٠ ص ٧٥٥

ولقد أجاز قانون ١٩٧٦/٨٥ ، وم ٢٥٨ مكرراً إجراءات اختصاص (شركة التأمين) أمام (المحكمة الجنائية).

ثانياً أن يكون موضوع الدعوى (تعويض الضرر الناشئ عن الجريمة) محصل الدعوى الجنائية الماتكة أمام المحكمة الجنائية:-

فلا تختص المحكمة الجنائية بنظر دعوى موضوعها (تنفيذ عقد).

وعلى الحكم بالتعويض أن يشير إلى (الجريمة) سبب الضرر.

ويقع عقب إثبات الضرر على عاتق المدعي بالحق المدني.

ويشترط في الضرر موضوع التعويض الشروط الآتية:-

(١) أن يكون مخلاً بمصلحة مشروعة للمضروب.

(٢) أن يكون محققاً.

٣) أن يكون شخصيا مباشرا ناشئا عن جريمة رفعت بها الدعوى الجنائية ومحقق الوقوع مستقبلا أو حالا (م ٢٥١ مكرر إجراءات جنائية) مضافة بقانون ١٧٤/١٩٩٨) فلا يقبل (الضرر العام). ويجوز أن يشمل الضرر الضرر المرتد ، وتقويت الفرصة وتفضل المحكمة الجنائية في دعوى التعويض أيا كانت قيمتها (م ٢٢٠ إجراءات) .

ويشمل اختصاص المحكمة الجنائية :-

١- الحكم برد الأشياء المضبوطة أثناء التحقيق ولو كان ذلك قبل الحكم ما لم تكن لازمة للسير في الدعوى أو محلا للمصادرة (م ١٠١ إجراءات).

٢- الحكم بإلزام المدعى عليه بالمصروفات القضائية التي يحملها المدعى بالحق المدني بشرط الحكم له بالتعويض ، فإن حكم ببعض طلباته خفضت المصروفات (م ٣٢٠ إجراءات).

وتلتزم المحكمة الجنائية بنفس القواعد العامة المقررة أمام المحكمة المدنية بخصوص تقدير التعويض فللقاضى سلطة تقديرية فسي خفض مقدار التعويض حال الخطأ المشترك ، أو إعفاء المسئول من المسؤولية إذا أثبت سبب أجنبي لايد له فيه (طبقا م ١٦٥ مدني) حتى لو أدانته المحكمة الجنائية المتهم.

ثالثاً :- رفع الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية :-

• فلا يجوز رفعها استقلاً .

ويترتب على مبدأ تلك التبعية توقف مصيرها على الدعوى الأولى واستثناء من تلك القاعدة .

(١) فإنه إذا رأت (المحكمة الجنائية) أن القضاء في موضوع التعويض يستلزم (تحقيق) أوقفت الدعوى الجنائية لحين الفصل في دعوى التعويض أمام المحكمة المدنية (م ٣٠٩ إجراءات).

(٢) أنه لا يجوز أن يترتب على تدخل المدعى بالحق المدني تأخير الفصل في الدعوى وإلا حكمت بعدم قبول تدخله (م ٣/٢٥١ إجراءات).

(٣) تتقدم ٢/٢٥٩ إجراءات أنه إذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لأي سبب فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها.

رابعاً : أن تكون الدعوى الجنائية مقبولة في ذاتها أمام

المحاكم الجنائية :-

فقد تكون الدعوى الجنائية غير مقبولة لانعدام الصفة أو المصلحة أو بدون إذن أو طلب أو شكوى ، أو انقضت بالتقادم ، أو بوفاء المتهم ، أو بالعفو ، أو بالتنازل عن الشكوى متى كان ذلك سابقاً على الإدعاء بالحق المدني ، فإذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفع الدعوى المدنية ، فلا يؤثر ذلك على استمرار المحكمة الجنائية في نظرها (م ٢/٢٥٩ إجراءات جنائية).

التصالح قاصرا على مواد المخالفات وجنح المعاقب عليها
بالغرامة ولا يمتد إلى الدعوى المدنية والتعويض عنها:-

ونصت م ١٨ مكرر إجراءات مضافة بقانون ٩٨/٧٤ على جواز (التصالح) في مواد المخالفات وجنح المعاقب عليها بالغرامة فقط ويؤدي دفع مبلغ التصالح إلى (انقضاء الدعوى الجنائية) ، حتى ولو كانت مرفوعة بطريق (الإدعاء المباشر) ، ولا أثر لذلك على الدعوى المدنية ولا على حقوق المضرور من الجريمة.

وكانت محكمة النقض في حكم سابق لها في الطعن الجنائي ٥٩/٤٦٨٢٦ ق جلسة ٩١/٣/١٤ قد قضت بعدم قبول الدعوى المدنية للتصالح على الجريمة بين المتهم والمضرور ، إلا أن نص المواد ١٨ مكرر و ١٨ مكرر (أ) المضافتين بقانون ١٩٩٨/٧٤ قصرت الصلح فقط على الدعوى الجنائية وانقضائها ، دون أن يؤثر ذلك على حق المضرور في طلب التعويض أمام المحكمة المدنية .

خيار المدعي بالحق المدني برفع دعوى التعويض:-

أما أمام المحكمة المدنية ، أو المحكمة الجنائية التي تنظر الدعوى الجنائية المترتبة على الجريمة التي سببت الضرر .

فإذا اختار أحد الطريقتين ، فله (ترك) الدعوى الأخرى على تفصيل فيما يلي:-

أولا :- ترك الطريق الجنائي إلى الطريق المدني:-

فرع المدعي بالحق المدني دعواه أمام المحكمة الجنائية سواء بتحريكها
الجنة المباشرة أمام المحكمة الجنائية ، أو تحريك النيابة العامة
للدعوى الجنائية ثم رفع دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية بالتعويض
عن ضرر الجريمة **وفي الحالاتين** ترك دعواه المدنية أمام المحكمة
الجنائية ، ورفعها أمام المحكمة المدنية باعتبارها (المحكمة الأصلية
المختصة) وهذا الترك قاصرا على (إسقاط إجراءات الخصومة) دون
(الحق) موضوع الدعوى ، فله رفع دعوى من جديد أمام (المحكمة
المدنية) (طبقا م ٢٦٢ إجراءات جنائية). (طعن جنائي ٦١٧ / ٥٣ ق
جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٨٨)

ب) ترك الطريق المدني إلى الطريق الجنائي:-

فرق قانون الإجراءات الجنائية بين فرضين :-

- (١) حالة عدم رفع الدعوى الجنائية .
- (٢) حالة رفع الدعوى المدنية بعد رفع الدعوى الجنائية .

وستتناول ذلك بالتفصيل فيما يلي :-

أولا حالة رفع الدعوى المدنية أولا:-

نصت (م ٢٦٤ إجراءات) أنه إذا رفع من ناله (ضرر) من الجريمة
دعواه بطلب التعويض إلى (المحكمة المدنية) ثم رفعت الدعوى الجنائية
فالمضرون رفع دعواه بالتعويض بعد ترك دعوى التعويض أمام
المحكمة المدنية ، برفعها إلى المحكمة الجنائية مع الدعوى الجنائية.

ويشترط لأعمال حكم تلك المادة :-

حرمان المدعي - عند لجوءه إلى القضاء المدني - من تحريك الدعوى عن طريق رفع جنحة مباشرة لقصر ذلك على (النيابة العامة) في حال الجنائيات - لأنه عندما اختار الطريق المدني ، كان الطريق الجنائي مفتوحاً أمامه - لكنه اختار الطريق (المحكمة المدنية) .

ومن أحكام المنقض في هذا الصدد :-

١- المستفاد من مفهوم المخالفة لنص م ٢٦٤ إجراءات ، أن المضرور من الجريمة لا يملك بعد رفع دعواه أمام القضاء المدني مطالباً بالتعويض عما لحقه من ضرر ، أن يسلك الطريق الجنائي إلا إذا كانت الدعوى الجنائية حركت بواسطة (النيابة العامة) ، فإن لم تكن قد حركت عن طريقها ، امتنع على المدعي بالسحق المدني ، رفعها بالطريق المباشر .

(طعن جنائي / ٠ ق جلسة ١٩٥٥/٦/٧) .

٢- اختصاص المحاكم المدنية أصلاً بنظر دعوى التعويض الناشئة عن الجريمة ، وللمضرور رفعها أمام المحاكم الجنائية استثناءً ، فإذا سلك المضرور الطريق الاستثنائي ثم عدل عنه ، فإنه لا يجوز له العودة إليه مرة أخرى (طعن جنائي ٥٧٣٦ / ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٥) .

ثانياً: حالة رفع الدعوى الجنائية أولاً :

برفع الدعوى الجنائية بواسطة النيابة العامة - إلا أن المدعي سلك طريق الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية ، فلا يجوز له بعد ذلك

ترك الطريق الأصلي وهو المحكمة المدنية إلى الطريق الاستثنائي وهو المحكمة الجنائية.

وللمدعي الإدعاء مدنياً سواء أمام سلطة التحقيق أو أمام المحكمة الجنائية :

ويشترط لذلك شرطان :-

- ١- أن تكون الدعوى المدنية قد رفعت أمام المحكمة المدنية غير أنه يلاحظ أنه في حالة الحكم ببطلان صحيفة الدعوى أمام تلك المحكمة فتعتبر الدعوى المدنية كأن لم تكن وكأنها لم ترفع أساساً في هذه الحالة يحق للمدعي اللجوء إلى رفع دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية .
- ٢- اتحاد الدعويين المدنية والجنائية خصوصاً وموضوعاً وسبباً :

فإن اختلفا في الدعويين في أي من هذه الأمور الثلاثة ، فالمدعي رفع دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية تبعاً للدعوى الجنائية .

ويلاحظ : أن الدفع بسقوط حق المدعي المدني في اختيار الطريق الجنائي أن سلك الطريق المدني ليس من النظام العام فتحكم به المحكمة بناء على طلب الخصم على أن يكون ذلك أمام محكمة أول درجة ، وقبل التكلم في الموضوع وإلا سقط الحق في إيداء هذا الدفع .

شروط قبول الإدعاء بالحق المدني : (م ٢٥١ إجراءات) (أربع) :-

- ١- رفع الدعوى أولاً (بواقعة) تعد (جريمة قانوناً) وإلا خرج عن ولاية المحكمة الجنائية .

٢- أن يكون رفع الدعوى المدنية تالي للدعوى الجنائية ويطلب تعويضاً ناشئاً عن ضرر شخص مباشر مترتب على تلك الجريمة .

٣- أن يكون ذلك أمام محكمة أول درجة فلا يجوز أمام الاستئناف .

٤- ألا يترتب على تدخل المدعى بالحق المدني تأخير الفصل في الدعوى الجنائية وإلا قضت المحكمة بعدم قبول تدخله (م ٢٥١ / ٤ مدني) .

فإذا لم يتوافر تلك الشروط حكمت بعدم الاختصاص دون أن تحكم بالإحالة معها لعدم الاختصاص ولتعلق الأمر بولاية القضاء .

وللمضرور أن يقيم نفسه مدعياً بالحق المدني أمام المحكمة الجنائية المنظور أمامها الدعوى الجنائية في أي حال تكون عليها الدعوى على أن يكون ذلك (قبل) (قفل باب المرافعة) طبقاً م ٢٧٥ إجراءات .

الفصل الثاني

الادعاء بالحقوق

المدنية أمام المحاكم الجنائية

الأصل : هو أن ترفع هذه الدعوى أمام المحكمة المدنية : بصرف النظر عن أساسها (عقدية أم تقصيرية) لكن إذا كان (العمل غير المشروع) يكون (جريمة جنائية) فإن (المسئول) يتعرض لملاحقة (المضرور) (بالدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية) وملاحقة (النيابة العامة) ممثلة الادعاء عن المجتمع له بتحريك الدعوى الجنائية أمام (محكمة الجناح المختصة) .

وهو وإن كان الدعويان أساسهما (فعل واحد وهو الجريمة) إلا أنهما يختلفان (خصوماً ، وسبباً ، وموضوعاً) على النحو التالي :
(أ) خصوماً : في الدعوى الجنائية : ترفع من النيابة العامة ضد / المتهم ، والمسئول بالحق المدني إذا أدخلته النيابة للحكم عليه بمصاريف الدعوى .

في الدعوى المدنية : ترفع من المضرور ضد / المسئول سواء كان الجاني أو المسئول عله متبوعاً أو المكلف برقايته .

(ب) سبباً : في الدعوى الجنائية : السبب هو (الضرر الذي لحق المجتمع) .

في الدعوى المدنية : السبب هو (الضرر الذي لحق المضرور)

(ج) موضوعاً : في الدعوى الجنائية : (العقوبة) للردع .

في الدعوى المدنية : (تعويض الضرر) الناشئ عن الجريمة فإن رفعا في وقت واحد ، فإن على (القاضي المدني) (وقف الفصل في الدعوى المدنية) لحين الفصل نهائياً في (الدعوى الجنائية) .

لكن إذا توقف الفصل في الدعوى الجنائية (لجنون المتهم) فضل للقاضي المدني في الدعوى المدنية (م ٢٦٥ إجراءات) .

فإذا ما صدر (حكم نهائي في الدعوى الجنائية) فإن القاضي المدني يعود إلى نظر (الدعوى المدنية) ملتزماً بحجية (الحكم الجنائي) (طبقاً م ٤٥٦ إجراءات جنائية) فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني وتسبقها إلى فاعلها . هذا في حكم البراءة أو الإدانة ، وسواء في البراءة بني الحكم على (انتفاء التهمة أو عدم كفاية الأدلة) ، لكن هذه القوة تنحسر إذا كان العقل غير معاقب عليه قانوناً فلا يكون للحكم الجنائي في هذه الحالة (حجية) أمام (القاضي المدني) .

أما الأحكام الصادرة من المحكمة المدنية فلا تحوز قوة الشيء المقضي فيه أمام (المحكمة المدنية) وذلك فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها (م ٤٥٧ إجراءات جنائية) .

ويلتزم (القاضي المدني) (بالحكم الجنائي) في الوقائع التي فصل فيها الحكم الجنائي فصلاً ضرورياً (طبقاً م ١٠٢ ق الإثبات المصري)

وقد نصت م ١/٢٥١ إجراءات استثناءاً من الأصل العام القاضي اختصاص المحاكم المدنية بنظر (دعاوى التعويض المدنية) بجواز إقامة المضرور الادعاء بالحق المدني أم (المحكمة الجنائية) المنظور

أمامها الدعوى المدنية في أي حال تكون عليها الدعوى بشرط أن يكون ذلك قبل قفل باب المرافعة طبقاً م ٢٧٥ إجراءات - ولكن لا يجوز ذلك أمامها (الجرح المستأنفة) .

شروط قبول (الادعاء بالحق المدني) أمام (المحكمة الجنائية) :-

يشترط لذلك أربع شروط هي :

(١) أن يكون سبب الدعوى المدنية هو الفعل الذي يشكل الجريمة الحاصلة .

(٢) أن يكون موضوعها المطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة

(٣) أن ترفع بالتبعية للدعوى الجنائية المنظورة أمام المحكمة الجنائية .

(٤) قبول الدعوى الجنائية في ذاتها أمام المحكمة الجنائية .

وفيما يلي شرح تلك الشروط على التفصيل :

أولاً : أن يكون سبب الدعوى المدنية الفعل المكون للجريمة :

بأن يكون العقل الواحد (جريمة) وفي نفس الوقت فعلاً ضار غير مشروع أدى إلى ضرر بشخص المضرور .

كإهمال في قيادة السيارة نتج عنه إصابة المضرور إهمالاً (يعد جريمة) طبقاً لقانون العقوبات لكي ينعقد اختصاص المحكمة الجنائية بتلك الدعوى .

وهن أحكام المنقضى في هذا الصدد :-

- النص على الحكم (بالخطأ) حين استجابت لطلب التعويض ، على سند من أحكام المسؤولية الناشئة عن إهماله في حراسة الأشياء (صحيح) ، لأن لا ولاية للمحكمة الجنائية في الفصل في دعوى

التعويض المؤسسة على المسؤولية عن الأشياء ، لأن الخطأ في هذه الحالة مبني على افتراض المسؤولية في جانب الحارس للشيء وليس خطأ ناشئاً عن الجريمة ، بل ناشئ عن الشيء ذاته .

(طعن جنائي / ق جلسة ١٩٧٩/١٠/٨ السنة ٣٠ ص ٧٥٥)

(١) لا شأن للمحكمة الجنائية باختصاصها بنظر دعوى التعويض المدنية على أساس آخر غير المسؤولية عن الأعمال الشخصية .

(طعن جنائي ١٢٦٦/٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٣) السنة ٢٥ ص ٨٠

(٢) لا شأن للمحكمة الجنائية في اختصاصها بالفصل في دعوى التعويض المؤسسة على المسؤولية الناشئة عن الأشياء لافتراضها في هذه الحالة خطأ في جانب حارس الشيء وليس مسؤولية ناشئة عن الجريمة بل ناشئة عن الشيء ذاته .

(طعن جنائي ٦٤٠/٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٠/٨) .

(٣) ليس في وسع المحكمة الجنائية أن تحيل الدعوى المدنية بحالتها إلى المحكمة المدنية لأن شرط الإحالة (طبقاً م ٣٠٩ إجراءات جنائية) أن تكون الدعوى المدنية داخله أصلاً في اختصاص المحكمة الجنائية أي أن تكون ناشئة عن الجريمة وأن تكون في حاجة إلى تحقيق تكميلي قد يؤدي إلى تأخير الفصل في الدعوى الجنائية وهو ما لا يتوافق في الدعوى الحالية ، وهذا الحكم ليس من طبيعته منع الطاعنون من إقامة الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية محمولاً على سبب آخر .

(طعن جنائي ١٢٨/٤١ ق جلسة ١٩٧١/٤/٢٩)
ولقد أجاز قانون ١٩٧٦/٨٥ ، وم ٢٥٨ مكرراً إجراءات : اختصاص
(شركة التأمين) أمام (المحكمة الجنائية) .

ثانياً : أن يكون موضوع الدعوى تعويض الضرر الناشئ عن الجريمة
محل الدعوى الجنائية الماثلة أمام المحكمة الجنائية :

فلا تختص المحكمة الجنائية بنظر دعوى موضوعها (تنفيذ عقد)
وعلى الحكم بالتعويض أن يشير إلى (الجريمة) سبب الضرر ويقع
عن إثبات الضرر على عاتق المدعي بالحق المدني .

ويشترط في الضرر موضوع التعويض الشروط الآتية :

- (١) أن يكون مخرلاً بمصلحة مشروعة للمضروور .
 - (٢) أن يكون محققاً .
 - (٣) أن يكون شخصياً مباشراً ناشئاً عن جريمة رفعت بها الدعوى
الجنائية ومحقق الوقوع مستقبلاً أو حالاً (م ٢٥١ مكرر
إجراءات جنائية) مضافة بقانون ١٩٩٨/١٧٤ (فلا يقبل
(الضرر العام) .
- ويجوز أن يشمل الضرر المرتد ، وتقويت الفرصة وتفصل المحكمة
الجنائية في دعوى التعويض أياً كانت قيمتها (م ٢٢٠ إجراءات)
ويشمل اختصاص المحكمة الجنائية .

- (١) الحكم برد الأشياء المضبوطة أثناء التحقيق ولو كان ذلك قبل
الحكم ما لم تكن لازمة للسير في الدعوى أو محلاً للمصادرة (م ١٠١
إجراءات) .

(٢) الحكم بإلزام المدعي عليه بالمصروفات القضائية التي تحملها المدعي بالحق المدني بشرط الحكم له بالتعويض ، فإن حكم ببعض طلباته خفضت المصروفات (م ٣٢٠ إجراءات) .
وتلتزم المحكمة الجنائية بنفس القواعد العامة المقررة أمام المحكمة المدنية بخصوص تقدير التعويض فالقاضي سلطة تقديرية في خفض مقدار التعويض حال الخطأ المشترك ، أو إعفاء المسئول من المسئولين إذا اثبت سبب أجنبي لا بد له فيه (طبقاً م ١٦٥ مدني) حتى لو أدانته المحكمة الجنائية المتهم .

ثالثاً : رفع الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية :-

فلا يجوز رفعها استقلالاً :

ويترتب على مبدأ تلك التبعية توقف مصرها على : الدعوى الأولى واستثناءً من تلك القاعدة (١) فإنه إذا رأت (المحكمة الجنائية) أن القضاء في موضوع التعويض يستلزم (تحقيق) أوقفت الدعوى الجنائية لحين الفصل في دعوى التعويض أمام المحكمة المدنية (م ٣٠٩ إجراءات) .

(٢) أنه لا يجوز أن يترتب على تدخل المدعي بالحق المدني تأخير الفصل في الدعوى الجنائية وإلا حكمت بعدم قبول تدخله (م ٣/٢٥١ إجراءات) .

(٣) تقضي م ٢/٢٥٩ إجراءات أنه إذا أنقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لأي سبب فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها.

رابعاً : أن تكون الدعوى الجنائية مقبولة في ذاتها أمام

المحاكم الجنائية :-

فقد تكون الدعوى الجنائية غير مقبولة لانعدام الصفة أو المصلحة أو بدون إذن أو طلب أو شكوى ، أو انقضت التقادم ، أو بوفاة المتهم ، أو بالعفو ، أو بالتنازل عن الشكوى متى كان ذلك سابقاً على الادعاء بالحق المدني ، فإذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفع الدعوى المدنية ، فلا يؤثر ذلك على استمرار المحكمة الجنائية في نظرها (م ٢٥٩ / ٢ إجراءات جنائية) .

التصالح قاصر على مواد المخالفات والجناح المعاقب عليها

بالغرامة ولا يمتد إلى الدعوى المدنية والتعويض عنها :

ونصت م ١٨ مكرر إجراءات مضافة بقانون ٩٨/٧٤ على جواز (التصالح) في مواد المخالفات والجناح المعاقب عليها بالغرامة فقط ويؤدي دفع مبلغ التصالح إلى (انقضاء الدعوى الجنائية) ، حتى ولو كانت مرفوعة بطريق الادعاء المباشر ، ولا أثر لذلك على الدعوى المدنية ولا على حقوق المضرور من الجريمة .

وكانت محكمة النقض في حكم سابق لها في الطعن الجنائي ٥٩/٤٦٨٢٦ ق جلسة ٩١/٣/١٤ قد قضت بعدم قبول الدعوى المدنية للتصالح على الجريمة بين المتهم والمضرور ، إلا أن نص المواد ١٨ مكرر و ١٨ مكرر (أ) المضافتين بقانون ١٩٩٨/٧٤ قصرت الصلح فقط على الدعوى الجنائية وانقضائها ، دون أن يؤثر ذلك على حق المضرور في طلب التعويض .

خيار المدعي بالحق المدني برفع دعوى التعويض :-

أم أمام المحكمة المدنية ، أو المحكمة الجنائية التي تنظر الدعوى الجنائية المترتبة على الجريمة التي سببت الضرر .
فإذا اختار أحد الطرفين ، فله (ترك) الدعوى الأخرى على تفصيل ما يلي :-

أولاً ترك الطريق الجنائي إلى الطريق المدني :

فرفع المدعي بالحق المدني دعواه أمام المحكمة الجنائية سواء بتحريكها الجنحة المباشرة أمام المحكمة الجنائية ، أو تحريك النيابة العامة للدعوى الجنائية ثم رفع دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية بالتعويض عن ضرر الجريمة وفي الحالتين له ترك دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية ، ورفعها أمام المحكمة المدنية باعتبارها (المحكمة الأصلية المختصة) وهذا الترك قاصر فقط على إسقاط إجراءات الخصومة دون (الحق) موضوع الدعوى ، فله رفع دعوى من جديد أمام (المحكمة المدنية) (طبقاً م ٢٦٢ إجراءات جنائية) .

ب) ترك الطريق المدني إلى الطريق الجنائي :-

فرق قانون الإجراءات الجنائية بين فرضين :

(١) حالة عدم رفع الدعوى الجنائية .

(٢) حالة رفع الدعوى المدنية بعد رفع الدعوى الجنائية .

وسنتناول ذلك بالتفصيل فيما يلي :-

أولاً : حالة رفع الدعوى المدنية أولاً :

نصت (م ٢٦٤ إجراءات) أنه إذا رفع من ناله (ضرر) من الجريمة دعواه بطلب التعويض إلى (المحكمة المدنية) ، ثم رفعت الدعوى الجنائية ، فـللمضـرور رفع دعواه بالتعويض بعد ترك دعوى التعويض أمام المحكمة المدنية ، ويرفعها إلى المحكمة الجنائية مع الدعوى الجنائية .

ويشترط لأعمال حكم تلك المادة :

حرمان المدعي - عند لجوءه إلى القضاء المدني - من تحريك الدعوى عن طريق رفع جنحة مباشرة لقصر ذلك على (النيابة العامة) في حال الجنايات - لأنه عندما اختار الطريق المدني ، كان الطريق الجنائي مفتوحاً أمامه - لكنه اختار الطريق (المحكمة المدنية) .

وهـن أحكام المنقـض في هـذا الصـدد :-

(١) المستفاد من مفهوم المخالفة لنص م ٢٦٤ إجراءات ، أن المضـرور من الجريمة لا يملك بعد رفع دعواه أمام القضاء المدني مطالباً بالتعويض عما لحقه من ضرر ، أن يسلك الطريق الجنائي إلى إذا كانت الدعوى الجنائية حركت بواسطة (النيابة العامة) ، فإن لم تكن قد حركت عن طريقها ، اتبع على المدعي بالحق المدني ، رفعها بالطريق المباشر .

(طعن جنائي / ق جلسة ١٩٥٥/٦/٧)

(٢) اختصاص المحاكم المدنية أصلاً بنظر دعوى التعويض الناشئة عن الجريمة ، وللمضـرور رفعها أمام المحاكم الجنائية استثناءً ، فإذا سلك

المضرور الطريق الاستثنائي ثم عدل عنه ، فإنه لا يجوز له العودة إليه مرة أخرى .

(طعن جنائي ٥٨/٥٧٣٦ ق جلسة ١٩٨٨/١/٥)

ثانياً : حالة رفع الدعوى الجنائية أولاً :

برفع الدعوى بواسطة النيابة العامة - إلا أن المدعى سلك طريق الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية ، فلا يجوز له بعد ذلك ترك الطريق الأصلي وهو المحكمة المدنية إلى الطريق الاستثنائي وهو المحكمة الجنائية .

وللمدعى الادعاء مدنياً سواء أمام سلطة التحقيق أو أمام المحكمة الجنائية :

ويشترط لذلك شرطان :

(١) أن تكون الدعوى المدنية قد رفعت أمام المحكمة المدنية غير أنه يلاحظ أنه في حال الحكم ببطلان صحيفة الدعوى أمام تلك المحكمة فتعتبر الدعوى المدنية كأن لم تكن وكأنها لم ترفع أساساً في هذه الحالة يحق للمدعي اللجوء إلى رفع دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية .

(٢) اتحاد الدعوى المدنية والجنائية خصوصاً وموضوعاً وسيبياً :

فإن اختلفا في أي من هذه الأمور الثلاثة ، فللمدعي رفع دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية تبعاً للدعوى الجنائية .

ويلاحظ : أن الدفع بسقوط حق المدعي المدني في اختيار الطريق الجنائي أن سلك الطريق المدني ليس من النظام العام فحكم به المحكمة

بناء على طلب الخصم على أن يكون ذلك أمام محكمة أول درجة ،
وقبل التكلم في الموضوع وإلا سقط الحق في إيداء هذا الدفع .

شروط قبول الادعاء بالحق المدني (م ١٢٥١ إجراءات) (أربع)

(١) رفع الدعوى أولاً (بواقعة) تعد (جريمة قانوناً) و إلا خرج
عن ولاية المحكمة الجنائية .

(٢) أن يكون رفع الدعوى المدنية تالي للدعوى الجنائية ويطلب
تعويضاً ناشئاً عن ضرر شخص مباشر مترتب على تلك الجريمة .

(٣) أن يكون ذلك أمام محكمة أول درجة فلا يجوز أمام الاستئناف
فإذا لم يتوافر ذلك الشرط حكمت بعدم الاختصاص دون أن تحكم
بالإحالة معها لعدم الاختصاص ولتعلق الأمر بولاية القضاء .

(٤) ألا يترتب على تدخل المدعي بالحق المدني بتأخير الفصل في
الدعوى الجنائية وإلا قضت المحكمة بعدم قبول تدخله (م ٢٥١/٤
إجراءات) .

وللمضرور أن يقيم نفسه مدعياً بالحق المدني أمام المحكمة الجنائية
المنظورة أمامها الدعوى الجنائية في أي حال تكون عليها الدعوى على
أن يكون ذلك (قبل) (قبل باب المرافعة) طبقاً م ٢٧٥ إجراءات .

هل يجوز الادعاء في المعارضة ؟

نعم يجوز وقضت محكمة النقض في هذا الصدد في الطعن الجنائي
٥٣/٥٩٩٢ ق جلسة ١٩٨٤/١/٥ بأنه (لم كان الأصل طبقاً م ٢٥١
إجراءات أنه يجوز لمن لحقه ضرر من الجريمة الادعاء مسدياً أمام
المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية في أي حال كانت عليها

الدعوى ولا يقبل منه ذلك أمام محكمة الاستئناف حتى لا يحرم المتهم من إحدى درجات التقاضي فيما يتعلق بهذا الادعاء ، فإنه يجوز للمضرور الادعاء مدنياً في (المعارضة) المرفوعة من المتهم أمام محكمة أول درجة ، لأن المعارضة تعيد القضية إلى حالتها الأولى فلا يحرم المتهم بذلك من إحدى درجات التقاضي ، بما لا يصح معه القول بأن المعارضة أضرت بالمعارض (.

وقضت في الطعن الجنائي ٥٥/٢٩١١ ق جلسة ١٩٨٧/٢٩ بأن الادعاء مدنياً في المعارضة أمام محكمة أول درجة جائز .

(س) هل يجوز الادعاء مدنياً أمام (محكمة الجنابات) عند إعادة إجراءات المحاكمة ؟

نعم لأن محكمة الجنابات لا تنظر الدعوى بوصفها جهة طعن وإنما باعتبارها مختصى بنظر الدعوى ، فلا يطبق بشأنها قاعدة عدم جواز الإضرار بالمتهم فيصبح الحكم عليه (بعقوبة أشد) .

(س) هل يجوز الادعاء مدنياً أمام (محكمة الموضوع) عند نقض الحكم ؟

لا يجوز لأن طبيعة الطعن بالنقض وأحكامه وإجراءات لا تسمح بذلك .
وهي أحكام النقض في ذلك الصدد :

(١) من المقرر أنه إذا كان نقض الحكم حاصلاً بناء على طلب أحد الخصوم - غير النيابة العامة - فلا يضر بطعنه وأن طبيعة الطعن بالنقض وأحكامه وإجراءات لا تسمح بالادعاء مدنياً أمام محكمة الموضوع بعد نقض الحكم . لما كان ذلك الحكم المنقوض لم يكن قد

فصل في الدعوى الجنائية لأن المدعية بالحق المدني قد تدخلت في الدعوى آنذاك - ثم صدور الحكم المطعون فيه قاضياً بقبول دعواها المدنية وإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة وبرفض الدفع بعدم قبولها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية . (طعن جنائي ٥٥/١٣٦٤ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٤) .

(٢) لما كانت محكمة الإعادة تتقيد بحدود الدعوى كما طرحت عليها للمرة الأولى فإنه لا يجوز للطاعن أن يضيف أمام المحكمة طلب التعويض عن باقي إصاباته بعد أن نقضت محكمة النقض الحكم الصادر في الدعوى المدنية وأعادت القضية لمحكمة الموضوع للفصل فيها مجدداً من (هيئة أخرى) .

(طعن جنائي ٥٤/٧٥٧٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٣) .

(س) هل يجوز الادعاء مدنياً أمام محكمة النقض ؟

والجواب :

إذ الأصل هو عدم جواز الادعاء مدنياً أمام محكمة النقض باستثناء حالة واحدة هي إذا طعن أمام محكمة النقض للمرة الثانية فيجوز الادعاء مدنياً أمامها بشرط أن تكون الواقعة من اختصاص (محكمة الجنايات) ، أما لو كانت الواقعة قد صدر الحكم المنقوض فيها من محكمة ثان درجة ، وأصبحت محكمة النقض (محكمة موضوع) فلا يقبل الادعاء مدنياً أمام محكمة النقض لأن ذلك غير جائز أصلاً أمام محكمة الاستئناف .

آثار الادعاء بالحق المدني :-

- (١) اعتبار المدعي بالحق المدني في حال قبوله في التحقيق الابتدائي - خصماً في الدعوى له حقوق الخصوم وأولها إعلانه بأمر الحفظ الصادر من النيابة العامة بناء على محضر الاستدلالات ، فإذا توفى يكون الإعلان لورثته جملة في محل إقامته (م ٦٢ إجراءات جنائية) .
- (٢) للمدعي بالحق المدني الحق في الحضور جميع إجراءات التحقيق ما لم ير المحقق إجراءاتها في غيبته إظهاراً للحقيقة (م ١/٧٧ إجراءات جنائية) .
- (٣) للمدعي بالحق المدني الطعن في امر النيابة العامة أو قاضي التحقيق بالألا وجه لإقامة الدعوى ، عدا التهم الموجهة لموظف عام أو مستخدم عام أو بسببها ما لم تكن من الجرائم المشار إليها بمادة ١٢٣ عقوبات (م ١٦٢ ، ٢١٠ إجراءات جنائية) .
- (٤) للمدعي بالحق المدني حق إيداع طلبات وسماع شهود وإيداع دفاع ، والاستعانة بالخبراء .
- (٥) له حق الطعن في الحكم الصادر في الاستئناف أو النقض في حدود دعواه المدنية .
- (٦) خضوع الدعوى المدنية المنظورة أمام المحكمة الجنائية لقواعد قانون الإجراءات الجنائية ، فلا يطبق عليها وقف الخصومة أو اقتطاعها أو شطب الدعوى لعدم حضور المدعي بالحق المدني ويستثنى منها اثبات العلاقة القانونية لموضوع الدعوى كإثبات عقد تزيد قيمته عن

٥٠٠ جنيه فيلزم هنا (الكتابة) ، فإذا لم يوجد نص خاص في قانون الإجراءات طبقت القواعد العامة في المرافعات م ٢٦٦ إجراءات .
(طعن جنائي ٥٧٣٦/٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١/٥) .
الاستثناء على مبدأ تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية :-
هناك ٤ أحوال هي :

(١) مطالبة المتهم للمدعي بالحق لمدني (بالتعويض) (م ٢٦٧ إجراءات معدله)

كان يكون المدعي بالحق المدني قد رفع الدعوى عليه كيداً وتشهيراً .
ويشترط لقبول تلك الدعوى :

- (١) أن ترفع قبل الحكم في الادعاء بالحق المدني .
- (٢) أن يقضي فيها بالرفض .

فإذا رفعت دعوى المتهم بالتعويض بعد صدور الحكم الجنائي والمدني حتى ولو كان الأخير بالرفض ، فيكون سبيل رفع المتهم لهذه الدعوى هو (رفع دعوى مدنية أمام المحكمة المدنية) وذلك لخروج الموضوع من ولاية المحكمة الجنائية .

(٢) سقوط الدعوى الجنائية : (م ٢٥٩ إجراءات جنائية معدلة بقانون ١٩٧٢/٣٧)

فإذا انقضت الدعوى الجنائية لوفاء المتهم أو انقضت بالتقادم أو العفو الشامل ، تنظر المحكمة الجنائية الدعوى المدنية المرفوعة معها وتحكم فيها بشرط أن يكون أساس التعويض هو وقائع العقل المكون للجريمة وإلا قضت بعدم الاختصاص .

(٣) الطعن من المدعى المدني وحده :

ويكون ذلك أمام محكمة ثان درجة بنفس شروط الدعوى المدنية .

(٤) حالة الحكم بالبراءة : (م ٣٠٩ إجراءات جنائية) :

فإذا ما كان القانون لا يعاقب عن الواقعة ولكن ترتب عليها (ضرر) فإن ذلك (يجوز مع ذلك الحكم بالتعويض) ومثال ذلك : توقف قائد السيارة ليلاً على نهر الطريق في مكان ممنوع الوقوف فيه لظروف اضطرارية مع التبصر والاحتياط وتحذير السيارات المقترية ومع ذلك يقع الحادث (للوقوف بعد منحى من الطريق).

الطعن في الحكم :

لا تقبل (المعارضة) من المدعى المدني في حال (الحكم الغيابي) طبقاً (م ٣٩٩ إجراءات جنائية) .

ويجوز استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح من المدعى بالحق المدني والمسئول عنها أو المتهم بخصوص الحق المدني بشرط أن تكون التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً (م ٤٠٣ إجراءات) .

ولجميع الخصوم وللنيابة العامة نصت على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح أمام (محكمة النقض) إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله أو إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ولا يجوز الطعن من المدعى بالحق المدني والمسئول عنها إلا

فيما يتعلق بحقوقها المدنية م ٣ ق ٥٩/٥٧ معدل بقانون ٦٢/١٠٦ ،
٨١/١٧٣ ، ٩٢/٢٣ بشأن حالات الطعن أمام محكمة النقض .

أطراف الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية :

المصالح /

(١) المدعى (المضرور) وقد يكون المجني عليه ، أو صاحب ضرر مرتد .

ضد /

- (١) المدعى عليه المتهم .
- فإذا كان المتهم قاصراً رفعت على وليه بصفة أو الوصي في حال وفاة الوالد بصفة (م ٢٥٣ إجراءات جنائية) .
- ويجب حضور المتهم الجلسة بشخصه عند توجيه طلب التعويض فإن تخلف عن الحضور يلزم التأجيل وتكليف المدعي بالحق المدني بإعلانه بطلباته طبقاً (م ٢٥١ إجراءات) .
- ويجوز توجيه طلب التعويض أمام محكمة أول درجة في مواجهة وكيل المتهم في الحالات التي يجوز فيها حضوره طبقاً م ٢/١٣٧ إجراءات (طعن جنائي / ق جلسة ١٩٩٥/١١/٧)
- ولا حاجة لاختصاص المتهم إذا سبق قبول المدعي بالحق المدني في التحقيق بهذه الصفة (م ٣/٢٥١ إجراءات)
- (٢) المؤمن لديه (شركة التأمين) :

ومصدر التزامها (عقد التأمين) طبقاً م ١٥٨ مكرر إجراءات مضافة
بقانون ١٩٧٦/٨٥ وتطبق عليه أحكام المسئول عن الحقوق المدنية
(طبقاً م ٢٥٨ مكرر إجراءات جنائية) .

الباب الثالث

أحكام

التأمين الإجباري

من المسؤولية المدنية

من القتل الخطأ أو الإصابة البدنية

التي تلحق (الأشخاص) نتيجة (حوادث

السيارات)

مقدمة

أوجبت المواد ١ ، ٣ ، ٥ ق ٢٠٠٧/٧٢ بشأن التأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع داخل جمهورية مصر العربية (التأمين الإجباري) على كل من يطلب ترخيص لسيارة وهذا التأمين يشمل حالات الوفاة أو القتل الخطأ والإصابة البدنية والإضرار المادية التي تلحق بممتلكات الغير (ماعدا تلفيات المركبات) حسبما ورد بوثيقة التأمين كعقد مبرم بين شركة التأمين ومالك السيارة وما جاء ببندوها ، وقد صدر ق ٢٠٠٧/٧٢ (بأثر فوري) اعتباراً من ٢٠٠٧/٦/٢٩ فيسرى على حوادث السيارات التي تقع بعد العمل بأحكامه اعتباراً من ٢٠٠٧/٦/٢٩ ولا يسرى على الحوادث التي تقع من مركبة تسرى وثيقة التأمين عليها قبل نفاذه ، (أي قبل ٢٠٠٧/٦/٢٩) وتستمر بعد العمل به وبأحكامه وذلك لأن وثيقة التأمين هي (عقد) بين المؤمن له صاحب المركبة والمؤمن لديه (شركة التأمين) فيجب احترام إرادة المتعاقدين ولو كان التأمين إجبارياً فتسرى هذه الوثيقة حتى نهاية مدتها ، وتلتزم (شركات التأمين) بدفع التعويض كاملاً (للمضرور) طالما وقع الحادث في ظل سريان وثيقة التأمين المبرمة قبل ٢٠٠٧/٦/٢٩ والتي لم ينته سريانها بعد العمل بأحكام القانون الجديد ٢٠٠٧/٧٢ وقد قررت م ٨ من ق ٢٠٠٧/٧٢ للمضرور أو ورثته حقاً على (مبلغ التأمين) فالزم شركات التأمين بأداء مبلغ التأمين عن حالات الوفاة والقتل الخطأ ، والإصابة

الخطأ ، والأضرار المادية التي تلحق بممتلكات الغير ، باستثناء (تلفيات المركبات) وقد حددت م ٨ ق ٢٠٠٧/٧٢ هذا المبلغ الذي تؤديه شركة التأمين بـ ٤٠ ألف جنيه بالنسبة لحالات الوفاة أو العجز الكلي المستديم ، أما بالنسبة لحالات العجز الجزئي المستديم فيكون حسب مقدار نسبة العجز ، كما حددت م ٨ من هذا القانون (حداً أقصى) لما يؤدي من تأمين عن الأضرار التي تلحق بممتلكات الغير قدره عشرة آلاف جنيه . ويقوم (مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين) بتحديد كيفية وشروط أداء مبلغ التأمين (للمستحقين) في كل الحالات السابقة سالف الإشارة .

وألزم القانون في م ٨ من ذات القانون الجديد (شركات التأمين) بصرف (مبلغ التعويض) سالف الإشارة في مدة (لا تجاوز شهراً) من تاريخ إخطار وإبلاغ (شركة التأمين) بوقوع الحادث ، دون حاجة إلى اللجوء إلى (القضاء) .

فإذا كانت (الأضرار) التي تسبب فيها الحادث (تزيد) عن المبالغ المحددة بمادة ٨ من القانون الجديد رقم ٢٠٠٧/٧٢ ، فإن م ٩ من ذات القانون ، أجازت (للمُضرور أو ورثته) (رفع دعوى مدنية بتعويض تكميلي) قبل مرتكب الحادث والمتسبب فيه أو المسئول عن الحقوق المدنية للمطالبة بما يجاوز مبلغ التأمين المحدد بمادة ٨ سالف الإشارة . وعلى المحكمة عند الفصل في (دعوى التعويض التكميلي) أن تبين بأسباب حكمها أنها أخذت في الاعتبار مبلغ التعويض المحدد قانوناً

والسابق سداده من قبل (شركة التأمين) وإلا كان حكمها (قاصراً) ومشوباً (بالخطأ في تطبيق القانون).

هذا ولما كان التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات هو نوعاً من التأمين من المسؤولية ، فإنه يخضع للأحكام الواردة في التقنين المدني (المواد من إلى) فيما لم يرد به نص خاص في قانون ٢٠٠٧/٧٢ وهو ما أكدته حكم محكمة النقض في الطعن المدني / ق جلسة ٢٦/١٠/١٩٧٨ السنة ٢٩ ص ١٦٣٦ حيث نصت على أن (كل شرط يرد في وثيقة التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات يجب ألا يصطدم بالقواعد الآمرة الواردة بالقانون المدني في الفصل الخاص بعقد التأمين ما لم يرد بها نص آخر بدوره في هذا القانون الخاص).

كما نصت المادة الثانية من القانون الجديد رقم ٢٠٠٧/٧٢ على سريان أحكام قانون رقم ١٩٨١/١٠ بشأن الإشراف والرقابة على التأمين في مصر فيما لم يرد به نص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه. ويلاحظ في هذا الصدد :- أن ما اشترطته م ٥ ق ٢٠٠٧/٧٢ من أن تكون وثيقة التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات مطابقة (للمنموذج) الذي يصدر به قرار من (مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين) ، يؤدي إلى اعتبار (العقد) (عقداً شكلياً) فإن الشكل هنا مقرر لحماية (المضرورين) من حوادث السيارات ، وحتى لا تجتهد (شركات التأمين) في إبداع أنماط متنوعة من الشروط تؤدي إلى اختلاف قدر كل مصاب حسب شروط الوثيقة

التي يحملها صاحب السيارة أداة الحادث ، والتي تؤدي إلى تقليل من (الضمانات) التي كلفها القانون لحصول المضرور على التعويض المستحق له حال العجز الجزئي المستديم ، فإن الجزاء على مخالفة الشكل وهو (البطلان) لا يجوز الاحتجاج به على (المضرور) وفقاً لقاعدة (البطلان الجزئي) أو (انتقاص العقد) طبقاً (م ١٤٣) حيث تبطل الشروط المخالفة للقانون وتحل محلها نصوص القانون ، ويبقى العقد قائماً بين طرفيه .

س) هل يجوز للمضرور الجمع بين أكثر من تعويض ؟

القاعدة : أنه لا يجوز للمضرور الجمع بين أكثر من تعويض لا يتجاوز قيمة الضرر ولا تعويض إلا إذا وجد الضرر وإذا تقاضى المضرور التعويض من مرتكب الحادث فلا رجوع له على شركة التأمين وأن للمحكمة أن تخصص من مبلغ التعويض الذي يلتزم به المسئول (المبالغ) التي تلقاها (المضرور) من (الغير) ، فإذا نشأت (إصابة العمل) من (خطأ الغير) واستحق العامل تعويضاً جزافياً من التأمينات الاجتماعية ، فيجب خصم هذا المبلغ من التعويض الذي يلتزم به الغير (طعن / ق جلسة ١٩٩٣/٥/٢٠) .

وإذا كانت (إصابة العمل) ناشئة عن خطأ ثابت من رب العمل وكان جبر الضرر لدى العامل يقتضي (ألف جنيه) وكان العامل قد حصل على تعويض إصابة عمل من التأمينات الاجتماعية قدره (خمسمائة جنيه) فيجب خصمه من مبلغ التعويض ، فلا يلتزم رب العمل إلا (بخمسمائة) (طعن ١٥٢٧/٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠) ، وأنظر

(الطعن الجنائي / ق جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥) طعن /
ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩) طعن / ق جلسة ١٩٦١/١/٣٠
السنة ١٢ ص ١٣١ .

ويجوز الجمع بين التعويض المقضي به عن الفعل الضار وبين التأمين
الذي استحق عملاً بالقانون ١٩٥٦/٣٩٤ بإنشاء صندوق التأمين
والمعاشات لموظفي الحكومة المدنيين وغيرهم لاختلاف مصدر كل حق
عن الآخر) .

(طعن جنائي / ق جلسة ١٩٦١/١/٣٠ السنة ١٢ ص —
١٣١) .

وقد ذهبت محكمة النقض :-

في أحكام لها باعتبار (تأمين إصابة العمل نوع من التأمين على
الأشخاص يجوز الجمع بينه وبين أي تعويض آخر) (طعن / ق
جلسة ١٩٩٣/٥/١٣) .

جواز الجمع بين (مبلغ التأمين) والتأمين على الأشخاص :-

التأمين على الأشخاص يعني أن المصاب سبق له أن آمن على نفسه
ضد الوفاة أو الإصابة ، فيما يتقاضاه (المؤمن له المصاب) من
(شركة التأمين) ليست له صفة (التعويض) ، وإنما هو نوع من
الإلخار فيجوز الجمع بينه وبين مبلغ التعويض عن الضرر الناتج عن
الحادث من مرتكب الحادث الذي أدى إلى (الإصابة) .

كما يجوز الجمع بين أكثر من مبلغ تأمين عن الأشخاص عند تعدد
(الوثائق) لدى أكثر من (شركة التأمين) ولا يتقيد في ذلك التأمين

على الأشخاص بفكرة (انعدام الضرر أو عدم تجاوز تجاوز قيمة ومقدار ومدى الضرر) ، لأن المسألة ليست تعويضاً عن ضرر ، بل هي (نوع من الانخار) .

وقد صرحت بذلك (م ١٦ ق ٢٠٠٧/٧٢) حيث نصت على أنه (يجوز للمضرور أو ورثته) الجمع بين مبلغ التأمين المنصوص عليه في هذا القانون وأية مبالغ أخرى تستحق بمقتضى وثائق تأمين اختيارية تكون قد أبرمت لتغطية الإصابات البدنية أو الوفاة الناجمة عن حوادث المركبات) .

جواز الجمع بين مبلغ التأمين الإجباري ومبلغ خطر الطريق :

وقع (عقداً) بين هيئة الطرق والكباري والنقل البري والاتحاد المصري للتأمين ينفذ في ٢٠٠٤/١/١ ويتجدد سنوياً مقتضاه : أداء الاتحاد المصري للتأمين إلى المؤمن عليه أو ورثته مبلغ تأمين قدره (عشرون ألف جنيه) حال الوفاة أو العجز الكلي المستقيم بشرط أن يتم ذلك خلال (سنة) من وقوع الحادث (خارجي فجائي وعارض) للسيارة التي يستقلها أو يقودها على أحد الطرق السريعة المتميزة ذات الرسوم وتؤدي مبلغ ٢٥ قرش عن كل مركبة وحلة ويغطي خمس طرق مميزة هي ما بين بوابتي تحصيل الرسوم وهي (طريق القاهرة *** الصحراوي (كيلو ٢٩ - ١٨٨) وطريق القاهرة - إسماعيلية بورسعيد كيلو ٨٣ - ١٦٥) وطريق القطامية - العين السخنة كيلو ١٨ - ١٠٨) ، وطريق هايكستب - بليس الصحراوي (كيلو ١٦ - ٩٥) ويستثنى منه (سيارات النقل الجماعي) المشمولة بوثيقة تأمين أخرى ويغطي

التأمين ركاب السيارة وقائدها وعند وقوع الحادث يحرر محضر لدى أقرب مركز شرطة وتبلغ بشركة التأمين والمرور خلال ٤٨ ساعة من وقوع الحادث بالبيانات وأسباب الحادث وأسماء المتوفين والمصابين وعناوينهم وموافاة تلك الجهات بمستندات صورة رسمية من محضر الشرطة وتقرير الإصابة وشهادة الوفاة وإعلام الورثة وهذا التأمين هو نوع من التأمين على الأشخاص - والجمع بين مبلغين فيه لا يعد جمعاً بين أكثر من تعويض .

سوف نقسم هذا الباب إلى ٩ فصول هي :

الأول : وثيقة التأمين .

الثاني : أركان التأمين الإجباري .

الثالث : ما يشترط في الخطر المؤمن منه .

الرابع : ما يشترط في الخطر المؤمن منه .

الخامس : شروط الخطر المتعلقة بشخص المضرور .

السادس : عدم دستورية م ٥ ق ٦٥٢/١٩٥٥ بالتأمين

الإجباري من حوادث السيارات .

السابع : مدة التأمين والغاؤه .

الثامن : آثار التأمين .

التاسع : التأمين التكميلي .

الفصل الأول (وثيقة التأمين)

وزارة المالية والاقتصاد

قرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥

بتنفيذ حكم المادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥
بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث
السيارات

وزير المالية والاقتصاد بعد الإطلاع على القانون رقم ٦٥٢ لسنة
١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث
السيارات ، وبعد الاتفاق مع وزير الداخلية ،
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة :
قرر :

- مادة (١) : تكون وثيقة التأمين المنصوص عليها في المادة ٢ من
القانون وفقاً للنموذج المرافق .
مادة (٢) : يعمل بهذا القرار اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

عبد المنعم القيسوني

اسم المؤمن

هيئة خاصة خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ ومقيدة
بسجل هيئات التأمين تحت رقم بتاريخ سنة
١٩٦ .

هذه الوثيقة صادرة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن
السيارات وقواعد المرور والقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين
الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات والقرارات
الصادرة تنفيذاً لهما .

اسم هيئة التأمين اسم الفرع الذي أصدر الوثيقة
العنوان
العنوان التلغرافي العنوان التلغرافي
رقم تليفون المركز أو الفرع الرئيسي رقم التليفون

رقم الوثيقة

وتسرى عن المدة من سنة ١٩٦ إلى سنة
١٩٦

(تاريخ انتهاء مدة الثلاثين يوماً التالية لإنهاء المدة المؤداة عنها
الضريبة .

اسم المؤمن له الوظيفة أو الصناعة

العنوان رقم التليفون

يسرى مفعول الوثيقة عن المدة المؤداة عنها الضريبة ويمتد مفعولها
حتى نهاية فترة الثلاثين يوماً التالية لإنهاء هذه المدة وإذا كان بدء
سريان المدة المؤداة عنها الضريبة تالياً لتاريخ بدء سريان التأمين بمدة
لا تجاوز سبعة أيام امتد تاريخ انتهاء سريان التأمين بنفس المدة .

بيانات السيارة

رقم اللوحات المعدنية ونوعها الجهة المقيدة بها
ماركة السيارة شكل السيارة
صنع سنة جديدة أو مستعملة
رقم الشاسية رقم الموتور
عدد السلندرات سعة اسطوانة الماكينة باللتر
عدد الركاب وزن السيارة بالكيلو جرام
نوع القيادة الغرض من الترخيص

نوع الوثيقة ..

..... الغرض من الترخيص

مليم	جنيه	
.....	قيمة القسط طبقاً للبند من التعريفة المقررة
.....	قيمة الدمغة ٣/١
ختم هيئة التأمين		
.....	قيمة دمغة الاتساع ٣/١
.....	رسم الإشراف والرقابة
.....	رسم الصندوق المركزي
.....	جملة المبالغ التاريخ

توقيع المؤمن

.....

توقيع المؤمن له

.....

شروط عامة

١- يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أي شخص من الحوادث التي تقع في جمهورية مصر العربية من السيارة المثبتة بياناتها في هذه الوثيقة وذلك عن مدة سريانها.

ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أيا كان نوعها ولصالح الركاب أيضاً من حوادث السيارة الآتية :-

- (أ) سيارات الأجرة ، وتحت الطلب ، ونقل الموتى .
- (ب) سيارات النقل العام للركاب والمركبات المقطورة الملحقة بها .
- (ت) سيارات النقل الخاص للركاب المخصصة لنقل تلاميذ المدارس أو لنقل موظفي عمال الشركة والهيئات والسيارات السياحية .
- (ث) سيارات الإسعاف .
- (ج) سيارات النقل ، فيما يختص بالراكبين المصرح بركوبهما ، طبقاً للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ مالم يشملهما التأمين عليه في القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ و ٨٩ لسنة ١٩٥٠ و ١١٧ لسنة ١٩٥٠ ولا يغطي التأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابات بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبوية وأبنائه وقت الحادث إذا كانوا من غير ركبها أياً كانت السيارة أو كانوا من ركاب السيارات الواردة بالفقرة (أ) .

ويعتبر الشخص راكباً سواء أكان في داخل السيارة أو صاعداً إليها أو نازلاً منها ولا يشمل التأمين عمال السيارة المثبتة بياناتها في هذه الوثيقة .

١- يلتزم المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائياً من تعويض مهما بلغت قيمته ويؤدي المؤمن مبلغ التعويض إلى صاحب الحق فيه . وتخضع دعوى المضرور قبل المؤمن للتقادم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني . ولا يجوز للمؤمن له تقديم أو قبول أي عرض فيما يختص بتعويض المضرور دون موافقة المؤمن كتابة ، وتعتبر أية تسوية بين المؤمن له والمضرور وحجة قبل المؤمن إلا إذا تمت بموافقته .

٢- لا يجوز للمؤمن له أن يلغي وثيقة التأمين أثناء مدة سريانها مادام الترخيص للسيارة قائماً . وفي حالة إلغاء وثيقة التأمين قبل انتهاء مدة سريانها عند إلغاء الترخيص أو تقديم وثيقة تأمين جديدة بسبب تغيير بيانات السيارة أو نقل قيد ملكيتها يجب على المؤمن أن يرد جزءاً من باقي القسط يتناسب والمدة المتبقية من فترة التأمين بشرط تقديم وثيقة التأمين مؤشراً عليها بما يفيد إعادتها إلى المؤمن له وتصبح الوثيقة ملغاة من تاريخ التأشير وللمؤمن أن يستترل مصروفات إصدار الوثيقة بما لا يجاوز ٦% من القسط .

٣- يجب على المؤمن له أن يتخذ جميع الاحتياطات المعقولة للمحافظة على السيارة في حالة صالحة للاستعمال ويجوز للمؤمن التحقق من ذلك دون اعتراض المؤمن له . وعلى المؤمن له إخطار المؤمن في خلال

٧٢ ساعة من علمه أو علم من ينوب عنه في حالات فقد السيارة أو وقوع حادث منها نشأت عنه وفاة أو إصابة بدنية أو مطالبته بالتعويض الناشئ عن الوفاة أو الإصابة البدنية . ويجب عليه أيضاً أن يقدم للمؤمن جميع الخطابات والمطالبات والإنذارات وإعلانات الدعاوى بمجرد تسلمها .

٤- يجوز للمؤمن أن يرجع على المؤمن له بقيمة ما يكون قد أداه من تعويض في الحالات التالية :

(أ) إذا ثبت أن التأمين قد عقد بناء على إدلاء المؤمن له بيانات كاذبة أو إخفائه وقائع جوهرية تؤثر في حكم المؤمن على قبول تغطية الخطر أو على سعر التأمين أو شروطه .

(ب) استعمال السيارة في غير الغرض المبين برخصتها أو قبول ركاب أو وضع حمولة أكثر من المقرر لها أو استعمالها في السباق أو اختبارات السرعة .

(ج) إذا كان قائد السيارة ، سواء المؤمن له أو شخص آخر يقودها بموافقة غير حائز على رخصة قيادة نوع السيارة .

(د) إذا ثبت أن قائد السيارة سواء كان المؤمن له أو شخص آخر سمح له بقيادتها ارتكب الحدث وهو في غير حالته الطبيعية بسبب سكر أو تناول مخدرات .

(هـ) إذا ثبت أن الوفاة أو الإصابة البدنية قد نشأت عن عمل ارتكبه المؤمن له عن إرادة وسبق وإصرار .

٥) لا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً لحكام القانون والشروط الواردة بهذه الوثيقة أي مساس بحق المضرور قبله .

أحكام المنقضي في وثيقة التأمين :

(١) أن وثيقة التأمين الإجباري على السيارات تغطي المدة التي تؤدي عنها الضريبة على السيارة ، وكذلك تغطي مهلة الثلاثين يوماً التالية لانتهاء تلك المدة ، كما إن مناط التزام شركة التأمين بأداء التعويض للمضرورين هو ثبوت وقوع الحادث في نطاق سريان تلك الوثيقة ، وبالتالي فإن مجرد سداد الضريبة الخاصة بالمركبة عن مدة تالية لانتهاء وثيقة التأمين لا يعني بطريق اللزوم أنها مؤمن عليها لدى الشركة ذاتها . (الطعن رقم ٤٠٧٦ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٧ لم ينشر بعد) . كما لا يكفي مجرد سداد الضريبة للقول بتجديد وثيقة التأمين الإجباري بل يجب أن تصدر وثيقة جديدة (طعن مدني ٢١٣٢/٦٤ ق جلسة ١٩٩٥/١١/٢٨) .

(٢) لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة قد تمسكت لدى محكمة الموضوع بأن وثيقة التأمين الصادرة منها تغطي الحادث إذ وقع بعد يوم ١٩٨٧/٣/٢٠ تاريخ انتهاء المدة التي تغطيها هذه الوثيقة شاملة الثلاثين يوماً التالية لنهاية المدة المؤداة عن الضريبة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض دفاع الطاعن المشار إليه مطلقاً القول بأن الحادث الحاصل في ١٩٨٧/٤/١ قد وقع خلال المدة التي تغطيها وثيقة التأمين أخذاً منه بأنه قد حدث قبل انتهاء الثلاثين يوماً التالية لانتهاء الوثيقة في ١٩٨٧/٣/٢٠ رغم أن التاريخ يشمل الثلاثين يوماً المشار إليها على ما سلف بيانه وخلصت بذلك إلى إلزامها بالتعويض الذي ارتآه فإنه يكون قد أخطأ في

تطبيق القانون بالنسبة لما قضى به على الطاعنة مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠١/٦/٣ لم ينشر بعد) .

(٣) من المقرر أن التزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضرور يستلزم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون السيارة أداة الحادث مؤمن عليها إجبارياً لديها وأن تثبت مسئولية قائدها عن الضرر خلال مدة سريان وثيقة التأمين . (الطعن رقم ٤٢٦٠ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٢٧ لم ينشر بعد) .

(٤) ما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن الشركة الطاعنة دفعت بعدم قبول دعوى المطعون ضدهما الأول والثانية - المضرورين - لرفعها من وعلى غير ذي صفة على سند من أن (وثيقة التأمين) على (مركبة التزام) التي وقع بها الحادث لا تتضمن اشتراطاً لمصلحة الغير ، وأن محذمة الاستئناف رفضت هذا الدفع تأسيساً على أن للمضرورين أن يرجعا على الطاعنة مباشرة لاقتضاء التعويض عن الضرر الذي إصابهما نتيجة الحادث ، وأنهما يستمدان حقهما في ذلك من نص القانون . (الطعن رقم ٢٨٣٤ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٢٩ لم ينشر بعد) .

(٥) عدم اعتبار سداد قيمة رسوم وثيقة التأمين بذاته على أن السيارة مؤمن عليها إجبارياً في تاريخ السداد .

ودفع شركة التأمين بعدم قبول دعوى المطعون ضدهما بتعويض الأضرار الناجمة عن وفاة مورثهما في حادث سيارة باعتبار أن السيارة لم يكن مؤمن عليها وقت وقوعه وتقديم المستندات المؤيدة لذلك .

وإن قضاء الحكم برفض ذلك الدفع وإلزام الشركة بالتعويض خطأ وفساد ومخالفة للثابت بالأوراق .

(طعن مدني ٧٥/٧٣٣٥ ق جلسة ٢٧/٦/٢٠٠٦) .

(٦) ملحق وثيقة التأمين الموقع عليه من طرفيه . اعتباره جزءاً لا يتجزأ منها مؤداه : عدم نسخ هذه الشروط إلا ما قصد إلى تعديله فيها . وجود تعارض بين شروط الملحق وشروط الوثيقة الأصلية . اعتبار شروط الملحق ناسخة لشروط الوثيقة الأصلية ومعدله لها آثره : الاعتداد بشروط الملحق دون شروط الوثيقة الأصلية . (طعن ٦٤/٨٣٥٩ ق جلسة ١٣/٤/٢٠٠٥) (الطعون ٢٦٤٥ ، ٢٤٩٢ ، ٢٥١٣ / ٧٢ ق تجاري جلسة ٢٢/٣/٢٠٠٥) .

(٧) تفسير وثيقة التأمين : -

فيما يتعلق بتحديد الأخطار التي تضمنتها الوثيقة - يجب أن يتم طبقاً لما تدل عليه عباراتها بمعناها الظاهر والدارج ، وصولاً إلى تحديد (النية المشتركة للمتعاقدين) ، وأنه لا يجوز الانحراف عن هذا المعنى أو التوسع فيه تحت مظلة التفسير . ذلك أن وثيقة التأمين فوق أنها تتميز بطبيعة خاصة ، فإن واضع نصوصها قد تخير ألفاظها وعباراتنا بدقة أملتها الخبرة العملية الطويلة في مجال التأمين وتطبيقاته اليومية بحيث أنه يسعى إلى تحديد التزامات المؤمن في حدود نوع الخطر الذي يضمنه ، ومدى الالتزامات المقابلة التي يتحملها المؤمن له بما فيها قسط التأمين .

وأن وثيقة التأمين التي تغطي أخطاراً محددة بعينها تختلف عن وثيقة تأمين جميع الأخطار ، فالأولى : لا تضمن إلا الأخطار المنصوص عليها في الوثيقة على سبيل الحصر ، بينما الثانية : تضمن جميع الأخطار إلا ما استثنى منها صراحة في الوثيقة . ولما كانت وثيقة محل النزاع هي من النوع الأول ، فإنه يجب التقيد بالأخطار الواردة في الوثيقة حصراً ، وعدم التوسع في تفسير تلك الأخطار أو القياس عليها ، ولما كانت تلك الوثيقة قد اشتترطت لتعويض التلف : أن يكون نتيجة لحادث انقلاب السيارة الناقلة ، فإن نطاق الضمان يقتصر على حادث انقلاب وسيلة النقل بالمعنى الدارج للكلمة ، أي عندما تسقط وسيلة النقل ويلمس أحد جوانبها الأرض . أما مجرد ميل أحد جوانب السيارة نتيجة لانخفاض مستوى الأرض تحته ، وسقوط البضاعة نتيجة لذلك ، لا يعتبر (حادث انقلاب سيارة) ، ولا تغطيه وثيقة التأمين محل النزاع . (محكمة استئناف القاهرة جلسة ١٩٩٥/٥/٢٤) .

الفصل الثاني

أركان التأمين الإجباري

من المسؤولية عن حوادث السيارات

(المؤمن [شركة التأمين])

والتزام شركة التأمين بضمان مسؤولية غير مالك السيارة أو من رخص له في قيادتها قائم على أساس قانوني هو (الكفالة) نحو (المضرور) .

(المؤمن له [مالك السيارة])

طالب التأمين ، وكل شخص رخص له المالك في قيادة السيارة .

أولاً المؤمن (شركة التأمين) :-

اشتراطت م ٤ ق ٢٠٠٧/٧٢ : أن تكون وثيقة التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات صادرة من إحدى شركات التأمين المسجلة لدى (الهيئة المصرية للرقابة على التأمين) ومصرح لها من قبلها بذلك والمرخص له في مزاولة فرع تأمين السيارات وتأمين المسؤوليات المتعلقة بها طبقاً لأحكام القانون رقم ١٩٨١/١٠ وتلتزم هذه الشركات (بقبول التأمين) المشار إليه ، وبإصدار الوثائق الخاصة به .

وقد نصت المادة الثانية من ق ٢٠٠٧/٧٢ على سريان قانون رقم ١٩٨١/١٠ بشأن الأشراف والرقابة على التأمين بمصر فيما لم يرد به نص في ق ٢٠٠٧/٧٢ وهو القانون الخاص ، وبما لا يتعارض مع

أحكامه فلا يجوز (لشركات التأمين) غيرها مزاولة التأمين عن حوادث السيارات ومن أمثلتها :-

(١) شركات التأمين التي تنشأ طبقاً لنظام استثمار المال العربي والأجنبي رقم ١٩٧٤/٤٣ لأن نشاطها قاصراً على التأمين بالمناطق الحرة وخارج دول مصر .

(٢) صناديق التأمين الخاصة ، وجمعيات التأمين التبادلي لا يجوز لها ممارسة هذا النوع من التأمين لأن هدفها هو تأمين أعضائها قبل ضمان حقوق الغير ، أما التأمين الإجباري : فيهدف إلى ضمان حقوق الغير (المضرورين) من حوادث السيارات .

ثانياً : المؤمن له (مالك السيارة أو طالب التأمين ، وكل شخص رخص له المالك في قيادة السيارة) .

نصت م ٣ ق ٢٠٠٧/٧٢ : على إلزام (مالك السيارة) بإجراء التأمين الإجباري على السيارة ، أو من يقوم مقامه قانوناً . ويسمى (جارسها) ويترتب على كونه (مؤمن له) من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات :-

تحصنه من رجوع (شركة التأمين) عليه بما أدته من تعويض (للمضرور) طالما لم يتعمد ارتكاب الحادث ، ولم تحل بالتزام في العقد ولم يكن الحادث مستبعداً من التأمين ، ولم تستخدم السيارة في أغراض غير واردة بوثيقة التأمين المواد ١٧ ، ١٨ من القانون .

ومن يقوم مقام مالك السيارة : عادة هو وكالة بموجب توكيل رسمي عام أو توكيل خاص وهذه الأخير يكون لمرة واحدة إذا قدم لجهة

رسمية وسحب فيلزم عند القيام بأي مأمورية أو مهمة أخرى عمل
توكيل خاص غيره ويذكر به إدارة السيارة رقم كذا ملاكي أو أجره
() موتور : شاسية : سلندر :

كما يشمل من رخص له المالك في قيادتها وهم :

- (١) التابع بصفته (السائق - والمستخدم) وليس بصفته الشخصية.
- (٢) المشمولين برقابته بصفته (ابنه القاصر) وليس بصفته الشخصية ويسأل عن خطأهم أساس : (المسؤولية عن عمل الغير)
واللتان نصت عليهما المادتان ١٧٣ ، ١٧٤ مدني .

وإذا أدى المؤمن (شركة التأمين) التعويض (للمضرور) فلا يجوز
له الرجوع بما أداه على تابع المؤمن له ، أو الشخص المشمول برقابته
باعتباره مسئولاً عن أفعالهما طبقاً لنص (م ٧٧١ مدني) .

أما من لا يسأل عن فعله ومثاله :-

- أ) الزوجة .
- ب) الصديق .
- ت) المستعير .
- ث) المستأجر .

فأن هؤلاء تنتقل إليهم (حراسة السيارة) ، فيسألون عن فعل السيارة
(دون مالكيها) باعتبارهم حراس للسيارة مع أنهم ليسوا مالكيها طبقاً (م
١٧٨ مدني) .

وأن من تنتقل إليه الحراسة يصبح (مؤمناً له) من المسؤولية على
أساس: (الاشتراط لمصلحة الغير بقوة القانون) حماية للمضرور من

ناحية ، وباعتبار أن مخاطر تسيير السيارة تتوافر في الحالتين ، حالة قيادة المؤمن له الأصلي للسيارة بنفسه ، أو عن طريق الغير الذي لا يكون هو مسئولاً مدنياً عن أفعاله .

ويتربى على اعتبار من انتقلنا إليه (الحراسة) (مؤمنا له) على أساس (الاشتراط لمصلحة الغير) :

عدم جواز رجوع (للمؤمن) (شركة التأمين) على (المؤمن له)
بما أداه من (تعويض) إلى (المضرور) (م ١٧ ق ٢٠٠٧/٧)
حيث صرحت بعبارة (غير المؤمن له أو على غير المصرح له بقيادة المركبة) وقد يكون التصريح (صراحة) كما في حالة الإيجار والعادية .

وقد يكون التصريح (ضمناً) كما في حالة الزوجة والصدیق أو العكس
استخدام الأب سيارة ابنه .

أو من يتسلم السيارة بحكم مهنته (تصاحب الجراح ، والميكانيكي ،
وصاحب محطة التشحيم ومعارض بيع السيارات وأتباع هؤلاء)
والتصريح بالقيادة يكون مقيد (بالزمان والمكان) ، فإن تجاوز
المصرح له المنتقل إليه الحراسة ذلك فقد (صفة المؤمن له) فيجوز
للمؤمن (شركة التأمين) الرجوع عليه بما أدته من تعويض إلى
(المضرور) .

ومن أمثلة ذلك :-

- قيام (المودع لديه) بقيادة السيارة في غير الأحوال التي يقتضيها
التزامه بالمحافظة عليها .

- قيام الميكانيكي باستخدام السيارة التي عهد إليه بأصلاحها في قضاء مصالح شخصية .
- قيام صاحب الجراج باستخدام السيارة المودعة لديه في أغراض شخصية.

اختلاس السيارة

ثارت مشكلتان بخصوص اختلاس السيارة بدون علم مالئها وبدون إرادته وارتكاب (حادث) بها .

هي :-

(١) مدى التزام المؤمن بأداء التعويض إلى المضرور ورغم عدم مسئولية المؤمن له .

(٢) مدى حق المؤمن في الرجوع على هذا الغير مرتكب الحادث .
وستحدث عنهما تفصيلاً على التوالي :-

أولاً : التزام المؤمن بأداء التعويض إلى المضرور رغم عدم مسئولية المؤمن له :

قضت محكمة النقض بأن (نص م ١٨ ق ١٩٥٥/٦٥٢) [وأصبح الآن م ١٧ ق ٢٠٠٧/٧٢ بالتأمين الإجباري عن حوادث السيارات] إذ يقضي بأنه يجوز للمؤمن (شركة التأمين) إذا ألزم في العقد أداء التعويض في حالة وقوع المسئولية المدنية على (غير) (المؤمن له) (وغير من صرح له بقيادة سيارته) ، أن يرجع على (المسئول) عن (الأضرار) لاسترداد ما يكون قد أداه من (تعويض) ، فهذا النص من العمومية والشمول بحيث يسمح بإلزام (المؤمن أي شركة التأمين) بأداء التعويض إلى (المضرور) ولو كان مرتكب الحادث (لصاً) سرق السيارة . وأنه إذا أهمل (تابع) (المؤمن له) في المحافظة على (السيارة) (فسرقتها لص) ، وارتكب بها (السارق) (حادثاً) أدى إلى (إصابة الغير) ، فإن (المؤمن شركة التأمين) يلتزم بأداء

(التعويض) إلى (المضرور) ، رغم أن (السارق) غير مؤمن له (وهنا يجوز (للمؤمن) أن يرجع على (السارق) بما أداه عنه من (تعويض) . (طعن مدني / ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٧) السنة ٣٠ .

وأن نطاق المسؤولية الذي يلتزم المؤمن بتغطيتها لا يقتصر على مسؤولية مالك السيارة وحده أو من يسأل عن عملهم ، وإنما تمتد لتغطية أي شخص يقع منه حادث السيارة متى ثبت (خطؤه) ولو (انتفت) مسؤولية (مالكها) (طعن مدني ٥٨/٣٥٩٧ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢٨) السنة ٤٤ ص ٣٥٦ .

وللمضرور حق الجمع بين ما حصل عليه من تعويض من المؤمن وبين الرجوع على السارق وفقاً لقواعد المسؤولية المدنية (٧٦٥ مدني) على أساس أن المؤمن يكون (كفيلاً بقوة القانون) لهذا السارق المسئول وحده عن الحادث ، وإن ذلك هو يبرر رجوع المؤمن على السارق بما أداه عنه من تعويض إلى المضرور إعمالاً لمادة ١٧ ق ٢٠٠٧/٧٢ بالتأمين الإجباري عن حوادث السيارات ، و م ١٩ من ذات القانون بحق المضرور في الرجوع على السارق ، ويمتنع على المؤمن الحلول محل المضرور في الرجوع على ذلك السارق . (م ١٩ من ذات القانون) .

ثانياً : حالة رجوع المؤمن على الغير مرتكب الحادث :-

وهي حالة اختلاس الغير السيارة رغماً عن إرادة مالكها خلسة وارتكابه حادثاً بها أضر بالغير ، هنا لا يكون (المؤمن له) مسئولاً عن فعل

مختلس السيارة لالتزام المؤمن بالضمان وعن السلامة اختلسها رغماً عن إرادة مالكها هنا يرجع المؤمن وهو هنا شركة التأمين على مختلس السيارة بما اداه عنه من (تعويض) إلى (المضرور) وأساس ذلك هو م ١٧ ق ٢٠٠٧/٧٢ بالتأمين الإجباري عن حوادث السيارة .

ويختلف الحكم هنا في رجوع المؤمن على مختلس السيارة الذي هو مسئول مدنياً عن الحادث ، حسب ما إذا كان المؤمن له مسئولاً مدنياً عن فعل مختلس السيارة ، أو كان السارق مسئولاً وحده عن الحادث دون (المؤمن له) .

(أ) حالة ما إذا كان المؤمن له مسئولاً مدنياً عن عمل مختلس السيارة (كما في حالة ابن قاصر مشمولاً بولاية المؤمن له واختلسها أو كان المختلس (تابعاً) (للمؤمن له) وارتكب بها حادث أثناء أداء واجبات وظيفته لحساب المؤمن له أو بسبب الوظيفة (م ١٧٤ مدني) .

هنا يرجع المؤمن على السارق بالحلول محل المؤمن له في دعواه بالرجوع على هذا الغير ويتقيد المؤمن (شركة التأمين) في رجوعه على السارق بما تنص عليه (م ٧٧١ مدني) فلا يملك الحلول محل المؤمن له في حقه في الرجوع على السارق إذا كان السارق تابعاً للمؤمن له أو مشمولاً برقابته أو قريباً أو صهراً مساكناً له في معيشة واحدة .

(ب) حالة إذا كان السارق مسئولاً وحده عن الحادث دون المؤمن له : ومثاله حالة اختلاس السارق السيارة بالإكراه أو خلسة من الزوجة أو أحد الوالدين :

هنا ترجع شركة التأمين (المؤمنة) على السارق وحده طبقاً (م ٧٢٦ مدني) وتقضي بأنه (إذا قام بالوفاء شخص غير (المدين) ، حل الموفى محل (الدائن) الذي استوفى صفة في الأحوال الآتية :-
أ) إذا كان الموفى ملزماً بالدين مع المدين أو ملزماً بوفائه عنه .

ب) إذا كان هناك نص خاص يقرر للموفى حق الحلول ، فيرجع شركة التأمين المؤمنة على السارق بدعوى الحلول محل المضرور الذي أدى هو التعويض إليه بدلاً من المسئول السارق ، وهنا لا تتقيد شركة التأمين المؤمنة بنص م ٧٧١ مدني التي تحظر رجوع شركة التأمين على تابعي المؤمن له أو أقاربه الساكنين له في معيشة واحدة ، لأنه لا يرجع على السارق بدعوى المؤمن له قبله ، وإنما يرجع بدعوى المضرور قبله .

ولا يملك (المضرور) الرجوع مرة أخرى على السارق بعد أن استوفى التعويض من شركة التأمين المؤمنة ، فهو يترك دعواه قبل السارق المسئول إلى شركة التأمين المؤمنة ، لأنه ليس أمامنا حالة تأمين على الأشخاص ، حتى يمكن القول بحق المضرور وجوازه الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض المستحق له قبل المسئول .

المسؤولية المدنية عن عمل وفعل الغير (م ٧٦٩ مدني)

فالمستفيد من التأمين هو (المؤمن له) وحده وهو صاحب السيارة أو من عهد إليه بقيادتها ، فيخرج من ذلك التابع والمشمول بالرقابة ، فيلتزم صاحب السيارة بالتعويض بصفته (متبوعا) مسئولاً عن عمل تابعه ولا يغطي التأمين (خطأ التابع) وبالتالي لا ينقلب التابع أو يتحول إلى (مؤمن له) ويترتب على ذلك ما يأتي:-

١- أنه لا يجوز للتابع الرجوع على شركة التأمين المؤمنة بما أداه من تعويض للمضرور كما لا يجوز له كذلك الرجوع على المتبوع لأنه مسئولاً معه وليس مسئولاً عنه.

٢- يجب عند وقوع الحادث من التابع اختصاص شركة التأمين المؤمنة ليكون الحكم الصادر فيها (ملزماً) لشركة التأمين المؤمنة.

٣- سقوط دعوى المضرور بالتقادم قبل المتبوع وبقائها قبل التابع يعفى شركة التأمين المؤمنة من أداء التعويض ذلك لأن العبرة هي بدعوى التعويض المرفوعة ضد المؤمن له المتبوع دون التابع.

٤- الغش والخطأ العمد للتابع يفيد المتبوع فيعفى من أداء التعويض لأن شركة التأمين لا تؤمن من نتائج الخطأ العمد للمؤمن له والتابع هنا (غير مؤمن له) (م ٧٦٨ مدني)

الأشخاص الذين يسأل المؤمن له عن أخطائهم:-

(١) الأشخاص المشمولين بالرقاب (م ١٧٣ مدني).

(٢) التابعين (م ١٧٤ مدني).

٣) الحريق الناجم عنه ضرر أحدثه قريباً أو صهراً للمؤمن له ممن يكونون معه في معيشة واحدة أو شخصاً يكون المؤمن له مسئولاً عن أفعاله (م ٧٧١ مدني) أما غير الحريق من أخطاء فلا تضمنه (شركة التأمين).

وبالنسبة للشخص الاعتباري (المؤمن له)

فإن صدور الخطأ من (شخص) يعبر عن إرادة الشخص الاعتباري وكمثال (رئيس مجلس الإدارة) فإنه يعد (خطأ شخصياً) صادر من الشخص الاعتباري كأصداره قرار باستخدام سيارة غير صالحة للسير لخلل فيها الأمر الذي سبب وقوع الحادث ، أما غير رئيس مجلس الإدارة أو المدير المفوض الذي له مكنه إصدار قرارات ملزمة للشخص الاعتباري ، فإنه يعد من (تابعي الشخص الاعتباري).

ويشمل التأمين الاجباري:

نتائج الخطأ العمد للتابع:

وكمثال: (تعمد السائق ارتكاب حادث انتقاماً من المجني عليه المضروب أو انتقاماً من الشركة التي يعمل بها).
فإن التأمين يغطي الخطأ العمد من التابع ، ولكن لا يغطي الخطأ العمد من المؤمن له (م ٧٦٨ مدني).

الفصل الثالث

ما يشترط في الخطر المؤمن منه:

هو ارتكاب المؤمن له (حادث بالسيارة بمصر).

وستحدث تفصيلا عن :-

- (١) أداة الضرر .
- (٢) الحادث .
- (٣) مكان وقوع الحادث .
- (٤) وقت وقوع الحادث .

أولا: أداة الضرر (السيارة) :-

تعريفها : كل مركبة تسير بمحرك ، يشمل كل أنواع السيارات بصرف النظر عن الوقود المستخدم فيها.

وطبقا لنموذج وزير المالية رقم ١٩٥٥/١٥٢ تكون السيارة واحدا من الآتي :-

- ١- سيارات الركوب الخاصة.
- ٢- سيارات الأجرة وتحت الطلب ونقل الموتى.
- ٣- سيارات النقل العام للركاب والمقطورة الملحقة بها.
- ٤- سيارات النقل الخاص للركاب المخصصة لنقل تلاميذ المدارس. أو نقل موظفي وعمال الشركات والهيئات والسيارات السياحية.
- ٥- سيارات الإسعاف والمستشفيات.
- ٦- سيارات النقل.

٧- الموتوسكل الخاص.

ويجب تعيين السيارة بأرقامها وأوصافها في (عقد التأمين) وإلا خرجت عن حدود التأمين ، فإذا غيرت الأرقام والأوصاف عدلت الوثيقة بموجب طلب بالوضع الجديد ، وإذا تم التصرف في السيارة بالبيع (للغير) فعلى الأخير استصدار (عقد تأمين جديد) (باسمه) ويصبح (مؤمنا له) من (وقت إبرام عقد التأمين الجديد).

ثانياً: الحادث:-

يقصد بالحادث في التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات : الفعل الضار للسيارة باعتبارها من الأشياء الميكانيكية في مفهوم (م ١٧٨ مدني).

وهذا الفعل من الشمول بحيث يتسع لكل فعل ضار صادر عن السيارة سواء أثناء سيرها أو ركونها أو تخزينها أو نقلها أو إصلاحها أو اختبارها أو تشحيمها.

ويعد كمثال من قبيل الحادث الذي يؤدي إلى قيام الخطر المؤمن منه في التأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية لحوادث السيارات:-

اصطدام السيارة بشخص إما مشاة أو راكب بسيارة أخرى انفجار السيارة وإلحاق ضرر بشخص ما ، انزلاق السيارة فتصيب شخصاً ، تحرك السيارة من ذاتها بدون فعل فاعل لخلل فيها فتصيب شخصاً - انفصال جزء من السيارة فيصيب شخصاً - أن تقع فوق شخص أثناء

إصلاحها - انزلاق راكب أثناء صعوده أو نزوله من السيارة - انغلاق باب السيارة على عضو من أعضاء مصاب ولكن إذا كان الحادث يؤدي إلى مسئولية الغير دون المؤمن له كميكانيكي يقود السيارة لمصلحة شخصية ، فإن أساس التزام شركة التأمين المؤمنة هو (الكفالة القانونية) فتؤدي شركة التأمين التعويض للمضرور ، وترجع بما أدته على الغير المسئول عن الحادث طبقا م ١٧ من قانون ٢٠٠٧/٧٢ ولا يجوز للمؤمن الدفع هنا بعدم التأمين.

ما لا يعتمد حوادث سيارة (كسي يشملها التعويض من شركة التأمين):-

(١) سقوط بضائع محملة على السيارة فتلحق ضرر بالغير ، لكون الحادث ناتج عن فعل البضائع كأشياء تحتاج عناية خاصة طبقا (م ١٧٨ مدني).

(٢) تعدد المؤمن له ارتكاب الحادث بالسيارة باعتبار أن ذلك فعلا شخصيا وأن استخدم السيارة للوصول إلى غرضه.

مكان وقوع الحادث :-

أن يقع بمصر طبقا للمادة الأولى من ٢٠٠٧/٧٢

وقت وقوع الحادث:-

خلال فترة التأمين ، أي خلال مدة العقد وتبدأ من تاريخ الترخيص أو قبله ب ٧ أيام إلى ٣٠ يوم بعد انتهاء مدة الترخيص.

فإن وقع الحادث قبل تلك ، فلا يسأل عنه المؤمن ، حتى ولو قدم طلب التعويض من المضرور خلال (مدة العقد).

وبالاحظ: أن المؤمن (شركة التأمين) تضمن الحادث الذي يقع أثناء مدة التأمين حتى ولو قدم طلب التعويض من المضرور بعد انتهاء مدة التأمين ما دام أن دعوى المضرور بالتعويض لم تسقط بالتقادم طبقا (م ٧٥٢ مدني) ، أما ما يقع من حوادث بعد انتهاء مدة وثيقة التأمين ، فلا تلزم به (شركة التأمين) ولو سلمت (اللوحات المعدنية) إلى (إدارة المرور) بعد (الحادث).

(طعن جنائي ٦٥/٥٤٤٣ ق جلسة ١٩٩٦/١٢/١٩).

الفصل الرابع

ما يشترط في الخطر المؤمن عنه

(١) أن يتعلق (ب وفاة أو إصابة بدنية تلحق بالغير من فعل السيارة).

(م ١ ق ٧٢/٢٠٠٧)

(٢) كما يشمل الأضرار التي تلحق بممتلكات الغير كتحطيم واجهة محل ، أو تلف أمتعة. (م ١ ق ٧٢/٢٠٠٧) ، لكن لا يشمل الأضرار المادية التي تلحق بالسيارات الأخرى في حال التصادم.

ويستوي أن يكون الضرر ماديا أو أدبيا.

فللمضرور المصاب أو ورثته طلب التعويض عن الضرر المادي المتمثل في الحرمان من الكسب نتيجة الإصابة ونفقات العلاج.

كما له الحق في التعويض عن (الضرر الألبى) المتمثل في الحزن والأسى لفقد المصاب أو الحالة النفسية التي تلحق بالمضرور من جراء الإصابة أو العاهة المستديمة.

ومن أحكام النقص:-

(إلزام المحكمة الجنائية لشركة التأمين بتعويض الإصابة وتلفيات السيارة وأن الوثيقة تأمين إجباري ، فلا تلزم الشركة إلا بالشق الخاص بالتعويض عن الإصابة) (طعن جنائي / ق جلسة ١٩٩٦/١/٢) السنة ٤٧ ص ٧٨.

الفصل الخامس

شروط الخطر المتعلقة بشخص المضرور

قصرت نصوص قانون ١٩٥٥/٦٥٢ بشأن التأمين الإجباري عن حوادث السيارات التزام (المؤمن) (بتعويض) المضرور أو ورثته عن الوفاة أو الإصابة الناتجة عن حوادث السيارات ، وخصت طائفة معينة و استبعدت طائفة أخرى.

على النحو الآتي :-

أولا المضرورون الذين يشملهم ضمان (المؤمن):-

لم تصدر بعد اللائحة التنفيذية لقانون ٢٠٠٧/٧٢ فيستمر العمل باللوائح والقرارات المعمول بها فيما لا يتعارض مع أحكام ق ٢٠٠٧/٧٢ (المادة الرابعة من القانون) وقد نصت المادة الخامسة ق ١٩٥٥/٦٥٢ بالتزام المؤمن (شركة التأمين) بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو الإصابة التي تلحق شخص من حوادث السيارة إذا وقعت بمصر في الأحوال المنصوص عليها بمادة ٦ قانون ١٩٥٥/٤٤٩ بشأن المرور ونصت المادة السادسة من قانون ١٩٥٥/٤٤٩ بعد صدور حكم المحكمة الدستورية أو لل التزام المؤمن (شركة التأمين) يشمل الأضرار التي تلحق بالغير وبالركاب في السيارات الخاصة والموتوسيكل وركاب باقي أنواع السيارات والغير وعمال السيارة.

فالتغطية التأمينية تكون لشخص (الغير) المصاب من سيارة خاصة وتشمل كذلك سيارات الأجرة وتحت الطلب ونقل الموتى ونقل الأشخاص.

ونصت م ١٣ ق ٥٥/٦٥٢ انه في تطبيق م ٦ ق ٥٥/٤٤٩ بإصدار المرور أنه يعد من الركاب في المفهوم بتلك المادة إذا كان راكبا سيارة معدة لنقل الركاب ويعد الشخص راكبا متى كان راكب داخل السيارة أو صاعدا إليها أو نازلا منها.

ويلتزم (المؤمن) بتغطية المسؤولية المدنية عن الوفاة أو الإصابة التي تلحق الأشخاص الآتين والمثبتة بوثيقة التأمين:-

(١) بالنسبة للسيارات الخاصة:- إصابات المشاة وركاب السيارة المؤمن عليها أو أي شخص خارج السيارة واقف أو جالس.

(٢) بالنسبة للسيارات الأخرى:-

ركاب السيارة ما دامت مخصصة لنقل الركاب ومثالها:

(أ) سيارات الأجرة وتحت الطلب ونقل الموتى.

(ب) سيارات النقل العام للركاب والمركبات والمقطورة الملحقة.

(ج) سيارات النقل الخاص للركاب المخصصة لنقل التلاميذ وموظفي

وعمال الشركات والهيئات والسيارات السياحية.

(د) سيارات الإسعاف والمستشفيات.

هـ) سيارات النقل بخصوص (الراكبين) المصرح بركوبها طبقا فقرة
هم م ١٦ ق ٤٤٩/١٩٥٥ - والمشاة أو الأشخاص خارج السيارة ،
ولو كانوا في سيارة أخرى صدمتها السيارة الواردة بوثيقة التأمين.

ويقصد بهم:- من كان بداخل السيارة أو صاعدا إليها أو نازلا منها ،
ولو كانت السيارة تحمل أكثر من العدد المصرح به.

ويلاحظ هنا:- أن التغطية بالنسبة (للغير) تكون في جميع الأحوال أيا
كان نوع السيارة.

ثانيا: الأشخاص المستبعدين من التأمين وهم:-

(١) بالنسبة للسيارات الخاصة:- (قائد السيارة) باعتباره المسئول عن
الحادث سواء كان مالكها أو سارقها أو كان مصرحا له لكنه جاوز
التصريح.

(٢) بالنسبة لركاب السيارة الخاصة:- فقد ألغي بحكم من المحكمة
الدستورية بجلسة ٢٠٠٢/٦/٩.

(٣) زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه وقت الحادث:- سواء كانوا من
ركاب السيارة أو من غير ركاب السيارة الخاصة طبقا م ٧ ق
١٩٥٥/٦٥٢.

(٤) بالنسبة لسيارات الأجرة وسيارات نقل الركاب:-
يستبعد منها:-

(أ) قائد السيارة:- باعتباره مسئولا عن الحادث.

(ب) أسرة قائد السيارة:- لأنها مخصصة لنقل الغير ، وليس لنقل الأسرة.

(هـ) نقل البضائع:- وكما هو واضح من العبارة أنها لنقل البضائع وليس لنقل الأشخاص.

وقد ثار التساؤل بالنسبة للسيارة النقل (بمقطورة) ، وكانت السيارة الجرارة مؤمن عليها لدى إحدى شركات التأمين ، والمقطورة مؤمن عليها لدى شركة تأمين أخرى : فأي شركتي التأمين تلتزم بتغطية حادث السيارة ؟؟ الشركة المؤمن لديها على السيارة ، أم الشركة المؤمن لديها على المقطورة ؟

(جـ) أجابت على ذلك (محكمة النقض) بقولها:-

(وحيث أن المقطورة هي مركبة (بدون محرك) معدة لكي يجرها جرار أو سيارة أو أي آلة أخرى ، فإن المعيار في تحديد المسؤولية المؤدية إلى الضرر يكون بتحديد (السبب الفعال المنتج فيها) في أحداث الضرر وليس بالسبب العارض.

(طعن جنائي ٤٧/١٣٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٤).

(طعن جنائي ٤٧/١٣٤٦ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٤).

(الطعنان ١٣٢١ ، ٤٧/١٣٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/١٦).

(طعن جنائي ٥٢/١٩٧١ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٣).

(طعن جنائي ٥٣/١٦١٤ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٠).

(طعن جنائي ٦٥/٦٥٧٠ ق ١٩٩٦/١١/٢٦)

كما يجب البحث عما إذا كانت السيارة أو المقطورة هي التي تدخلت تدخلا إيجابيا في وقوع الحادث لإلزام الشركة المعنية بأداء التعويض (طعن جنائي / ق جلسة ١٩٩٥/١/٢). مسئولية سائق السيارة عن عمله غير المشروع قيامها سواء كان الجرار الذي يقوده هو الأداة التي تسببت في الحادث أو المقطورة . تحديد المؤمن الملتزم بجبر الضرر الناشئ عن الحادث مناطه : تحديد أي من المرتكبين أدى إليه أو مساهمتها معا في (طعن ٧٠/٣٩٢٧ ق جلسة ٢٠٠٢/٧/٢٨) وظاهر من حكم النقض أن العبرة هي بالجرار أو السيارة التي تجر المقطورة ولو كان الحادث بفعل المقطورة وعليه فيجب أن يغطي التأمين السيارة ومقطورتها. وقضت محكمة النقض في (الطعنان ١٣٢١، ٤٧/١٣٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/١٦): بمسئولية الشركة الطاعنة على أن الحادث كان نتيجة فعل إيجابي من الجرار المؤمن عليه لديها بعد أن قاده سائقه بسرعة تزيد عن الحد المقرر في طريق ضيق مما أدى إلى انفصال المقطورة عنه وسقوطها في الماء بما مؤداه اعتبار الجرار هو (السبب الفعال المنتج) دون المقطورة التي لم تكن سوى سبب عارض. بل أن محكمة النقض لا تكتفي بالراكبين فقط وإنما تمت مظلة التأمين إلى جميع المقطورة ولو لم يكن مؤمنا عليها - في حالة ثبوت خطأ الجرار المؤمن عليه ، كسبب فعال ومنتج في أحداث الضرر).

(طعن ٤٧/١٣٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٤).

الفصل السادس

عدم دستورية قصر آثار عقد التأمين في شأن السيارات الخاصة على الغير دون الركاب

قضت المحكمة الدستورية العليا في القضية ٥٦ / ٢٢ ق
دستورية بجلستها بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٠ بعدم دستورية المادة الخامسة
من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ التأمين الإجباري من المسؤولية
المدنية الناشئة من حوادث السيارات فيما تضمنه من قصر آثار عقد
التأمين في شأن السيارات الخاصة على الغير دون الركاب وأساس هذا
الحكم هو أنه يجب أن يشمل التأمين ركاب السيارة الخاصة كمثله في
ركاب باقي أنواع السيارات ولأهمية هذا الحكم فسوف نسرد هذا الحكم
فيما يلي.

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا

الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ (تابع) في ٢٠ يونيو سنة ٢٠٠٢
بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الأحد ٩ يونيو سنة ٢٠٠٢م الموافق ٢٨
ربيع الأول سنة ١٤٢٣هـ.

برئاسة السيد المستشار الدكتور / محمد فتحي نجيب (رئيس المحكمة)
وعضويه السادة المستشارين / عبد الرحمن نصير و ماهر البحيري
ومحمد على سيف الدين وعدلي محمود منصور ومحمد عبدالقادر
عبدالله وعلى عوض محمد صالح

وحضور السيد المستشار سعيد مرعي عمرو

رئيس هيئة المفوضين

وحضور السيد / ناصر امام محمد حسن

أمين السر

أصدرت الحكم الآتي

في القضية المقيدة بجول المحكمة الدستورية العليا برقم ٥٦
لسنة ٢٢ قضائية دستورية.

المقدمة من

١- السيد / منتهى محمد على

٢- السيد / أحمد على التلباني

٣- السيد / حسام السيد أحمد على التلّباني

٤- السيدة / هناء السيد أحمد على التلّباني

٥- السيدة / هبة السيد أحمد على التلّباني

ضد

١- السيد رئيس الجمهورية

٢- السيد رئيس مجلس الوزراء

٣- السيد رئيس مجلس إدارة شركة مصر للتأمين

الإجراءات

بتاريخ الثامن من مارس سنة ٢٠٠٠ ، أودع المودعون قلم كتاب المحكمة صحيفة الدعوى المائلة طالبين الحكم بعدم دستورية ما تضمنته المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات من قصر التأمين في السيارة الخاصة على الغير دون الركاب.

قدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلب فيها أصليا الحكم بعد قبول الدعوى ، واحتياطيا برفضها.

وبعد تحضير الدعوى ، ادعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها. ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة حيث قررت المحكمة بجلسة ٢٠٠٢/٤/١٤ حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٠٠٢/٦/٩ ، وصرحت لهيئة قضايا الدولة بتقديم مذكرات خلال أسبوعين.

وبتاريخ ٢٤/٤/٢٠٠٢ تقدمت هيئة قضايا الدولة بمذكرة دفعت فيها بعدم قبول الدعوى لعدم اتصالها بالمحكمة وفقا للأوضاع المنصوص عليها في قانونها.

وبتاريخ ٢٤/٤/٢٠٠٢ تقدمت هيئة قضايا الدولة بمذكرة دفعت فيها بعدم قبول الدعوى لعدم اتصالها بالمحكمة وفقا للأوضاع المنصوص عليها في قانونها.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة.

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم الدعوى رقم ١٣١٢ لسنة ١٩٩٩ مدني ، أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد المدعى عليه الثالث وآخرين ، طالبين الحكم بالزامهم متضامنين بأن يؤدوا لهم مبلغ مليون جنيه تعويضا ماديا وأدبيا وموروثا عن وفاة مورثهم المرحوم الدكتور / حاتم السيد التلباني ، وقالوا بيانا لدعواهم أن المدعى عليه الثالث كان قد تسبب في وفاة مورثهم أثر حادث تصادم السيارة الخاصة التي كان يستقلانها بقيادة الأول ، وقد قيدت ضده جنحة رقم ١٠٣١٣ لسنة ١٩٩٧ ، قضى فيها بتغريمه مائتي جنيه والمصروفات ، وبتعويض مؤقت قدره ٥٠١ جنيه ، وتأييد الحكم استئنافيا ، وإذ ثبت خطأ المدعى عليه الثالث مما ألقى بالمدعين ضررا يستوجب تعويضهم ، فقد أقاموا تلك الدعوى طالبين الحكم لهم بطلباتهم آنفة البيان ، وبجلسة ١٩٩٩/٧/٣١ قضت محكمة الموضوع بإلزام

المدعى عليهما الثالث والرابع بأن يؤديا بالتضامن إلى المدعين الأول والثاني مبلغ خمسة عشر ألف جنيه يقسم بالتسوية بينهما ، ومبلغ ثلاثة آلاف جنيه لكل واحد من باقي المدعين تعويضا تأديبيا ، وبأن يؤديا إلى المدعين الأول والثاني مبلغ تسعة آلاف جنيه تعويضا موروثا يقسم بينهما حسب الفريضة الشرعية على أن يخصم من المبلغ المقضي به مبلغ ٥٠١ جنيه قيمة التعويض المؤقت ، وإذ لم يرتض المدعون ، والمدعى عليهما الثالث والرابع هذا القضاء فقد أقاموا الاستئنافات أرقام ١٣٢٨ ، ١٢٨٦٣ ، ١٤٣٨١ لسنة ١١٦ قضائية على التوالي طعنا عليه أمام محكمة استئناف القاهرة التي قررت ضمهم لنظرهم معا وليصدر فيهم حكم واحد وأثناء نظرهم دفعت المدعى عليها الرابعة بأن قانون التأمين الإجباري رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ لا يغطي المسؤولية المدنية عن الإصابات التي تحدث لركاب السيارة الخاصة فدفعت المدعون بعدم دستورية هذا النص ، وإذ قدرت محكمة الاستئناف جدية دفعهم ، وصرحت لهم بإقامة الدعوى الدستورية ، فقد أقاموا الدعوى الماثلة.

وحيث أن هيئة قضايا الدولة دفعت بعدم قبول الدعوى الماثلة من وجهين ،

أولهما: عدم اتصالها بالمحكمة وفقا للأوضاع المنصوص عليها في قانونها ، ذلك أن الدعوى الماثلة ما هي إلا طلب تفسير لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ على نحو يسمح بأن يلحق بهذا النص ، البيان الوارد بالمادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ على الرغم من إلغائه ، وصولا إلى القضاء بعدم دستوريته ،

الأمر الذي يعني أن طلب الفصل في دستورية النص الطعين وطلب تفسيره مطروحا في الدعوى الماثلة ، وإذ قدم طلب التفسير من غير الطريق التي حددته المادة (٣٣) من قانون المحكمة الدستورية العليا ، فإنه يكون غير مقبول ،

وثانيهما: أن المدعين ليس لهم مصلحة شخصية في إبطال النص الطعين ، ذلك أن المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية الناشئة من حوادث السيارات قد خلت من بيان الحالات التي يلتزم فيها المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تنتج عن حوادث السيارات ، وأحالت في ذلك إلى المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٩٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ، وإذ ألغي القانون الأخير برمته اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور ، فإن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات الخاصة أصبحت غير محددة بنطاق معين ، وأصبح التزام المؤمن شاملا تغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو الإصابة البدنية التي تلحق أي شخص متى نتجت عن حادثة سيارة خاصة داخل جمهورية مصر العربية سواء كان من ركبها أو من الغير.

وحيث إن هذا الدفع مردود ، وذلك أن مناط استتهاض ولاية هذه المحكمة بالرقابة على دستورية القوانين واللوائح ، هو ادعاء تعارض بين نص تشريعي وحكم في الدستور وحتى تستظهر هذه المحكمة قيام هذا التعارض أو انتفائه ، فإن الأمر يقضي منها لماهية النص المدعى

مخالفته للدستور فإن كانت عبارة النص واضحة لا لبس فيها ، تصدت لمراقبة دستوريته بحالته ، وإن كان النص قد لحق بعبارته ثمة غموض ، فإن المحكمة تستعين على تحديد ماهيته بتفسيرها إياه ، حتى تتمكن من إعطاء النص مدلوله القانوني الصحيح الذي يدفع به إلى نطاق الرقابة الدستورية عليه ، والمحكمة إذ تفسر النص في هذا الإطار ، فإنها تفسره في إطار يغاير ويتميز عن مباشرتها لاختصاصها بالتفسير التشريعي الملزم المنصوص عليها في المادة (٢٦) من قانونها ، لما كان ذلك وكان المقرر أن هذه المحكمة بما لها من هيمنة على الدعوى ، هي التي تعطيها وصفها الحق ، وتكييفها القانوني الصحيح ، وكان البين من الأوراق أن طلبات المدعين فيها تتمثل في الحكم بعدم دستورية ما تضمنه نص المادة (٥) من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٥ بشأن التأمين الإجباري من قصر التأمين في السيارة الخاصة على الغير دون الركاب ، تأسيسا على مخالفة هذا النص لمبدأ المساواة المنصوص عليه في المادة (٤٠) من الدستور ، فإن دعواهم تغدو طعنا بعدم دستورية هذا النص ويصبح الدفع بعدم قبولها - قولا بأنها في حقيقتها طلبا لتفسير - خليقا بالرفض.

وحيث أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المصلحة الشخصية المباشرة تعد شرطا لقبول الدعوى الدستورية ومناطقها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة في الدعوى الموضوعية وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية لازما للفصل في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها المطروحة على محكمة الموضوع ، متى كان ذلك ، وكان

النزاع الموضوعي يتعلق بطلب المدعين تعويضهم عن الأضرار التي لحقت بمورثهم نتيجة حادث تصادم السيارة الخاصة التي كان يستقلها مرافقا لقائدها ، وقد دفعت المدعى عليها للرابعة (شركة التأمين) الدعوى بأن المادة (٥) من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري لا تغطي المسؤولية عن الإصابات التي تحدث لركاب السيارة الخاصة ، فقد أصبح للمدعين مصلحة شخصية ومباشرة في الطعن بعدم دستورية هذا النص فيما تضمنه من قصر التأمين من السيارة الخاصة على الغير دون الركاب ، باعتبار أنه يتمثل العقبة القانونية في امتداد مظلة التأمين لتشمل ركاب السيارة الخاصة.

وحيث أن المادة (٥) من قانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات تنص على أن (يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن إصابة بدنية تلحق أي شخص من حوادث السيارة إذا وقعت في جمهورية مصر ، وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة (٦) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضايا من تعويض مهما بلغت قيمته ، ويؤدي المؤمن مبلغ التعويض إلى صاحب الحكم فيه).

وتخضع دعوى المضرور قبل المؤمن للتقدم المنصوص عليه في المادة (٧٥٢) من القانون المدني.

وتنص المادة (٦) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور على أن (إذا أثبت الفحص الفني صلاحية

السيارة فعلى الطالب أن يقدم وثيقة تأمين من حوادث السيارة عن مدة الترخيص صادرة من إحدى هيئات التأمين التي تزاوِل عملها التأمين بمصر .

ويجب أن يغطي التأمين المسؤولية المدنية عن الإصابات التي تقع للأشخاص وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة.

ويكون التأمين في السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب ولباقي أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها.

وحيث أن المادة (٥) من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ، قضت بالتزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن وفاة أي شخص أو إصابته في بدنه متى كان ناتجا عن إحدى حوادث السيارات التي تقع داخل البلاد ، وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة (٦) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ، وقد أوردت المادة (٦) من القانون الأخير الأحوال التي يغطي فيها التأمين المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات ، وفرقت في ذلك بين نوعين من السيارات ، الأولى السيارات والموتوسيكلات الخاصة والتي أوجبت أن يكون التأمين فيها لصالح الغير دون الركاب ، والثانية باقي أنواع السيارات ويكون التأمين فيها لصالح الغير والركاب دون عمال السيارة.

ومؤدي ما تقدم أن قانون التأمين الإجباري على السيارات رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ حينما أحال إلى البيان الوارد بنص المادة (٦) فإنه

قصد إلى إلحاق هذا البيان بأحكامه ، منتزعا إياه في إطاره التشريعي الخاص بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، جاعلا منه لبنة من بيانه مندمجا فيه خاضعا لما تخضع له باقي أحكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، لما كان ذلك وكان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ لم يتعرض بالإلغاء أو التعديل لنص المادة (٥) من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، فإن هذا النص بكامل أجزائه بما في ذلك البيان الذي ألحق به من نص المادة (٦) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ يكون قائما وساريا ويقبل أن يرد على حكمه الطعن بعدم الدستورية.

وحيث أن المدعين ينعون على نص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ والمشار إليه - بعد أن أصبح البيان المحدد الوارد بالمادة (٦) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ جزءا لا يتجزأ منه - أنه إذ يقضي بعدم شمول مظلة التأمين ركاب السيارة الخاصة فإنه قد أحدث تمييزا لا يستند إلى أسس موضوعية بين ركاب السيارة الخاصة وركاب باقي أنواع السيارات ، بالمخالفة لحكم المادة ٤٠ من الدستور.

وحيث أن هذا النعي سديد ، ذلك أن مبدأ المساواة أمام القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يستهدف حماية حقوق المواطنين وحرياتهم في مواجهة صور التمييز التي تتل منها أو تقيد ممارستها ، وهو بذلك يعد وسيلة لتقرير الحماية القانونية المتكافئة التي لا يقتصر تطبيقها على الحقوق والحريات العامة المنصوص عليها في الدستور ، بل ينسحب مجال أعمالها إلى الحقوق التي يقررها

القانون العادي ويكون مصدرا لها ، فلا يجوز للقانون أن يقيم تمييزا غير مبرر تتنافر به المراكز القانونية التي تتماثل عناصرها ، إذ كان ذلك ، وكان النص الطعين قد ميز بين فئتين من ركاب السيارات بأن يختص الفئة الأخيرة بمعاملة تأمينية متميزة تتمثل في شمول مظلة التأمين لركاب هذا النوع في حين حجب عن الفئة الأولى هذه الميزة ، حال أن جميع هؤلاء الركاب في مركز قانوني متماثل ، فهم جميعا ينطبق في شأنهم وصف الركاب ، كما أنهم ليسوا طرفا في عقد التأمين المبروم بين شركة التأمين ومالك السيارة ، وهو يتحدون في عدم مسئوليتهم عن وقوع الحادث ، كما يتحدون في أن أضرارا لحقت بهم من جرائه ، وكان يلزم ضمانا للتكافؤ في الحقوق بين هاتين الفئتين أن تنظمها قاعدة موحدة لا تقيم في مجال تطبيقها تمييزا بين المخاطبين بها ، وإذ أقام النص الطعين ذلك التميز التحكيمي بين هاتين الفئتين ، فإنه يكون مناقضا للمساواة التي فرضتها المادة (٤٠) من الدستور.

فصل في الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ التأمين الإجباري من المسئولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات فيما تضمنه من قصر آثار عقد التأمين في شأن السيارات الخاصة على الغير دون الركاب وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائتي جنيه مقابل أتعاب المحاماة . (القضية رقم ٥٦ لسنة ٢٢ ق دستورية جلسة ٢٠٠٢/٦/٩ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٥ تابع في ٢٠٠٢/٦/٢٠).

عدم دستورية المادة الخامسة فقرة (١) ق ٦٥٢ / ١٩٥٥ :-

التي كانت تجعل التأمين قاصرا فقط لصالح (الغير) وركاب السيارات غير الخاصة دون عمالها:

قضت المحكمة الدستورية في (الطعن ٢٥/١٠٩ ق دستورية جلسة ٢٠٠٤/٤/٤) أن آثار عقد التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات تشمل (عمال جميع أنواع السيارات التي يعملون عليها) وأن نص فقرة (١) ينطوي على تمييز غير مبرر بين فئة الركاب في السيارات الخاصة وباقي أنواع السيارات ، وبين فئات العمال في أنواع السيارات الأخرى غير السيارات الخاصة كالنقل والأجرة مثلا ، لأن التأمين يشمل الفئة الأولى دون الثانية ، وأن العمال بالنسبة للسيارات الأخرى غير الخاصة هم من الركاب وينطبق عليهم هذا الوصف حتى لو كانوا من عمالها وطالما أنه لم تثبت مسؤوليتهم الجنائية عن وقوع الحادث بل كانوا ضحية له ، فإنه يجب أن تشملهم آثار عقد التأمين وتعويضهم إعمالا لمبدأ المساواة أمام القانون ، فالقانون يستهدف حماية حقوق المواطنين وحرياتهم في مواجهة صور التمييز التي تنال منها أو تقيد ممارستها ، ولا يجوز للقانون أن يقيم تمييزا غير مبرر تتغير به المراكز القانونية التي تتماثل عناصرها.

نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٦ بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١٥ (

أثر الحكم بعدم دستورية المادة الخامسة من ق ٦٥٢ / ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات:-

بعد صدور حكم المحكمة الدستورية في القضية رقم ٢٥/١٠٩ ق
دستورية والصادر بجلسة ٢٠٠٤/٤/٤ والمنشور بالجريدة الرسمية
عدد ١٦ بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١٥ ، أصبح عقد التأمين ونطاقه يشمل
أشخاصا أصبح لهم الحق في طلب التعويض عما يقع لهم من حوادث
السيارات وهم :-

(١) عمال السيارة النقل مرتكبة الحادث.

(طعن ٦٤/٩٣٦٣ ق جلسة ٢٠٠٥/٤/٧).

(٢) محصل السيارة (المجنى عليه) باعتباره من عمالها.

(طعن ٦٥/١٧٩٩ ق جلسة ٢٠٠٥/١٠/٨).

(٣) ركاب الجرار الزراعي باعتباره في (مركز قانوني متماثل) ،
ضمانا للتكافؤ في الحقوق بين جميع الفئات دون تمييز بينهم.

(طعن ٦٤/٩٩٠٢ ق جلسة ٢٠٠٥/٤/٢٦).

(٤) استفادة راكب السيارة النقل من التأمين ولو كان ابن مالكها:-

طالما كان أحد ركبها على ذلك ورد نص المواد ق ١٩٥٥/٦٥٢ بشأن
التأمين الإجباري و م ٦ ق ١٩٥٥/٤٤٩ بشأن السيارات وقواعد
المرور - عاما ومطلقا - فلا محل لتقييد أو تخصيصه بدون مخصص.

فنطاقه أنه يسري لصالح (الغير والركاب والعمال).

(طعن ٧٤/١٨٦٥ ق جلسة ٢٠٠٦/٣/١٤).

مالا يشملته نطاق قانون التامين الإجباري من حيث الأشخاص:-

- ما يلحق قائد السيارة النقل أو الأجرة من (أضرار) نتيجة الحادث الذي تسبب فيه بخطئه ، لأنه (لا يعد من الغير) الذي يغطي الإجباري الأضرار التي تلحق به. (طعن ٧٥/٥٨٤٣ ق جلسة ٢٨/٣/٢٠٠٦).

الفصل السابع

مدة التأمين

(المواد ٥، ٦ ق ٧٢/٧٠٠٧)

أولاً: مدة سريان التأمين: - (م ٦ من القانون)

تنص م ٦ ق ٧٢/ ٢٠٠٧ سريان مفعول (وثيقة التأمين) طول مدة ترخيص تسيير المركبة وحتى مهلة تجديد الترخيص المسموح بها في (قانون المرور) وهي مهلة (٣٠ يوم) ، كما يسري مشمول وثيقة التجديد من اليوم التالي لانتهاء مدة الترخيص حتى نهاية المهلة المسموح خلالها بتجديد الترخيص.

وإذا كان تاريخ بدء سريان الرخصة تاليا لتاريخ بدء سريان التأمين بمدة لا تجاوز (٧ يوم) امتد تاريخ انتهاء سريان التأمين بنفس المدة ، وعلى قلم المرور عدم قبول الوثيقة إذا زلت الفترة عن (٧ يوم).

ثانياً: إلغاء التأمين: (م ٥ من القانون)

لا تسحب وثيقة التأمين أو تلغى إذا كان ترخيص السيارة لازال قائماً ، وإذا ألغى فلا يترتب على الإلغاء أثر (للمضرور) المطالب بحقه.
كما أنه في حالة (نقل الملكية للغير) تسري الوثيقة الأصلية أو الوثيقة المجددة بالنسبة (للمالك الجديد) عن (المدة الباقية) حسبما يرد باللائحة

التفذية للقانون واللى سآصر ؤلال (٣ شهر) من وقآ صآور
(القانون الجأأ ٧٢/٢٠٠٧).

الفصل الثامن

آثار التأمين

مقدمة

يترتب على (عقد التأمين) المبرم بين المؤمن (شركة التأمين) وصاحب السيارة عدة آثار والتزامات على عاتق الضرائب كما ترتب حق للغير المضرور.

من تلك الآثار :-

(١) التزام المؤمن (شركة التأمين) بتغطية مسؤولية المؤمن له (صاحب السيارة) ومسئولية قائد السيارة مهما بلغ مبلغ التعويض المقضي به للمضرور.

(٢) تقدير حق مباشر للمضرور على مبلغ التأمين

(٣) حرمان المؤمن من الدفع بعدم التأمين أو بالسقوط في مواجهة المضرور.

(٤) السماح للمؤمن بالرجوع على المؤمن له (صاحب السيارة) وعلى قائد السيارة ، أو الغير المسئول عن الحادث.

فسوف نتناول فيما يلي /٦/ موضوعات مرتبطة بعقد التأمين المبرم بين شركة التأمين وصاحب السيارة على النحو الآتي:-

(١) التزامات المؤمن له (صاحب السيارة).

(٢) التزامات المؤمن (شركة التأمين).

(٣) نوع المؤمن تجاه المؤمن له.

(٤) الدعوى المباشرة للمضرور.

٥) رجوع المؤمن على المؤمن له.

٦) رجوع المؤمن على (الغير) مرتكب الحادث.

وفيما يلي نتناول بالشرح آثار عقد التأمين المترتبة عليه .

٩) التزامات المؤمن له

١) الإدلاء ببيانات الخطر ، وبالأخطار من تفاقمه:-

كي يقبل المؤمن التأمين من الخطر بقسط معين وشروط معينة وأن تظل ظروف الخطر ثابتة مدة التأمين حتى يبقى على نفس القسط ونفس الشروط ، فإن هو كتم عنه بعض البيانات أو كذب في بعضها غشا منه فإن الجزاء هو (البطلان) لعقد التأمين من تاريخ الكذب أو الكتمان لكن لا يجوز المؤمن أن يتمسك به قبل المضرور طبقاً م ١٩ فيحرم المؤمن له من مبلغ التأمين ، ويحتفظ المؤمن بالأقساط (ق ٦٥٢/١٩٥٥) التي تلقاه على سبيل (العقوبة المدنية) حتى ولو لم يؤد ذلك إلى وقوع الحادث.

أما إذا كان المؤمن له حسن النية فإن للمؤمن (الخيار) بين الإبقاء على العقد بحالته أو فسخه أو زيادة القسط ، فإن اكتشف الحقيقة بعد وقوع الحادث كان له خفض مبلغ التأمين بنسبة تعادل ما اتفق عليه من قسط كان يجب على المؤمن له أدائه إذا ما أدلى بالحقيقة حتى ولو كان للبيان غير الصحيح الذي كتمه المؤمن له لم يكن له دخل في الحادث.

وإزاء ما قد يحدث من المؤمن له بعد فساد الذمم في هذا العصر فحدد المشرع بالقانون ١٩٥٥/٦٥٢ قسط موحد وشروط موحدة بالنموذج المطبوع بالوثيقة الصادرة بقرار وزير المالية وسند المشرع في ذلك أن قانون المرور قد تكفل بوضع شروط الأمان اللازمة لإصدار ترخيص

تسيير السيارة التي لا يصدره بدونها إلى جانب صلاحية الشخص لقيادة السيارة فإذا ما خالفها سحبته ترخيص السيارة وترخيص القيادة.

(٢) أداء قسط التأمين في موعده:-

فإن تخلف عن الأداء في الميعاد اعنره المؤمن وأمهله ٣٠ يوم يقف بعدها سريان التأمين ولا يتمتع المؤمن له بأى تغطية تأمين خلال فترة وقف السريان ، فإن لم يؤد بعدها القسط فله إما فسخ العقد أو يحل موعد الوفاء بالقسط التالى فتنفذ ضده عدد من الإجراءات:

لكن في ظل قانون ١٩٥٥/٦٥٢ بالتأمين الإجباري الوثيقة لا تلغى إلا في حالة (إلغاء الرخصة) طبقا (م ١١٩٥٥/٦٥٢) وفي هذه الحالة يلتزم المؤمن أن يرد للمؤمن له جزءا من باقى القسط بما يتناسب والمدة المتبقية من فترة التأمين بشرط تقديم المؤمن له وثيقة التأمين الملغاة على أن يستنزل المؤمن (شركة التأمين) مصروفات إصدار الوثيقة بما لا يجاوز ٦% من القسط .

(٣) الأخطار عن تحقيق الخطر المؤمن منه أو وقوع الكارثة:

فإن (تخلف) عن الإخطار خلال مدة أقصاها (ثلاثة أيام) سقط حق المؤمن له في (مبلغ التأمين) مادام هناك شرط صريح بارز في الوثيقة ولم يقدم المؤمن له (عذر مقبول) ولم يكن هناك قوة قاهرة حالت دون الإخطار ويجوز الإخطار إلى جهة أخرى تحددها الوثيقة لمكتب خبرة أو جهة رسمية كقسم الشرطة ، أو إدارة الإطفاء.

٢) التزامات المؤمن :-

طبقاً للمادة الخامسة ق ١٩٥٥/٦٥٢ فإن التزام المؤمن بتغطية التعويض المستحق للمضرور من حادث السيارة بقيمة ما يحكم به مهما بلغت قيمة التعويض.

وتخضع دعوى التعويض المرفوعة من المضرور ضد المؤمن (شركة التأمين) للتقادم الوارد بمادة ١/٧٥٢ مدني وهي (٣ سنوات). ولكن هناك أحوال لا تلتزم فيها شركة التأمين بأداء كامل مبلغ التعويض المقضي به مواجهة المؤمن له نتيجة الحادث وتدفع جزء من ذلك المبلغ فتتبرأ نمتها من ذلك.

١- الدفع بالمقاصة من جانب شركة التأمين تجاه المضرور:

وتضرب لذلك مثالا: أن يعترض أحد المارة سيارة مسرعة بعرض الطريق مما يؤدي إلى انقلابها وإصابة قائدها المؤمن له. وصدر حكم المحكمة الجنائية فيها بمعاقبة كل منهما لاشتراكه في فعل الخطر الذي نتج عنه الحادث ، ثم رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية بتعويض المصاب الذي عبر الطريق ب ٣٠ ألف وإلزامه أن يدفع لقائد السيارة عشرة آلاف جنيه لتسببه في الإصابة التي لحقت بالأخير فرفع المضرور دعوى مباشرة ضد شركة التأمين بأداء مبلغ ٣٠ ألف جنيه للشركة الدفع بالمقاصة في هذه الحالة فلا تدفع سوى عشرون ألف جنيه فهي لا تلتزم تجاه المضرور إلا بقدر التزام المؤمن

له تجاه المضرور فلا يتقاضى منها سوى عشرون ألف جنيه لسبق تقاضي مبلغ عشرة آلاف جنيه بطريق المقاصة.

٢ - تعدد التأمين:-

كتعدد وثائق التأمين الإجباري عن سيارة واحدة عن ذات المدة لسهو مثلا فأي الشركتين يلتزم بأداء التعويض ؟

والجواب أن المضرور لا يجوز له الجمع بين أكثر من تعويض عن ذات الحادث في نفس الوقت، فإنه إذا أدت إحدى الشركتين مبلغ التعويض المقضي به ، برأت نمة الشركة الأخرى تجاه المضرور (م ٢٨٤ مدني) أما إيراءه لنمة أحدهما أو إسقاط حقه قبلها لا يترتب عليه براءة نمة الأجر (م ٢٨٩ مدني) وللشركة التي أدت مبلغ التعويض الرجوع بنصفه على شركة التأمين الأخرى باعتبارهما مدينين بدين واحد طبقا (م ٣٠١ مدني).

وهن أحكام النقض في هذا الصدد:

أن قانون التأمين الإجباري إذا استلزم التأمين على المقطورة على استقلال عن الجرار ، فإن على محكمة الموضوع تحديد المسئولية عند تعدد الأسباب المؤدية إلى الضرر أخذا بمعيار السبب المنتج الفعال دون السبب العارض وبالتالي فإن الحكم على الشركتين المؤمن لديها على الجرار ، والمؤمن لديها على المقطورة بالتعويض بالتضامن عن الحادث دون بيان سبب الضرر يكون (خاطئا) خاصة وإن الحادث وقع نتيجة مصادمة المجني عليه بمقدم السيارة المؤمن عليها.

(طعن مدني ٦٥/٦٥٧١ وجلسة ١١/٢٦/١٩٩٦)

شروط التزام المؤمن بأداء مبلغ التعويض:-

(١) صدور حكم نهائي بالتعويض (طعن ٣٥/٢٦٨ وجلسة ١/٨/١٩٧٠).

(٢) أن تكون السيارة أداة الحادث مؤمن عليها لدى شركة التأمين.
(طعن ٤٨/٣٥٢ وجلسة ٢١/٥/١٩٨٢).

(٣) وقوع المخاطر المؤمن منها خلال مدة سريان وثيقة التأمين.

(٤) ثبوت مسئولية قائد المركبة عن الضرر. (المواد ١٠، ٣، ١١ ق ١٩٧٣/٦٦، م ٥ ق ١٩٥٥/٦٥٢).

(طعن ٧٣/٢٨٥ وجلسة ١٤/١٢/٢٠٠٤).

(٥) اختصاص شركة التأمين في الدعوى المدنية ليكون الحكم الصادر في مواجهتها ملزماً لها.

(طعن ٥٦/١٠٥٧ وجلسة ٢٦/٤/١٩٨٨).

الفنوع

٣) دفعوع المؤمن تجاه المؤمن له

إذا قام المؤمن له بأداء مبلغ التعويض المحكوم به عليه إلى المضرور كان له حق الرجوع على المؤمن (شركة التأمين) بما دفعه أعمالاً لالتزامه بالضمان المترتب على عقد التأمين المبرم معه فإن رفض المؤمن أداء مبلغ التعويض للمؤمن له الذي دفعه إلى المضرور كان على المؤمن له حق رفع دعوى رجوع أو دعوى ضمان ولكي تبرأ ذمة المؤمن من ذلك الضمان عليه توجيه أحد الدفعوع الآتية:-

أ- الدفع ببطلان التأمين : نتيجة كذب المؤمن له أو كتمان وقائع جوهرية مؤثرة على الحكم بأداء المؤمن لمبلغ التعويض حيث أن على المؤمن له التزام بضمان صحة وقائع ترخيص السيارة للمؤمن ، وإن الغش مبطل للتصرفات والإجراءات وبالتالي بطلان عقد التأمين مع احتفاظ المؤمن بالقسط على سبيل العقوبة الخاصة .

ب- الدفع بعدم التأمين :-

ومثاله مسؤولية المؤمن عن أضرار تلحق بالأشياء وليس الأشخاص أو الأضرار التي تلحق زوجته وأبويه وأبنائه أو مسؤوليته عن موضوع غير متعلق (بحادث سيارة) وكان الدفع يكون فقط في مواجهة المؤمن له دون المضرور.

ج- الدفع بتعدد التأمين:

كإبرام المؤمن له أكثر من وثيقة تأمين ، فإذا كان المؤمن له حسن النية تحمل كل مؤمن بنسبة من التعويض، وإن كان سيء النية بسكوته عن

- إعلان المؤمنون المتعاقدين - فإن الجزاء هو (بطلان عقود التأمين المعقودة) فيتحمل المؤمن له وحده مبلغ التعويض الذي أداه للمضرور.
- د- الدفع بعدم حجية الحكم الصادر في دعوى المسؤولية لعدم اختصاص المؤمن فيها. اعمالاً لقاعدة تسييه الأحكام.
- هـ- الدفع بالتقادم أعمالاً لنص م ٧٥٢ مدني الخاصة بسقوط الدعاوى التي نشأت عن عقد التأمين بالتقادم بمضي ٣ سنوات على حدوث الواقعة سبب طلب اقتضاء التأمين ويبدأ حال التسوية الودية مع المضرور من وقت حصول التسوية.

٤) الدعوى المباشرة للمضرور

إذا لحق (المضرور) (إصابة بدنية) ناشئة عن (حادث سيارة) ومنصوص عليه بوثيقة التأمين فإن (المضرور) أحد أمرين:-

(١) إما إقامة دعوى مسئولية مدنية في مواجهة المؤمن له المسئول ، ثم يرجع بعد حصوله على حكم نهائي بدعوى مباشرة على المؤمن.

(٢) وإما أن يقيم دعوى مباشرة في مواجهة المؤمن مباشرة ، مختصما فيها المؤمن له (المسئول).

(٣) أو يرفع دعوى مدنية بالتبعية للدعوى الجنائية في وقت لاحق لها مدعيا بالحق المدني في مواجهة المؤمن والمتهم المسئول مطالبا بحق في التعويض.

وسوف نتناول ذلك بالتفصيل فيما يلي :-

أولا: إقامة المضرور الدعوى المباشرة بعد صدور حكم نهائي بالتعويض وترفع ضد المؤمن له المسئول مطالب بتعويض (الضرر) الناشئ عن (حادث سيارة).

وعلى المؤمن له إخطار المؤمن بدعوى التعويض وللمؤمن الإنضمام إلى المؤمن له المسئول ، غير أن الحكم الصادر في الدعوى المرفوعة لا يكون حجة على (المؤمن) لكونه لم يكن طرف حقيقيا في دعوى المسئولية ، وقد يتخذ المؤمن موقفا سلبيا فلا يتدخل في تلك الدعوى.

فإذا صدر حكم نهائي لصالح المضرور سواء من المحكمة الجنائية مدعيا بالحق المدني ، أو من المحكمة المدنية فإن ذلك الحكم دليل تحقق التزام المؤمن بالتعويض إلى المضرور مباشرة بصرف النظر عن مبدأ حجية الأحكام (طعن مدني ١٩٧٠/١/٨ السنة ٢١ ص ٤٣ ويأتي ذلك أعمالا للمادة الخامسة من القانون).

والمؤمن) في سبيل دفع مسئوليته عن أداء مبلغ التأمين للمضرور عدة وسائل هي:-

(١) إثبات أن الحكم الصادر في دعوى المسئولية كان نتيجة تواطؤ بين المؤمن له والمضرور.

(٢) أو إقرار المؤمن له بالمسئولية.

(٣) المجادلة في مدى مسئولية المؤمن.

(٤) إثباته أن الحكم النهائي كان (غيبيا) وأن المحكمة لم تسمع إلى أي دفاع حول موقف المسئول.

ثانيا : إقامة المضرور الدعوى المباشرة ضد شركة التأمين المؤمن لديها على السيارة أداة الحادث , بدون حصول على حكم بالتعويض :-

وهذه الدعوى لا يشترط لقبولها

(١) أن يكون مالك السيارة مختصما فيها.

(٢) ولا أن يستصدر المضرور أولا حكما بتقدير مسئولية مالكها عن الضرر. (طعن جنائي / جلسة ١٩٨٠/٦/٣).

وانما يشترط لقبولها :-

(١) ثبوت مسئولية مرتكبها ، وأنها عن حادث سيارة كنص وثيقة التأمين ، وأن يكون ذلك بحكم جنائي نهائي بات ، وعلى المدعي تقديم الدليل عليه (طعن ٣٧/٥٦ وجلسة ١٩٧٠/٤/٢١).

(٢) أن تكون السيارة أداة الحادث مؤمنا عليها إجباريا لدى إحدى شركات التأمين بمصر وقت وقوع الحادث (طعن ٥٥/١١ وجلسة ١٩٨٨/٥/٢٦).

وله حق الرجوع مباشرة على شركة التأمين لأقتضاء التعويض عما أصابه من ضرر نتيجة حادث سياره دون اشتراط استصداره حكما بتقرير مسؤولية المؤمن له من الحادث أو أختصامه هو أو قائد السياره (طعن ٥٥ / ١١ ق جلسة ١٩٨٨ / ٥ / ٢٦) .

(٣) إذا كان المسئول عن الحادث (المؤمن له) وجب إثبات ذلك (بحكم قضائي) ، فإذا كان المسئول شخصا آخر غير المؤمن له ولم يكن له مسئولا:-

ومثاله:- سرقة أو اختلاس القيادة من شخص آخر ليس تابعا للمؤمن له ولا يسأل الأخير عن أفعاله ، فيكتفي بصدور حكم نهائي مقرر المسئولية الفاعل ومبلغ التعويض دون حاجة لحكم يقرر مسئولية المؤمن له ، أو ضرورة اختصام الأخير في الدعوى المباشرة. (طعن مدني / وجلسة ١٩٧٨/٢/٩) (طعن مدني / وجلسة مدني / وجلسة ١٩٨٠/٦/٣).

٤) فإن لم يحصل (المضرور) على (حكم نهائي بمسئولية المؤمن له) (أو بمسئولية غيره) ، فعليه اختصام المسئول في الدعوى المباشرة و(المؤمن) ، كي يصدر الحكم بمسئولية مرتكب الحادث ، وبمقدار التعويض ، وبالزام (المؤمن وهو شركة التأمين) ، بأداء التعويض للمضرور طبقا م ١١٧ مرافعات وما بعدها .

إقامة المضرور دعواه في مواجهة المؤمن والمؤمن له بطلبين :-

- ١) التزام المسئول بالتعويض.
 - ٢) الزام شركة التأمين (المؤمنة) بأداء مبلغ التعويض المحكوم به للمضرور.
- وصوره الحالة تتحقق : إذا أقام المضرور دعوى المسئولية ضد / المؤمن له فيختصم الأخير (المؤمن له وهي شركة التأمين). باعتبارها ضامنا لاداء مبلغ التعويض الذي يحكم عليه به.
- طبقا (م ١٢١ مرافعات) ولطالب الضمان طلب إخراجه من الدعوى إذا لم يكن مطالب بالتزام شخصي .

وهي أحكام المنقضى :-

إذا قضي الحكم الجنائي اثبات بآدائه المتهم ، وفي الدعوى المدنية بتعويض مؤقت للمضرور . كان حائزا للحجية أمام القضاء المدني فلا يجوز لشركة التأمين أن تعود في تكملة التعويض إلى مناقشة ثبوت مسئوليتها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أو لم يبحثها الحكم.

(طعن مدني ٦٠/٣٣٤٤ وجلسة ١٩٩٦/٣/٢٨) السنة ٤٧ ص ٥٩٠

ثالثاً: رفع المضرور دعوى جنائية ضد المؤمن له ولم يدع مدنيا بالتعويض ثم دفع دعوى مباشر على المؤمن بالتعويض ومبلغ التأمين فإنه يكون حجة على (المؤمن) لأن الأحكام الجنائية حجتها في نسبة الخطأ إلى المؤمن له أو في قيام الضرر طالما فيه في الإثبات من المحكمة الجنائية فضلاً ضرورياً.

ومن أحكام النقض:-

- إقامة المضرور دعواه ضد المؤمن له والمؤمن (شركة للتأمين) في ذات الوقت ، واستئناف شركة التأمين لهذا الحكم مختصمه قائد السيارة ، فإنه يفيد من الحكم الاستئنافي الصادر لصالح الشركة لأن طلب التعويض والضمان موضوع غير قابل للتجزئة طبقاً م ٣/٢١٨ مرافعات.

(طعن مدني ٥٨/٢٣٦٣ وجلسة ١٩٩٦/٥/١٦) .

وإذا ادعى المضرور مدنيا أمام المحكمة الجنائية فحكم بإدانة المسئول وبتعويض المضرور كان حجة على المؤمن في الدعوى المباشرة التي فصل فيها ضرورياً لقيام الحكم الجنائي ، كما لو كان الخطأ أو الضرر ركناً في الجريمة.

ومن أحكام النقض:-

- إذا قضت المحكمة الجنائية ببراءة قائد السيارة من تهمة القتل الخطأ لعدم كفاية الأدلة ، ولم يكن المضرور قد اختصم شركة التأمين ، فإن

للمضرور أن يرجع بالدعوى المباشرة على المؤمن (شركة التأمين) مطالب إياها بالتعويض استنادا إلى مسئولية المؤمن له عن الحادث باعتباره حارسا للأشياء طبقا (م ١٧٨ مدني).

(طعن مدني ٦٠/٢٧٣٩ وجلسة ١٩٩٥/٣/٢٦)

وللمضرور اختصام المؤمن) بالدعوى المباشرة أمام المحكمة الجنائية مطالبا بالتعويض طبقا م ٢٥٨ مكرر إجراءات مضافة لقانون ١٩٧٦/٨٥ والتي تقضي بأنه (يجوز رفع الدعوى المدنية قبل (المؤمن) (شركة التأمين) لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحكمة الجنائية ، وتسري على المؤمن (شركة التأمين) جميع الأحكام الخاصة بالمسئول عن (الحقوق المدنية).

وقف سريان التقادم الدعوي المباشر:-

إذا رفع المضرور دعواه المباشرة أمام (محكمة مدنية) وكانت الدعوى الجنائية عن حادث السيارة المترتب عليها ضرر الإصابة مازالت قائمة ، وقف سريان تقادم الدعوى المرفوعة أمام المحكمة المدنية نظرا (لوجود مانع قانوني) يحول دون مطالبة المضرور بحقه طبقا (م ١/٣٨٢ مدني) وإعمالا (لقاعدة الجنائي يوقف المدني) وأن القاضي المدني عليه التزام بأن يتقيد بما قضى به الحكم الجنائي في الوقائع (طعن مدني / وجلسة ١٩٧٠/٤/٤) فإذا كان الحكم غيابيا ، يبدأ انتهاء وقف تقادم الدعوى المباشرة بعد ٣ سنوات من الحكم الغيابي (طعن مدني / وجلسة ١٩٩٣/١/٧) يجري بمعرفة النيابة العامة أو قاضي التحقيق ، ويعود التقادم للسريان اعتبارا من تاريخ

صدور حكم نهائي ، أو صدور قرار نهائي بالأوجه لأقامة الدعوى الجنائية.

(طعن مدني / جلسة ١٩٩٥/١/١٧) السنة ٤٦ ص ١٨٨ فإذا حكم برفض الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية محكم نهائي لكونه في حدود نصابها النهائي ، فلا يجوز للمضرور رفع دعوى المباشرة بالتعويض تجاه المؤمن ، ولو استأنفت النيابة العامة الحكم النهائي وقضى الأخير بإدانة المسئول عن الحادث (طعن مدني / جلسة ١٩٧٧/٢/١٥).

ويلاحظ : أن الحكم بالتعويض ضد/ المسئول عن الحادث ، غير قاطع لتقادم دعواه المباشرة ضد/ المؤمن (شركة التأمين) ، ما دام أنها لم تكن طرفا في الدعوى (طعن مدني ٥٦/١٠٥٧ جلسة ١٩٨٨/٤/٢٦).

دفع شركة التأمين المؤمّنة ضد المضرور:-

هناك دفع حرم قانون التأمين الإجباري من المسئولية عن حوادث السيارات على شركة التأمين المؤمّنة إيدائها للتدخل من التزامها بالضمان ، إلا أن هناك بعض الدفع أجاز القانون إيدائها من المؤمن للتدخل من التزامه بالضمان.

هذه الدفع هي :-

أ) الدفع بالوفاء :-

ويكون ذلك حال استيفاء المضرور تعويضا من شركة تأمين أخرى حال تعدد التأمين ، فيكون للمؤمن له حق الرجوع على المؤمن بما أداه

من تعويض للمضرور قد تلقى عن إصابته مبلغ تأمين سنده عقد تأمين على الأشخاص كتأمين في الطريق لكونه ليس له صفة التعويض فيجوز الجمع بينه وبين التعويض المستحق على المسئول.

أما حالة حصول المضرور على تعويض إصابة عمل من التأمينات الاجتماعية باعتباره تعويضا جابر لبعض الأضرار ، فإذا رجع على المؤمن بتعويض عن كون إصابته نتيجة (حادث سيارة) فإن للمؤمن الدفع بالوفاء الجزئي من جانب التأمينات الاجتماعية ويقوم بدفع ما يكمل مبلغ التعويض الذي دفع جزء منه ، أما التأمينات الاجتماعية فلا تملك الرجوع على شركة التأمين بما أدته من تعويض عن إصابة عمل ، وذلك لعدم نص القانون المصري على ذلك حتى الآن.

ب) الدفع بالمقاصة :-

كان يرفع المضرور دعواه المباشرة ضد شركة تأمين عن حادث سيارة أصيب فيها ، ويكون ذلك المضرور مدنيا بتعويض لمضرور آخر مؤمن له عند ذات الشركة للأخيرة الدفع بالمقاصة.

ما لم يكن أحد الدائنين دين أكبر فيدفع الفرق فقط لصاحب الدين الأكبر ، ولا يدفع شيئا للدائن الآخر.

جـ- الدفع بعدم التأمين :-

ومثاله أضرار مادية خاصة بالأشياء فهذه لا تشملها وثيقة التأمين فيجوز له الدفع بها.

د- الدفع بالتقادم :-

وتسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن عقد التأمين بمضي (٣ سنوات) على حدوث الواقعة سبب الدعوى وفي الحادث المؤمن منه من يوم علم نوي الشأن بوقوعه (طبقاً م ٧٥٢ مدني) ومثال إichالة الأخيرة (المضرور المصاب).

وينقطع التقادم برفع الدعوى الجنائية على المسئول عن الحادث فينتظر نتيجة الحكم الجنائي ليؤسس عليه (دعواه المدنية).
(طعن ٦٥/٣٤٣٨ وجلسة ١٩٩٦/٦/٢٣).

وتتقادم دعوى المضرور قبل شركة التأمين (ب ٣ سنوات) من وقت العلم بوقوع الفعل المسبب للضرر (م ٧٥٢ مدني)، بعكس دعوى التعويض ضد المسئول ، فتسقط بالتقادم الثلاثي من وقت علم المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه.

(طعن مدني / وجلسة ١٩٩٥/١١/١٢)

وينقطع طوال مدة المحاكمة الجنائية بمطالبة المضرور للمؤمن بتعويض مؤقت أمام المحكمة الجنائية، ثم يبدأ تقادم ثلاثي جديد بعد انقضاء الدعوى الجنائية (طعن مدني / وجلسة ١٩٩٥/٧/١٢) وإذا رفع المضرور دعواه عن نفسه بالتعويض فإن ذلك لا يقطع بالتقادم بالنسبة لأولاده القصر (طعن ٥٧/٩٨ وجلسة ١٩٩٦/٤/٢٣) وإذا شطبت دعوى المضرور ضد شركة التأمين ولم تجدد في الميعاد وإنما أقام دعوى جديدة بإجراءات جديدة فنفعت الشركة بالتقادم الثلاثي ولم تدفع باعتبار الدعوى السابقة كأن لم تكن فإن الدعوى السابقة تحتفظ بأثارها بما فيها قطع التقادم (م ٨٢ مرافعات) فيجوز للمحكمة رفض الدفع

لتقادم وتلزم شركة التأمين بالتعويض، (طعن مدني ٦٩/٣٨٤٣ وجلسة ٢٠٠١/٥/١٣).

وإذا حكم جنائيا باعتباره معارضة مرتكب الحادث في الحكم الغيابي بالإدانة كأن لم يكن ، أصبح حكم المعارضة نهائي وباتاً إذا استأنف خلال العشرة أيام المقررة طبقاً (م ١/٤٠٦ إجراءات) فيترتب على ذلك (انقضاء الدعوى الجنائية (م ٤٥٤ إجراءات) ويبدأ سريان التقادم الثلاثي المسقط لدعوى التعويض المدنية في اليوم التالي لذلك الانقضاء (طعن مدني / وجلسة ١٩٩٦/١١/٢٨) وعلى ذلك فإن على (المضرور) رفع دعواه المباشرة ضد المؤمن خلال مدة التقادم الثلاثي أمام المحكمة المدنية ، وأما أمام المحكمة الجنائية.

(٥) رجوع المؤمن على المؤمن له

إذا أدى (المؤمن) التعويض المحكوم به إلى (المضرور) فلا يجوز له الرجوع بما أداه من تعويض على (المؤمن له) ولكن طبقا لقانون التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات يجوز بشرطين مقيدين هما:-

(١) أن يكون أداء التعويض قد تم بالنسبة لأحدى حالات عدم التأمين الواردة بالمادتين ١٦،١٧ ق ١٩٥٥/٦٥٢ :- (كحالة سوء استخدام السيارة ، أو بطلان التأمين للإدلاء ببيانات كاذبة أو كتمان بعض الوقائع الجوهرية على المؤمن).

(٢) أن يكون (المؤمن له) مسئولاً عن التعويض الذي أداه المؤمن للمضرور:- فإذا أدى المؤمن التعويض (للمضرور) عن الأضرار المادية التي لحقت بأشيائه فيرجع على (المؤمن له) على أساس (دعوى الإثراء بلا سبب).

نطاق رجوع شركة التأمين على المؤمن له بالتعويض المستحق للمضرور:-

من أحكام النقض:-

١- قوام علاقة المتبوع بالتابع هو ما للأول على الثاني من سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه ومؤدي البند الخامس فقرة (ج) من الشروط العامة الملحقة بنموذج وثيقة التأمين الذي صدر به قرار وزير المالية

والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ تنفيذاً لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ أن حق شركة التأمين في الرجوع على مالك السيارة المؤمن له لاسترداد ما تكون قد دفعته من تعويض للمضرور في حادث وقع من تلك السيارة منطوقاً أن يكون ذلك المالك قد وافق على قيادة مرتكب الحادث لسيارته دون أن يكون حاصلاً على رخصة قيادة لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي قد قضي بإلزام الطاعن بالتعويض باعتباره متبوعاً للمطعون عليه الثاني الذي وقع منه الخطأ دون أن يورد الدليل على قيام تلك التبعية مكتفياً بما قرره من أن المطعون عليه المذكور قد ارتكب الحادث أثناء قيادته سيارة الطاعن في حين أن ملكية السيارة لا تتحقق بها وحدها علاقة التبعية الموجبة لمسئولية مالكها كما حكم على الطاعن في دعوى للضمان الفرعية استناداً إلى أن المطعون عليه الثاني قاد السيارة التي ارتكب بها الحادث دون أن يكون حائزاً على رخصة قيادة ولم يستظهر ما كان ذلك قد حدث بموافقة الطاعن أم لا فإن الحكم للمطعون فيه إذ أيد للحكم الابتدائي لأسبابه يكون معيباً بالقصور بما يستوجب نقضه (طعن ٣٩٧ س ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٢٠).

(٢) مؤدي نص المادتين ١٦ ، ٣/٢ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات والبند الخامس فقرة ج من الشروط العامة الملحققة بنموذج وثيقة التأمين الذي صدر به قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ لخاص بتنفيذ حكم المادة الثانية من القانون المذكور أن

لشركة التأمين أن ترجع على مالك السيارة المؤمن له لاسترداد ما تكون قد دفعته من تعويض للمضرور في حوادث السيارة في حالة ما إذا كان قائد السيارة مرتكب الحادث قد قادها بموافقة المؤمن له بدون رخصة تجيز قيادته لها كما أن للمؤمن أن يدفع دعوى الضمان التي يقيمها مالك السيارة قبله بعدم التزامه بتعويضه عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن منه في هذه الحالة لما كان ذلك وكان الثابت أن الشركة الطاعنة شركة التأمين قد تمسكت لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون عليها الأولى سمحت للمطعون عليه الثاني بقيادة السيارة دون أن يكون مرخصا له بذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع الجوهري الذي قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى واكتفى بالإحالة إلى أسباب حكم محكمة أول درجة التي لم تتناول هذا الدفاع إذ لم يسبق إثارته أمامها لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور (طعن ٢٩ س ٤٢ ق ١٩٧٦/٦/٨).

٦) رجوع المؤمن على الغير مرتكب الحادث

ويكون ذلك في حالة سرقة سيارة المؤمن له وأرتكب بها السارق حادث إصابة وتكون المؤمن غير مسئول مدنيا فإن للمؤمن الرجوع بما أداه من تعويض على السارق وليس المؤمن له طبقا م ١٨ ق ١٩٥٥/٦٥٢ ، فإذا كان مرتكب الحادث شخص مصرح له بالقيادة من قبل المؤمن له فلا يجوز للمؤمن في هذه الحالة الرجوع على مرتكب الحادث لأنه في حكم (المؤمن له) على أساس (قاعدة الاشتراط لمصلحة الغير).

كما لا يجوز (للمؤمن) الرجوع على أفراد أسرة المؤمن له (المسئول عن أفعالهم) ، أو أتباعه المشمولين برقابته إذا عهد إلى أحدهم بقيادة السيارة طبقا (للمادة ٧٧١ مدني).

وهن أحكام النقض :-

ليس في القانون ما يمنع من إلزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ من جريمه ولو اشترك معه متهم آخر (طعن ٢٢٥٩ / ٣٧ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٦٨) .

لكن يجوز لشركة التأمين الرجوع على (مالك السيارة) بما أدته

من تعويض المضرور:-

١) إذا تبين أن المؤمن له قد وافق على قيادة (مرتكب الحادث) للسيارة دون رخصة قيادة (طعن ١٨١٦/٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٣٠) كما لها الرجوع على مرتكب الحادث.

(٢) أو كان التابع (غير أمين) واختلس السيارة بغير رضاء صاحبها لقضاء مصلحة باعتباره (حارساً) له سيطرة عليها وقت الحادث.

(٣) كما لها أن ترجع بقيمة ما انته من تعويض في حالة إخلال المؤمن له بالواجب المفروض عليه في استعمال السيارة والاحتياطات المعقولة لجعلها صالحة للاستعمال دون التقيد بالمادة الخامسة من الشروط العامة للوثيقة (طعن ١٥٦٩/٥٤ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢).

ومن أحكام النقض في هذا الصدد :-

(١) إذ كان الثابت أن الطاعنة وهي شركة تأمين أقامت هذه الدعوى طالبة إلزام المطعون عليها الأولى بوصفها مسئولة عن الضرر المؤمن منه بما دفعته الشركة المستأمنة واستندت في مطالبتها إلى شرط الحلول الوارد في وثيقة التأمين وإذا كان هذا الشرط في حقيقته حوالة حق احتمالي مشروطة بتحقق الخطر المؤمن منه فإنه يكون خاضعاً لأحكام حوالة الحق في القانون المدني وهي لا تستوجب لانعقاد الحوالة رضاء المدين وترتب عليها بالنسبة للحقوق الشخصية انتقال الحق المحال به من المحيل إلى المحال له بمجرد انعقاد العقد ولما كانت الحوالة الثابتة في وثيقة التأمين قد تمت باتفاق طرفيها عليها وكان الخطر المؤمن عليها قد وقع فعلاً قد زال عن الحق المحال صفته الاحتمالية واضحي وجوده محققاً من ثم إلى شركة التأمين الطاعنة وإذا كان مؤدي ما سلف أن الحق في الرجوع على المسئول عن الضرر فقد انتقل إلى الطاعنة بمقتضى الحوالة الثابتة في وثيقة التأمين وكان انتقال هذا الحق على ما سلف القول فير معلق على الوفاء بالتعويض فإن الدعوى تكون قد

أقيمت من ذي صفة ويكون الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر وانتهى إلى أن الطاعنة حين رفعت دعاوها لم تكن لها ثمة حق في رفعها بسبب وفاتها اللاحق بالتعويض يكون قد أخطأ في تطبيق قانون (طعن ٢٨٨ / ٣٨ قف جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٧٤) .

٢- ولا محل لتأسيس حق الشركة المؤمنة في الرجوع على الغير المسئول عن الحادث على أساس الحلول ذلك أن رجوع المؤمن على المدين بدعوى الحلول يقتضي أن يكون المؤمن في نمته هو مما لا يتحقق بالنسبة لشركة تأمين إذ أن وفاءها بمبلغ التأمين يستند إلى الالتزام المترتب في نمتها للمؤمن له بموجب عقد التأمين.

(طعن ٢١٨ س ٢٨ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٢) .

٣) خطأ الغير المسئول عن وقوع الحادث ليس هو السبب المباشر لالتزام المؤمن بدفع قيمة التأمين له المضرور من هذا الحادث وإنما سبب هذا الالتزام هو عقد التأمين ذاته فلو لا قيام ذلك لعقد لما التزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين رغم وقوع الحادث وينبغي على ذلك أنه ليس للمؤمن أن يدعي بأن ضررا قد حاق به من جراء وفاته بمبلغ التأمين إذ أن هذا الوفاء من جانبه لم يكن إلا تنفيذًا لالتزامه التعاقدي تجاه المؤمن له مقابل الأقساط التي يؤديها له الأخير وتنفيذ الالتزام لا يصح اعتباره ضررا لحق بالملتزم وإذا كان الحادث الذي تسبب الغير في وقوعه هو الذي يجعل مبلغ التأمين مستحقا فإن عقد التأمين يقوم على أساس احتمال تحقق الخطر المؤمن عند التعاقد وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر مؤسسا حق شركة التأمين في الرجوع على المسئول عن

الضرر بما دفعته للمؤمن له على أساس من المسؤولية التقصيرية وتوافر رابطة السببية بين الضرر ووقوع الحادث ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

(طعن ٢١٨ س ٢٧ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠).

٤- إذا كان الواقع في الدعوى أن الشركة المؤمنة دفعت للمؤمن له مبلغ التأمين الذي استحق عليها الوفاء به بوقوع الخطر المؤمن منه فإن هذا الوفاء من جانبها ليس إلا لالتزامها تجاه المؤمن له فلا مجال مع هذا التأسيس في حق شركة التأمين في الرجوع على الغير الذي تسبب بغفلة في وقوع هذا الخطر على دعوى الحلول يقتضي أن يكون المؤمن قد وفى للدائن بالدين المترتب في نمة المدين لا بدين مترتب في نمة هو أما الاستناد إلى أحكام الحوالة فيحول دونه أن واقعة الدعوى يحكمها في شأن الحوالة نصوص القانون المدني القديم الذي جررت في ظله وثيقة التأمين وإقرار المؤمن له المتضمن إحلاله الشركة المؤمنة في حقوقه وتنازله لها عن التعويض المستحق له قبل الغير وإذ نصت المادة ٣٤٩ منه على أنه لا تنتقل ملكية الديون والحقوق المبيعة ولا يعتبر بيعها صحيحا إلا إذا رضي المدين بذلك بموجب كتابه وكان لا يتوفر في واقعة هذه الدعوى وجود كتابة من المدين تتضمن رضاه بالحوالة فإنه لا مجال كذلك لإقامة هذا الحكم على أساس من الحوالة.

(طعن ٢١٧ س ٢٤ ق جلسة ١٩٥٩/١/١).

**أحكام السنقض في حق المؤمن له في الرجوع على المؤمن
بمقتضى عقد التأمين استقلاله عن حق المضرور في الرجوع
على المؤمن عليه بدعوى مباشرة :-**

١- نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات على التزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أي إصابة بدنية تلحق أي شخص من حوادث السيارات وإن يكون هذا الالتزام بقيمة ما يحكم به قضائياً من تعويض مهما بلغت قيمته فإن مؤدي ذلك أن تكون للمؤمن له عند تحقق الخطر رجوع المضرور عليه بالتعويض حق الرجوع على المؤمن تنفيذاً لعقد التأمين وحق المؤمن له في الرجوع على المؤمن بمقتضى عقد التأمين ينشأ مستقلاً عن حق المضرور على المؤمن مباشرة بموجب نص المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر (الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٧).

٢- إذا قضي الحكم المطعون فيه برفض دعوى الضمان التي أقيمت من الطاعنة وهي المؤمن لها قبل شركة التأمين استناداً إلى أنه لا وجه لتوجيه دعوى الضمان لصدور حكم للمضرورين ضد كل من الطاعنة والمطعون ضدها بالتضامن مع اختلاف الأساس في كل منها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٧).

أحكام التقاضي في رجوع شركة التأمين المؤمنة علي (الغيبين) بالتعويض الذي أداه للمضرور:

١- تنص المادة ٧٤٧ من التقنين المدني علي أن التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلي المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحة مبلغاً من المال أو أي عوض آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد مما مفاده أن الضرر المؤمن منه والذي يجب تغطيته هو نشوء الدين في نمة المؤمن له بسبب يحقق مسئوليته أياً كان نوعها تقصيرية كانت أو تعاقدية إلا أن المادة ١٨ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات قد نصت علي أنه يجوز للمؤمن إذا التزم أداء التعويض في حالة وقوع المسئولية المدنية علي غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادة سيارته أن يرجع علي المسئول عن الأضرار لاسترداد ما يكون قد أداه من تعويض كما قررت المادة ١٩٥ منه أنه لا يترتب علي حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً لأحكام المواد الثلاثة السابقة أي مساس بحق المضرور فإن مفادها أن نطاق التأمين من المسئولية في ظل العمل بأحكام هذا القانون أصبح لا يقتصر علي فعل المؤمن له وتابعه وحدهما وإنما يمتد التزام المؤمن إلي تغطية المسئولية المدنية لغير المؤمن له ولغير من صرح له بقيادة السيارة المؤمن عليها وفي هذه الحالة أجاز المشرع للمؤمن الرجوع علي الغير الذي تولدت المسئولية عن فعلة ليسترد منه قيمة ما أداه من التعويض للمضرور ويؤيد هذا النظر عموم نص المادة ٦ من القانون

رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور بقولها ويجب أن يغطي المسؤولية المدنية عن الإصابات التي تقع للأشخاص وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة بما يفهم من عموم هذا النص وإطلاقه امتداد تغطية المسؤولية إلى أفعال المؤمن له ويسأل عنهم من الأشخاص علي حد سواء وترتيباً علي ذلك فإنه لا يشترط لالتزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضرور سوي أن تكون السيارة مؤمناً عليها لديها وأن تثبت مسؤولية قائدها عن الضرر مع تحديد مقدار التعويض .

(الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠)

٢- خطأ الغير المسئول عن وقوع الحادث وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة ليس هو السبب المباشر لالتزام المؤمن بدفع قيمة التأمين للمؤمن له المضرور من هذا الحادث حتى يمكن القول بأن رجوع المؤمن علي المسئول مؤسس علي المسؤولية التقصيرية باعتبار أن المسئول قد سبب بخطئه الذي تحقق به الخطر المؤمن به ضرراً للمؤمن رتب ضمان هذا الأخير إذ لا توجد علاقة سببية مباشرة بين خطأ الغير والضرر الذي تحمله المؤمن بدفعه التعويض إلي المؤمن له بل أن سبب التزام المؤمن بدفع قيمة التأمين إلي المؤمن له هو عقد التأمين ذاته فلولا قيام هذا العقد لما التزم بدفع مبلغ التأمين رغم وقوع الحادث وبالتالي فلم يكن من سبيل لأن يحل المؤمن محل المؤمن له قبل المسئول إلا عن طريق الحوالة أو الحلول الإتفاقي

(الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٧/١٢/١١)

٣- جرت العادة بأن يحصل المؤمن من المؤمن له سواء في عقد التأمين أو في اتفاق آخر علي حواله بحقوق هذا الأخير قبل المسئول فيكون للمؤمن علي أساس هذا الحلول الاتفاقى الرجوع بدعوى مباشرة علي فاعل الضرر في حدود ما دفعة من تعويض إلي المؤمن له (الطعن السابق) .

٤- إذ كان نص (م ٧٧١ مدني) قد قرر مبدأ حلول قانوني للمؤمن قبل المسئول بما دفعه من تعويض وقصره علي التأمين من الحريق فقد أورد بشأن هذا الحلول قيداً بما جري به نص العبارة الأخيرة منه إذ تقول ما لم يكن من أحدث الضرر قريباً أو صهراً للمؤمن له ممن يكونون معه في معيشة واحدة أو شخصاً يكون المؤمن له مسئولاً عن أفعاله وذلك لأن ذوي المؤمن له من الأقارب والأصهار ممن يكونون معه في معيشة واحدة فرض القانون أنهم إذا كانوا قد تسببوا في الحادث فلن يرجع عليهم المؤمن له بالتعويض لعلاقته الخاصة بهم فإذا كان ذلك فأولي بالمؤمن ألا يرجع أما أتباعه المسئول عن أفعالهم ولو لم يقيموا معه في معيشة واحدة فامتناع المؤمن من الرجوع عليهم ليس بسبب العلاقة الخاصة التي تربطهم به فحسب بل أيضاً لأن المؤمن لو رجع عليهم وكانوا معسرين لجاز له الرجوع علي المؤمن له باعتباره مسئولاً عنهم فيستعيد منه مبلغ التأمين الذي أعطاه إياه وهذا القيد المشار إليه وأن ورد في القانون بشأن الحلول القانوني في التأمين من الحريق وهو من النظام العام للاعتبارات التي بني عليها فلا يجوز الاتفاق علي ما يخالفه فإنه ينسحب كذلك وبطريق القياس علي الحلول الاتفاقى لتساوي

صورتى الحلول فى عله هذا الحكم وإذ كان الحكم المطعون فىه قد
قضى على أساس المسئولية التقصيرية للشركة المطعون ضدها الأولى
وبناء على الحلول الاتفاقى على مورث الطاعنين تابع البنك المؤمن له
تحول دون هذا الرجوع على ما سلف بىانه فإنه يكون قد خالف أحكام
القانون فى أساس الرجوع وأحكامه (الطعن السابق).

أساس رجوع المضرور بالتعويض المقضي به علي شركة التأمين:

مقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ أنه لا يشترط لإلزام شركة التأمين بمبلغ التعويض سوي صدور حكم قضائي نهائي به وإذا كان المبلغ الذي حكم به للمطعون عليه المضرور هو تعويض صدر به (حكم نهائي من محكمة الجناح المستأنفة) فإنه يتحقق بذلك موجب تطبيق تلك المادة ولا يدخل هذا البحث في نسبية الأحكام وفي أن شركة التأمين لم تكن ممثلة في الدعوى التي صدر فيها الحكم الجنائي لأن التزامها بتغطية مبلغ التعويض (ليس مصدره المادة ٤٠٥ من القانون المدني المتعلقة بحجية الأحكام) وإنما مصدره المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وتحقق الشرط الذي نصت عليه ، والقول بأن لشركة التأمين أن تتازع في مقدار التعويض المحكوم به مؤداه أن تحدد مسئوليتها بما يحكم به عليها وقد يقل عما حكم به ضد المؤمن له في ذلك (مخالفة لصريح نص المادة الخامسة المشار إليها) .

(طعن مدني ق جلسة ١٩٧٠/١/٨) .

دعوى المضرور قبل شركة التأمين:

١ - أوجب المشرع في المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور علي كل من يطلب ترخيصاً لسيارة أن يقدم وثيقة تأمين غير محدودة القيمة عن الحوادث التي تقع منها واستكمالاً للغرض الجابر للضرر فقد أصدر القانون رقم ٦٥٢

لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات ونص بالفقرة الأولى من المادة الخامسة علي إلزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو آية إصابة بدنية تلحق بأي شخص من حوادث السيارات كما قررت المواد ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من القانون المذكور حق المؤمن في الرجوع علي المؤمن له لاسترداد ما يكون قد دفعه من تعويض إذا أخل الأخير بما يكون قد رفضه الأول عليه من واجبات معقولة وقيود علي استعمال السيارة وقيادتها وكذا إذا ثبت أن التأمين قد عقد بناء علي إدلاء المؤمن له بيانات كاذبة أو إخفاء وقائع جوهرية تؤثر في قبول المؤمن تغطية الخطر أو علي سعر التأمين أو شروطه أو استخدام السيارة في أغراض لا تبيحها الوثيقة وأجازت للمؤمن أيضاً إذ التزم أداء التعويض في حالة وقوع المسؤولية المدنية علي غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادة سيارته أن يرجع علي المسئول عن الأضرار لاسترداد ما يكون قد أداه من تعويض علي أن لا يترتب علي حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً للأحكام سالفة الذكر أي مساس بحق المضرور قبله ، ومفاد ذلك أن للمضرور من الحادث الذي يقع من سيارة مؤمن عليها إجبارياً أن يرجع علي شركة التأمين بدعوى مباشرة لاقتضاء التعويض عن الضرر الذي أصابه نتيجة الحادث مستمداً حقه في ذلك من (نصوص القانون المشار إليها أنفاً) دون اشتراط أن يستصدر أولاً حكماً بتقرير مسؤولية المؤمن له عن الحادث وتحديد مبلغ التعويض المستحق عنه ودون ضرورة لاختصاص المؤمن له في الدعوى ، ذلك أن التزام المؤمن

طبقاً للأحكام سالفه الذكر يمتد إلى تغطية المسؤولية عن أفعال المؤمن له ومن يسأل عنهم وغيرهم من الأشخاص غير المصرح لهم بقيادة السيارة المؤمن عليها على حد سواء ومن ثم فإن التزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضرور لا يستلزم سوي (١) أن تكون السيارة التي وقع منها الحادث مؤمناً عليها لديها (٢) وأن تثبت مسؤولية قائدها عن الضرر سواء كان تابعاً للمؤمن له أو غير تابع صرح له بقيادتها أم لم يصرح إذ لا أثر لذلك كله إلا بالنسبة لدعوى الرجوع المقرر للمؤمن دون أن يمتد إلى حق المضرور قبل الأخير وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضي بعدم قبول الدعوى قبل شركة التأمين المطعون عليها الأولى على أساس أن المؤمن له لم يختص كمستول عن الحقوق المدنية في اللجنة الدعوى الماتلة لإقرار مبدأ مسؤوليته ومقدار التعويض وذلك رغم ثبوت وقوع الحادث الذي نشأ عنه الضرر من السيارة المؤمن عليها إجبارياً لدى المطعون عليها الأولى بالحكم النهائي الصادر في اللجنة فإنه يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون (طعن ٢١ س ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٢٩) .

٢- نص المادة ١/٥ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ شأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات يدل على أن المشرع رغبة منه في حماية المضرور رتب له حقاً مباشراً في مطالبة المؤمن بالتعويض المستحق له في ذمة المؤمن له مما مقتضاه أن مسؤولية المؤمن قبل المضرور على أساس الدعوى المباشرة لا تقوم إلا إذا تحققت مسؤولية المؤمن له بحيث إذا حكم بعدم مسؤولية هذا

الأخير مدنيا انتفت بالتالي مسئولية المؤمن ولا يستطيع المضرور بعد ذلك أن يرجع بالدعوى المباشرة .

(طعن ١٢٩ س ٤٢ ق جلسة ١٥/٢/١٩٧٧)

٣- إذا قضي الحكم المطعون فيه برفض دعوى الضمان التي أقيمت من الطاعنة وهي المؤمن لها قبل شركة التأمين المؤمنة استناداً إلي أنه لا وجه لتوجيه دعوى الضمان لصدور حكم للمضرورين ضد كل من الطاعنة والمطعون ضدها بالتضامن مع اختلاف الأساس في كل منهما فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(طعن ٣٣ س ٤٤ ق جلسة ٧/٣/١٩٧٧) .

٤- أوجب المشرع في المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور علي كل من يطلب ترخيصاً لسيارة أن يقدم وثيقة تأمين عن الحوادث التي تقع منها ، ثم أصدر لاستكمال الغرض من هذا النص القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ونص بالفقرة الأولى من المادة الخامسة منه علي إلزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أي إصابة بدنية تلحق بأي شخص من حوادث السيارات وإذ لم يكن للمضرور طبقاً للقواعد العامة وقبل العمل بالقوانين المشار إليهما في أول يناير ١٩٥٦ أن يرجع علي شركة التأمين إلا (بالدعوى الغير مباشرة) استعمالاً لحق مدينة المؤمن له قبلها وكان المشرع قد رأي أن يخرج علي هذه القواعد تحقيقاً للأغراض التي استهدف بها حماية المضرور وضماناً لحصوله علي

حقه في التعويض الجابر الذي وقع عليه مهما بلغت قيمة هذا التعويض ، بما أورده في عجز الفقرة الأولى من المادة الخامسة المشار إليها من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وجعل بذلك للمضرور من الحادث الذي يقع من سيارة مؤمن عليها أن يرجع علي شركة التأمين (بدعوى مباشرة) لاقتضاء التعويض عن الضرر الذي أصابه عن ذلك الحادث وإذا لا تشترط هذه المادة لرجوع المضرور بالدعوى المباشرة علي المؤمن أن يستصدر أولاً حكماً بتقرير مسئولية المؤمن له عن الحادث وتحديد مبلغ التعويض المستحق عنه فإن مفاد ذلك مرتبطاً بحق المضرور في الرجوع علي المؤمن بهذه الدعوى علي النحو السالف الذكر أنه يكفي أن يكون المؤمن له مختصماً في الدعوى لتحكم عليه فيها حيث يتسنى له أن يدفع مسئوليته أن كان لذلك وجه حتى لا يفقد المضرور إحدى المزايا التي أوجدها له المشرع بتقرير حقه في هذه الدعوى فإذا اختصم المؤمن له ليصدر الحكم بالمسئولية في مواجهته ، فحسب الحكم أن يفصل في تقرير مبدأ المسئولية بالنسبة له بما يعتبر حجه عليه .

(طعن ٣٠٤ س ٣١ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٤) .

٥- رجوع المضرور علي المؤمن مباشرة لاقتضاء التعويض عما أصابه من ضرر نتيجة حادث سياره مؤمن عليها دون اشتراط استصداره حكماً بتقرير مسئولية المؤمن له من الحادث أو اختصامه هو او قائد السياره (طعن ١١ / ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨ / ٥ / ٢٦) .

رجوع المضرور قبل العمل بالقانون ١٩٥٥/٦٥٢ :

١- لم يورد المشرع المصري قبل العمل بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات نصاً خاصاً يقرر أن للمصاب حقاً مباشراً في مطالبة (المؤمن) بالتعويض الذي يسأل عنه قبل المستأمن ومن ثم فلا يكون للمضرور قبل العمل بهذا القانون وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة الرجوع علي المؤمن (بحق مباشر) إلا حيث تتضمن وثيقة التأمين (اشتراطاً لمصلحة الغير).

(طعن ١٠٩ س ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢٠) (طعن ١٤٣ س ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٨).

٢- لم يورد الشارع المصري عن خلاف بعض التشريعات الأخرى نصاً خاصاً يقرر أن للمصاب حقاً مباشراً في مطالبة المؤمن بالتعويض عن الضرر الذي أصابه والذي يسأل عنه قبل المستأمن ، فيجب الرجوع إلي القواعد العامة لتعرف ما إذا كانت (وثيقة التأمين) علي مسؤولية المستأمن قصد بها (اشتراط لمصلحة الغير) أم قصد بها (اتفاق خاص بين الطرفين المتعاقدين) فإذا كان الحق الذي اشترطه المستأمن إنما اشترطه لنفسه ، فلا يكون هناك اشتراط لمصلحة الغير حتى لو كانت تعود منه منفعة علي ، الغير أما إذا تبين من مشارطة التأمين أن العاقدين قصداً تخويل المصاب الحق المباشر في منافع العقد فإن القواعد الخاصة بالاشتراط لمصلحة الغير هي التي تطبق (طعن ٢١ س ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/٥/٥) .

أثر الحكم الجنائي النهائي علي دعوى المضرور:

إذ كان الثابت أن الطاعنة الأولى عن نفسها ومورث الطاعنين وهما والدا المجني عليه ادعيا مدنيا أمام محكمة الجنح بمبلغ قرش صاغ واحد علي سبيل التعويض المؤقت ضد سائق السيارة وهيئة النقل العام المطعون عليها الثانية عما لحق بهما من أضرار نتيجة مقتل ابنهما في حادث السيارة وقضي بتاريخ ١٩٦٦/٥/٩ ببراءة السائق ورفض الدعوى المدنية لأنه لم يرتكب خطأ وصار هذا القضاء في الدعوى المدنية نهائياً لصدوره في حدود النصاب النهائي للمحكمة الجزئية فإنه لا يكون للطاعنين وهم المضرورون حق مباشر في المطالبة بالتعويض قبل شركة التأمين المطعون عليها الأولى لا يغير من هذا النظر أن النيابة العامة استأنفت حكم البراءة وقضت محكمة الجنح المستأنفة بإدانة سائق السيارة طالما أنه قضي نهائياً برفض الدعوى المدنية وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضي بعدم قبول الدعوى بالنسبة لشركة التأمين تأسيساً علي أنه قضي بحكم نهائي بعدم مسئولية هيئة النقل العام المؤمن لها فإنه يكون قد التزم صحيح القانون (طعن ١٢٩ س ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٥) .

مادة ٧٥٣ مدني تنص علي:

"يقع باطلا كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في هذا الفصل إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد .

الشرح^(١)

لما كانت خصائص (عقود الإذعان) مستوفاة بالنسبة لعقد التأمين فأكثر شروطه مطبوع ولا يملك المؤمن له مناقشتها فعليه قبولها كما هي ومن ثم يكون هو الطرف المذعن بينما (المؤمن) هو الطرف الأقوي ولذلك تدخل المشرع ومنع مخالفة النصوص المتعلقة بالتأمين إلا إذا كانت المخالفة لمصلحة المؤمن له (وراجع الوسيط سنهوري ج — ٧ ص ١١٤١ وعرفة ص ٩٨).

وقضت محكمة النقض بأن:-

النص في المادة ١٣ من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات علي أنه في تطبيق المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ لا يعتبر الشخص من الركاب المشار إليهم في تلك المادة إلا إذا كان راكباً في سيارة من السيارات المعدة لنقل الركاب وفقاً لأحكام القانون المذكور "لا يمنع من تغطية التأمين للمسؤولية الناشئة عن إصابة الراكب في سيارة النقل إذا تضمنت وثيقة التأمين النص علي ذلك لأن المادة ٧٤٨ من القانون المدني تنص علي أن "الأحكام المتعلقة بعقد التأمين التي لم يرد نكرها في هذا القانون تنظمها القوانين الخاصة" كما تنص المادة ٧٥٣ من القانون المدني علي أنه "يقع باطلاً كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في هذا الفصل إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد" وإذا كان مؤدي هاتين المادتين الواردتين ضمن الفصل الثالث

(١) المستشار أنور طلبة المرجع السابق جـ ٤ ص ١٠٥٩

الخاصة بالأحكام العامة لعقد التأمين أنهما تحكمان عقود التأمين كافة وتوجبان الأخذ بشروط وثيقة التأمين كلما كانت أصلح للمؤمن له أو المستفيدة وكان البند الأول من وثيقة التأمين علي سيارة المطعون ضده الثالث الذي أقر المطعون ضده الأول بمنكرته أمام هذه المحكمة بمطابقته للنموذج الذي وضعته وزارة المالية وألزمت شركات التأمين باتباعه بالقرار ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ تنفيذاً للمادة الثانية من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري ينص علي أن "يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أي شخص من الحوادث التي تقع من السيارة المؤمن عليها .

ويسري هذا الالتزام لصالح (الغير) من حوادث السيارة أيا كان نوعها ولصالح الركاب أيضا من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المسموح بركوبهما طبقاً للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ما لم يشملها التأمين المنصوص عليه في القوانين ٨٦ لسنة ١٩٤٢ ، ١١٧ لسنة ١٩٥٠ "فإن نص وثيقة التأمين هذا هو الذي يسري لأنه أنفع للمستفيدين دون نص المادة ١٣ من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ (طعن ٨١٤ س ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦) .

وبذلك نجد أن المشرع جاء بالأحكام العامة لعقد التأمين في المواد من (٧٤٧ وحتى المادة ٧٥٣) من القانون المدني ، وبعد ذلك جاء ببعض أنواع التأمين مثل التأمين علي الحياة من المادة ٧٥٤ وحتى المادة ٧٦٥ ، والتأمين من الحريق من المادة ٧٦٦ وحتى المادة ٧٧١) ويلاحظ أنه لا يلجأ إلي تطبيق نصوص (القانون المدني) علي (التأمين

الخاص بحوادث السيارات) إلا فيما لم يرد بشأنه نص في القانون رقم
٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة
عن حوادث السيارات وقد ألغي وحل محله ق ٢٠٠٧/٧٢ .

الفصل التاسع

التأمين التكميلي

تعريفه:- هو ذلك التأمين الذي يغطي التلفيات التي تلحق بالسيارات المؤمن عليها والناجمة عن أي حوادث أو حريق أو سرقة بحيث لا تتعدى مسؤولية شركة التأمين (مبلغ التأمين) المحدد (بوثيقة التأمين).

وهو بذلك يختلف عن التأمين الإجباري عن حوادث الإصابات والقتل الخطأ الناشئة عن السيارات في أن الأخير يغطي فقط المسؤولية المدنية عن الوفاة أو الإصابة بخلاف التأمين التكميلي فإنه يغطي تلفيات السيارة المؤمن عليها مقابل (قسط) يقوم بدفعه المؤمن له (سنوياً).

ففي حال حدوث حادث نتج عنه تلف بالسيارة المؤمن عليها وسيارة الغير ، تقوم شركة التأمين بتغطية (المؤمن له) أيا كان الخطأ سواء من جانبه أو من جانب الغير باستثناء لا تقوم فيها شركة التأمين بالتغطية سنورها تفصيلاً فيما بعد.

أما (الغير) فإن له حق الرجوع على شركة التأمين في حالة وقوع الخطأ من جانب المؤمن له ، فإن كان من جانبه هو فلا يجوز له ذلك.

وفيما يلي حالات رجوع المؤمن له على المؤمن بتعويضه عن تلفيات سيارته أثناء فترة التأمين التكميلي:-

(١) إذا كان الهلاك أو التلف ناتج عن حادث تصادم أو انقلاب ناتجاً عن عطب ميكانيكي ، أو نتج عن الاستعمال.

(٢) إذا كان الهلاك أو التلف نتيجة حريق أو انفجار خارجي ، أو اشتعال ذاتي أو سطو أو سرقة أو صاعقة.

(٣) إذا كان نتيجة فعل متعمد.

(٤) إذا حدث أثناء النقل البري والنقل بالسكة الحديد والنقل النهري الداخلي أو النقل بالمصاعد أو الآلات الرافعة بما في ذلك عمليات الشحن والتفريغ المرتبطة بها.

وللشركة دفع قيمة التالف نقداً أو إصلاحه ويكون ذلك في حدود المبلغ المذكور بوثيقة التأمين.

وتلتزم شركة التأمين بتعويض المؤمن له عن كافة المبالغ

الملتزم بدفعها في حالتي:-

(١) وفاة أو إصابة أي شخص عدا الذي يعملون لدى المؤمن له ، وكان ذلك أثناء العمل أو بسببه وما عدا أفراد أسرة المؤمن له المقيمين معه وكانوا من ركاب السيارة.

(٢) ما يصيب الأشياء باستثناء المملوك للمؤمن له أو أفراد أسرته المقيمين معه أو التي في حراستهم.

وهناك حالات تخرج من نطاق التغطية السابقة:-

(١) الخاضعين للقانونين ١٩٥٥/٦٥٢ ، ١٩٧٣/٦٦ بشأن التأمين الإجباري.

(٢) ما يقع خارج حدود المنطقة الجغرافية الواردة بالوثيقة.

(٣) ما ينشأ من حوادث بالمخالفة لبند قيود الاستعمال المتعلق بشروط الأمن والمتانة ، أو وقت قيادتها بمعرفة سائق غير مرخص له بالقيادة ، أو كان مرخص له بالقيادة ولكن كان في حالة سكر بين.

(٤) الحوادث الناشئة عن الأشياء الآتية:-

(الفيضانات - الأعاصير الزلازل - اعتداءات العدو - الأعمال الحربية ، الانقلاب ، التفجيرات الذرية).

(٥) ما يستحق للمؤمن له من مبالغ لدى شخص آخر ما لم يكن يشملته الاتفاق مع شركة التأمين.

(٦) الهلاك والتلف الناشئ عن استيلاء السلطات على السيارة المؤمن عليها.

وما سبق يطبق على السيارات الخاصة الملاكى أما السيارات التجارية فيضاف إلى ما سبق الآتي:-

١- الوفاة أو الإصابة أو التلف الحاصل خارج حدود الطريق أثناء إحضار الحمولة لشحنها على السيارة المؤمن عليها حال نقل الحمولة من السيارة بعد تفريغها منها.

٢- تلف الجسور والكباري نتيجة اهتزاز السيارة المؤمن أو نقل الحمولة المشحونة.

٣- تلف الأشياء نتيجة الشرر أو الرماد المنبعث من السيارة المؤمن عليها إذا كانت ذات محرك تجاري.

٤- ما يحدث للأشياء من تلف نتيجة انفجار خزان السيارة.

٥- ما يحدث من وفاة أو إصابة للأشخاص نتيجة انفجار خزان السيارة.

ومن احكام النقض : -

مطالبة المدعى بالحق المدني بتعويض مؤقت أمام محكمة الجench .
انقضاء له بالتعويض على اساس انه مؤقت . حقه في تكملة التعويض
امام المحكمه المدنيه (طعن ١٧٢ / ٢٢ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٥٥)
**إذا قضي ببراءة) (السائق) من تهمة القتل أو الإصابة الخطأ،
هل يجوز للمجني عليه (المضرون) طلب التعويض من مالك
السيارة؟**

مفاد المواد ٤٥٦-إجراءات جنائية، ١٠٢ إثبات: أن الحكم
الجنائي تكون له (حجيته) في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية كلما
كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك من
الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلي
فاعله فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يتمتع علي
المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن (تعتبرها وتلتزمها) في
بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفاً للحكم
الجنائي السابق له فإذا قضت محكمة الجench ببراءة السائق استناداً إلي
(تلف فرامل السيارة) فإن ذلك لا يمنع المضرون من إقامة دعوى
التعويض استناداً إلي م ١٧٨ مدني علي أساس مسئولية حارس الشيء
عما يسببه من ضرر للغير ذلك أن الحكم الجنائي القاضي بالبراءة لم

يفصل في الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية لأن قوام الأول (خطأ جنائي) واجب الإثبات أما قوام الثانية (فخطأ مفترض) في حق هيئة النقل العام مالكة السيارة ويتحقق المسؤولية ولو لم يقع خطأ منها لأنها (مسئولية ناشئة عن الشيء ذاته) وليس ناشئة عن الجريمة فتلف الفرامل المفاجئ) أمر خارج عن إدارة السائق المتهم ويعد سبباً أجنبياً للحادث لا يحول دون مطالبة هيئة النقل العام بالتعويض أمام المحكمة المدنية باعتبارها حارسة للسيارة (طبقاً م ١٧٨ مدني) وهذا (الخطأ المفترض) غير قابل لإثبات العكس ولو لم يقع من الشركة المالكة خطأ.

وترتفع المسؤولية بإثبات الحارس أن وقوع الضرر كان لسبب أجنبي لا يد له فيه كأن يكون راجعاً إلى عيب في الشيء مثل (تلف الفرامل المفاجئ) فلا يعد شيئاً ناشئاً عن سبب أجنبي ولو كان هذا السبب خفياً فيستحق التعويض (طعن ٥٣/١٩٦٩ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٨٨)

ومن أحكام النقض :-

١- قضاء المحكمة الجنائية ببراءة قائد السيارة من تهمة القتل الخطأ لانتفاء الخطأ من جانبه لا يحول دون مطالبة المتضرر (شركة التأمين) بالتعويض استناداً إلى مسؤولية المؤمن له عن الحادث باعتباره حارساً للأشياء (م ١٧٨ مدني) لأن الحكم الجنائي القاضي بالبراءة لم يفصل في الأساسي المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية لأن قوام الأولي خطأ جنائي واجب الإثبات أما الثانية فقوامها (خطأ مفترض) في حق هيئة

النقل العام مالكة السيارة باعتبارها حارسه لها (طعن جنائي ٦٠/٣٣٧٠ ق جلسة ١٩٩٥/٣/٢٦)

٢- القضاء (ببراءة) (سائق السيارة المؤمن عليها) لدي الطاعن لقيام (سبب أجنبي)

أثره:

انقطاع علاقة السببية بين فعله والنتيجة الضارة وانتفاء قرينه (الخطأ المفترض) في جانب حارس الشيء (م ١٧٨ مدني) أثره: امتناع أعمال القاضي المدني لهذه القرينه عله ذلك أن السبب الأجنبي من النظام العام (يعفي) من المسؤولية الجنائية والمدنية المؤسسة علي (الخطأ المفترض) لازمه وقف الدعوى المدنية لحين صدور (حكم بات نهائي) في الدعوى الجنائية (طعن ٦٩/٣٤١٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢٧)

٣- الحكم الجنائي الصادر (بالبراءة) إذا كان مبنياً علي أن الفعل لا يعاقب عليه القانون سواء كان ذلك لانتفاء القصد الجنائي أو لسبب آخر فإنه طبقاً لصريح م ٤٥٦ إجراءات جنائية لا تكون له قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية وبالتالي فإنه لا يمنع تلك المحاكم من البحث فيما إذا كان هذا الفعل مع تجرده من صفة (الجريمة) قد نشأ عنه (ضرر) يصح أن يكون أساساً للتعويض أم لا (طعن / ق جلسة ١٩٦٦/٣/١٠) السنة ١٧ ص ٥٥٨

٤- مؤدي حكم م ٤٥٦ إجراءات جنائية وم ١٠٦ مدني المطابقة لمادة ١٠١ ق الإثبات: أن الحكم الصادر في المواد الجنائية لا تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية إلا إذا كان قد فصل فصلاً

لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله وأن الحكم الجنائي الصادر بالبراءة إذا كان مبنياً على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون سواء كان ذلك لانتفاء القصد الجنائي أو لسبب آخر فإنه لا تكون له حجية الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية وبالتالي فإنه لا يمنع تلك المحكمة من البحث فيما إذا كان هذا الفعل مع تجرده من صفة الجريمة قد نشأ منه (ضرر) يصح أن يكون أساساً للتعويض (طعن / ق جلسة ١٩٧٤/٤/٣٠) .

٥- إذا كان الحكم الجنائي الصادر بالبراءة مبنياً على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون سواء كان ذلك لانتفاء القصد الجنائي أو بسبب آخر فإنه لا تكون له حجية الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية وبالتالي لا يمنع تلك المحكمة من البحث فيما إذا كان هذا الفعل مع تجرده من صفة الجريمة يصلح أساساً للمطالبة بدّين (طعن رقم ٩٩٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/١/٢٠) طعن رقم ١٦١٦ لسنة ٤٨ ق) .

٦- الحكم ببراءة سائق السيارة جنائياً ، لا يمنع المجني عليه المضرور من طلب التعويض أمام المحكمة المدنية محمول على سبب آخر غير الشخصي ، على أساس مسئولية أمين النقل ومسئولية حارس الأشياء .

(طعن جنائي ١٢٨/٤١ ق جلسة ١٩٧١/٤/٢٦) .

(طعن مدني ١٢٨٥/٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٧) .

(طعن مدني ٨٨٨/٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/٦/١٩) .

القضاء ببراءة قائد السيارة لانتفاء خطئه الشخصي ، لا يحول دون مطالبة ورثة المضرور بالتعويض عن الأضرار المادية الموروثة التي حاقت بهم قبل أمين النقل .

٥- إذا ما أدت إصابة الراكب أثناء تنفيذ عقد النقل إلى وفاة ذلك الراكب من (قبل) رفع دعوى بالمطالب بالتعويض فإنه يكون أهلاً فيما يسبق الموت ولو (للحظة) لكسب الحقوق ومن بينها حقه في التعويض عن الضرر الذي لحقه ، وحسبما يتطور إليه هذا الضرر ويتفاقم . ومتى ثبت له هذا الحق قبل وفاته ، فإن ورثته يتلقون عنه أرثاً في تركته ويحق لهم المطالبة به تأسيساً على تحقق المسؤولية الناشئة عن عقد النقل الذي كان المورث طرفاً فيه . وهذا التعويض يغاير التعويض الذي يسوغ للورثة المطالبة به عن الأضرار المادية والأدبية التي حاقت بأشخاصهم بسبب موت مورثهم وهو ما يحق لهم الرجوع به على أمين النقل على أساس قواعد (المسؤولية التقصيرية) وليس على سند من (المسؤولية العقدية) لأن التزامات عقد النقل إنما إنصرفت إلى عاقديه ولا يحتاجون في مطالبتهم لشركة التأمين المؤمن لديها على السيارة أداة الحادث (بالتعويض المادي المورث) الذي انتقل إليهم أرثاً عن مورثهم الذي أودى الحادث بحياته (بحجية الحكم الصادر في الدعوى الجنائية) التي أقيمت بصدده على قائد السيارة وقضي ببراءته . إذ إن تلك الجنحة مقصورة على منطوق الحكم وأسبابه المؤدية إليه دون أن تلحق الحجية الأسباب التي لم تكن ضرورية لتلك البراءة ، ومن ثم فإن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً

لحكم يحوز قوة الأمر المقضي بحسبان أن مبنى المحاكمة الجنائية كان أساسه إثبات الخطأ الشخصي أو نفيه وليس لنفي أو إثبات عناصر مسئوليته (كأمين نقل) إذ أن ذلك ليس يلزم للقضاء بالبراءة أو الإدانة ، وما كان يجوز للمحكمة الجنائية أن تتصدى له ، إذ أنه غير مطروح عليها ، ومن ثم فلا تأثير له على الحق في المطالبة بالتعويض على هذا الأساس ولا يغير من هذا المنظر ، ما ورد بحكم المحكمة الجنائية من انتفاء الخطأ في جانب قائد السيارة ، إذ أن ذلك كان بصدد مسئوليته عن عمله الشخصي كما سبق ذكره ، لما كان ذلك وكان البين من مدومات الحكم المطعون فيه إن أقام قضائه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنين مع تسليمه لهم بالأساس الذي أقاموا عليه دعواهم وهي (مسئولية الناقل عن ضمان سلامة المسافر) اعتداداً منه بحجية الحكم الصادر في الدعوى الجنائية وانعدام الرابطة القانونية بين عقد النقل وعقد التأمين بالمخالفة للنظر السابق ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(طعن ٢٧٥٦/٢٢ ق جلسة ٢٤/١١/٢٠٠٤) (طعن / ق جلسة ١٩/٦/١٩٩٤) .

٦- مطالبة المدعى بالحق المدني بتعويض مؤقت أمام محكمة الجناح القضاء له بتعويض على أساس أنه (مؤقت) حقه في المطالبة بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية (طعن ١٧٢ / ٢٢ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٥٥) .

أحكام النقض في التعويض عن إتلاف سيارة بطريق الخطأ :-

١- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن دعوى التعويض عن إتلاف السيارة بطريق الخطأ لا يجوز رفعها للمحكمة الجنائية لأن هذا الفعل غير مؤثم قانوناً وذلك قبل تعديل قانون العقوبات بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ كما أنها إذا رفعت للمحكمة المدنية كان مصيرها الحتمي هو وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائياً في الدعوى الجنائية المرفوعة عن جريمة الإصابة أو القتل الناشئة عن ذات الخطأ باعتباره مسألة مشتركة بين هذه الدعوى والدعوى المدنية ولازماً للفصل في كليهما فيتاحم لذلك علي المحكمة المدنية أن توقف الدعوى المطروحة عليها حتى يفصل في تلك المسألة من المحكمة الجنائية عملاً بما تقضي به المادة ١٠٢ من قانون الإثبات من وجوب تقيد القاضي المدني بالحكم الجنائي في الوقائع التي فصل فيها الحكم وكان فصله فيها ضرورياً وما تقضي به المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية من أن يفصل فيه الحكم الجنائي نهائياً فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلي فاعلها تكون له قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائياً .

(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/١/٢٣) (طعن رقم ٨٠٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٩) .

٢- النص في المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري علي أن " يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية أصابه بدنية تلحق أي شخص من حوادث السيارات " - يدل علي أن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية عن

حوادث السيارات لا يغطي سوى حالات الوفاة والإصابات البدنية الناجمة عن تلك الحوادث ولا، يمتد ليشمل ما يصيب المضرور في ماله طالما لم تتضمن الوثيقة اشتراطاً لمصلحة الغير يجيز له الرجوع علي المؤمن بحق مباشر .

لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإلزام الشركة الطاعنة (شركة التأمين) بأن تدفع إلي المطعون ضده الأول مبلغ ثمانية آلاف جنية تعويضاً مادياً عما حاق به من ضرر من جراء إتلاف سيارته علي مجرد القول بأن سائق السيارة المتسببة في الحادث قرر أن السيارة مؤمن عليها تأميناً شاملاً يغطي الإصابات وإتلاف الأشياء ولم تقدم شركة التأمين ما ينفي ذلك دون أن يستظهر ما إذا كانت وثيقة التأمين علي السيارة المشار إليها أو وثيقة أخرى تكميلية قد تضمنت اشتراطاً لمصلحة المضرور يجيز للمطعون ضده المذكور مطالبتها بما أصابه من أضرار نتيجة إتلاف سيارته فإن الحكم فضلاً عن مخالفته القانون يكون قد عاره قصور مبطل (الطعن رقم ٤٢٤ سنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٥) .

أحكام النقص في استرداد المؤمن التعويض من مالك السيارة الذي صرح لقائدها بقيادتها بدون رخصة:

١- مؤدي نص المادتين ١٦، ٣/٢ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات والبند الخامس فقرة جـ من الشروط العامة الملحقة بنموذج وثيقة التأمين الذي صدر به وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنفيذ حكم المادة الثانية من القانون المذكور أن لشركة التأمين أن ترجع علي مالك السيارة المؤمن له لاسترداد ما تكون قد دفعته من تعويض للمضرور في حوادث السيارات في حالة ما إذا كان قائد السيارة مرتكب الحادث قد قادها بموافقة المؤمن له بدون رخصة تجيز قيادته لها كما أن للمؤمن أن يدفع دعوى الضمان التي يقيمها مالك السيارة قبله بعدم التزامه بتعويضه عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن منه في هذه الحالة لما كان ذلك وكان الثابت أن الشركة الطاعنة شركة التأمين قد تمسكت لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون عليها الأولي سمحت للمطعون عليه الثاني بقيادة السيارة دون أن يكون مرخصاً له بذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع الجوهري الذي قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى واكتفي بالإحالة إلي أسباب حكم محكمة أول درجة التي لم يتناول هذا الدفاع إذا لم يسبق أثارته أمامها لما كان ذلك فأن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور (الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٨) .

٢- قوام علاقة المتبوع بالتابع هو ما للأول علي الثاني من سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه ومؤدي البند الخامس فقرة جـ من الشروط العامة الملحقة بنموذج وثيقة التأمين الذي صدر به قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ تنفيذاً لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ أن حق شركة التأمين في الرجوع علي مالك السيارة المؤمن له لاسترداد ما تكون قد دفعته من تعويض للمضرور في حادث وقع من تلك السيارة منطوقاً أن يكون ذلك المالك قد وافق علي قيادة مرتكب الحادث لسيارته دون أن يكون حاصلاً علي رخصة قيادة لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي قد مضي بإلزام الطاعن بالتعويض باعتباره متبوعاً للمطعون عليه الثاني الذي وقع منه الخطأ دون أن يورد الدليل علي قيام تلك التبعية مكتفياً بما قرره من أن المطعون عليه المذكور قد ارتكب الحادث أثناء قيادته سيارة الطاعن في حيث أن ملكية السيارة لا تتحقق بها وحدها علاقة التبعية الموجبة لمسئولية مالكها كما حكم علي الطاعن في دعوى الضمان الفرعية استناداً إلي أن المطعون عليه الثاني قاد السيارة التي ارتكب بها الحادث دون أن يكون حائزاً علي رخصة قيادة ولم يستظهر ما إذا كان ذلك قد حدث بموافقة الطاعن أم لا فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي لأسبابه يكون معيباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٢٠)

أحكام النقص في التأمين الإجباري

عن حوادث السيارات

١- التأمين الإجباري من المسؤولية الناشئة عن حوادث السيارات نطاقه: قانون ١٩٥٥/٦٥٢ عدم شموله (الأضرار) التي تحدثها السيارة (بالأشياء والأموال) وإنما هو قاصر فقط على المسؤولية الناشئة عن وفاء أو أصابه الأشخاص طالما لم تتضمن الوثيقة اشتراطاً لمصلحة الغير يجيز له الرجوع على المؤمن بحق مباشر .

(طعن ٦٢/٥٦٠٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠) (طعن ٧٠/٤٢٤ ق جلسة ٢٠٠١/٦/٥ لم ينشر) .

٢- أنشأ المشرع طبقاً للمادة الخامسة ق ١٩٥٥/٦٥٢ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات (دعوى مباشرة للمضرور قبل المؤمن) وأخضع تلك الدعوى للتقادم الثلاثي المنصوص عليه بمادة (٧٥٢ مدني) رعاية لمصلحة شركات التأمين فتسري في شأن ذلك التقادم القواعد العامة بوقف التقادم وانقطاعه وكانت القاطع في الإجراء القاطع للتقادم أن الأثر المترتب علي رفع الدعوى والحكم فيها من قطع التقادم أو استبدال مدته لا يتعدى من رفعها ومن رفعت عليه ولا يغير من ذلك نص المادة الخامسة سالف الإشارة بإلزام شركة التأمين أن تؤدي للمضرور مقدار ما يحكم به قضائياً من تعويض مهما بلغت قيمته وأن الحكم الصادر بالتعويض لا يقطع التقادم ولا يستبدل مدته بالنسبة لشركة التأمين ما لم يكن طرفاً فيه ولا يجعل مده تقادم (دعوى التعويض الكامل) بالنسبة للشركة (١٥)

سنة) وليس ٣ سنوات (لأنها لم تكن طرفاً فيه حتى يصدر في مواجهتها ويكون ملزماً لها ومخالفة الحكم ذلك يجعله مخالفاً للقانون بما يوجب نقضه (طعن ١٠٥٧/٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٦) .

٣- الحكم بالتعويض المؤقت يجعل مده تقادم دعوى التعويض الكامل بالنسبة لشركة التأمين (١٥ سنة) بدلاً من ٣ سنوات وشرطاً أن يكون الشركة مختصة في التعويض المؤقت .

(طعن ١٧٦٢/٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٩) .

٤- من المقرر أنه إذا كان العمل الضار يستتبع قيام دعوى جنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية وانفصلت هذه الأخيرة عن الدعوى الجنائية بأن اختار (المضرور) الطريق المدني دون الطريق الجنائي للمطالبة بالتعويض فإن سريان التقادم بالنسبة للمضرور (يقف) طوال المدة التي تكوّن فيها المحاكمة الجنائية فإذا انقضت الدعوى الجنائية بصدور حكم نهائي فيها فإنه يترتب على ذلك عود سريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمدتها الأصلية على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة (مانعاً قانونياً) في معني (م ٣٨٢/١ مدني) (يتعذر معه علي (المضرور) المطالبة بحقه في التعويض) وأن صدور ق ١٩٧٦/٨٥ لا أثر له علي وقف مده التقادم (طعن ٥٢/٨٨١ ق جلسة ١٩٨٣/٥/١٧) .

٥- التأمين من المسؤولية المدنية بالنسبة للسيارة النقل نطاقه: (أصابه راكب واحد) فتلتزم الشركة المؤمن لديها بتغطية المسؤولية الناشئة عن إصابته (باعتباره أحد الراكبين) المصرح بركوبها حيث أنه (مصرح

براكبين) طبقاً م ١٦/هـ- ق ١٩٥٥/٤٤٩ والمدمج بقانون التأمين
الإجباري رقم ١٩٥٥/٦٥٢

(طعن ٥٢/٨٨١ ق جلسة ١٩٨٣/٥/١٧).

٦- المسؤولية عن الأضرار الناشئة عن حوادث السيارات والتأمين
المعقود لتغطيتها (موضوع غير قابل للتجزئة) شركة التأمين فيه ضامنه
بالتأمين للمسئول عن الحادث مؤدي ذلك استفادة أي منهما من الحكم
الصادر لصالح الآخر (طعن ٥٣/٥٢٠ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤).

٧- مسؤولية شركة التأمين عن تعويض الأضرار الناجمة عن حوادث
السيارات مهما بلغ مقدار التعويض م ١/٥ ق ١٩٥٥/٦٥٢.

مؤداه: جواز الاستئناف المقام من شركة التأمين منذ الحكم الصادر
بالتعويض ولو قبله المسئول لأن هذا الحق قائم قانوناً ولأن حكم
التعويض يتضمن قضاءً ضمناً ضاراً تحتاج به الشركة الأمين مادامت
ممثله في الدعوى (طعن ٥٣/٥٢٠ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤).

٨- حق شركة التأمين في الرجوع على مالك السيارة المؤمن عليها بما
دفعته من تعويض للمضرور مناطه: أن يكون المالك قد وافق على قيادة
مرتكب الحادث للسيارة دون رخصة قيادة عدم استظهار الحكم هذه
الموافقة أو علاقة التبعية (قصور) (طعن ٤٥/٣٩٧ ق جلسة
١٩٧٨/٦/٢٠).

٩- طلب التعويض قبل قائد السيارة ومالكها والشركة المؤمن لديها
(موضوع غير قابل للتجزئة) عدم استئناف السائق والمالك لا أثر له
على شكل الاستئناف المرفوع صحيحاً من الشركة اختصاصها لهما في

الاستئناف أثره استفادتهم من حكم التعويض عنه ذلك: (طعن مدني ١٨٢٧/٤٩ جلسة ١٩٨٣/٣/٢٩) .

١٠- مسؤولية كل من شركة التأمين ومالك السيارة تجاه المضرور في التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات لا تلازم بينهما مسؤولية الشركة قبل المضرور باعتبارها مسئولة عن دين المسئول الناشئ عن خطئه بالإضافة لكونها مدينة أصلية بدين ناشئ عن (عقد التأمين) عدم لزوم اختصاص مالك السيارة في دعوى التعويض المباشرة التي يقيمها (المضرور) قبل شركة التأمين مؤداه: حق المضرور في اقتضاء التعويض من شركة التأمين حق مستقل عن حقه في اقتضائه من مرتكب العمل الضار أو حارس السيارة عنه ذلك: لتعذر التعرف عليهما كأن يكون قائد السيارة المسروقة مجهولاً. (طعن ١٥٩/٤٧٣ ق جلسة ٢٠٠٥/٢/١٤) .

١١- أن كل ما يلزم لقيام مسؤولية شركة التأمين عن تعويض (المضرور) أن يثبت نشوء الضرر عن سيارة مؤمن عليها (إجبارياً) لديها مع انتفاء السبب الأجنبي سواء كان طالب التأمين هو المسئول عن الحادث أو غيره وسواء كان هو المتولي حراستها أو غيره (طعن ١٥٩/٤٧٣ ق جلسة ٢٠٠٥/٢/١٤) .

١٢- تعدد الأشياء المتسببة في إحداث الضرر وتوافر رابطة السببية (مسئولية حارسها بالتضامن عنه) (م ١٦٩ مدني) ، التزام شركات التأمين بتغطية المسؤولية المدنية عنها .

(طعن ٦٠٤٩/٧٢ ق جلسة ٢٠٠٥/١/١٠) .

١٣- انتهاء الحكم المطعون فيه لثبوت (الخطأ المفترض) لدى حارسي السيارات المتصادمتين مع انتفاء السبب الأجنبي مدللاً على خطأ قائد السيارة الخاصة والذي لا يؤدي بمفرده لانتفاء خطأ قائد السيارة الأجرة (المفترض) مؤداه: للمطعون ضدهم الثلاثة الأوائل إقامة الدعوى المباشر قبل شركتي التأمين لتغطية المسؤولية (طعن ٧٢/٦٠٤٩ ق جلسة ٢٠٠٥/١/١٥).

١٤- قصر التغطية التأمينية للمسئولية الناشئة عن الحوادث التي تقع من الجرار على الأضرار التي تصيب (الغير) دون (الركاب) رغم اعتباره من أنواع السيارات (المواد ١، ٢، ٦، ٣/ق ١٩٥٥/٤٤٩ بشأن السيارات وقواعد المرور و٥، ١٣/ق ١٩٥٥/٦٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات والشرط الأول من وثيقة التأمين المطابقة للنموذج الملحق بقرار وزير المالية رقم ١٩٥٥/١٥٢ لم يغير منه إلغاء القانون الأول بالقانون ١٩٧٣/٦٦ . (طعن ٦٤/٩٩٠٢ ق جلسة ٢٠٠٥/٤/٢٦).

١٥- إذ كان اتجاه ونهج المشرع التفرقة في التغطية التأمينية يعد بلا ريب تمييزاً بين فئتين من ركاب السيارات إحداهما (ركاب الجرار) كنوع من أنواع السيارات والثانية (ركاب باقي أنواع السيارات) إذ أختص الفئة الأخيرة بمعاملة تأمينية متميزة تتمثل في شمول مظلة التأمين لركاب هذه الأنواع في حين حجب عن الفئة الأولى هذه الميزة مما يتعين معه القول (بشمول ذات مظلة التأمين لركاب الجرار) مثلهم في ذلك مثل ركاب باقي أنواع السيارات لأنهم جميعاً (طبقاً لما قررته

المحكمة الدستورية في القضايا الدستورية ٢٥/١٠٩، ٢٥/٢٣٥ ق
دستورية بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٩، ٢٠٠٤/٤/٤، ٢٠٠٤/٦/٦) في (مركز
قانوني متماثل) فهم جميعاً ينطبق في شأنهم وصف الركاب ، كما أنهم
ليسوا طرفاً في عقد التأمين المبرم بين شركة التأمين ومالك الجرار وهم
يتحدون في عدم مسئوليتهم عن وقوع الحادث كما يتحدون في أن
أضرار لحقت بهم من جرأته وكان يلزم ضماناً للتكافؤ في الحقوق بين
هاتين الفئتين إذ تنظمها قاعدة موحدة لا تقم في مجال تطبيقها تمييزاً بين
المخاطبين بها وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضي بمسئولية
شركة التأمين عن تغطية الأضرار التي لحقت بالمطعون ضدهما الأول
والثانية من جرأ موت مورثهما فإن تعيينه فيما أقام عليه قضاءه في
هذا الخصوص يكون غير منتج إذ لمحكمة النقض أن تقوم هذه الأسباب
بأسباب من عندها تصلح لما أنتهي إليه دون أن تنفضه ومن ثم يضحى
النعي عليه غير منتج .

(طعن ٦٤/٩٩٠٢ ق جلسة ٢٠٠٥/٤/٢٦) .

١٦- مؤدي نص المواد ٣، ١٠، ٢/١١ ق ١٩٧٣/٦٦ بإصدار قانون
المرور والمارة الخامسة من قانون ١٩٥٥/٦٥٢ بشأن التأمين الإجباري
من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات أن المشرع جعل
(التأمين الإجباري على مركبات النقل السريع) ومنها (الدراجة النارية
(الموتوسيكل) شرطاً لازماً للترخيص بتسييرها وأن مناط التزام شركة
التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضرور من حوادث تلك المركبات (١) أن
تكون طرفاً في وثيقة تأمين إجباري على المركبة (٢) وأن تقع (المخاطر

المؤمن منها) (خلال مدة سرياتها) (٣) وأن تثبت (مسئولية قائدها عن الضرر) (طعن ٧٣/٢٨٥ ق جلسة ٢٠٠٤/١٢/١٤) .

١٧- المقرر أن محل حق المضرور من حادث سيارة (واحد) وهو (اقتضاء التعويض) وقد أوجد له القانون مدينين أحدهما المتسبب في الضرر ، والآخر هو (شركة التأمين المؤمن لديها) علي السيارة ، وأعطى (للمضرور) (الخيار) في مطالبة من يشاء منهما بالتعويض ، فإن استوفاه من أحدهما برئت ذمة الآخر قبله عملاً بنص (م ٢٨٤ مدني) ، ولكن براءة لذمة أحدهما أو إسقاطه لحقه قبله لا يترتب عليه براءة ذمة الآخر عملاً بنص (م ٢٨٩ مدني) .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضي للمطعون ضدهم بإلزام شركة التأمين الطاعنة بأداء التعويض استناداً إلي أن تصالحهم في الدعويين الجنائية والمدنية المقامة بالتبعية لهما كان مقصوراً علي (قائد السيارة المتهم) وتمسكهم بحقهم قبل (شركة التأمين) علي ما أثبت بمحضر الجلسة فإنه يكون قد أعمل صحيح القانون (طعن ٧٣/٤١٥٩ ق جلسة ٢٠٠٥/١٢/١٤) .

١٨- إذا كانت المحكمة الدستورية قد أصدر حكمها في الدعوى رقم ٢٥/١٠٩ ق دستورية بجلسة ٢٠٠٤/٤/٤ بعدم دستورية المادة الخامسة من ق ١٩٥٥/٦٥٢ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات فيما تضمنته من قصر آثار عقد التأمين في شأن باقي أنواع السيارات غير الخاصة علي الغير والركاب دون العمال وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده من عمال السيارة النقل

مرتكبه الحادث ومن ثم تتصرف إليه آثار عقد التأمين وفقاً للتفسير الصحيح للنص حسبما أنتهي إليه حكم المحكمة الدستورية سالف الإشارة وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضي للمطعون ضده بالتعويض عما أصابه من ضرر من جراء الحادث الذي وقع له أثناء عمله بالسيارة النقل التي يعمل بها والمؤمن من مخاطرها لدى الشركة الطاعنة فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

(طعن ٩٣٦٩/٦٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٤/٧) .

١٩- عقد التأمين سبب التزام المؤمن بدفع التأمين للمؤمن له المضرور من الحادث وليس (خطأ الغير) وبناء عليه فليس للمؤمن أن يدعي أن ضرراً قد حاق به من جراء وفائه بمبلغ التأمين لأن ذلك الوفاء هو تنفيذ (لالتزامه العقدي) تجاه المؤمن له مقابل ما يؤديه ذلك الأخير من (أقساط) وأن تنفيذ الالتزام لا يصح اعتباره ضرراً لحق بالملتزم ومخالفه الحكم لذلك مخالفة للقانون (طعن ٢١٨/٢٧ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠) .

٢٠- إلزام شركة التأمين بالتعويض شرطه :

أ- صدور حكم نهائي بالتعويض (طعن ٣٥/٢٦٨ ق جلسة ١٩٧٠/١/٨) ولا يشترط تمثيل شركة التأمين في الدعوى التي صدر فيها الحكم الجنائي فمصدر الإلزام م ٥ ق ١٩٥٥/٦٥٢ .

ب- أن تكون السيارة مؤمن عليها لدى شركة التأمين .

(طعن ٤٨/٣٥٢ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢١) .

ج) وقوع المخاطر المؤمن منها خلال مدة سريان الوثيقة .

- (د) ثبوت مسئولية قائد المركبة عن الضرر .
(المواد ٣ ، ١٠ ، ١١ ، ٢ ق ١٩٧٣/٦٦ ، م ٥ ق ١٩٥٥ / ٦٥٢)
(طعن ٧٣/٢٨٧ ق جلسة ٢٠٠٤/١٢/١٤) .
- (هـ) اختصام شركة التأمين في الدعوى المدنية ليكون الحكم الصادر في مواجهتها ملزماً لها (طعن ٥٦/١٠٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٦)
- ٢١- المضرور في حادث سيارة مؤمن عليها إجبارياً له الحق في الرجوع مباشرة إلى شركة التأمين لاقتضاء التعويض عما أصابه من ضرر نتيجة الحادث دون اشتراط استصداره حكماً بتقرير مسئولية المؤمن له عن الحادث أو اختصامه هو أو قائد السيارة .
(طعن ٥٥/١١ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٦) .
- ٢٢- رفع الدعوى الجنائية (مانع قانوني) يتعذر معه على المضرور مطالبة المؤمن بحقه . وأثر ذلك : وقف سريان التقادم ويعود سريان مدة التقادم اعتباراً من تاريخ صدور حكم نهائي بإدانة الجاني أو تاريخ سقوط الدعوى الجنائية بعد رفعها .
(طعن ٥٤/٥٦١ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٣) (طعن جنائي ٥٣/٦١٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢١) .
- ٢٣- خطأ (المجني عليه المضرور) يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة .
(طعن جنائي ٣٥/١٨١٤ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥)
- ٢٤- (خطأ المضرور) عدم رفعه مسئولية المتهم وإن جاز أن يخففها (طعن جنائي ٤٤/٤٦٠ ق جلسة ١٩٧٤/٥/١٩)

- ٢٥- وجوب بيان (الإصابات) من واقع (التقرير الطبي) وإلا كان الحكم (قاصراً) (طعن جنائي ٤٨/٢٠٨١ ق جلسة ١٦/٤/١٩٧٩) .
- ٢٦- مجرد مصادمة المتهم للمجني عليه بسيارته . عدم كفايته تدليلاً على توافراً ركن الخطأ في جريمة الإصابة الخطأ .
- (طعن جنائي ٤٨/٢٠٨١ ق جلسة ١٦/٤/١٩٧٩) (طعن جنائي ٤٤/٥٥٢ ق جلسة ٢/٦/١٩٧٤) .
- ٢٧- عدم اختصاص (المحاكم الجنائية) (بدعوى المسؤولية الشيئية) . لعدم ولاية المحكمة الجنائية بالفصل فيها لكونها ليست ناشئة عن الجريمة وإنما عن الشيء ذاته (طعن ٤٩/٦٤٠ ق جلسة ٨/١٠/١٩٧٩) .

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

قرار وزاري رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٨

بتعديل القرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٧ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات وجدول الأسعار المرافق له وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الأشرف والرقابة على التأمين في مصر.

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨١ في شأن التأمين الإجباري من حوادث السيارات العابرة ، وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٧ بتعديل القرار الوزاري رقم ٣١٩ لسنة ١٩٨٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات وعلى موافقة السيد / وزير الداخلية بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٨٨.

قرر

(المادة الأولى)

تحدد تعريفه التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات وفقا لبيانات الترخيص الخاص بما طبقا للجدول المرفق ،

وذلك دون الإخلال بأحكام القرار الوزاري رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨١
المشار إليه.

(المادة الثانية)

يلغي القرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٧
(المادة الثالثة) ينشر هذا في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره.

تحريرا في ١٩٨٨/٢/٤ .

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

د/ يسري على مصطفى

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

قرار وزاري رقم ٨ لسنة ١٩٨٨

في شأن إضافة الجرار الزراعي إلي تعريفه التأمين الإجباري من حوادث السيارات العابرة^(١) وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الإطلاع علي القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات وعلي القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور وعلي القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة علي التأمين في مصر وعلي القرار الوزاري رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨١ في شأن التأمين الإجباري من حوادث السيارات العابرة وعلي موافقة السيد/ وزير الداخلية وعلي كتاب الهيئة المصرية للرقابة علي التأمين رقم ٤٧٩٧ في ١٩٧٨/١٢/٣١ .

(١) الوقائع المصرية في ٢٠ فبراير ١٩٨٨ - العدد ٤٣

قصور

مادة ١- يضاف إلى تعريف الأسعار المرافقة للقرار الوزاري رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨١ المشار إليه والمتعلقة بالتأمين الإجباري من حوادث السيارات العابرة تسعير خاص بالجرار الزراعي علي النحو الآتي

م	نوع السيارة	مواصفات السيارة	قسط التأمين في السنة
٩	جرار زراعي	-	٩٠ جنية

مادة ٢- ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

قرار وزاري رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٨٨

بتعديل القرار الوزاري رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٨ بشأن التأمين
الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات^(١)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع علي القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين
الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات وجدول
الأسعار المرافق له وعلي القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون
المرور وعلي القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف
والرقابة علي التأمين في مصر وعلي القرار الوزاري رقم ٢٢٨ لسنة
١٩٨١ في شأن الإجباري من حوادث السيارات العابرة وعلي القرار
الوزاري رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٨ بتعديل القرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة
١٩٨٧ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث
السيارات .

وعلي موافقة السيد/ وزير الداخلية بتاريخ ١٩٨٨/٧/٣١ .

قررو

(المادة الأولى)

تحدد تعريف التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث
السيارات وفقا لبيانات الترخيص الخاص بها طبقاً للجدول المرفق وذلك

(١) الوقائع المصرية العدد ١٩١ في ١٩٨٨/٨/٢٧

دون الإخلال بأحكام القرار الوزاري رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨١ المشار إليه.

(المادة الثانية)

يلغي القرار الوزاري رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٨

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره تحريراً
في ١٩٨٨/٨/٩ .

جدول تعريفية أسعار التأمين الإجباري من حوادث السيارات

بتعريف أسعار التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات للوثائق الصادرة وفقاً لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ وأحكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ واللوائح والقرارات التنفيذية لهما .

م	نوع السيارة	مواصفات في شأن حساب القسط	قسط التأمين في السنة	
			مليم	جنية
١	السيارة الخاصة (الملاكي)	ذات اسطوانة سعتها لا تجاوز ١,٥ لتر	٦٥	٢٣
		ذات اسطوانة سعتها لا تجاوز ٣ لتر	٧٥	٢٧
		ذات اسطوانة سعتها لا تجاوز ٤,٥ لتر	٥٠	٣١
		ذات اسطوانة سعتها أكثر ٤,٥ لتر	٢٥	٤٧
٢	المركبة المقطورة (كارفان)	الملحقة بالسيارة الخاصة (الملاكي)	٧٥	١٥

٣	السيارة الأجرة	عن أي عدد من الركاب لغاية خمسة عن كل راكب زاد علي ذلك	٨٠ ٢٥	٣٢ ٥
٤	السيارة الأجرة السياحية	عن أي عدد من الركاب لغاية خمسة عن كل راكب زاد علي ذلك	٧٥ ٩٠	١٢٦ ١٩
٥	سيارات النقل العام للركاب (فيما عدا ما ورد) بالبند ٨ من هذا الجدول	عن كل راكب من — ٢٠ راكب الأول عن كل راكب زاد علي ذلك الحد الأدنى للقسط	٩٠ ٩٠ ١٥	٧ ٤ ١١٨
٦	سيارات النقل الخاص للركاب (مدارس)	عن كل راكب من — ٢٠ راكب الأول عن كل راكب زاد علي ذلك الحد الأدنى للقسط	٦٠ ٨٠ ٢٥	٣ ١ ٤٧
٧	سيارات النقل الخاص الركاب (شركات وهيئات)	عن كل راكب من — ٢٠ راكب الأول عن كل راكب زاد علي ذلك الحد الأدنى للقسط	٥٠ — ٢٥	٤ ٣ ٥٩
٨	سيارات هيئة النقل	عن كل راكب من —		

١٩	٩٠	٢٠ راكب الأول عن كل	العام بالقاهرة	
١٢	-	راكب زاد علي ذلك	وكذلك المركبات	
٢٨١	٢٥	الحد الأدنى للقسط	التي تعمل في	
			الصحراء	
٨	٦٥	عن كل راكب من الـ	السيارة السياحية	٩
٥	٦٥	٢٠ راكب الأول	لنقل	
٨٤	٤٠	عن كل راكب زاد علي	الركاب (أتوبيس)	
		ذلك		
		الحد الأدنى للقسط		
		يطبق السعر الخاص	المركبة المقطورة	١٠
		للركاب الإضافيين وفقا	بسيارة للركاب	
		للتعريف الخاصة بسيارة		
		النقل		
		للركاب		
		الوزن الإجمالي للسيارة		
٤٧	٢٥	طن (١٠٠٠ كيلو جرام)	سيارة نقل البضائع	١١
		أو أقل	والمهمات (يدخل	
		أكثر من طن ولا يجاوز	في هذه المجموعة	
٦٣	-	٢ طن	اللوريات والسيارة	
		عن كل طن زاد عن	المهياة علي شكل	
١٢	-	ذلك	مستودعات أو	

		<p>جرارات بما فيها الجرار ذو المقطورة المكملية باعتبارهما وحدة قائمة بذاتها) .</p> <p>(تعتبر إجراء الطن في تخديد الزيادة طناً كاملاً) وللتغطية الإضافية الخاصة بنقل الأنفار بهذه السيارات يحتسب القسط على أساس المدة المصرح بها لنقل الأنفار وفقاً لما يتضمنه التصريح ويحتسب هذا القسط عن كل راكب على الأساس التالي:</p> <p>- ٧ أيام متتالية أو أقل.....</p> <p>- ٤٠</p> <p>- ٧٠ أكثر من ٧ أيام متتالية ولا تجاوز ١٤ يوم متتالية</p> <p>- ٩٠ أكثر من ١٤ يوم ولا تجاوز ٢١ يوم متتالية</p> <p>- ٢٠ أكثر من ٢١ يوماً ولا تجاوز شهراً</p> <p>- إذا زادت المدة المصرح بها لنقل الأنفار</p>	
--	--	---	--

١٢	-	عن شهر تطبق تعريفه الشهر علي الأشهر الكاملة مع إضافة مقابل أجزاء الشهر وفقاً للتعريفه المناظرة لأجزاء الشهر - الحد الأدنى عن كل سيارة الوزن الإجمالي		
٤٢	٤٠	طن (١٠٠٠ كيلو جرام) أو أقل عن كل طن زاد علي ذلك تعتبر أجزاء الطن في تحديد الزيادة طناً كاملاً الوزن الإجمالي	١٢	السيارة التي تحمل رافعة
٤	٣٠	الوزن الإجمالي: طن (١٠٠٠ كيلو جرام) أو أقل عن كل طن زاد علي ذلك تعتبر أجزاء الطن في تحديد الزيادة طناً كاملاً	١٣	المقطورة الملحقة بسيارة النقل أو الجرار
٣٩ ٤	٤٠ -			

١٤	٢٥	عن كل جرار بملحقاته	الجرار الزراعي	١٤
٢٧	٧٥	يدخل في هذا القسط تغطية الركاب	الإســــــــــــــــعاف والمستشفيات	١٥
٢٧	٧٥	-	سيارات الإطفاء الخاصة بالمصانع والمنشآت	١٦
٢٣	٦٥	-	سيارات نقل الموتى	١٧
١٥	٧٥	المنفرد أو ذو العربة الجانبية	الموتوسيكل الخاص	١٨
٢٣	٦٥	المنفرد أو ذو العربة الجانبية	الموتوسيكل الأجرة	١٩
٢٧	٧٥	-	الموتوسيكل ذو الصندوق المعد لنقل البضائع والمهمات	٢٠
٥٦	٢٥	عن كل رخصة	الرخصة التجارية	٢١
٤٧	٢٥	-	السيارة الخاصة (جمرك)	٢٢
		التعريف العادية مضافاً	بأقي أنواع	٢٣

		إليها ٥٠% في حالة الترخيص المؤقت بتسيير المركبة لمدة أقل من سنة	المركبات (جمرك)	
٦	-	إذا كانت مدة الترخيص لا تزيد علي أسبوع...	جميع أنواع المركبات	٢٤
١٢	-	إذا كانت مدة الترخيص لا تزيد علي شهر..... (ويطبق سعر السنة إذا زادت المدة علي ذلك		
	-			

أحوال إلغاء وثيقة التأمين الإجباري من حوادث السيارات

١- إلغاء ترخيص السيارة طبقاً للمادة الثامنة ث ١٩٥٥/٦٥٢ بشأن التأمين الإجباري من حوادث السيارات (م ١١ ق ١٩٧٣/٦٦ الخاص بالمرور) .

٢- بانتهاء المدة المحددة بالوثيقة .

٣- بهلاك السيارة هلاكاً كلياً .

٤- بنقل ملكية السيارة .

صيف

دعاوى التعويض

صيغة دعوى تعويض عن حوادث السيارات مرفوعة من المضرور ضد المتهم وشركة التأمين

أنه في يوم الموافق / / ٢٠٠٠
بناء علي طلب السيدة/ عن نفسها وبصفتها وصية
علي أولادها القصر ، ، بموجب قرار
وصايا رقم لسنة صادر محكمة بجلسة / / ٢٠٠٠
ومحلها المختار مكتب الأستاذ/ المحامي ومقيم
أنا..... محضر محكمة قد انتقلت حيث
إقامة.....

- ١- السيد/ رئيس مجلس إدارة شركة..... للتأمين بصفته
ويعلم بمقر الشركة الكائن
- ٢- السيد/..... (سائق) ومقيم.....

وأعلنتهما بالآتي

الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠٠ أثناء قيادة السائق المعلن إليه الثاني للسيارة رقم
أجرة تسبب بخطئه في إصابة السيد/.....
زوج الطالبة ووالد القصر المشمولين بوصاية الطالبة، حيث أنه قد
أصيب إصابات بالغة انتهت وأدت إلي وفاته تحرر عنها محضر رقم
لسنة وتداولت الدعوى بالجلسات حكم فيها بحكم نهائي بات صادر

من المحاكم الجنائية بإدانة السائق المعلن إليه الثاني بموجب الحكم رقم
لسنة.....من محكمة بجلسة / / ٢٠٠

وحيث أن الطالبة قد أصيبت بضرر جسيم نتيجة وفاة زوجها العائل
الوحيد لها ولأولادها القصر منه وحيث أن السيارة مملوكة للمعلن إليه
الثاني ومؤمن عليها لدى المعلن إليه الأول بصفته فإن الطالبة تطالبهم
بضامين متضامين بدفع مبلغ جنية تعويضاً جابراً للأضرار
المادية والأدبية .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة كل من المعلن إليهما
وسلمت كلاً منهما صورة من هذه الصحيفة وكلفتها الحضور أمام
محكمة.....بمقرها الكائنبجلستها المنعقدة
علنا صباح يوم

الموافق / / ٢٠٠ بالدائرةم.ك إسكندرية
الساعة ٩ صباحاً وما بعدهما لسماعهما الحكم بـ

١- إلزامهما ضامين متضامين بأن يؤديا للطالبة وأولادها القصر مبلغ
جنية تعويضاً جابراً للأضرار المادية والأدبية

٢- إلزامهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ
المعجل بلا كفالة

ولأجل العلم.....

مستندات تلك الدعوى هي:

- ١- محضر الجنحة رسمي
- ٢- صورة رسمية من الحكم الصادر بإدانة المتهم وما يقيد نهائيته
- ٣ صورة رسمية من أعلام وراثه
- ٤- صورة رسمية من قرار وصاية
- ٥- شهادة رسمية من إدارة المرور بمالك السيارة مرتكبه الحادث
- ٦- التقرير الطبي
- ٧- التقرير الفني لمعاينة الحادث

بصيغة دعوى تعويض
ضد شركة تأمين
عن حادث سيارة مؤمن عليها لديها

أنه في يوم الموافق / / ٢٠٠
بناء عليه طلب السيد/ ومقيم.....
ومحله المختار مكتب الأستاذ/..... المحامي ومقيم
أنا/ محضر محكمة..... الجزئية قد انتقلت
حيث إقامة كل من
١- السيد/..... رئيس مجلس إدارة شركة للتأمين
بصفته ومقيم.....
٢- السيد/ ومهنته سائق ومقيم.....

وأعلنتهم بالآتي

الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠ قام المعلن إليه الثاني أثناء قيادة للسيارة رقم نقل
() بإصابة المرحوم/..... إصابات بالغة نتج
عنها وفاته وحرر محضر للمعلن إليه الثاني قيد رقم.....
جثة بقسم.....
وتداولت القضية بالمحاكم الجنائية وانتهت إلي إدانة المعلن إليه الثاني
وتأيد ذلك الحكم استئنافياً وأصبح الحكم (نهائي)

وحيث أن الطالب قد ادعى مدنياً بتعويض مؤقت قدره ٢٠٠١ جنية وقضي له به بموجب الحكم رقم

لسنة.....صادر محكمة.....بجلسة / /
٢٠٠٠ وحيث أنه ثبت أن السيارة التي تسببت في الحادث مؤمن عليها
لدى شركة.....للتأمين وهي المعلن إليه الأول طبقاً لأحكام
قانون ١٩٥٥/٦٥٢ بشأن التأمين الإجباري عن المسؤولية عن حوادث
السيارات فيحق للطالب توجيه طلبه الأصلي بالتعويض النهائي إلي
شركةللتأمين المعلن إليه الأول

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليهما وسلمت كلاً
منهما صورة من أصل هذه الصحيفة وكلفتها بالحضور أمام
محكمة الابتدائية ومقرها.....

وذلك بجلستها المنعقدة علناً صباح يوم.....الموافق / / ٢٠٠٠
الساعة ٩ صباحاً وما بعدها وأثرة

م.ك إسكندرية لسماع المعلن إليه الأول في مواجهة المعلن إليه الثاني
الحكم بـ

١- أن يؤدي للطالب مبلغ.....جنية تعويضاً جابراً
للأضرار المادية والأدبية

٢- إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ
المعجل بلا كفالة.

ولأجل العلم.....

صيغة دعوى

تعويض عن إتلاف سيارة

أنه في يوم الموافق / / ٢٠٠
بناء علي طلب السيدة/.....ومقيمة.....
ومحلها المختار مكتب الأستاذ/.....المحامي ومقيم.....
أنا..... محضر محكمةالجزئية قد
انتقلت حيث إقامة.....
السيد/.....مصري مسلم ومقيم.....

وأعلنته بالآتي

الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠ كانت الطالبة تقود سيارتها الخاصة رقم
ملكي (.....) وذلك بشارع.....
.....ناحية.....قسم.....محافضة.....
.....وأثناء قيادتها للسيارة فوجئت الطالبة بسيارة المعلن إليه
ورقمها.....(ملكي) (.....) تصطدم بمؤخرة
سيارتها فنتج عن ذلك إتلاف مؤخرة سيارة الطالبة إلي جانب إصابتها
بكسر في قدميها والثابت ذلك محضر رقم.....
لسنة.....قسم.....وحيث أن إصلاح ذلك
التلف الحادث للسيارة الخاصة بالطالبة من جراء فعل وخطأ المعلن إليه
يحتاج مبلغ قدره.....جنية وأن إصلاحها يحتاج ما

يقرب من (شهران) مما يترتب عليه حرمان الطالبة من الانتفاع بالسيارة طيلة هذه المدة إلى جانب أصابتها من جراء ذلك الحادث وحيث أن الواقعة قيدت (جنحة) رقم لسنة..... وبجلسة / / ٢٠٠ وقضت محكمة جناح بإدانة المعلن إليه في الدعوى رقم لسنة..... وقد أصبح هذا الحكم نهائياً استندت فيه المحكمة إلى (خطأ تقصيري) من المعلن إليه وحيث أنه طبقاً لمادة ١٦٣ مدني (كل خطأ سبب ضرر للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض) الأمر الذي حدا بالطالبة إلى رفع إقامة هذه الدعوى .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة من أصل هذه الصحيفة وكلفته بالحضور أمام محكمة الابتدائية دائرة م.ك إسكندرية ومقرها

وذلك بجلستها المنعقدة علنا صباح يوم.....الموافق / / ٢٠٠ الساعة ٩ صباحاً وما بعدها لسماعه الحكم بـ
١- إلزامه بدفع مبلغ.....جنية تعويضاً جابراً للأضرار المادية والأدبية

٢- إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بلا كفالة

ولأجل العلم.....

دعوى تعويض عن جريمة قتل خطأ

أنه في يوم الموافق / / ٢٠٠٤
بناء علي طلب السيدة/.....عن نفسها وبصفتها وصية
علي أولادها القصر وهم.....قاصري المرحوم/.....
ومقيمة.....
ومحلها المختار مكتب الأستاذ/.....المحامي
أنا /محضر محكمة.....الجزئية قد انتقلت
حيث إقامة.....
١- السيد/.....(السائق) ومقيم
٢- السيد/.....(مالك السيارة) ومقيم
٣- شركة/.....للتأمين ويمثلها
قانوناً رئيس مجلس إدارتها ويعلن في مواجهة الإدارة القانونية للشركة
وأعلنتهم جميعاً بالآتي

الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠٤ تسبب المعلن إليه الأول قائد السيارة رقم
ملاكي (أجرة) (.....) والمملوكة للمعلن إليه الثاني
تسبب الأول في قتل المرحوم/.....مورث الطالبة عن
نفسها وبصفتها وكان ذلك ناشئاً عن إهماله ورعونته وقد تحرر عن ذلك

المحضر رقم..... لسنة.....

جرح (.....) وقم المعلن إليه الأول للمحاكمة الجنائية أمام محكمة الجزئية بجلسة / / ٢٠٠٤ حيث مثلت الطالبة عن نفسها وبصفتها وادعت مدنياً ضد المتهم المذكور وضد صاحب السيارة بطلب إلزامها متضامنين بأن يدفعوا لها بصفتها مبلغ.....جنية علي سبيل التعويض المؤقت والمصاريف والأتعاب .

وبجلسة / / ٢٠٠٠ حكم بحبس المتهم (سنة شهور) مع الشغل وقضي لها بالطلبات وتأييد هذا الحكم بحكم محكمة الجرح المستأنفة رقم لسنة.....بجلسة / / ٢٠٠٠ وأصبح (باتاً) لعدم الطعن عليه بالنقض .

ونظراً لما لحق الطالبة عن نفسها وبصفتها عن إضرار مادية وأدبية من جراء فقد عائلهم المرحوم/.....وحرمانهم من رعايته وحبه حيث أنه كان مورد رزقهم الوحيد وأن التعويض المستحق لهم مهما بلغ مقداره لا يعوضهم شيئاً يفقده فإنه يحق لهم مطالبة المعلن إليه الأول التابع والمعلن إليه الثاني المتبوع ضامنين متضامنين مع شركة التأمين الأهلية والتي يمثلها السيد/ المعلن إليه الثالث بصفته (باعتبار أنه مؤمن علي السيارة مرتكبه الحادث وقت وقوعه) بمبلغ.....جنيه تعويضاً مادياً وأدبياً جابراً للأضرار المادية والأدبية ويكون لهم الحق في إقامة هذه الدعوى .

لجلك (بهاء عليه)

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة هؤلاء وسلمت كلاً منهم
صورة من هذه الصحيفة وكلفتهم بالحضور أمام
محكمة.....الابتدائية ومقرها.....بجلستها المنعقدة علناً
صباح يوم.....الموافق / / ٢٠٠/ الساعة ٩ صباحاً
وما بعدها لسماعهم الحكم بإلزام المعلن إليهم من الأول إلي الثالث
ضامنين متضامنين بأن يدفعوا للطالبة عن نفسها وبصفتها
مبلغ.....جنية تعويضاً مادياً وأدبياً جابراً للأضرار المادية
والأدبية عما لحق الطالبة عن نفسها وبصفتها مع إلزامهم بالمصروفات
ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بلا كفالة .

صيغة دعوى

مطالبة بتعويض عن جنحة قتل خطأ

أنه في يوم الموافق / / ٢٠٠

بناء علي طلب السيدة/..... ومقيمة
ومحلها المختار مكتب الأستاذ/..... المحامي
أنا محضر محكمة..... الجزئية قد
انتقلت حيث
إقامة.....
السيد/ : ومقيم.....
مخاطباً مع.....

وأعلمته بالآتي

الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠٤ أثناء قيادة المعلن إليه لسيارته رقم
ملاكي () بشارع..... ناحية..... قسم..... محافظة..... حرم
المرحوم/..... وهو.....
(زوج الطالبة) صدمة عنيفة ألقت به أرضاً ثم مر عليه بسيارته إلي أن
تمكن من إيقافها علي بعد..... متراً تقريباً من مكان
المصادمة الأمر الذي أدي إلي مصرعه علي الفور وكان ذلك نتيجة
رعونة وقيادة السيارة بسرعة كبيرة ودون تنبيه إلي غلق الطريق أمامه
إفساحاً لعبور المشاة وتحرر عن هذه الواقعة محضراً بقسم شرطة .

قيد برقم.....لسنة.....وتقد بالنيابة جنحة

رقم.....لسنة.....وأحيل المعلن إليه إلي

المحاكمة وادعت الطالبة بالحق المدني قبل المعلن إليه بمبلغ ٥١ جنية

علي سبيل التعويض المؤقت وبتاريخ.....

/ / ٢٠٠ أصدرت محكمة جناح.....حكمها في

الجنحة المذكورة قضت فيه بـ.....والإزامه بأن يؤدي للطالبة

مبلغ ٥١ جنية علي سبيل التعويض المؤقت إلي جانب المصروفات

ومقابل أتعاب المحاماة

فاستأنف المعلن إليه الحكم تحت رقم لسنة.....قضت محكمة

الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف بجلسة / / ٢٠٠

وقد أصبح هذا الحكم النهائي (باتاً) لانقضاء ميعاد الطعن فيه دون

مطعن من المعلن إليه.

لما كان ذلك وكان الحكم الجنائي النهائي قد أصبح (باتاً) فتكون له

الحجية الكاملة أمام القضاء المدني وكانت (م ١/١٦٣ مدني) تنص علي

كل (فعل خطأ) سبب ضرراً للغير يلزم مرتكبه بالتعويض.

وكان قد ترتب علي خطأ المعلن إليه ضرراً مادياً وأدبياً للطالبة

للأسباب التي سوف نبديها في حينها وتتمثل في فقد عائل الطالبة

وحرمانها منه وقد كان يعولها فعلاً حتي وقت وفاته علي نحو مستمر.

ودائم ومحقق.

الذكر

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته
صورة من هذه الصحيفة وكلفته بالحضور أمام محكمة
الابتدائية الدائرة.....م.ك ومقرها

بجلستها المنعقدة علنا صباح يومالموافق /
٢٠٠/ الساعة ٩ صباحاً وما بعدها لسماعه الحكم بأن يؤدي للطالبة
مبلغ.....جنيهاً تعويضاً جابراً للأضرار المادية والأدبية مع
إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاز المعجل
بلا كفالة.

ولأجل العلم.....

صيغة دعوى تعويض
عن عمل غير مشروع (م ١٦٣ مدني)

أنه في يوم..... الموافق..... / / ٢٠٠٠
بناء علي طلب السيد/..... ومقيم.....
ومحله المختار مكتب الأستاذ/..... المحامي
أنا محضر محكمة الجزئية قد
انتقلت حيث إقامة
السيد/..... مصري مسلم ومقيم
السيد/ رئيس مجلس إدارة شركة..... للتأمين
(وهذا في حالة حوادث السيارات فقط

وأعلنتها بالآتي

الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠٠ تسبب المعلن إليه الأول بخطئه أو إهماله أو
رعونته أو بسوء نية في (تسرد الواقعة) وقد سبب تصرفه هذا
للطالب أضراراً مادية وأدبية هي (تذكر الأضرار) وحيث أن المعلن
إليه ملزم قبل الطالب بتعويضه عما سببه له من إضرار عملاً (بمادة
١٦٣ مدني)

وحيث أن هذا التعويض بعناصره من كسب فائت وخسارة لاحقه لا
يمكن تقدير بأقل من مبلغ.....جنية.

بنتاء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت المعلن إليه بصورة من هذا وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية الدائرةم.ك ومقرهابجلستها المنعقدة علنا صباح يوم الموافق / / ٢٠٠ الساعة ٩ صباحاً وما بعدها لسماعه الحكم بإلزامه بأن يدفع للطالب مبلغ.....جنية والفوائد القانونية من تاريخ رفع الدعوى حتى تاريخ السداد مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بلا كفالة

ولأجل العلم.....

ملحوظة:

- ١- بالنسبة لحوادث السيارات تلتزم شركة التأمين بالتعويض عن أضرار حوادث السيارات في حال وجود (بوليصة تأمين)
- ٢- يسقط دعوى التعويض عن العمل غير المشروع بـ ٣ سنوات من يوم علم المضرور بالضرر والمسئول عنه .

الفرق بين التأمين في القانون المدني والتأمين الإجباري لحوادث السيارات تقريباً

تقريباً النص العام بالنص الخاص

من المقرر قانوناً أنه مع قيام القانون الخاص لا يرجع إلى القواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني في صدد عقد التأمين إلا فيما فات القانون الخاص من أحكام فلا يجوز إهدار أحكام القانون الخاص بذريعة أعمال قاعدة عامة لما في ذلك من مناقضة صريحة للغرض الذي وضع من أجله القانون الخاص (طعن ٥٢٩ س ٤٤ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٨٣) طعن ١٣٩٢ س ٤٧ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٨٠ .

لا تسري القواعد العامة لعقد التأمين المنصوص عليها في القانون المدني على التأمين علي المسؤولية عن حوادث السيارات إلا فيما لم يرد فيه نص في قانون التأمين الإجباري^(١) .

من المقرر أن القانون الخاص هو الذي تطبق أحكامه متى صدر بعد صدور القانون العام ونظراً لأن قانون التأمين الإجباري علي حوادث السيارات رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الاقتصاد المنفذ له رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ والمعدل بالقرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨١ قد صدرا

(١) المستشار عز الدين الدناصوري والدكتور عبد الحميد الشواربي المسؤولية المدنية في ضوء

الفقه والقضاء ط ١٩٨٨ ص ٧٣٠

لاحقين للقانون المدني وقد تضمن هذا القانون نصوصاً تخالف الأحكام العامة لعقد التأمين المنصوص عليها في المواد من (٧٤٧) إلى (٧٧١) من القانون المدني فإنه يتعين عدم الرجوع إلى القانون الأخير في مجال التأمين علي حوادث السيارات إلا في الحالات التي لم يرد فيها نص في القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ والقرار المنفذ له أما حيث يوجد نص خاص فهو الذي يتعين إعماله سواء بالنسبة لطرفي العقد أو بالنسبة للغير دون نصوص القانون المدني .

التأمين في القانون المدني

نص القانون المدني علي عقد التأمين في الباب الرابع وخصص له الفصل الثالث من المواد (٧٧١/٧٤٧)

١ - عقد التأمين في القانون المدني:-

مادة ٧٤٧ مدني تنص علي أن: "التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلي المؤمن له أو إلي المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أي عرض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك في نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن".

مادة ٧٤٨ مدني تنص علي أن: "الأحكام المتعلقة بعقد التأمين التي لم يرد نكرها في هذا القانون تنظمها القوانين الخاصة".

شرح المادة ٧٤٨ مدني^(١)

أوجب المشرع في المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات علي كل من يطلب ترخيصاً لسيارة أن يقدم وثيقة تأمين عن الحوادث التي تقع منها ، ثم صدر قانون المرور الجديد رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ونصت الفقرة الثانية من المادة ١١ علي أنه يشترط للترخيص بتسيير مركبه التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث المركبة مدة الترخيص طبقاً للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث

(١) المستشار أنور طلبية الوسيط في شرح القانون المدني ط ١٩٩٨ ص ١٠٢٢ وما بعدها

السيارات ، وقد نصت المادة ١/٥ منه علي إلزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أي إصابة بدنية تلحق بأي شخص من حوادث السيارات ، علي أن يكون للمضرور الحق في الرجوع مباشرة علي شركة التأمين .

التأمين عن حوادث السيارات^(٢)

مفاد المادتين ٢، ٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والمواد ٥، ١٣، ١٧، ١٩ من قانون ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ والمادة الخامسة من القرار ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بوثيقة التأمين النموذجية أن المشرع يهدف إلي تخويل المضرور من حوادث السيارات حقاً من مطالبة المؤمن بالتعويض في الحالات المبينة بالمادة الخامسة من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر بوثيقة التأمين النموذجية ومنها استعمال السيارة في غير الغرض المبين برخصتها دون أن يستطيع المؤمن أن يحتج قبله بالدفع المستمدة من عقد التأمين والتي يستطيع الاحتجاج بها قبل المؤمن له ومنح المؤمن في مقابل ذلك حق الرجوع علي المؤمن له بقيمة ما يكون قد أداه من تعويض ، فإذا ما غير المؤمن له وجه استعمال السيارة من سيارة خاصة وعلي خلاف الغرض المبين برخصتها إلي سيارة لنقل الركاب بالأجر التزم المؤمن بتغطية الأضرار التي تحدث للركاب وللغير معاً والقول بغير ذلك من شأنه أن يجعل النص علي حق المؤمن في الرجوع علي المؤمن له بما أداه من

(٢) المستشار أنور طلبه المرجع السابق ص ١٠٢٣ وما بعدها

تعويض عند استعمال السيارة في غير الغرض المبين برخصتها لغوا لا طائل منه وهو ما ينتزه عنه المشرع .

(طعن ٥٢٩ س ٤٤ ق جلسة ١٩٨٣/١/١١)

ومن المقرر وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة أن التأمين من المسؤولية المدنية حينما تكون السيارة المؤمن عليها سيارة نقل لا يفيد منه من ركابها إلا الراكبين المسموح بركوبهما دون غيرهما فلا يشمل عمال السيارة نزولاً علي حكم دلالة اللفظ الواضحة وإعمالاً بحكم الاستثناء الوارد في نهاية الشرط من أن التأمين لا يشمل عمال السيارة (طعن ١٥٨٩ س ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٨) .

٣- تنص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري علي السيارات علي أن "يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أي شخص من حوادث السيارة إذا وقعت في (جمهورية مصر) وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ "فمن ثم يكون قانون التأمين الإجباري علي السيارات المذكور قد ألحق بحكم المادة الخامسة منه ذات البيان الوارد بالمادة ٦ من قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بصدد تحديد المستفيدين من التأمين فلا يتأثر بقاء هذا البيان بإلغاء قانون المرور المذكور وبالتالي يظل الوضع علي ما كان عليه من أن التأمين علي السيارات النقل يكون لصالح الغير والركاب (دون عمالها) .

(طعن ١١٤ س ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٧)

٤- نص المادتين ١٨، ١٩ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري عن المسؤولية الناشئة عن حوادث السيارات مفاده أن نطاق التأمين من المسؤولية في ظل العمل بأحكام هذا القانون أصبح لا يقتصر على تغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن فعل المؤمن له وتابعه وحدهما وإنما يمتد التزام المؤمن إلي تغطية المسؤولية المدنية لغير المؤمن له ولغير من صرح له بقيادة السيارة المؤمن عليها وفي هذه الحالة أجاز المشرع للمؤمن الرجوع علي الغير الذي تولدت المسؤولية عن فعله ليسترد منه قيمة ما أداه من التعويض للمضرور ويؤيد هذا النظر عموم نص المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور المنطبق علي واقعة الدعوى بقولها "ويجب أن يغطي التأمين المسؤولية المدنية عن الإصابات التي تقع للأشخاص وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة" بما يفهم من عموم هذا النص وإطلاقه امتداد تغطية المسؤولية إلي أفعال المؤمن له ومن يسأل عنهم وغيرهم من الأشخاص علي حد سواء ولو كان هذا الغير قد استولي علي السيارة في غفلة منهم وترتيباً علي ذلك فإنه لا يشترط لالتزام شركة التأمين لدفع مبلغ التعويض للمضرور سوي أن تكون السيارة مؤمناً عليها لديها ، وأن يثبت مسؤولية قائدها عن الضرر ، وإن كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضي برفض الدعوى قبل شركة التأمين المطعون عليها الثانية علي مجرد انتفاء مسؤولية الشركة المؤمن لها المطعون عليه الأول عن التعويض رغم ثبوت مسؤولية من قائد السيارة المؤمن عليها لديها من غير تابعي المؤمن لها عن الحادث فإنه

يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ حجبته عن الرد علي ما تمسك به الطاعن من أن أساس مسئولية شركة التأمين هو قانون التأمين الإجباري من حوادث السيارات دون ارتباط بمسئولية المؤمن له وهو دفاع جوهري من شأنه أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى مما يعيب الحكم بالقصور فوق خطئه في تطبيق القانون (طعن ٢٧١ س ٤٥ ق جلسة ٧٨/٢/٩) .

٥- إذا كانت الطاعنة تمسكت في منكرتها المقدمة إلي محكمة الاستئناف بأن وثيقة التأمين لا تغطي المسئولية الناشئة عن وفاة مورث المطعون عليها الأول والثاني لأنه كان يعمل حمالاً بالسيارة المؤمن عليها غير أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع الجوهري وقضي بإلزام الطاعنة بالتضامن مع المطعون عليها الثانية بالتعويض المحكوم به فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعاره القصور في التسبيب .

(طعن ١٥٨٩ س ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٨)

٦- إذا كان لا خلاف علي ركوب القتل في صندوق السيارة المعدة لنقل البضائع ، كما لا خلاف علي مطابقة وثيقة التأمين للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ والصادر تنفيذا للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري وكانت هذه الوثيقة في شرطها الأول تنص علي أن "يلتزم المؤمن بتغطية المسئولية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أي شخص من الحوادث التي تقع من السيارة المؤمن عليها ويسري هذا الالتزام

لصالح الغير من حوادث السيارات أياً كان نوعها ولصالح الركاب أيضاً من حوادث سيارات النقل بما يختص بالراكبين المصرح بركوبهما طبقاً للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ما لم يشملها التأمين المنصوص عليه في القوانين ٨٦ لسنة ١٩٤٢ ، ١١٧ لسنة ١٩٥٠ ، ولما كان قرار وزير الداخلية المنفذ للقانون واجب التطبيق "القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور" قد أوجب في المادة ٥١ منه تخصيص ٥٠ سم من مقعد "كابينة" سيارة النقل لجلوس القائد و ٤٠ سم لكل من الشخصين المصرح بركوبهما بجواره مما مؤداه أن الراكبين اللذين يفيدان من التأمين هما المسموح بركوبهما إلي جوار القائد في مقعد الكابينة وأن ما عداهما لا يصدق عليه (وصف الراكب) ولا يمتد إليه نطاق التأمين (طعن ١٠٠٧ س ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٦) .

٧- لما كانت المادة الثانية من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور قد عرفت السيارة النقل بأنها (المعدة لنقل البضائع والمهمات) ونصت المادة ١٦ فقره (هـ) من ذات القانون علي أن يرخص للسيارة النقل (بركوب راكبين) فإن مفاد هذين النصين أن كل ترخيص بتسيير سيارة نقل يتضمن (التصريح بوجود راكبين فيها خلافاً لقائدها وحمالها) ولما كانت المادة ٦ فقرة ٢ من القانون المشار إليه قد نصت علي أن "يكون التأمين في السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب ، ولباقي أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب وكان نص الشرط الأول من وثيقة التأمين

موضوع الدعوى المطابقة للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٢ لسنة ١٩٥٥ والصادر تنفيذا للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أي شخص من الحوادث التي تقع من السيارات المؤمن عليها ويسري هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المسموح بركوبهما طبقاً للفقرة (هـ) من المادة ١٩ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ما لم يشملها التأمين المنصوص عليه في القوانين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ .

٨٩ لسنة ١٩٥٠، ١١٧ لسنة ١٩٥٠ ولا يغطي التأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة أو أبويه أو أبنائه ويعتبر الشخص راكباً (سواء أكان في داخل السيارة أو صاعداً إليها أو نازلاً منها) ولا يشمل التأمين عمال السيارة "فإن مؤدي ذلك أن التأمين من المسؤولية المدنية على السيارة النقل يفيد منه الراكبان المسموح بركوبهما طبقاً للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ أينما كان في داخل السيارة سواء في "كابينتها" أو في صندوقها صاعدين إليها أو نازلين منها .

(طعن ٢٦٠ س ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٤)

٨- مفاد نص المواد الثانية والسادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور والخامسة والثالثة عشرة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات مترابطة أن التأمين الإجباري على السيارة

الخاصة "الملاكي" لا يشمل الأضرار التي تحدث لركابها ولا يغطي التأمين في هذه الحالة المسؤولية المدنية عن الإصابات التي تقع لهؤلاء الركاب ولا عبء بما يقال من أنه كان ملحوظاً وقت التأمين أن السيارة المؤمن عليها مملوكة لشركة مقاولات ومعدة لنقل عمالها طالما أن الثابت من الوثيقة أن تلك السيارة هي سيارة خاصة "ملاكي" إذ أن هذا الوصف بمجرد كاف لأن يكون التأمين قاصراً على الأضرار التي تحدث للغير دون ركاب السيارة طبقاً للقانون .

(طعن ١٩٤ س ٣٧ ق جلسة ١٥/٢/١٩٧٢)

٩- إذا كان نص الشرط الأول من وثيقة التأمين المطابقة للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ والصادر تنفيذاً للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات قد جري بأن "يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أي شخص من الحوادث التي تقع من السيارة المؤمن عليها ويسري هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أيا كان نوعها ولصالح الركاب أيضاً من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المسموح بركوبهم طبقاً للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ما لم يشملها التأمين المنصوص عليه في القوانين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢، ٨٩ لسنة ١٩٥٠، ١١٧ لسنة ١٩٥٠ ولا يغطي التأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابات بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبوية وأبنائه ويعتبر الشخص راكباً سواء أكان

في داخل السيارة أو صاعداً إليها أو نازلاً منها ولا يشمل التأمين عمال السيارة "فإن مؤدي ذلك أن التأمين من المسؤولية المدنية حينما تكون السيارة المؤمن عليها سيارة نقل ولا يفيد منه إلا الراكبين المسموح بركوبهم طبقاً للفقرة (هـ) من المادة السادسة عشرة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ دون غيرهما فلا يشمل قائد السيارة نزولاً علي حكم دلالة اللفظ الواضحة وإعمالاً لحكم الاستثناء الوارد في نهاية الشرط من أن التأمين لا يشمل عمال السيارة إذ ما من شك أن قائد السيارة يعتبر من عمالها وليس بصحيح القول بأن عدم ورود قائد السيارة بين من حرّمهم شرط الوثيقة من التأمين من زوج وأب وابن من مقتضاء إفساد قائد السيارة من التأمين ذلك أن الحرمان من التأمين إذا كان قد شمل الزوج والأب والابن بحكم صلتهم بقائد السيارة فإن الحرمان من باب أولي يشمل قائد السيارة الموصول به ومن ثم فإذا اعتبر الحكم المطعون فيه قائد السيارة النقل من بين ركابها الذين يفيدون من التأمين وأنه يندرج تحت عمال السيارة المستثنين من هذا التأمين فإنه يكون قد منح الشرط الوارد في وثيقة التأمين وأخطأ تأويل المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والمادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ مما يعيبه بالبطلان أو القصور .

(نقض ١٩٦٥/٣/٢٥ طعن ٢١٦ س ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥)

أنقضاء قانون المرور علي نطاق بوليصة التأمين:

القانون حينما يحدد نطاق بعض أحكامه بالإحالة إلي بيان محدد يعينه في قانون آخر فإنه بذلك يكون قد الحق هذا البيان بذاته ضمن

أحكامه هو فيضحي جزءاً منه يسري بسريانه دون توقف علي سريان القانون الآخر الذي ورد به ذلك البيان أصلاً لما إذا كانت الإحالة مطلقة إلي ما يبينه أو يقرره قانون آخر فإن مؤدي ذلك أن القانون المحيل لم يعن بتضمين أحكامه أمراً محدداً في خصوص ما أحال به وإنما ترك ذلك للقانون المحال إليه بما في ذلك ما قد يطرأ عليه من تعديل أو تغيير (طعن ٥١/٩ ق نقض ١٩٨١/١٢/٢٩)

إدخال شركة التأمين أمام المحكمة الجنائية:^(١)

إذا كان المضرور لا يستطيع إدخال (المؤمن لديه) في الدعوى المدنية المرفوعة بالتعويض المدني أمام المحكمة الجنائية حسبما كانت تنص عليه المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية ووفقاً لم استقر عليه قضاء النقض وقد تدخل المشرع بإضافة فقرة للمادة سالفه البيان نصها "ولا يجوز أمام المحاكم الجنائية أن ترفع دعوى الضمان ولا أن يدخل في الدعوى غير المدعي عليهم بالحقوق المدنية والمسئول عن الحقوق المدنية والمؤمن لديه "بذلك أصبح للمضرور الحق في إدخال شركة التأمين في الدعوى أمام المحاكم الجنائية واختصاصها في الإدعاء المباشر لإلزامها بالتعويض باعتبارها مسئولة عنه وتكون الدعوى بالنسبة لها دعوى أصلية وليست دعوى ضمان فرعية .

محل التأمين في القانون المدني:

(مادة ٧٤٩ مدني) "يكون محلاً للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة تعود علي الشخص من وقوع خطر معين" .

(١) المستشار أنور طلبه للمرجع السابق

شروط تبطل وثيقة التأمين:

مادة (٧٥٠ مدني) يقع باطلاً ما يرد في وثيقة التأمين من الشروط الآتية:

الشرط الذي يقضي بسقوط الحق في التأمين بسبب مخالفة القوانين واللوائح إلا إذا انطوت هذه المخالفة علي جناية أو جنحة عمدية .

١ - الشرط الذي يقضي بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره في إعلان الحادث المؤمن منه إلي السلطات أو في تقديم المستندات إذا تبين من الظروف أن التأخير كان لعذر مقبول .

٢ - كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر وكان متعلقاً بحالة من الأحوال التي تؤدي إلي البطلان أو السقوط .

٣ - شرط التحكيم إذا ورد في الوثيقة بين شروطها العامة المطبوعة لا في صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة .

٤ - كل شرط تعسفي آخر يتبين انه لم يكن لمخالفته أثر في وقوع الحادث المؤمن له .

شرح المادة ٧٥٠:

يعتبر عقد التأمين من (عقود الإذعان) فغالباً ما يكون (مطبوعاً بمعرفة شركة التأمين) ومن ثم وجب أن يتدخل القضاء لحماية الطرف الضعيف وهو (المؤمن له) من الشروط التعسفية وقد راعي المشرع ذلك فتدخل وأبطل تلك الشروط بموجب المادة ٧٥٠ مدني^(١) .

(١) المستشار أنور طلبة المرجع السابق ص ١٠٣٧ وما بعدها جـ٤

وقضت محكمة النقض بأن:

الشرط الذي يرد في عقد التأمين يسقط الحق في التأمين بسبب عدم صلاحية السيارة للاستعمال وقت وقوع الحادث ينطوي علي استبعاد مخالفة معينة من المخالفات المنصوص عليها في قانون المرور من نطاق التأمين ومبناه الرغبة المشروعة في الحد من نطاق المسؤولية باستبعاد بعض الصور التي يكون من شأنها جعل الحادث المؤمن منه أكثر احتمالاً مما ينأى بذلك الشرط قانوناً عن البطلان الذي تجري به المادة ٧٥٠ فقرة أولي مدني علي الشروط التي تقضي بسقوط الحق في التأمين بسبب مخالفة القوانين واللوائح بصفة عامة دون تحديد لمخالفة معينة من المخالفات المنصوص عليها فيها.

(طعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٨ س ١٦ ص ١٧٢)

نطاق التعويض :-

تنص المادة ٧٥١ مدني علي أن "لا يلتزم المؤمن في تعويض المؤمن له إلا عن الضرر الناتج من وقوع الخطر منه بشرط ألا يجاوز ذلك قيمة التأمين"

شرح المادة ٧٥١ مدني (١) .

نطاق التعويض والفرق بين التأمين علي الأشياء والتأمين علي الأشخاص :

(١) المستشار أنور طلبة المرجع السابق ص ١٠٣٧ وما بعدها جـ٤

يختص عقد التأمين بأنه عقد يخضع (لمبدأ التعويض) فهو عقد ذو صفة تعويضية وهذا قاصر علي (التأمين من الأضرار) دون التأمين علي الأشخاص فيستحق التعويض في حدود (الضرر) الذي يلحق المؤمن له دون أن يجاوزة ، علي إلا يتجاوز التعويض مبلغ التأمين ومن ثم يتقاضى (المؤمن له أقل القيمتين)

(مبلغ التأمين) و (قيمة الضرر) فلا يتحتم دفع مبلغ التأمين كله إلا إذا كان الضرر مساو له أو متجاوز له ويترتب علي ذلك أنه في حالة تعدد التأمين عن خطر واحد لا يجوز للمؤمن له الجمع بين مبالغ التأمين المستحقة بتلك العقود فيقتصر علي القدر المساوي للضرر ويتقاضاه من أحد المؤمنين أو منهم جميعاً علي أن يقسم التعويض فيما بينهم ولا يجوز للمؤمن له الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض الذي يستحق له في ذمة الغير الذي تسبب في إحداث الضرر ، إذ يحل المؤمن محل المؤمن له في الرجوع بهذا التعويض وهذه الأحكام قاصرة علي (التعويض علي الأشياء) ويترتب عكسها في التأمين علي الأشخاص فيلتزم المؤمن بأي مبلغ يحدده في الوثيقة ويجوز تعدد عقود التأمين من خطر واحد والجمع بين المبالغ المترتبة علي هذه العقود ويجوز الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض ، ولا يكون للمؤمن الحلول محل المؤمن له في الرجوع علي المسئول .

شروط عدم التغطية الإجباري:

ويترتب علي (الصفة التعويضية من الأضرار) أنه يجوز (للمؤمن) إضافة "شرط عدم التغطية الإجباري" وبمقتضاه لا يؤمن علي

كل الضرر بل يكتفي بجزء منه ، فلا يستطيع (المؤمن له) تأمين الجزء الباقي لدي أي مؤمن كما يجوز للمؤمن إضافة "شرط عدم تغطية الأضرار البسيطة" فتستبعد الأخطار الصغيرة من نطاق التأمين وقد تحدد بالا يتجاوز الضرر الناتج عنها عن عشرين جنيها مثلا ، ولا يمنع هذا الشرط من أن يؤمن (المؤمن له) عن هذه الأخطار لدي المؤمن أو لدي غيره ، ولا يؤخذ بقاعدة النسبية إلا علي أساس تفسير نية العاقدين وقت إبرام عقد التأمين ، ولا محل لإعمالها إلا إذا كانت الكارثة جزئية فيكون مبلغ التعويض عبارة عن ضرب مبلغ الضرر في مبلغ التأمين وقسمة الحاصل علي قيمة التأمين أي قيمة الشيء .

(المراجع (مستشار أنور طلحة جـ ٤ ص ١٠٤٠ السنهوري جـ ٧ ص ١٥٢٩ عرفة ص ١٧٦ وجمال زكي في المبادئ العامة للتأمين ص ٤٢).

مادة ٧٥٢ مدني:

تنص علي أن (١) تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوى

(٢) ومع ذلك لا تسري هذه المادة في أحوال :-

أ- في حالة بيانات متعلقة بالخطر منه أو تقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة عن هذا الخطر إلا من اليوم الذي علم فيه المؤمن بذلك .
ب- في حالة وقوع الحادث المؤمن منه إلا من اليوم الذي علم فيه زوور الشأن بوقوعه .

وقضت محكمة النقض بأن:

الدعوى المباشرة التي أنشأها المشرع للمضروع قبل المؤمن بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات خاضعة للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في (المادة ٧٥٢ من القانون المدني) والذي تبدأ مدته من وقت وقوع الفعل غير المشروع الذي سبب الضرر (طعن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/١/٨ س ٢١ ص ٤٣) .

**نصوص القوانين التي تحكم
التأمين الإجباري من حوادث السيارات**

- ١- قانون ١٩٥٥/٦٥٢
- ٢- المذكرة الإيضاحية للقانون ١٩٥٥/٦٥٢
- ٣- قانون ٢٠٠٧/٧٢ الذي حل محل القانون السابق
- ٤- قانون رقم ١٩٨١/١٠ بشأن الرقابة والإشراف على التأمين بمصر
- ٥- القانون المدني الفصل الثالث (المواد من ٧٤٧ - ٧٧١ مدني) والصادر سنة ١٩٤٨

نصوص القانون

رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين

الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات

(ق ١٩٥٥/٣٥٢ بشأن التأمين الإجباري من حوادث السيارات) .

باسم الأمة :-

مجلس الوزراء :-

بعد الإطلاع علي الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣، وعلي القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية، وعلي القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور، وعلي القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالإشراف والرقابة علي هيئات التأمين وتكوين الأموال، وعلي القرار الوزاري رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠، وعلي ما ارتأه مجلس الدولة، وبناء علي ما عرضة وزير المالية والاقتصاد، والداخلية .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١

يشترط في وثيقة التأمين المنصوص عليها في المادتين (٦، ١٣) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه أن تكون صادرة من إحدى هيئات التأمين المسجلة في مصر لمزاولة عمليات التأمين علي السيارات وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ٢

تستهل الوثيقة في موضع ظاهر منها بما يفيد أنها صادرة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ولأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما .

ويجب أن تكون البيانات الواردة في الوثيقة مطابقة للبيانات الواردة في تقرير معايينه السيارة الذي يصدره : قلم المرور .

وتكون الوثيقة مطابقة للنموذج الذي يعتمد عليه وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع وزير الداخلية وفيما عدا الوثيقة المنصوص عليها في المادة (١٣) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ يكون لكل سيارة (وثيقة خاصة) .

مادة ٣

إذا وجد التأمين لدى نفس المؤمن فيرافق طلب تجديد الرخصة وثيقة جديدة أو إخطار من المؤمن بقبوله تجديد التأمين بالشروط ذاتها الواردة بالوثيقة الأصلية علي أن يعد الإخطار وفقاً للنموذج الذي يعتمد عليه رئيس مصلحة التأمين .

ويعتبر في حكم الوثيقة (كل إخطار بتجديدها) .

مادة ٤

يسري مفعول الوثيقة عن المدة المؤداة عنها الضريبة ويمتد مفعولها حتى نهاية فترة الثلاثين يوماً لانتهاؤ تلك المدة ويسري مفعول الإخطار بتجديد الوثيقة من اليوم التالي لتاريخ انتهاء مدة التأمين السابقة حتى نهاية فترة الثلاثين يوماً التالية لانتهاؤ المدة المؤداة عنها الضريبة

وإذا كان تاريخ بدء سريان الرخصة التالية لتاريخ بدء سريان التأمين بمدة لا تتجاوز سبعة أيام امتد تاريخ انتهاء سريان التأمين بنفس المدة وعلي قلم المرور عدم قبول الوثيقة إذا زادت الفترة المشار إليها في الفقرة السابقة علي (السبعة أيام) .

مادة ٥

يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابه بدنية تلحق أي شخص من حوادث السيارة إذا وقعت في جمهورية مصر وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة (٦) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائياً من تعويض مهما بلغت قيمته ويؤدي المؤمن مبلغ التعويض إلي صاحب الحق فيه وتخضع دعوى المضرور قبل المؤمن للتقادم المنصوص عليه في المادة (٧٥٢) من القانون المدني .

مادة ٦

إذا أدى التعويض عن طريق تسوية ودية بين المؤمن له والمضرور بون الحصول علي موافقة المؤمن فلا تكون هذه التسوية حجة قبله .

مادة ٧

لا يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابه بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وابنائه وقت الحادث إذا كانوا من غير ركابها أياً كانت السيارة أو كانوا من الركاب في حالة السيارة الأجرة أو السيارة تحت الطلب .

مادة ٨

لا يجوز للمؤمن ولا للمؤمن له أن يلغي وثيقة التأمين أثناء مدة سريانها لأي سبب من الأسباب ما دام الترخيص قائماً وعلي قلم المرور عند إلغاء الترخيص أن يرد وثيقة التأمين إلي المؤمن له مؤشراً عليها بما يفيد أعادتها إليه وتاريخ التأشير بالإعادة .

مادة ٩

يتم التعديل في بيانات الوثيقة المشار إليها في الفقرة الثامنة من المادة (٢) بملحق للوثيقة يصدره المؤمن ويجب أن يكون مطابقاً للنموذج الذي يعتمده رئيس مصلحة التأمين وعلي قلم المرور إلا يجري أي تعديل في الترخيص بالنسبة إلي البيانات الواردة في تقرير المعاينة إلا بعد تقديم ذلك الملحق ويجوز تقديم وثيقة تأمين جديدة بدلا من الملحق تتفق مدتها من أحكام المادة (٤) وعلي قلم المرور في هذه الحالة أن يرد للمؤمن له الوثيقة الأصلية مؤشراً عليها بما يفيد إعادتها إليه وتاريخ التأشير بالإعادة .

مادة ١٠

في تطبيق المادة (١٢) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ يجب علي المتنازل إليه أن يشفع بطلب نقل قيد الرخصة عند نقل ملكية السيارة والرخصة ووثيقة تأمين جديدة تتفق مدتها وأحكام المادة (٤) المتقدمة الذكر وعلي قلم المرور أن يرد في هذه الحالة للمؤمن له الوثيقة السابقة مؤشراً عليها بما يفيد إعادتها إليه وتاريخ التأشير بالإعادة .

مادة ١١

في الحالات المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة تصبح الوثيقة ملغاة من تاريخ تأشير قلم المرور عليها بإعادتها إلى المؤمن له فإذا لم تكون الوثيقة قد انتهت مدتها في تاريخ الإلغاء وجب علي المؤمن أن يرد للمؤمن له جزءاً من باقي القسط يتناسب والمدة المتبقية من فترة التأمين بشرط تقديمه وثيقة التأمين الملغاه وما يكون لديه من صور منها وللمؤمن أن يستنزل مصروفات إصدار الوثيقة بما لا يجاوز ٦% من القسط .

مادة ١٢

تحفظ وثيقة التأمين بقلم المرور في الملف الخاص بالسيارة ولا يجوز سحبها مادام الترخيص قائماً ولا تقبل شهادة التأمين أو صورة الوثيقة لإصدار الترخيص بتسيير السيارة ويجوز للمؤمن أن يصدر شهادة بوجود التأمين أو صورة من الوثيقة علي أن يثبت علي الصورة بخط ظاهر أنها مجرد صورة.

مادة ١٣

في تطبيق المادة (٦) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ لا يعتبر الشخص من الركاب المشار إليهم في تلك المادة إلا إذا كان راكباً سيارة من السيارات المعدة لنقل الركاب وفقاً لأحكام القانون المذكور ويعتبر الشخص راكباً سواء أكان في داخل السيارة أو صاعداً إليها أو نازلاً منها .

مادة ١٤

يجب علي المؤمن أن يلتزم بتعريفه الأسعار الموضحة بالجدول المرافق ولا يجوز له أن يجاوزها أو ينزل عنها ولوزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع وزير الداخلية أن يعدل في هذه التعريفة بقرار منه ينشر في الجريدة الرسمية.

مادة ١٥

يجب أن يثبت في محضر التحقيق عن أي حادث من حوادث السيارات نشأت عنه وفاة أو إصابه بدنية رقم وثيقة التأمين واسم كل من المؤمن له والمؤمن من واقع البيانات الواردة في الرخصة وعلي المحقق إخطار المؤمن بالحادث ولا يترتب علي التأخير في الإخطار أية مسئولية مدنية قبل السلطة المختصة بالتحقيق كما لا يجوز للمؤمن أن يحتج بهذا التأخير للتحلل من أداء التعويض إلي المضرور .

مادة ١٦

يجوز أن تتضمن الوثيقة واجبات معقولة علي المؤمن له وقيودا معقولة علي استعمال السيارة وقيادتها فإذا أخل المؤمن له بتلك الواجبات أو القيود كان للمؤمن حق الرجوع عليه لاسترداد ما يكون قد دفعة من تعويض .

مادة ١٧

يجوز للمؤمن أن يرجع علي المؤمن له بقيمة ما يكون قد أداه من تعويض إذا ثبت أن التأمين قد عقد بناء علي إدلاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو إخفائه وقائع جوهرية تؤثر في حكم المؤمن علي قبوله تغطية

الخطر أو علي سعر التأمين أو شروطه أو أن السيارة استخدمت في أغراض لا تخولها الوثيقة .

مادة ١٨

يجوز للمؤمن إذا التزم أداء التعويض في حالة وقوع المسؤولية المدنية علي غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادة سيارته أن يرجع علي المسئول عن الأضرار لاسترداد ما يكون قد أداه من تعويض .

مادة ١٩

لا يترتب علي حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً لأحكام المواد الثلاث السابقة أي مساس بحق المضرور قبله .

مادة ٢٠

علي المؤمن أن يمك سجلاً للوثائق وسجلاً آخر للتعويضات خاصين بهذا النوع من التأمين طبقاً للنموذجين اللذين يصدر بهما قرار من رئيس مصلحة التأمين ويجوز للمؤمن أن يدرج في السجل أي بيانات أخرى يري إدراجها.

مادة ٢١

علي المؤمن أن يقدم لمصلحة التأمين البيانات الإحصائية التي ينص عليها في النموذج الذي يصدر به قرار من وزير المالية والاقتصاد وذلك في المواعيد التي ينص عليها القرار .

مادة ٢٢

علي المؤمن أن يقدم لمصلحة التأمين طبقاً للنماذج التي يصدر بها قرار من وزير المالية والاقتصاد وفي المواعيد التي ينص عليها القرار ما يأتي :-

- (أ) تقدير احتياطي الأخطار السارية .
- (ب) حساب الإيرادات والمصروفات .
- (ج) حساب احتياطي المطالبات تحت التسوية .
- (د) بيان المطالبات تحت الوفاء .
- (هـ) تدرج تسوية المطالبات تحت التسوية عن السنين السابقة كل ستة علي حدة .
- (و) بيان تحليلي للمصروفات .

مادة ٢٣

يقرر احتياطي الأخطار السارية عن وثائق هذا النوع من التأمين علي الأساس النسبي لمدة التغطية بعد اقتطاع ٦% من القسط ويجب ألا تقل جملة احتياطي الأخطار السارية عن وثائق هذا النوع من التأمين عن ٧٤% من جملة الأقساط المباشرة في السنة السابقة وأقساط إعادة التأمين الواردة في السنة ذاتها بعد خصم أقساط إعادة التأمين الصادرة وفي حساب هذا الحد الأدنى لا تخصم الأقساط المرتدة ولا أقساط الوثائق المنتهية خلال السنة .

مادة ٢٤

مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٤١) من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ فإنه في حالة التصفية الإجبارية لهيئة التأمين تعهد وثائقها من هذا النوع إلى هيئة أو أكثر من هيئات التأمين المصرح لها بإصدار هذا النوع من الوثائق أما في حالة التصفية الاختيارية فعلي الهيئة تحويل تلك الوثائق السارية وفقاً لأحكام المادة (٣٧) من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ وفي جميع هذه الحالات يجب على الهيئة أو الهيئات التي حولت إليها الوثائق إخطار كل مؤمن له بتحويل بكتاب موصي عليه مصحوب بعلم الوصول مع إرسال صورة منه إلى قلم المرور .

مادة ٢٥

تقدم الطعون الخاصة بقرارات مصلحة التأمين بشأن أحكام المواد (٢، ٣، ٩، ١٤) إلى لجنة الرقابة المنصوص عليها في المادة (٥) من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ ويتبع في النظم الإجراءات المنصوص عليها في المادتين (٣، ٤) من القرار الوزاري رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٢ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور .

مادة ٢٦

يجوز حرمان هيئة التأمين من مزاولة هذا النوع من التأمين بصفة مؤقتة أو نهائية إذا ثبت أن الهيئة تهمل باستمرار في تنفيذ أحكام هذا القانون الصادرة تنفيذاً له أو تتكرر منها مخالفة تلك الأحكام ويكون الحرمان (بقرار مسبب) من وزير المالية والاقتصاد ، يصدر بناء على طلب مصلحة التأمين بعد موافقة لجنة الرقابة وينشر في الجريدة الرسمية ، ولا يصدر قرار الحرمان إلا (بعد إعلان الهيئة بكتاب

موصى عليه مصحوب بعلم وصول) لتقدم أوجه دفاعها كتابة خلال أسبوعين من تاريخ الإعلان وتسري علي الوثائق السارية أحكام التصفية الواردة في المادة (٢٤) علي أنه يجوز لوزير المالية والاقتصاد أن يرخص للهيئة في الاستمرار في مباشرة العمليات القائمة وقت صدور قرار الحرمان وذلك بالشروط التي يعينها .

مادة ٢٧

يعاقب علي التأخير في تقديم البيانات المشار إليها في المادتين (٢٠، ٢١) بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٧٨) من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ .

مادة ٢٨

يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنية ولا تزيد عن خمسمائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل عضو مجلس إدارة أو مدير هيئة أو وكيل عام مسئول لهيئة أجنبية إذا عقد عمليات تأمين بغير الأسعار أو الشروط المقررة .

مادة ٢٩

يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز شهراً وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد علي مائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل عضو مجلس إدارة أو مدير هيئة أو وكيل عام مسئول لهيئة أجنبية في حالة ارتكاب أية مخالفة للمواد (٢، ٣، ٨، ٩، ٢٢، ٢٣، ٢٤) .

مادة ٣٠

يكون لرئيس مصلحة التأمين ووكيله ومديري الإدارات والموظفين
الفنيين بالمصلحة صفة مأموري الضبط القضائي لإثبات ما يقع من
المخالفات لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ٣٩

علي وزير المالية والاقتصاد والداخلية والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا
القانون ولوزير المالية والاقتصاد أن يصدر ما يقتضيه العمل به من
القرارات واللوائح التنفيذية ويعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٦

(صدر بديوان الرئاسة في ١٣ جمادي الأولي سنة ١٣٧٥ (٢٧)
ديسمبر سنة ١٩٥٥)

المذكرة الإيضاحية

للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥

بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٤٤١ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور علي أن يعمل به اعتباراً من اول يناير سنة ١٩٥٦ وأوجبت المادة السادسة من هذا القانون علي كل من يطلب ترخيصاً لسيارة أن يقدم وثيقة تأمين من حوادث السيارات عن مدة الترخيص صادرة من إحدى هيئات التأمين التي تزاوِل عمليات التأمين بمصر علي أن يغطي التأمين المسؤولية المدنية عن الإصابات التي تقع للأشخاص ، وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة ويكون في السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح (الغير) دون الركاب ، وفي باقي أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها .

وقد نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة علي أن يصدر وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع وزير الداخلية القرارات المنظمة لعمليات التأمين إلا أنه رغبة في ضمان القدر الأوفي من الحماية والتنظيم لصالح المضرورين والمؤمنين والمؤمن لهم وما تستلزمه هذه الحماية من تنظيم دقيق تدعمه العقوبات التي تكفل عدم الخروج عليه ، فقد رُوي أن يكون هذا التنظيم (بقانون) وقد أعد مشروع القانون المرافق لكي يحقق هذه الأغراض فأوجب في المادة الأولى منه أن تصدر وثيقة التأمين المنصوص عليها في المادتين (٦، ١٣) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ من إحدى هيئات التأمين المسجلة في مصر لمزاولة هذا النوع من التأمين وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ وبينت

المادة الثانية منه ما يدرج في وثيقة التأمين من بيانات فأوجبت أن تكون مطابقة للنموذج الذي يعتمد عليه وزير المالية بالإتفاق مع وزير الداخلية ، وأن تكون لكل سيارة وثيقة خاصة فيما عدا الوثيقة المنصوص عليها في المادة (١٣) من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ الخاصة بالرخص التجارية .

ونص في المادة الثالثة علي أنه إذا جدد التأمين لدي نفس المؤمن فيكون ذلك بوثيقة جديدة أو بإخطار بالتجديد من المؤمن ويحرر الإخطار بالشروط السابقة علي النموذج الذي يعتمد عليه رئيس مصلحة التأمين ويعتبر في حكم الوثيقة

ونصت المادة الرابعة علي سريان مفعول الوثيقة عن المدة المؤداة عنها الضريبة ويمتد مفعولها حتى نهاية فترة الثلاثين يوما التالية لانتهاء تلك المدة وهي الفترة التي حددتها المادة (١١) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ لتجديد الرخصة خلالها

أما الإخطار بتحديد الوثيقة فإن مفعولة يسري من اليوم التالي لانتهاء مدة التأمين السابقة بما فيها فترة الثلاثين يوما حتى نهاية الثلاثين يوما التالية لانتهاء مدة تجديد الترخيص بمعنى أنه غذا حصل شخص علي رخصة بتسيير السيارة لمدة سنة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ فإن وثيقة التأمين يسري مفعولها طوال هذه المدة مضافاً إليها ٣٠ يوماً من يناير سنة ١٩٥٧ ، فإذا جددت هذه الوثيقة فإن الإخطار بالتجديد يسري من ٣١ يناير سنة ١٩٥٧ حتى ٣٠ يناير سنة ١٩٥٨ وهكذا ونصت الفقرتان الأخيرتان من هذه المادة علي

أنه إذا كان تاريخ بدء سريان الرخصة تالياً لتاريخ بدء سريان التأمين بمدة لا تجاوز سبعة أيام ، اعتبر تاريخ انتهاء سريان التأمين بمقدار هذه المدة ، فإذا زادت الفترة بين التاريخين علي السبعة ايام ، فلا تقبل وثيقة التأمين بل (يجب تقديم وثيقة جديدة) .

ونصت المادة الخامسة علي التزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو الإصابات البدنية التي تلحق المضرورين في الحالات التي نصت عليها المادة (٦) من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وهي التأمين علي الغير دون الركاب والأحوال التي يشمل فيها التأمين علي الغير والركاب دون العمال .

كما نصت المادة الخامسة صراحة علي حق المضرور المباشر قبل شركة التأمين فيما يتعلق بالتعويض المحكوم به قضائياً وعلي خضوع دعوى المضرور قبل المؤمن للتقادم المنصوص عليه في المادة (٧٥٢) من القانون المدني وذلك حسماً للخلاف الذي قد يثور حول مدة التقادم في مثل هذه الدعاوى وهل هي مدة التقادم العادية باعتبار أنها لا تنشأ عن عقد التأمين وإنما تستمد أساسها من الحق في تعويض الضرر الذي أصاب المضرور وغني عن البيان أن هذا التقادم تسري في شأنه القواعد العامة والخاصة بوقف مدة التقادم وانقطاعها .

ورغبة في منع التواطؤ بين المؤمن له والمضرور علي حساب المؤمن فقد نصت المادة السادسة علي أن التسوية الودية التي تحصل بين المؤمن له والمضرور دون موافقة المؤمن لا تكون حجة علي هذا الأخير ونصت المادة السابعة علي عدم التزام المؤمن بتغطية المسؤولية

المدنية الناشئة عن أية وفاة أو إصابة تلحق زوج قائد السيارة وأبوية وابناء وقت الحادث وغني عن البيان أن كلمة (الابناء) تشمل بنات قائد السيارة أيضاً وذلك إذ كانوا من غير الركاب أيا كان نوع السيارة أو كانوا من الركاب في حالة السيارة الأجرة أو السيارة تحت الطلب دون باقي السيارات الأخرى المعدة لنقل الركاب والمنصوص عليها في المادة (٢) من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وتحقيقاً للهدف من التأمين الإجباري علي المسؤولية من حوادث فقد نصت المادة الثامنة علي أنه لا يجوز للمؤمن له إلغاء وثيقة التأمين لأي سبب من الأسباب مادام الترخيص قائماً .

ونصت المادة التاسعة علي أن يكون التعديل في بيانات الوثيقة بملحق لها يصدره المؤمن وفقاً للنموذج المعتمد من رئيس مصلحة التأمين وهذه البيانات لا يندرج تحتها اشتراطات الوثيقة التي يختص باعتمادها وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع وزير الداخلية وأجازت في الفقرة الثانية منها تقديم وثيقة جديدة بدلا من الملحق تتفق مدتها مع أحكام المادة الرابعة .

وأوجببت المادة العاشرة علي المتنازل إليه عن ملكية السيارة وفقاً للمادة (١٢) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ أن يقدم وثيقة تأمين جديدة تتفق مدتها مع أحكام المادة الرابعة سالفه الذكر .

ونصت المادة الحادية عشر علي إلغاء وثيقة التأمين في الحالات المبينة في المواد الثلاث السابقة وذلك ابتداء من تاريخ تأشير

قلم المرور عليها بإعادتها للمؤمن وبينت المبلغ الذي يرد للمؤمن له في حالة إلغاء الوثيقة قبل انتهاء مدتها .

كما نصت المادة (١٢) علي أن وثيقة التأمين تحفظ بملف السيارة في قلم المرور ولا يجوز سحبها مادام الترخيص قائماً .

وحددت المادة (١٣) الركاب الذين يستفيدون من التأمين بأنهم السذين يركبون السيارات المعدة لنقل الركاب وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وسواء في ذلك أوقع الحادث والراكب بداخل السيارة أو أثناء نزوله منها أو صعوده إليها وأياً كان عدد الركاب ولو جاوزوا العدد المصرح به للسيارة وللتوفيق بين مصلحة المؤمن والمؤمن له رؤي النص في المادة الرابعة عشرة علي وجوب التزام تعريفة الأسعار الموضحة بالجدول المرافق للقانون وأوجبت المادة الخامسة عشرة علي محققى حوادث السيارات إثبات بيانات وثيقة التأمين بمحضر التحقيق وإخطار المؤمن بالحادث دون أن يترتب علي الإخلال بهذا الواجب أية مسؤولية علي السلطة المختصة بالتحقيق أو مساس بحق المضرور في التعويض .

وأجازت المادة السادسة عشرة لهيئات التأمين أن تضمن وثائق التأمين الشروط المعقولة التي تكفل مصالحها كإلزام المؤمن له بإخطارها عن الحادث أو إشراكها معه في الإشراف علي الدفاع في دعوى المصاب أو غير ذلك من الواجبات المعقولة غير التعسفية بحيث لا ينص علي الرجوع علي المؤمن له إلا في حالة الإخلال الجسيم كما أجازت لها أن تضع قيوداً معقولة علي استعمال المؤمن له للسيارة

بحيث إذا أخل بها كان لها أن ترجع عليه لاسترداد ما تكون قد أدته من تعويض للمضرور إذ أن الإخلال بهذه الشروط أو القيود لا يمس بحق المضرور من الحادث في الحصول على التعويض المحكوم به .

ونصت المادة السابعة عشرة علي جواز رجوع المؤمن علي المؤمن له بما يكون قد أداه من تعويض إذا ثبت أن التأمين قد عقد بناء علي إدلاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو إخفائه وقائع جوهرية من شأنها أن تؤثر في قبول تغطية الخطر أو في سعر التأمين أو شروطه وكذا في حالة استخدام السيارة في أغراض لا تخولها الوثيقة.

كما أجازت المادة الثامنة عشرة رجوع المؤمن علي المسئول لاسترداد ما يكون دفعه من تعويض إذا وقعت المسئولية علي شخص آخر غير المؤمن له أو الأشخاص المصرح لهم بقيادة السيارة .

وأوضحت المادة التاسعة عشرة في جلاء أنه لا يترتب علي الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً لأحكام المواد الثلاث السابقة أي مساس بحق المضرور قبله .

وبينت المواد من (٢٠ إلي ٢٥) السجلات التي تمسكها هيئات التأمين والبيانات التي يجب أن توافي مصلحة التأمين بها واحتياطي الأخطار السارية عن وثائق التأمين من المسئولية عن حوادث السيارات كما بينت ما يتبع في حالة التصفية الإجبارية والاختيارية لهيئات التأمين مستهدفه في ذلك رعاية مصالح المضرورين وأحالت إلي لجنة الرقابة المنصوص عليها في المادة (٥) من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ لكي تقدم إليها الطعون الخاصة بأحكام المواد (٢، ٣، ٩، ١٤) وبينت

(المواد من ٢٧-٢٩) العقوبات الجزاء علي المخالفة لأحكام القانون
ونصت (م ٣٠) علي منح رجال مصلحة التأمين الفنيين صفة مأموري
الضبط القضائي وأجازت (م ٣١) لوزير المالية إصدار اللوائح المفسرة
للقانون ونصت علي تنفيذ القانون اعتباراً من ١/١/١٩٥٦ وهو تاريخ
العمل بقانون ١٩٥٥/٤٤٩

وزير المالية والداخلية
أمضاء

نصوص قانون
التأمين الاجباري للتأمين
من حوادث السيارات
رقم ٧٢ / ٢٠٠٧

قانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٧^١

إصدار قانون التأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية

الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع

داخل جمهورية مصر العربية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه.

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن التأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع داخل جمهورية مصر العربية.

(المادة الثانية)

تسري أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ فيما لم يرد به نص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه.

١- الجريدة الرسمية - العدد ٢١ (مكرر) في ٢٩ مايو سنة ٢٠٠٧ .

(المادة الثالثة)

يلغي القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات كما يلغي كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

(المادة الرابعة)

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الاستثمار خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور القانون وإلى أن تصدر هذه اللائحة يستمر العمل باللوائح والقرارات المعمول بها فيما لا يتعارض مع أحكام القانون المرافق.

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره.

على أن يسري الالتزام المنصوص عليه في المادة (٣) من القانون المرافق اعتباراً (من تاريخ إنهاء مدة وثيقة التأمين الإجباري) السارية بالنسبة إلى المركبة في تاريخ العمل بهذا القانون.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة . وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ جمادي الأولى سنة ١٤٢٨ هـ .

(المرافق ٢٩ مايو سنة ٢٠٠٧ م).

حسني مبارك

قانون

التأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة من الحوادث مركبات النقل السريع داخل جمهورية مصر العربية

مادة (١) :-

يجب التأمين عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع المرخص في تسييرها طبقاً لأحكام القانون المرور. ويشمل التأمين حالات الوفاة والإصابة البدنية وكذا الأضرار المادية التي تلحق بممتلكات الغير عدا تلفيات المركبات ، وذلك وفقاً (لأحكام وثيقة التأمين) الصادرة تنفيذاً لهذا القانون.

مادة (٢) :-

تقبل في نطاق تطبيق أحكام هذا القانون بطاقات التأمين الموحدة عن سير المركبات عبر البلاد العربية أو وثائق أو بطاقات التأمين الصادرة طبقاً للاتفاقيات الدولية النافذة في جمهورية مصر العربية ، بشرط أن يكون التأمين بموجب هذه البطاقات أو الوثائق أو الشهادات سارياً طوال مدة بقاء المركبة في جمهورية مصر العربية وشاملاً أوجه المسؤولية المدنية المنصوص عليها في المادة السابقة ، وأن تبين البطاقة أو

الشهادة أو الوثيقة شركة التأمين المصرية التي تعهدت بتسوية التعويضات المترتبة على ذلك.

مادة (٣):-

يقع الالتزام بإجراء التأمين على (مالك المركبة) أو من يقوم مقامه قانونا.

مادة (٤):-

مع مراعاة حكم المادة (٢) من هذا القانون يتم التأمين لدى (إحدى شركات التأمين المسجلة لدى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين) والمرخص لها في مزاولة فرع تأمين السيارات وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها طبقا لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١.

وتلتزم هذه الشركات بقبول التأمين المشار إليه وبإصدار الوثائق الخاصة به.

مادة (٥):-

تكون لكل مركبة (وثيقة تأمينية) خاصة بها (مطابقة للنموذج) الذي يصدر به قرار من (مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين).
(تحفظ وثائق التأمين) المشار إليها ومستندات تجديدها (بقسم المرور المختص) في الملف الخاص بالمركبة (ورقيا أو إلكترونيا) ولا يجوز سحبها أو إلغاؤها ما دام ترخيص المركبة (قائما) ولا يترتب على هذا الإلغاء إن وقع أي أثر بالنسبة للغير.

وفي حالة نقل الملكية للغير تسري الوثيقة الأصلية أو المجددة بالنسبة (للمالك الجديد) عن المدة الباقية وذلك طبقا للشروط والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة (٦):-

يسري مفعول (وثيقة التأمين) طوال مدة الترخيص بتسيير المركبة ، وخلال المهلة المسموح فيها بتجديد الترخيص طبقا لقانون المرور ، ويسري مفعول وثيقة التجديد من اليوم التالي لانتهاء مدة الترخيص حتى نهاية المهلة المسموح خلالها بتجديده.

مادة (٧):-

يصدر بتجديد الحد الأقصى لأسعار التأمين المنصوص عليها في المادة (١) من هذا القانون (قرار من مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين) ، وذلك استنادا على الدراسات الفنية والإلكترونية التي تعد في هذا الشأن ومع ذلك يجوز للهيئة تحديد أسعار إضافية لهذا التأمين في الحالات التي تزيد فيها المخاطر التأمينية ، وذلك كله بعد أخذ رأي وزارة الداخلية وموافقة رئيس مجلس الوزراء .

وعلى شركات التأمين الالتزام بهذه الأسعار في الوثائق التي تصدرها.

مادة (٨):-

تؤدي شركة التأمين (مبلغ التأمين) المحدد عن الحوادث المشار إليها في المادة (١) من هذا القانون إلى المستحق أو ورثته وذلك دون الحاجة إلى اللجوء للقضاء في هذا الخصوص.

ويكون مبلغ التأمين الذي تؤديه شركة التأمين قدره أربعون ألف جنيهه في حالات (الوفاة أو العجز الكلي المستديم) ويحدد مقدار مبلغ التأمين في حالات العجز الجزئي المستديم بمقدار نسبة العجز ، كما يحدد مبلغ التأمين عن الأضرار التي تلحق بممتلكات الغير بحد أقصى قدره (عشرة آلاف جنيهه) ، ويحدد مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين كيفية وشروط أداء مبلغ التأمين للمستحقين في كل من الحالات المشار إليها ، على أن يصرف مبلغ التأمين في مدة لا تتجاوز شهرا من تاريخ إبلاغ شركة التأمين بوقوع الحادث.

مادة (٩):-

للمضرور أو ورثته اتخاذ الإجراءات القضائية قبل المتسبب والمسئول عن الحادث الحقوق المدنية للمطالبة بما يجاوز مبلغ التأمين.

مادة (١٠):-

لا يجوز لشركة التأمين أداء (مبلغ التأمين) إلى وكيل المضرور أو وكيل ورثته إلا بمقتضى (توكيل خاص مصدق عليه) صادر (بعد) تحديد مبلغ التأمين ، وفقا لنص المادة (٨) من هذا القانون.

ويجب أن يتضمن التوكيل (قيمة مبلغ التأمين) وبما يخول (الوكيل) حق استلامه من شركة التأمين.

مادة (١١):-

في حالة تلقي (النيابة العامة) بلاغا أو حضرا استدلال محرر من مأمور الضبط القضائي في واقعة حادث موجب للتعويض وفقا لأحكام

هذا القانون يتم الاستعلام من (إدارة المرور المختصة) عن (اسم الشركة المؤمنة) على المركبة واسم المؤمن له وإثبات ذلك بمحضر التحقيق وعليها (إخطار الشركة المؤمنة) بوقوع الحادث.

مادة (١٢):-

يلتزم (المؤمن له أو من ينوب عنه) بإبلاغ (شركة التأمين بالحادث) الذي (تسببت فيه المركبة) والموجب للتعويض وفقا لهذا القانون خلال (خمسة عشر يوما) من تاريخ وقوعه ، وعليه أن يتخذ كافة الاحتياطات والإجراءات اللازمة لتجنب تفاقم الأضرار الناجمة عنه. كما يلزم بأن يقدم إلى شركة التأمين (جميع الأوراق والمستندات المتعلقة بالحادث حال تسليمها له). وإذا أخل المؤمن له بأي من التزاماته المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين (فالشركة التأمين) الرجوع عليه (بالأضرار) التي تصيبها نتيجة ذلك ، ما لم يكن التأخير (مبررا).

مادة (١٣):-

إذا كانت المسؤولية عن حادث لاستحقاق مبلغ التأمين وفقا لهذا القانون ، مشتركة بين مركبتين أو أكثر ، يحق للمضرور أو ورثته الحصول على مبلغ التأمين المنصوص عليه في المادة (٨) من هذا القانون (من أي من مؤمني المركبات المتسببة في الحادث).

وتكون تسوية مبلغ التأمين بين الشركات المؤمنة (بالتساوي بينها).

مادة (١٤):-

إذا (توفي) المصاب أو (عجز عجزاً كلياً مستديماً) من جراء الحادث خلال (سنة) من تاريخ وقوعه وثبت (بشهادة طبية معتمدة) أن الوفاة أو العجز الكلي المستديم كانا نتيجة الحادث وجب على الشركة المؤمنة أن تؤدي إلى المضرور أو ورثته مبلغ التأمين المستحق عن حالة الوفاة أو العجز الكلي المستديم والمنصوص عليه في المادة (٨) من هذا القانون (أربعون ألف جنيهاً) أو أن تكمل مبلغ التأمين الذي سبق ودفعته ليصل إلى هذا الحد.

مادة (١٥):-

تخضع دعوى المضرور في مواجهة شركة التأمين (للتقادم) المنصوص عليه في المادة (٧٥٢) من القانون المدني (٣ سنوات) .

مادة (١٦):-

يجوز للمضرور أو ورثته (الجمع بين (مبلغ التأمين) المنصوص عليه في هذا القانون وأية (مبالغ أخرى تستحق بمقتضى وثائق تأمين اختيارية) تكون قد أبرمت لتغطية الإصابات البدنية أو الوفاة الناجمة عن حوادث المركبات.

مادة (١٧):-

لشركة التأمين ، إذا أدت مبلغ التأمين في حالة قيام المسؤولية المدنية (قبل غير المؤمن له) أو على غير المصرح له بقيادة المركبة ، أن

ترجع على المسئول عن الأضرار (لاسترداد ما تكون قد أدته من تعويض).

مادة (١٨) :-

يجوز لشركة التأمين أن ترجع على (المؤمن له) بقيمة ما يكون قد أدته من تعويض إذا ثبت أن التأمين قد عقد بناء على إدلاء (المؤمن له) ببيانات كاذبة أو إخفائه وقائع جوهرية تؤثر في حكم (شركة التأمين) على قبولها تغطية الخطر أو على سعر التأمين أو شروطه أو أن المركبة استخدمت في أغراض لا يخولها الترخيص.

مادة (١٩) :-

لا يترتب على حق الرجوع المقرر لشركة التأمين وفقا لأحكام المادتين السابقتين الإخلال بحق (المضرور) في الرجوع على (المسئول عن الحقوق المدنية).

مادة (٢٠) :-

ينشأ صندوق حكومي وفقا لنص المادة (٢٤) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ لتغطية الأضرار الناتجة عن حوادث مركبات النقل السريع في

الحالات الآتية :-

- ١- عدم معرفة المركبة المسئولة عن الحادث.
- ٢- عدم وجود تأمين على المركبة لصالح الغير.
- ٣- حوادث المركبات المعفاة من إجراءات الترخيص.
- ٤- حالات إعسار شركة التأمين كليا أو جزئيا.

٥- الحالات الأخرى التي يصدر بها من مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين.

ويؤدي (الصندوق) مبلغ التأمين للمستحقين طبقاً للمادة (٨) من هذا القانون ويحق له في الحالات المنصوص عليها في البندين (٢،٣) من الفقرة السابقة الرجوع على (مالك السيارة أو المركبة أو المتسبب في الضرر) (بقيمة مبلغ التأمين الذي أداه).

وتتولى شركات التأمين تمويل الصندوق بنسبة من متحصلات الأقساط طبقاً لمتوسط حصتها السوقية من نشاط التأمين الإجباري ويصدر بتحديد هذه النسبة قرار من وزير الاستثمار بناء على تقرير فني تعده الهيئة المصرية للرقابة على التأمين عن هذه المتحصلات.

مادة (٢١):-

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون آخر ، يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه كل من يخالف أياً من أحكام المواد (٣) ، (٤) الفقرة الأخيرة من المادة (٧) ، (٨) ، (١٠) من هذا القانون ، وتتعدد المسؤولية الجنائية على (الشخص الاعتباري) إذا ثبتت المخالفة في حقه.

ويعاقب بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه كل من يخالف حكم المادة (١٢) من هذا القانون.

نصوص قانون ١٠ / ١٩٨١

بالإشراف على التأمين

ورقائته

الذى نص قانون ٧٢ / ٢٠٠٧

بضرورة الرجوع اليه

قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١

بإصدار قانون الأشراف والرقابة على التأمين في مصر^١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ : يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن الأشراف والرقابة على التأمين في مصر .

مادة ٢ : يلغى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن شركات التأمين وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢١ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء الهيئة المصرية العامة للتأمين كما يلغى كل نص مخالف لأحكام هذا القانون .

مادة ٣ : تصدر بقرار من الوزير المختص اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به وإلى أن تصدر هذه اللائحة يستمر العمل بالقرارات واللوائح التنفيذية الحالية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٤ : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ ربيع الآخر سنة ١٤٠١ (٢ مارس سنة ١٩٨١) .

١- الجريدة الرسمية العدد ١٠ تابع (ب) الصادر في ٥ مارس ١٩٨١ .

قانون الأشراف والرقابة على التأمين في مصر

الباب الأول

التأمين في نطاق هذا القانون

مادة ١ : يشمل التأمين في نطاق هذا القانون الفروع التالية :

- ١- التأمين على الحياة .
- ٢- تكوين الأموال .
- ٣- التأمين ضد أخطار الحريق والتأمينات التي تلحق به عادة .
- ٤- التأمين ضد أخطار النقل البري والنهري والبحري والجوي وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها .
- ٥- التأمين على أجسام السفن وآلاتها ومهماتهما وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها .
- ٦- التأمين على أجسام الطائرات وآلاتها ومهماتهما وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها .
- ٧- التأمين ضد أخطار الحوادث والمسئوليات .
- ٨- تأمين السيارات وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها .
- ٩- التأمينات الأخرى .

الباب الثاني

قطاع التأمين

مادة ٢ : يتكون قطاع التأمين من :

- ١- المجلس الأعلى للتأمين
- ٢- الهيئة المصرية للرقابة على التأمين .
- ٣- المنشآت التي تزاوّل التأمين وإعادة التأمين وهي :
 - (أ) شركات التأمين وإعادة التأمين .
 - (ب) جمعيات التأمين التعاوني .
 - (ج) صناديق التأمين الخاصة .
 - (د) صناديق التأمين الحكومية .
 - (هـ) مجتمعات التأمين .
- ٤- الاتحادات والأجهزة المعاونة التي تنشأ وفقاً لأحكام هذا القانون .

الباب الثالث

المجلس الأعلى للتأمين

مادة ٣ : يشكل المجلس الأعلى برئاسة الوزير المختص وعضوية كل من :

- رئيس الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، ونائبه .
 - رؤساء مجالس إدارة شركات التأمين وإعادة التأمين المسجلة طبقاً لهذا القانون .
 - ممثل لصناديق التأمين يصدر به قرار من الوزير المختص بناء على ترشيح من الوزير المختص ، بالاتفاق مع الجهات المختصة .
 - مستشار من مجلس الدولة يختاره رئيس المجلس .
 - ممثل مركز معلومات القطاع العام .
 - أحد وكلاء وزارة التخطيط يختاره وزير التخطيط .
 - أحد وكلاء وزير المالية يختاره وزير المالية .
 - ممثل للتنظيم النقابي للعاملين بقطاع التأمين يصدر به قرار من الوزير المختص .
 - ممثل لكل من الأجهزة المعاونة التي تنشأ وفقاً لأحكام هذا القانون .
- ولرئيس المجلس دعوة من يرى المجلس الاستعانة بهم من ذوي الخبرة عند الاقتضاء .

مادة ٤ : يختص المجلس الأعلى للتأمين بتقرير الأهداف العامة للنشاط التأميني وإقرار السياسات للوفاء بتلك الأهداف .

ويحل هذا المجلس محل المجلس الأعلى للتأمين التجاري المنشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥١٦ لسنة ١٩٧٦ .

مادة ٥ : يكون للمجلس الأعلى للتأمين أمانة فنية تتقلى الموضوعات المطلوب عرضها عليه وإعداد جدول أعماله وإبلاغ قراراته ومتابعة تنفيذها ، وتسري عليها وعلى العاملين بها أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام .

الباب الرابع

الهيئة المصرية للرقابة على التأمين

مادة ٦ : تنشأ هيئة عامة تسمى " الهيئة المصرية للرقابة على التأمين " تكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة وتتبع الوزير المختص ويكون مقرها مدينة القاهرة ، وتختص الهيئة بالرقابة والأشراف على نشاط التأمين بمصر سواء عند الإنشاء أو أثناء المزاولة أو عند إنهاء الأعمال وتهدف الهيئة على وجه الخصوص إلى تحقيق الأغراض التالية :

- ١- حماية حقوق حملة وثائق التأمين والمستفيدين منها والغير .
 - ٢- ضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنشاط التأميني والحفاظ على المدخرات الوطنية وموارد العملات الأجنبية من التسرب .
 - ٣- كفالة سلامة المراكز المالية لوحدات سوق التأمين والتنسيق ومنع التضارب بينها .
 - ٤- المشاركة في تنمية الوعي التأميني في البلاد .
 - ٥- تدعيم سوق التأمين والعمل على تطويره .
 - ٦- توثيق روابط التعاون والتكامل مع هيئات الرقابة والأشراف على المستوى العربي والأفريقي والعالمي .
 - ٧- الارتقاء بالمهن التأمينية والأسهام الفعال في توفير الخبرات .
- وذلك في حدود القانون والأهداف والسياسات التي يقررها المجلس الأعلى للتأمين.

مادة ٧ : تختص الهيئة في سبيل تحقيق أغراضها على وجه الخصوص بما يلي :

أولاً : الإشراف والرقابة على الهيئات الخاضعة لأحكام هذا القانون .
ثانياً : الإشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة وفي حدود أحكام القانون الصادر في شأنها .

ثالثاً : إدارة صندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب العهد المنشأ بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ والإشراف على جميع صناديق التأمين الحكومي التي تنشأ بقرار من مجلس الوزراء .
رابعاً : تمثيل الدولة في هيئات وشركات التأمين وإعادة التأمين الدولية التي تقرر الحكومة المساهمة فيها من ميزانيتها بصورة مباشرة .

خامساً : دعم الدراسات التأمينية والمساهمة في تمويلها لخدمة قطاع التأمين.

سادساً : دراسة التشريعات المتعلقة بالنشاط التأميني تمهيداً لعرضها على المجلس الأعلى .

سابعاً : إعداد ونشر البيانات الإحصائية والتقارير والدراسات عن نشاط سوق التأمين المصري ووحداته .

مادة ٨ : يكون للهيئة مجلس إدارة يشكل على الوجه التالي :

- رئيس المجلس .
- نائب الرئيس .
- أحد أساتذة التأمين بالجامعات يصدر به قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الجامعة .

- ممثل الجهاز المصرفي يختاره محافظ البنك المركزي .
- مندوب الحكومة في بورصة الأوراق المالية .
- وكيل وزارة المالية .
- ممثل لبنك الاستثمار القومي .
- أحد وكلاء وزارة الاقتصاد يختاره وزير الاقتصاد .
- أحد وكلاء وزير التخطيط ويختاره وزير التخطيط .
- مستشار من مجلس الدولة يختاره رئيس المجلس .
- الخبير الاكتواري للهيئة .

مادة ٩ : مجلس إدارة الهيئة هو السلطة المختصة بتصريف شئونها وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق أغراضها ، وللمجلس على الأخص :

١- النظر في الموضوعات التي يقضي هذا القانون أو أي قانون آخر بعرضها على المجلس ، وكذلك النظر في الموضوعات التي ينص قانون صناديق التأمين الخاصة رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ على عرضها على المجلس .

٢- اعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة .

٣- إصدار النظم واللوائح المتعلقة بالعاملين فيها ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة وتحديد فئات بدل السفر لهم في الداخل والخارج ، وذلك بما يتساوى مع ما يقرر للعاملين بشركات التأمين التابعة للقطاع العام .

٤- إصدار اللوائح المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والفنية للهيئة وغير ذلك من القرارات التنظيمية دون التقيد بالنظم والقواعد المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها في الحكومة والقطاع العام .

٥- الموافقة على الموازنة التخطيطية وعلى الميزانية والحسابات الختامية للهيئة .

٦- النظر فيما يرى الوزير المختص أو رئيس مجلس الإدارة عرضه من مسائل تدخل في اختصاص الهيئة .

وللمجلس أن يعهد ببعض اختصاصاته إلى لجنة من بين أعضائه أو إلى رئيس المجلس أو نائبه كما يجوز له تفويض أحد أعضائه في القيام بمهمة محددة .

مادة ١٠ : تكون قرارات مجلس إدارة الهيئة نافذة دون حاجة إلى اعتماد من سلطة أعلى فيما عدا القرارات الآتية والتي تعتمد من الوزير المختص :

- القرارات المتعلقة بالسياسة العامة أو التشريعات التأمينية .
- القرارات الخاصة بالموازنة التخطيطية والميزانية والحسابات الختامية للهيئة .
- القرارات المتعلقة بالهيكل التنظيمي للهيئة وتعديلاته .
- القرارات الخاصة باللوائح المالية والإدارية والفنية للهيئة والنظم المتعلقة بالعاملين فيها ومرتباتهم وأجورهم والمزايا والبدايات الخاصة وتحديد فئات بدل السفر لهم بالداخل والخارج .

ويبلغ رئيس مجلس الإدارة خلال أسبوعين القرارات المطلوب اعتمادها إلى الوزير المختص وتكون نافذة بصدر قرار منه باعتمادها وله سلطة تعديلها ويبلغ الهيئة بقراره خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وصول الأوراق إليه وإلا اعتبرت هذه القرارات نافذة .

مادة ١١ : يتولى رئيس مجلس الإدارة إدارة شئون الهيئة وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة ويمثل الهيئة في صلاتها بالغير وأمام القضاء .

مادة ١٢ : تتكون موارد الهيئة من :

١- رسوم الأشرف والرقابة والتسجيل والإطلاع المنصوص عليها قانوناً .

٢- ما تخصصه الدولة للهيئة من إعانات وما تحصل عليه من قروض .

٣- أية مبالغ أخرى نتيجة نشاط الهيئة أو مقابل الأعمال أو الخدمات التي تؤديها .

ويؤول ما يتحقق من فائض من موارد الهيئة إلى الخزانة العامة .

مادة ١٣ : يكون للهيئة موازنة تخطيطية مستقلة تعد وفقاً للقواعد المعمول بها في الشركات ، وتقتصر العلاقة بين هذه الموازنة والموازنة العامة للدولة على الفائض الذي يؤول للدولة وما يتقرر لهذه الموازنة من قروض ومساهمات .

مادة ١٤ : يعهد بمراجعة حسابات الهيئة سنوياً للإدارة العامة لمراقبة حسابات قطاع التأمين بالجهاز المركزي للمحاسبات ، وعلى الهيئة أن تضع تصرف المراجعين ما يروونه ضرورياً للقيام بهذه المراجعة من سجلات ومستندات وبيانات .

مادة ١٥ : تعد الهيئة خلال أربعة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للميزانية قائمة المركز المالي ، وحسابات إيرادات ومصروفات الهيئة عن السنة المالية المنتهية طبقاً للقواعد المتبعة في الشركات ، كما تعد تقريراً عن المركز المالي للهيئة وأعمالها خلال تلك السنة للعرض على مجلس الإدارة .

مادة ١٦ : تعد الهيئة كتاباً سنوياً لنشره عن نشاط التأمين في جمهورية مصر العربية وعن تطبيق القانون وعن حالة الجهات الخاضعة له .

الباب الخامس

المنشآت التي تزاول التأمين وإعادة التأمين

(أ) شركات التأمين وإعادة التأمين

مادة ١٧ : في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بشركات التأمين أو إعادة التأمين شركات المساهمة المرخص لها بمزاولة عمليات التأمين أو إعادة التأمين التي تسجل لهذا الغرض بسجلات الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، ويشار إليها في هذا القانون بكلمة " شركة " .

مادة ١٨ : فيما عدا ما ورد بهذا القانون تسرى أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام على شركات التأمين وإعادة التأمين التي تعتبر من شركات القطاع العام وفقاً لأحكامه .

أما شركات التأمين وإعادة التأمين التي لا تعتبر من شركات القطاع العام فتسرى عليها - فيما عدا ما ورد بهذا القانون - أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، وذلك فيما عدا أحكام المواد ٢٤ فقرة (٢) ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ مكرراً ، ولا يجوز تداول حصص التأسيس والأسهم خلال السنتين الأوليين للشركة إلى بموافقة مجلس إدارة الهيئة .

مادة ١٩ : يكون لكل شركة مجلس إدارة يشكل وفقاً للقانون الذي تخضع له ، ويمثل رئيس المجلس الشركة أمام القضاء في صلاتها بالغير .

مادة ٢٠ : مجلس إدارة الشركة هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ويضع الخطة التأمينية والاستثمارية للشركة ويشرف على تنفيذها وله إصدار القرارات التي يراها كفيلة بتحقيق أهداف الشركة وذلك بمراعاة أحكام هذا القانون .

والمجلس على وجه الخصوص ما يأتي :

١- مزاولة عمليات التأمين وإعادة التأمين وفقاً لقرار إنشاء الشركة والترخيص الصادر لها من الهيئة .

٢- المساهمة في عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي .

٣- المساهمة في إنشاء المشروعات والشركات في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي في إطار الخطة القومية للدولة .

٤- الموافقة على مشروع الخطة العامة والحساب الختامي والميزانية تمهيداً لعرضها على الجمعية العمومية للاعتماد .

٥- اعتماد الهيكل التنظيمي .

٦- إصدار النظم واللوائح المالية والفنية والإدارية بما في ذلك النظم واللوائح المتعلقة بالعاملين بالشركة ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة بهم بالداخل والخارج وتحديد فئات بدل السفر ونظم الحوافز .

ولا يتقيد مجلس الإدارة في الشركات التابعة للقطاع العام فيما يصدرها من قرارات طبقاً للبندين (٥ ، ٦) بالقواعد والنظم المنصوص عليها في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة

وشركات القطاع العام والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، على أن يراعى الأسس الآتية :

(أولاً) : ربط الأجر بمعدلات الأداء .

(ثانياً) : أحكام نظام التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

(ثالثاً) : عدم الإخلال بمشاركة التنظيمات النقابية للعاملين فيما نصت عليه القوانين.

مادة ٢١ : ينول صافي أرباح الشركات التابعة للقطاع العام إلى الخزانة العامة للدولة بعد استقطاع ما يتقرر تكوينه من احتياطات ومخصصات ، وكذلك نصيب العاملين في الأرباح .

ولا تشمل الموازنة العامة للدولة الموارد والاستخدامات الجارية والرأسمالية المتعلقة بهذه الشركات .

(ب) جمعيات التأمين التعاوني

مادة ٢٢ : يقصد بجمعية التأمين التعاوني تلك التي يتم تكوينها طبقاً لأحكام قانون الجمعيات التعاونية الصادر بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ، وبشرط ألا تقل قيمة أسهم أو حصص رأسمالها عند الإنشاء عن ٢ مليون جنية مصري ، وأن لا يقل المدفوع منه عن نصف هذا المبلغ .

وتتولى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين تسجيل هذه الجمعيات والترخيص لها بمزاولة نشاطها والرقابة والأشراف عليها ، وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد اللازمة لإنشاء تلك الجمعيات وتسجيلها .

وتسرى عليها فيما يتعلق بمزاولة نشاطها أو انتهاء أعمالها الأحكام التي تسرى على شركات التأمين .

(ج) صناديق التأمين الخاصة

مادة ٢٣ : يقصد بصندوق التأمين الخاص في تطبيق أحكام هذا القانون كل نظام في هيئة أو شركة أو نقابة أو جمعية من أفراد تربطهم مهنة أو عمل واحد أو أية صلة اجتماعية أخرى يتكون بغير رأسمال ، ويمول باشتراكات أو خلافه بغرض أن يؤدي أو يرتب لأعضائه أو المستفيدين منه حقوقاً تأمينية في شكل تعويضات أو معاشات دورية أو مزايا مالية محددة .

ويطبق في شأن هذه الصناديق أحكام قانون صناديق التأمين الخاصة الصادر بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ .

(د) صناديق التأمين الحكومية

مادة ٢٤ : يقصد بالصناديق الحكومية للتأمين ، الصناديق التي تتولى عمليات التأمين ضد الأخطار التي لا تقبلها عادة شركات التأمين أو تلك التي ترى الحكومة مزاولتها بنفسها .

وتقوم الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بمباشرة كل نوع من العمليات المشار إليها بقرار من رئيس مجلس الوزراء إلى أن تنشأ لها صناديق حكومية مستقلة تحت إشراف الهيئة .

ويكون إنشاء صندوق التأمين الحكومي بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص ويصدر بتحديد شروط وأسعار

عمليات التأمين المشار إليها قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح
مجلس إدارة الهيئة .

الباب السادس

الاتحادات والأجهزة المعاونة

مادة ٢٥ : يجوز لشركات التأمين أو إعادة التأمين الخاضعة لأحكام هذا القانون أن تنشئ فيما بينها اتحاداً أو جهازاً معاوناً أو أكثر وذلك بقصد الاتفاق على تحديد الأسعار أو على إصدار وثائق موحدة أو القيام بجمع وتحليل ونشر المعلومات أو القيام بأعمال منع وتقليل الخسائر أو تقوية الروابط مع اتحادات التأمين بالخارج أو غير ذلك من الأعمال التي تهم الأعضاء .

ولا يجوز إنشاء أكثر من اتحاد واحد لكل غرض أو فرع من فروع التأمين . ويصدر الوزير المختص قراراً باعتماد إنشاء الاتحاد أو الجهاز والتصديق على نظامه ويسجل الاتحاد أو الجهاز في سجل خاص لدى الهيئة بعد أداء رسم قدره مائتا جنيه مصري . وينشر قرار الإنشاء والنظام الأساسي في الوقائع المصرية على نفقة الاتحاد أو الجهاز . ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية من تاريخ هذا النشر .

ويكون للهيئة من يمثلها لدى الاتحاد أو الجهاز ويحضر اجتماعات لجانه دون أن يكون له صوت معدود .

مادة ٢٦ : يعتبر من قبيل الأجهزة المعاونة في حكم المادة السابقة كل من :

- ١ - مكتب مراقبة ومعاينة البضائع بجمهورية مصر العربية ، ويصدر بتنظيم العلاقة بينه وبين الأجهزة الحكومية وغيرها المتصلة بنشاطه قرار من رئيس مجلس الوزراء .
- ٢ - المركز الآلي لشركات التأمين .
- ٣ - المعاهد التأمينية التي تنشئها الشركات فيما بينها .

الباب السابع

إنشاء الشركات والتفويض لها بمزاولة عمليات

التأمين وإعادة التأمين

مادة ٢٧ : يشترط أن تتخذ شركة التأمين أو إعادة التأمين شكل شركة مساهمة مصرية لا يقل رأسمالها المصدر عن مليوني جنيه مصري ولا يقل المدفوع منه عن نصف هذا المبلغ .

ويشترط أن تكون جميع أسهم الشركة أسهمية ومملوكة دائماً لأشخاص طبيعيين متمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية أو لأشخاص اعتبارية مملوكة بالكامل للمصريين كما يشترط أن يكون جميع أعضاء مجلس إدارة الشركة والمستولين عن الإدارة فيها من المتمتعين بالجنسية المصرية .

ويشترط فيمن يؤسس أو يدير إحدى الشركات المشار إليها.في هذا القانون ما يلي :

١- ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة الجنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة أو شروع في ارتكاب إحدى هذه الجرائم ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

٢- ألا قد يكون حكم بإفلاسه ما لم يرد اعتباره .

٣- ألا يكون محكوماً بمنعه من إدارة أمواله خلال هذا المنع .

٤- ألا يقوم به عارض من عوارض الأهلية .

مادة ٢٨ : يقدم مؤسسو شركة التأمين أو إعادة التأمين إلى الهيئة طلباً للحصول على الموافقة المبدئية على إنشاء الشركة .

ويرفق بالطلب دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للشركة وأغراضها وفروع التأمين المزمع القيام بمزاولةها ، والبيانات الإضافية اللازمة لدراسة الطلب .

مادة ٢٩ : يقوم مؤسسو الشركة أو من يمثلهم - في حالة الموافقة المبدئية على إنشائها - بتقديم طلب إلى الهيئة لتأسيس الشركة والترخيص لها بمزاولة نشاطها يكون مصحوباً بالمستندات الآتية :
(أ) المستندات الدالة على توافر الشروط المشار إليها بالمادة (٢٧) من هذا القانون.

(ب) نسخة من كل من العقد الابتدائي للشركة مصدقاً عليه التوقيعات فيه ومشروع نظامها الأساسي .

(ج) نماذج الوثائق التي تصدرها الشركة عن كل فرع من فروع التأمين المطلوب الترخيص لها بمزاولةها والمزايا والقيود والشروط والأسعار الخاصة بكل وثيقة .

فإذا كان من نشاط الشركة مباشرة إحدى العمليات الممنصوص عليها في البندين (١ ، ٢) من المادة (١) فيجب أن يرفق بهذه الوثائق :

١- شهادة من أحد الخبراء الاكتواريين المقيدين في السجل المعد لذلك بالهيئة بأن أسس أسعار هذه العمليات والمزايا والقيود التي تخولها الوثائق سليمة وصالحة للتنفيذ .

٢- جدول يحدد قيمة الاسترداد أو التخفيض ويجب أن ينص على هذا الجدول في كل وثيقة من الوثائق سليمة المذكورة .

(د) ترتيبات إعادة التأمين وطبيعتها .

(هـ) أية مستندات أخرى ترى الهيئة طلبها .

مادة ٣٠ : يصدر بتأسيس الشركة وبنظامها الأساسي والترخيص لها بمزاولة نشاطها قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح رئيس مجلس إدارة الهيئة وفق القواعد والشروط التي يقررها المجلس الأعلى للتأمين .

ويعد النظام الأساسي لشركة التأمين وفقاً للنموذج الذي يصدر به قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة ويعد النموذج وفقاً للقواعد والشروط التي يقرها المجلس الأعلى للتأمين .

وينشر قرار التأسيس ومرفقاته بالوقائع المصرية على نفقة الشركة وتنشأ لها الشخصية الاعتبارية من تاريخ النشر .

وتنظم اللائحة التنفيذية أحكام زيادة أو تخفيض رأس مال الشركة وتداول أسهمها .

الباب الثامن

تسجيل شركات التأمين وإعادة التأمين

مادة ٣١ : تسجل الشركة في السجل المعد لذلك في الهيئة بعد سداد رسم تسجيل قدره ألف جنيه مصري عن كل فرع من فروع التأمين التي ترغب الشركة في مزاولتها .

ويقدم طلب التسجيل إلى الهيئة بالشروط والأوضاع التي تقرها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ويكون مصحوباً بشهادة من أحد البنوك في جمهورية مصر العربية المسجلة لدى البنك المركزي المصري تثبت أن الشركة قد أودعت أموالاً في جمهورية مصر العربية لا تقل قيمتها عن خمسين ألف جنيه مصري عن كل فرع من فروع التأمين التي ترغب الشركة في مزاولتها والمنصوص عليها في المادة (١) من هذا القانون وبحد أقصى قدره ثلاثمائة ألف جنيه مصري لجميع الفروع المطلوب مزاولتها .

ولا يجوز للشركة أن تبدأ في مزاولة أعمالها ما لم يتم تسجيلها في السجل المعد لذلك ، كما لا يجوز لها أن تزاوّل أي فرع من فروع التأمين غير الفروع التي تم تسجيلها بها .

ويعتبر باطلاً كل عقد يتم على خلاف ما تقدم ، ولا يحتج بهذا البطلان على المؤمن لهم والمستفيدين من الوثائق التي أصدرتها الشركة إلا إذا ثبت سوء نيتهم .

مادة ٣٢ : على الشركة أن تثبت فيما يصدر عنها من الأوراق أنه مرخص لها بمزاولة عمليات التأمين أو إعادة التأمين في جمهورية مصر العربية ورقم وتاريخ تسجيلها في سجل الشركات الهيئة .

مادة ٣٣ : يجب على الشركة أن تخطر الهيئة بكل تعديل أو تغير يطرأ على بيانات طلب التأسيس والترخيص بالمزاولة أو الوثائق والمستندات المرافقة له ويقدم الأخطار بالشروط والمستندات الخاصة بالتعديل أو التغيير .

وإذا كان التعديل يتناول أسس عمليات التأمين أو المزايا والقيود والشروط التي تخولها وثائق التأمين فيجب على الشركة إذا كانت تباشر إحدى عمليات التأمين المنصوص عليه بالبندين (١ ، ٢) من المادة (١) أن تقدم مع الأخطار شهادة من أحد الخبراء الاكتواريين المقيدين في السجل المعد لذلك بالهيئة بأن الأسعار والمزايا والقيود والشروط سليمة وصالحة للتنفيذ .

ولا يجوز أن يعمل بهذه التعديلات أو التغييرات إلا بعد اعتمادها من الهيئة .

ويعتبر انقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ الهيئة بها ، دون صدور قرار بشأنها بمثابة قرار بالاعتماد .

وتنشر التعديلات المعتمدة بالوقائع المصرية على نفقة الشركة .

الباب التاسع
أموال شركات التأمين
والتميز ما فيها

الفصل الأول

أحكام عامة في التزامات شركات التأمين وإعادة التأمين

مادة ٣٤ : على شركات التأمين أن تعيد التأمين على جزء من عمليات التأمين المباشر التي تعقدتها في جمهورية مصر العربية لدى الشركة المصرية لإعادة التأمين وذلك على أساس النسب التي يصدر بتحديددها وبتحديد تاريخ بدء سريانها قرار من الوزير المختص بناء على توصية المجلس الأعلى للتأمين .

وتلتزم الشركة المصرية لإعادة التأمين بقبول إعادة التأمين على أساس النسب التي تحدد بالتطبيق لأحكام هذه المادة .

وتؤدي الشركة المصرية لإعادة التأمين إلى شركة التأمين من عمليات إعادة التأمين ، وعمولة أرباح يصدر بتحديددهما قرار من الوزير المختص بناء على توصية المجلس الأعلى للتأمين .

كما يحدد القرار نسب التبادل التي تعهد بها الشركة المصرية لإعادة التأمين إلى شركات التأمين المباشر مقابل العمليات المنصوص عليها في هذه المادة وشروط ذلك التبادل والمواعيد التي تقدم فيها الكشف والحسابات الخاصة بهذه العمليات .

مادة ٣٥ : على شركات التأمين وإعادة التأمين المرخص لها بمزاولة نشاطها في جمهورية مصر العربية أن تعطى الأولوية في اسناد عمليات إعادة التأمين الاختياري فيما يخرج عن نطاق اتفاقياتها على الشركات المصرية الأخرى المرخص لها بالعمل في مصر للاكتتاب فيها وفقاً لطاقتها الاستيعابية .

مادة ٣٦ : يحظر على الشركات أن تجرى عمليات التأمين على قاعدة الاقتسام ، وموئداها عدم تحديدھا للتعويضات أو للمزايا التي تترتب على وثيقة التأمين وتعليق التعويضات أو المزايا كلها أو بعضها على نتائج توزيع مبالغ معينة على مجموع وثائق التأمين التي تصبح مستحقة الأداء في تاريخ مقبل ، كما يحظر على هذه الشركات مباشرة عملها على أساس ارتباط قيمة القسط الذي يؤديه حامل الوثيقة كله أو بعضه بعدد الوثائق التي تستحق الأداء في تاريخ معين .

ويستثنى من ذلك الأرباح التي توزع على حملة الوثائق التي تصدرها الشركات التي تباشر الأعمال المنصوص عليها في البندين (١ ، ٢) من المادة (١) من الفاض الذي يحدد في تقدير الخبير الاكتواري بعد إجراء الفحص المشار إليه في المادة (٥٣) .

مادة ٣٧ : على كل شركة تراول عمليات التأمين على الحياة وتكوين الأموال أن تخصص في جمهورية مصر العربية أموالاً تعادل قيمتها على الأقل مقدار الالتزام الحسابي بالكامل قبل حملة الوثائق والمستفيدين منها وذلك عن العمليات التي تبرمها الشركة وتنفذها في جمهورية مصر العربية ، وبشرط ألا تقل قيمة هذه الأموال عن خمسين ألف جنيه مصري سواء بالنسبة لعمليات التأمين على الحياة أو بالنسبة لعمليات تكوين الأموال .

ويجب أن تكون هذه الأموال منفصلة تماماً عن الأموال الخاصة بعمليات التأمين الأخرى .

مادة ٣٨ : على كل شركة تراول عمليات التأمين أو إعادة التأمين غير المنصوص عليها في المادة (٣٧) أن تخصص أموالاً في جمهورية مصر العربية تعادل قيمتها على الأقل جملة ما يلي :

١- مخصص الأخطار السارية عن العمليات التي تبرمها الشركة وتنفذها في مصر بالنسب الموضحة فيما يلي وذلك من جملة الأقساط التي تستحق للشركة على حملة الوثائق عن السنة المالية المنقضية :

(أ) ٢٥% عن عمليات التأمين من أخطار النقل البحري والجوي .

(ب) ٤٧% عن عمليات التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات .

(ج) ٤٠% عن باقي عمليات التأمين .

(د) ١٠٠% من رصيد أقساط وثائق التأمين طويلة الأجل الخاص بالسنوات التالية للسنة المالية المنقضية ، وذلك عن جميع عمليات التأمين المذكورة ، بعد خصم نصيب تلك السنوات من عمولة الإنتاج المسدد في سنة الإصدار .

٢- مخصص التعويضات تحت التسوية لجميع العمليات السالفة الذكر .

٣- مخصص تقلبات معدلات الخسائر .

مادة ٣٩ : مع عدم الإخلال بحكم المادة السابقة يجب أن تزيد قيمة أصول شركة التأمين أو إعادة التأمين عن مجموع التزاماتها في أي وقت بنسبة ١٠% من صافي أقساط للتأمينات العامة عن السنة المالية المنقضية وبحد أدنى يعادل قيمة رأس المال المدفوع .

ويصدر مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين قرار بتحديد عناصر الأصول والتزاماتها .

مادة ٤٠ : يعين الوزير المختص بقرار منه طريقة توظيف الأموال الواجب تخصيصها طبقاً لأحكام المادتين (٣٧ ، ٣٨) عن العمليات التي تبرمها الشركة وتنفذها في جمهورية مصر العربية وكذلك طريقة تقييمها ويحدد بالاتفاق مع وزير المالية النسب التي تستخدم في شراء صكوك وسندات حكومية .

وتودع الأموال النقدية والأوراق المالية التي تكون جزءاً من تلك الأموال في أحد البنوك في جمهورية مصر العربية المسجلة لدى البنك المركزي المصري وعلى البنك المذكور أن يقدم إلى الهيئة جميع البيانات التي تطلبها عن هذه الأموال في المواعيد التي تحددها . وعلى كل شركة أن تقدم إلى الهيئة بياناً عن أموالها الواجب وجودها في جمهورية مصر العربية في المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية . وللهيئة أن تتخذ ما تراه مناسباً في أي وقت للتحقق من قيام الشركة بتنفيذ أحكام هذه المادة .

مادة ٤١ : يكون للمستفيدين من الوثائق التي تبرمها الشركة وتنفذها في جمهورية مصر العربية امتياز على الأموال المخصصة طبقاً للمادتين (٣٧ ، ٣٨) يأتي في المرتبة بعد الامتياز المقرر في الفقرة (أ) من المادة ١١٤١ من القانون المدني وتؤشر الجهة المختصة بالشهر والتوثيق - بناء على طلب الهيئة - بهذا الامتياز على هامش كل تسجيل أو قيد خاص بهذه الأموال على أن تخطر الهيئة بكل تأشير يتم .

مادة ٤٢ : تعفى إيرادات الأوراق المالية والقروض التي تمنحها شركات التأمين والودائع بجميع أنواعها الواجب تخصيصها وفقاً لأحكام المادتين (٣٧ ، ٣٨) من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة .

مادة ٤٣ : على شركة التأمين أو إعادة التأمين أن تخطر الهيئة بكل التصرفات أو الأحكام النهائية التي ترد على الأموال الواجب تخصيصها والتي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية أو نقله أو تغييره أو زواله وذلك قبل شهرها بطريق التسجيل أو القيد .

الفصل الثاني

سجلات وحسابات

شركات التأمين وإعادة التأمين

مادة ٤٤ : على كل شركة تأمين أن تمسك السجلات الآتية لكل فرع من فروع التأمين :

(أ) سجل الوثائق وتقيد به جميع الوثائق التي تبرمها الشركة مع بيان أسماء وعناوين حملة الوثائق وتاريخ إبرام كان وثيقة ومدة التأمين ومبلغه والتعديلات والتغييرات التي تطرأ عليها .

(ب) سجل التعويضات وتقيد به جميع المطالبات التي تقدم للشركة مع بيان تقديم كل مطالبة واسم حامل الوثيقة وعنوانه ورقم الوثيقة ومبلغ الاحتياطي المقدر للحادث وتاريخ أداء التعويض ، وفي حالة الرفض يذكر تاريخه وأسبابه .

(ت) سجل الوسطاء وتثبت فيه الشركة اسم وعنوان كل وسيط ممن يتوسطون في عقد عمليات التأمين لحسابها .

(ث) سجل الاتفاقيات ويشمل العمليات الاتفاقية والاختيارية وتقيد به جميع الاتفاقيات التي تبرمها الشركة مع بيان أسماء وعناوين الهيئات التي تبرمها معها وتاريخ إبرام كل اتفاقية وتاريخ انتهائها والتغييرات التي تطرأ عليها وأي بيانات أخرى ترى الشركة أنها ذات أهمية بالنسبة للاتفاقية .

(ج) سجل الأموال المخصصة ويؤشر عليه من الهيئة ، تبين في الأموال الموظفة التي يشتمل عليها المال الواجب تخصيصه في جمهورية مصر العربية والتعديلات التي تطرأ على تكوين هذه الأموال ويجب أن تقيد الأموال الخاصة بعمليات التأمين على الحياة وتكوين الأموال وعمليات التأمين الأخرى كل على حدة .

أما شركات إعادة التأمين فتلتزم بمسك السجلين المشار إليهما بالبندين د ، هـ من هذه المادة .

مادة ٤٥ : تبدأ السنة المالية لشركة التأمين أو إعادة التأمين مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهي بنهايتها .

مادة ٤٦ : على الشركة أن تمسك حسابات خاصة لكل فرع من فروع التأمين على حدة .

ويجوز لمجلس إدارة الهيئة أن يكلف الشركة علاوة على ذلك بمسك حساب خاص لنوع واحد أو أكثر من عمليات التأمين التي تدخل تحت فرع واحد .

مادة ٤٧ : على الشركة أن تقدم كل سنة للهيئة في الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية البيانات والحسابات الموضحة فيما يلي :

(أ) الميزانية .

(ب) حساب الأرباح والخسائر .

(ت) حساب توزيع الأرباح .

(ث) حساب الإيرادات والمصروفات لكل فرع من فروع التأمين كل على حدة.

(ج) ملخص اتفاقيات إعادة التأمين .

(ح) بيان بأموال الشركة الواجب وجودها في جمهورية مصر العربية وفقاً لأحكام هذا القانون مؤيداً بالمستندات التي تطلبها الهيئة على أن يرفق بهذه البيانات تقرير عن أعمال الشركة في جمهورية مصر العربية عن تلك السنة .

وتعد هذه البيانات طبقاً للنماذج التي تنص عليها اللائحة التنفيذية وتشمل جميع العمليات التي تقوم بها الشركة في جمهورية مصر العربية وفي الخارج كل على حدة .

ويجب أن تكون هذه البيانات والأوراق التي تقدم طبقاً لأحكام القانون موقعة من رئيس مجلس إدارة الشركة ومن مديرها المالي .

وفيما يتعلق بالبيانات الخاصة بعمليات التأمين على الحياة وتكوين الأموال فيجب أن يوقع أيضاً الخبير الاكتواري عليها .

مادة ٤٨ : على كل شركة من شركات التأمين وإعادة التأمين التي لا تخضع لمراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات أن تختار مراجعاً من بين مراجعي الحسابات المرخص لهم بمراجعة حسابات شركات المساهمة ، لمراجعة حساباتها سنوياً .

ولا يجوز أن يكون المراجع موظفاً لدى الشركة أو لدى أحد مديريها أو عضو بمجلس إدارتها .

ويجب على الشركة أن تضع تحت تصرف المراجع جميع الدفاتر والمستندات والبيانات التي يراها ضرورية للقيام بوظيفته .

مادة ٤٩ : على شركة التأمين أو إعادة التأمين أن تقدم للهيئة تقريراً سنوياً صادراً من مراقب حساباتها يثبت أن الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وحساب الإيرادات والمصروفات والتعهدات القائمة والاحتياطات والأموال الموجودة في جمهورية مصر العربية قد أعدت على الوجه الصحيح وأنها تمثل حالة الشركة المالية تمثيلاً صحيحاً من واقع دفاترها والبيانات الأخرى التي وضعت تحت تصرفه .

وعلى مراقب الحسابات أن يخطر الشركة عن أي نقص أو أية مخالفة يراها أثناء فحصه وإذا لم تقم الشركة باستيفاء النقص أو تصحيح الخطأ أو إزالة أسباب المخالفة خلال شهر من تاريخ الإخطار وجب عليه إبلاغ الأمر إلى الهيئة .

أما فيما يتعلق بالتعهدات القائمة بالنسبة لعمليات التأمين على الحياة وتكوين فيقوم بتقديرها الخبير الاكتواري للشركة .

مادة ٥٠ : على الشركة أن تخطر الهيئة بموعد ومكان انعقاد الجمعية العمومية وجدول أعمالها قبل ميعاد الانعقاد بخمسة عشر يوماً ، كما عليها أن تقدم إلى الهيئة صورة مصدقاً عليها من كل تقرير يقدم إلى المساهمين أو حملة الوثائق أو من في حكمهم عن أعمال الشركة بمجرد حصول ذلك .

وعليها كذلك أن تقدم إلى الهيئة صورة من محضر كل جمعية عمومية للمساهمين في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ انعقاد الجمعية .

ويكون للهيئة من يمثلها في الجمعية العمومية ولا يكون له صوت
معدود .

مادة ٥١ : للهيئة حق الإطلاع في أي وقت على دفاتر وسجلات
شركات التأمين وإعادة التأمين الخاضعة لأحكام هذا القانون بما يكفل
الحصول على البيانات والإيضاحات اللازمة للتحقق من تنفيذ أحكام هذا
القانون .

ويحصل هذا الإطلاع في مقر كل منها ويقوم به مفتشو الهيئة
ومعاونوهم الذين تتقرر لهم صفة مأموري الضبط القضائي وفقاً لنص
المادة (٩٥) من هذا القانون .

الفصل الثالث

أحكام خاصة

بعمليات التأمين على الحياة وتكوين الأموال

مادة ٥٢ : لا يجوز للشركات التي تزاوُل عمليات التأمين المنصوص عليها في البندين (١ ، ٢) من المادة (١) أن تميز بين وثيقة وأخرى من الوثائق التي من نوع واحد وذلك فيما يتعلق بأسعار التأمين أو بمقدار الأرباح التي توزع على حملة الوثائق أو بغير ذلك من الاشتراطات ما لم يكن هذا التمييز نتيجة اختلاف احتمالات الحياة . ويستثنى من ذلك ما يأتي :

١- وثائق إعادة التأمين .

٢- الوثائق الخاصة بالتأمين بشروط خاصة على حياة أفراد عائلة واحدة أو مجموعة من أفراد تربطهم مهنة أو عمل واحد أو أية صفة اجتماعية أخرى .

٣- الوثائق الخاصة بالتأمين بمبالغ كبيرة والتي تتمتع بتخفيضات معينة معتمدة من الهيئة .

ويجوز لمجلس إدارة الهيئة أن يرخص للشركة في إصدار وثائق بتخفيضات عن الأقساط العادية إذا وجد أسباباً تبرر ذلك .

مادة ٥٣ : - على الشركات المنصوص عليها في المادة السابقة أن تفحص المركز المالي لكل من فرعي الحياة وتكوين الأموال اللذين

تزاولهما وأن تقدر قيمة التعهدات القائمة لكل منهما مرة على الأقل كل ثلاث سنوات بواسطة أحد الخبراء الاكتواريين .

ويتناول هذا التقدير جميع عمليات التأمين التي أبرمتها الشركة في جمهورية مصر العربية وفي الخارج كل على حدة .

ويجب إجراء هذا التقدير كلما أرادت الشركة فحص حالتها المالية بقصد تحديد نسب الأرباح التي توزع على المساهمين أو حملة الوثائق .

ويجوز للهيئة إذا رأت ضرورة لذلك ، بعد موافقة مجلس إدارتها أن تطلب إجراء هذا التقدير في أي وقت قبل مضي الثلاث سنوات بشروط أن يكون قد أنقضى عام على الأقل من تاريخ آخر فحص .

وتحدد اللائحة التنفيذية البيانات التي يجب أن يشتمل عليها تقرير الخبير ، وترسل صورة منه إلى الهيئة خلال ستة أشهر من التاريخ الذي أجرى عنه الفحص مصحوبة بإقرار من المسؤولين عن إدارة الشركة بأن كافة البيانات والمعلومات اللازمة للوصول إلى تقدير صحيح عن تعهدات الشركة قد وضعت تحت تصرف الخبير .

ويجوز بقرار من الهيئة - بعد انقضاء الستة أشهر - إعطاء مهلة إضافية للشركة لتقديم هذا التقرير على ألا يتجاوز ثلاثة أشهر أخرى .

مادة ٥٤ :- إذا تبين للهيئة أن تقرير الخبير لا يدل على حقيقة الحالة المالية للشركة بسبب اتباع أسس خاطئة في التقدير لا يبررها الواقع جاز لها - بعد سماع أقوال ممثلي الشركة - أن تأمر بإعادة الفحص المنصوص عليه في المادة السابقة على نفقة الشركة .

مادة ٥٥ :- لا يجوز للشركات المنصوص عليها في المادة (٥٢) أن تقطع بصفة مباشرة أو غير مباشرة أي جزء من أموالها المقابلة لتعهداتها الناشئة من وثائق التأمين لتوزيعه بصفة ربح على المساهمين أو حملة الوثائق أو لأداء أي مبلغ يخرج عن التزاماتها بموجب وثائق التأمين التي أصدرتها .

ويقتصر توزيع الأرباح على مقدار المال الزائد الذي يحدده الخبير في تقريره بعد إجراء الفحص المشار إليه في المادة (٥٣) .
وفي تطبيق هذه المادة يجوز اعتبار أموال الشركة في جمهورية مصر العربية وفي الخارج وحدة واحدة وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٣٧) .

مادة ٥٦ :- يحظر على الشركات المنصوص عليها في المادة (٥٢) إقراض المسئولين عن إدارتها أو موظفيها سواء بضمان رهن عقاري أو بالضمان الشخصي ما لم يكن لدى الشركة أموال حرة من صافي أرباحها تزيد عن الأموال الواجب وجودها طبقاً لأحكام المادتين (٣٧ ، ٣٨) من هذا القانون.

ويستثنى من هذا الحظر الإقراض على وثائق التأمين بحيث لا يجاوز القرض قيمة استرداد الوثيقة .

مادة ٥٧ :- يجوز للهيئة الترخيص لشركات التأمين المنصوص عليها في المادة (٥٢) في عمل سحب (يانصيب) .

ولا يجوز أن تجاوز المبالغ التي تؤدي لكل وثيقة من الوثائق الربحية رأس المال المقرر أدائه في الوثيقة في تاريخ الاستحقاق . ولا يسرى

هذا الحكم على الوثائق الصادرة قبل العمل بهذا القانون بشروط مغايرة ، ويجرى السحب في حضور مندوب الهيئة .

ويصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة قراراً بشروط السحب وكيفية إعلان نتائجه في حدود القوانين المعمول بها .

مادة ٥٨ :- في حالة إفلاس إحدى الشركات المنصوص عليها في المادة (٥٢) ، أو تصفيتها تقدر المبالغ المستحقة لكل حامل وثيقة لم تنته مدتها بما يعادل احتياطي الحسابي الخاص بها يوم الحكم بالإفلاس أو التصفية محسوباً على أساس القواعد الفنية لتعريف الأقساط وقت إبرام الوثيقة ، وأسس تكوين الاحتياطي الفني .

الباب العاشر

فحص أعمال الشركات

مادة ٥٩ :- بالإضافة إلى حق الإطلاع على الدفاتر والسجلات المقرر بمقتضى المادة (٥١) من هذا القانون يجوز للهيئة أن تفحص أعمال الشركة إذا قام لديها من الأسباب ما يحملها على الاعتقاد بأن حقوق حملة الوثائق معرضة للضياع أو أن الشركة أصبحت معرضة لعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها أو أنها خالفت أي حكم من الأحكام القانون.

كما يجوز إجراء هذا الفحص إذا طلبه عدد من المساهمين يمثل عشر رأس المال على الأقل أو عدد لا يقل عن خمسمائة من حملة وثائق التأمين على الحياة وتكوين الأموال يكون قد مضى على إصدار وثائقهم مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

وعلى الشركة أن تقدم للهيئة أية معلومات أو بيانات أو مستندات تطلبها أثناء قيامها بهذا الفحص .

ويتم الفحص وفقاً للأوضاع والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

الباب الحادي عشر

تحويل الوثائق ووقف العمل وإلغاء الترخيص

وشطب التسجيل

الفصل الأول

تحويل الوثائق

مادة ٦٠ :- يجب على الشركة إذا رأت تحويل وثائقها مع الحقوق والالتزامات المترتبة عليها عن كل أو بعض العمليات التي تراولها في جمهورية مصر العربية إلى شركة أخرى أو أكثر أن تقدم طلباً إلى الهيئة بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية .

وينشر الطلب في الوقائع المصرية وفي صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل وفقاً للشروط التي تقرر في اللائحة التنفيذية .

ويجب أن يتضمن هذا الطلب دعوة حملة الوثائق وغيرهم من أصحاب الشأن إلى تقديم ملاحظاتهم على التحويل إلى الهيئة في ميعاد ثلاثة أشهر من تاريخ النشر .

ويكون تحويل وثائق الشركة مع الالتزامات المترتبة عليها بقرار من مجلس إدارة الهيئة إذا تبين أنه لا يضر بمصلحة أصحاب الحقوق من حملة الوثائق التي أبرمتها الشركة في جمهورية مصر العربية والمستفيدين منها والدائنين .

وينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحتج به قبل المؤمن لهم والمستفيدين من الوثائق التي أبرمتها الشركة في جمهورية مصر العربية وكذلك قبل دائنيها .

وفي هذه الحالة تنتقل الأموال التي للشركة في جمهورية مصر العربية إلى الشركة التي حولت إليها الوثائق وذلك مع مراعاة الأحكام المتعلقة بنقل الملكية والنزول عن الأموال على أن تعفى الأموال بنقل الملكية والنزول عن الأموال على أن تعفى الأموال المحولة من رسوم الدمغة ورسوم التسجيل ورسوم الحفظ المفروضة بمقتضى القوانين على نقل الملكية والنزول عن الأموال .

الفصل الثاني

وقف العمل

مادة ٦١ :- على كل شركة مسجلة وفقاً لأحكام هذا القانون إذا قررت وقف عملياتها عن فرع أو أكثر من فروع التأمين وترغب في تحرير أموالها كلها أو بعضها أن تقدم إلى الهيئة طلباً بذلك مشفوعاً بما يأتي :-

١- ما يثبت أنها أبرأت نمتها تماماً ونهائياً من التزاماتها عن جميع الوثائق القائمة عن الفرع أو الفروع التي قررت وقف عملياتها عنها أو أنها حولت وثائقها لشركة أخرى على الوجه المقرر في المادة السابقة .

٢- ما يثبت أنها نشرت في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل وفقاً للشروط التي تحدد في اللائحة التنفيذية إعلاناً يظهر في كل منها ثلاث مرات على الأقل بين المرة والأخرى فترة خمسة عشر يوماً عن اعتزامها تقديم طلب إلى الهيئة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ آخر إعلان لتحرير أموالها في جمهورية مصر العربية أو جزء منها ويتضمن ذلك الإعلان دعوة حملة الوثائق وغيرهم من أصحاب الشأن إلى أن يقدموا اعتراضاتهم إلى الهيئة في موعد غايته يوم تقديم الطلب المشار إليه .
وتقرر الهيئة إجابة الشركة إلى طلبها إذا لم يتقدم أحد باعترض عليه في المدة المبينة في هذا البند .

أما إذا قدم اعتراض خلال هذه المدة فلا يفصل في الطلب إلا بعد حصول اتفاق أو صدور حكم نهائي في شأن هذا الاعتراض ومع ذلك يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة أن يأذن في تحرير أموال الشركة

بشرط استيفاء مبلغ يعادل التزاماتها قبل صاحب الاعتراض بما في ذلك
المصروفات التي قد يستلزمها الاحتفاظ بأي أصل من أصول الشركة .

الفصل الثالث

إلغاء الترخيص وشطب القيد في السجل

مادة ٦٢ :- يلغى الترخيص ويشطب القيد في السجل في الأحوال التالية :-

- ١- إذا تبين أن الترخيص أو القيد في السجل حصل دون وجه حق .
- ٢- إذا دأبت الشركة على مخالفة أحكام القانون أو القرارات المنفذة له أو نظامها الأساسي .
- ٣- إذا ثبت للهيئة نهائياً أن الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها .
- ٤- إذا ثبت للهيئة نهائياً أن الشركة تعمل باستمرار في تنفيذ المطالبات المستحقة التي تقدم إليها أو تتكرر منها المنازعة دون وجه حق في مطالبات جديدة .
- ٥- إذا نقص رأس المال المدفوع عن الحد الأدنى المقرر في المادة (٢٧) من هذا القانون ولم تقم الشركة باستكمالها رغم مطالبتها بذلك .
- ٦- إذا لم تحتفظ الشركة في جمهورية مصر العربية بالأموال الواجب تخصيصها المنصوص عليها في المادتين (٣٧ ، ٣٨) من هذا القانون ولم تقم باستكمالها خلال سنة رغم مطالبتها بذلك .
- ٧- إذا امتنعت الشركة عن تقديم دفاترها ومستنداتها للمراجعة أو الفحص الذي تقوم به الهيئة أو مراقبو الحسابات أو رفضت إعطاء الكشوف والبيانات الواجب تقديمها طبقاً للقانون رغم مطالبتها كتابة أكثر من مرة بتقديمها على مدى ثلاثة أشهر .

- ٨- إذا صدر قرار بالموافقة على تحويل وثائق الشركة من الالتزامات المترتبة عليها إلى شركة أخرى عن كل العمليات التي زاولتها في جمهورية مصر العربية طبقاً لحكم المادة (٦٠) من هذا القانون .
- ٩- إذا توقفت الشركة عن مزاوله نشاطها في جمهورية مصر العربية وحررت أموالها طبقاً للمادة (٦١) من هذا القانون .
- ١٠- إذا صدر حكم بإشهار إفلاس الشركة .
- ١١- إذا خالفت الشركة شرطاً من شروط الترخيص الصادر لها بمزاولة العمل ما لم تقم بتصحيح المخالفة خلال فترة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ مطالبتها بذلك .
- ولا يصدر قرار الشطب إلا بعد إخطار الشركة بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول لتقدم أوجه دفاعها كتابة خلال شهر من تاريخ الإخطار ، ويتم الشطب كلياً أو جزئياً بقرار من مجلس إدارة الهيئة ويعتمده الوزير المختص ، وينشر في الوقائع المصرية .
- ولا ينسحب أثر الشطب الجزئي إلا إلى العمليات المنصوص عليها في القرار الصادر به .
- وفي جميع الأحوال لا يجوز للشركة التي صدر في شأنها قرار الشطب أن تتصرف في أموالها والضمانات المقدمة منها إلا بعد إتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٦١) من هذا القانون ويترتب على القرار الصادر بشطب التسجيل ووقف الشركة عن مباشرة العمل في فروع التأمين المنصوص عليها فيه .

ويجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة أن يرخص للشركة الاستمرار في
مباشرة العمليات القائمة وقت الشطب بالشروط التي يعينها لذلك . كما
يجوز له أن يقرر تصفية أعمال الشركة .
وتجرى التصفية طبقاً للقواعد التي يقرها مجلس إدارة الهيئة بما
يضمن الوفاء بالتزامات الشركة وذلك تحت إشراف لجنة من ثلاثة
أعضاء يعينهم رئيس المجلس .

الباب الثاني عشر

خبراء ووسطاء التأمين

الفصل الأول

الخبراء الاكتواريون

مادة ٦٣ :- لا يجوز للخبراء الاكتواريين أن يزاولوا أعمالهم ما لم تكن أسمائهم مقيمة في السجل المعد لذلك بالهيئة .
ويشترط فيمن يقيد اسمه في هذا السجل أن يكون حاصلاً على إحدى الدرجات أو الدبلومات الآتية :-

(أ) درجة زميل أو رفيق من أحد المعاهد الآتية :-

١- معهد الخبراء الاكتواريين بلندن .

٢- كلية الخبراء الاكتواريين باسكتلنده .

٣- جمعية الخبراء الخبراء الاكتواريين بأمريكا .

(ب) مؤهل عال في العلوم الاكتوارية من إحدى الجامعات أو المعاهد العلمية أو جمعيات الخبراء الاكتواريين تعتمد عليها الهيئة وفقاً للقواعد التي تنص عليها اللائحة التنفيذية .

مادة ٦٤ :- يقدم طلب القيد في سجل الخبراء الاكتواريين وفقاً للشروط التي تبينها اللائحة التنفيذية .

ويؤدى طالب القيد رسماً مقداره ٢٠ جنيهاً .

ويعتبر مقيداً في السجل المذكور الخبراء الاكتواريون المقيدون طبقاً لأحكام القوانين السابقة .

الفصل الثاني

خبراء التأمين الاستشاريون

مادة ٦٥ :- لا يجوز لخبراء التأمين الاستشاريين أن يمارسوا أعمال الخبرة الاستشارية للتأمين ما لم تكن أسمائهم مقيمة في السجل المعد لذلك بالهيئة .

ويشترط فيمن يقيد اسمه في هذا السجل :-

- ١- أن يكون متمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية ومقيماً فيها.
- ٢- أن يكون حاصلاً على إحدى الدرجات العلمية أو الخبرات التالية:

- (أ) درجة زميل أو رفيق من معهد التأمين القانوني بلندن .
- (ب) درجة الدكتوراه في التأمين أو العلوم المتصلة به من إحدى الجامعات المعترف بها .
- (ج) درجة علمية مناظرة من إحدى الجامعات أو المعاهد العلمية تعتمدها الهيئة وفقاً للقواعد التي تنص عليها اللائحة التنفيذية .
- (خ) مؤهل عال مع خبرة علمية في مستوى الإدارة العليا بشركات التأمين وإعادة التأمين أو الهيئة المصرية للرقابة على التأمين لا تقل مدتها عن عشر سنوات منها خمس سنوات في مستوى الإدارة العليا .

٣- ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة الجنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة نصب أو تزوير أو سرقة أو خيانة أمانة أو شروع في ارتكاب إحدى هذه الجرائم ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

٤- ألا يكون قد حكم بإفلاسه ما لم يرد إليه اعتباره .

٥- ألا يكون قد حكم بمنعه من إدارة أمواله خلال هذا المنع .

٦- ألا يقوم به عارض من عوارض الأهلية .

٧- إلا يكون قد فصل من وظيفة عامة أو وظيفة بالقطاع العام بحكم أو قرار تأديبي نهائي أو صدر قرار بشطب اسمه من سجل إحدى المهن التي تنظمها القوانين واللوائح لأمر تمس الأمانة أو الشرف ما لم تمض على صدور الحكم أو القرار ثمانية أعوام على الأقل .

مادة ٦٦ :- يقدم طلب القيد في سجل خبراء التأمين الاستشاريين وفقاً للشروط والأوضاع المبينة في اللائحة التنفيذية ويؤدي طالب القيد رسماً مقداره عشرون جنيهاً .

مادة ٦٧ :- لا يجوز التكليف بأعمال الخبرة الاستشارية للتأمين أمام المحاكم أو في مجالات التحكيم أو غيرها إلا لخبراء استشاريين مقيدین بالسجل المنصوص عليه في المادة (٦٥) من هذا القانون .

الفصل الثالث

خبراء المعاينة وتقدير الأضرار

مادة ٦٨:- في تطبيق هذا القانون يقصد بخبير المعاينة وتقدير الأضرار كل من يزاول مهنة الكشف عن الأضرار وتقديرها ودراسة أسبابها ومدى تغطية الوثيقة لتلك الأضرار وكذلك تقديم المقترحات في شأن تحسين وسائل الوقاية من الأخطار والمحافظة على موضوع التأمين إذا طلب منه ذلك .

ولا يجوز لهؤلاء الأشخاص مزاولة عملهم ما لم يكونوا مقيدين في السجل المعد لذلك بالهيئة .

ويقدم طلب القيد أو التجديد بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية .

ويسري القيد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويؤدي الطالب رسماً مقداره خمسة وعشرون جنيهاً في حالة القيد وخمسة عشر جنيهاً في حالة التجديد .

مادة ٦٩ :- يشترط فيمن يقيد اسمه في سجل خبراء المعاينة وتقدير الأضرار المنصوص عليهم في المادة السابقة .

١- أن يكون متمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية ومقيماً فيها .

٢- أن تتوافر فيه شروط المؤهل والخبرة وفقاً للقواعد التي تتضمنها اللائحة التنفيذية .

- ٣- ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة الجنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة نصب أو تزوير أو سرقة أو خيانة أمانة أو شروع في ارتكاب إحدى هذه الجرائم ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .
- ٤- ألا يكون قد حكم بإفلاسه ما لم يرد إليه اعتباره .
- ٥- ألا يكون قد حكم بمنعه من غدارة أمواله خلال هذا المنع .
- ٦- ألا يقوم به عارض من عوارض الأهلية .
- ٧- ألا يكون قد فصل من وظيفة عامة أو وظيفة بالقطاع العام بحكم أو قرار تأديبي نهائي أو صدر قرار بشطب اسمه من سجل إحدى المهن التي تنظمها القوانين واللوائح لأمر تمس الأمانة أو الشرف ما لم تمض على صدور الحكم أو القرار ثمانية أعوام على الأقل .
- مادة ٧٠ :- لا يجوز لشركات التأمين أن تستعين بخبراء للمعاينة وتقدير الإضرار من غير العاملين بها أو العاملين بمكتب مراقبة ومعاينة البضائع بمصر ما لم يكونوا من الخبراء المقيدين بالسجل المشار إليه بالمادة (٦٨) ، وذلك عدا الحالات التي تقتضي خبرة فنية خاصة ، وذلك بالشروط التي يحددها رئيس مجلس إدارة الهيئة .

الفصل الرابع

وسطاء التأمين

مادة ٧١ :- في تطبيق هذا القانون يقصد بوسيط التأمين كل من يتوسط في عقد عمليات تأمين أو إعادة تأمين .

مادة ٧٢ :- لا يجوز لوسطاء التأمين أن يزاولوا عملهم ما لم تكن أسمائهم مقيمة في سجل يعد لهذا الغرض بالهيئة .
ويقدم طلب القيد أو التجديد بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية .

ويسرى القيد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بناء على طلب الوسيط ويؤدي الطالب رسماً قدره خمسة وعشرون جنيهاً في حالة القيد وخمسة عشر جنيهاً في حالة التجديد .

مادة ٧٣ :- يشترط في الوسيط المنصوص عليه في المادة (٧١) من القانون :

- ١- أن يكون متمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية ومقيماً فيها .
- ٢- ألا يقل سنه عن ثماني عشرة سنة ميلادية .
- ٣- أن يكون حاصلاً على :
 - (أ) شهادة أتمام الثانوية العامة أو الثانوية الفنية أو ما يعادلها .
 - (ب) أو شهادة الإعدادية ودراسات في إحدى معاهد التأمين في جمهورية مصر العربية لا تقل عن سنتين .
 - (ج) أو خبرة عملية في مجال التأمين لمدة لا تقل عن خمس عشرة سنة .

ويستثنى من ذلك من سبق تسجيله كوسيط تأمين طبقاً لأحكام القوانين السابقة .

٤- ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة الجنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة نصب أو تزوير أو خيانة أمانة أو شروع في ارتكاب إحدى هذه الجرائم ما لم تكن قد رد إليه اعتباره .

٥- ألا يكون قد حكم بإفلاسه ما لم يرد إليه اعتباره .

٦- ألا يكون قد حكم بمنعه من إدارة أمواله خلال هذا المنع .

٧- ألا يقوم به عارض من عوارض الأهلية .

٨- إلا يكون قد فصل من وظيفة عامة أو وظيفة القطاع العام بحكم أو قرار تأديبي أو صدر قرار بشطب اسمه من سجل إحدى المهن التي تنظمها القوانين واللوائح لأمر تمس الأمانة أو الشرف ما لم تمض على صدور الحكم أو القرار ثمانية أعوام على الأقل .

مادة ٧٤ :- لا يجوز لشركات التأمين أن تقبل عمليات تأمين محلية من وسطاء التأمين ما لم يكونوا مقيدين في السجل المعد لذلك بالهيئة .

ويستثنى من ذلك العاملون بالإنتاج بشركات التأمين وقت صدور هذا القانون .

الباب الثالث عشر

الشركات التي تنشأ طبقاً لأحكام نظام استثمار

المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر

بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

مادة ٧٥ :- يكون لشركات التأمين التي تنشأ طبقاً لنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادرة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ أن تزاوّل عمليات التأمين بالمناطق الحرة ، وخارج جمهورية مصر العربية ، دون الداخل على أن يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملات الحرة .

وفي جميع الأحوال تكون شركات التأمين وإعادة التأمين في شكل شركة مساهمة لا يقل رأسمالها المصدر عما يعادل ٢ مليون جنيه مصري بالعملات الحرة ولا يقل المدفوع منه عن نصف هذا المبلغ .

وتعفى هذه الشركات من تطبيق أحكام هذا القانون وذلك فيما عدا الأحكام المنصوص عليها في المواد من ٣٧ إلى ٣٩ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٠ والبنود أ ، ب ، د ، هـ من المادة ٤٤ والمواد ٤٧ ، ٥٣ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٧٧ من هذا القانون .

وتؤدي هذه الشركات المبالغ الواجبة الأداء طبقاً لأحكام النصوص السابقة بإحدى العملات الحرة .

مادة ٧٦ :- تخطر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بالقرار الصادر بالترخيص بإنشاء شركة التأمين أو شركة إعادة التأمين بالمناطق الحرة وكذلك بقرار الشطب .

الباب الرابع عشر

العقوبات

مادة ٧٧ :- يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :-

١- كل من زاول أي فرع من فروع التأمين أو إعادة التأمين في مصر دون ترخيص .

٢- كل من يمثل هيئات أو شركات تأمين أجنبية أو توسط لديها دون ترخيص بذلك من الهيئة .

٣- كل من امتنع عن تقديم الدفاتر والمستندات لمندوبي الهيئة اللذين لهم حق الإطلاع عليها وذلك فضلاً عن الحكم بتقديمها وكذلك في حالة التأخير في تقديم البيانات الواجب تقديمها في المواعيد المحددة بهذا القانون ولائحته التنفيذية ويجوز الحكم في هاتين الحالتين بغرامة تهديدية يعين الحكم مقدارها عن كل يوم امتناع أو تأخير بحد أقصى خمسين جنيهاً عن اليوم الواحد .

٤- كل من أقر أو أخفى متعمداً بقصد الغش في البيانات أو المحاضر أو في الأوراق الأخرى التي تقدم إلى الهيئة أو التي تصل إلى علم الجمهور .

مادة ٧٨ :- يعاقب كل من يخالف الشروط والتعريفات والأسعار المبلغة إلى الهيئة والمعتمدة منها وفقاً للمادة ٨٦ من هذا القانون بغرامة لا تقل عن ١٠ جنيهات ولا تجاوز ١٠٠ جنيه .

كما يحكم على شركة التأمين المخالفة للشروط والتعريفات والأسعار المشار إليها بغرامة مالية توازي ضعف رسوم التأمين بالنسبة للحالة موضوع المخالفة وتثول هذه الغرامة إلى الهيئة .

مادة ٧٩ :- مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد بنص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز الشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تجاوز خمسمائة جنيه كل من يتوسط في جمهورية مصر العربية في عقد عمليات تأمين أو إعادة التأمين ، وكذلك كل من يباشر مهنة الخبراء الاكتواريين أو خبراء التأمين الاستشاريين أو خبراء المعاينة وتقدير الأضرار المنصوص عليها في هذا القانون وتسرى ذات العقوبة على المسؤولين في شركات التأمين عن مخالفة أحكام المواد ٦٧ ، ٧٠ ، ٧٤ من هذا القانون .

مادة ٨٠ :- يعاقب بذات العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة كل من يخالف أحكام هذا القانون أو اللوائح أو القرارات الصادرة تنفيذاً له .

الباب الخامس عشر

أحكام عامة

مادة ٨١ :- لا يجوز للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين التعاقد على أي عمليات تأمين مباشر تتعلق بممتلكاتهم أو بمسئولياتهم في مصر إلا لدى شركات خاضعة لأحكام هذا القانون .

ومع ذلك يجوز للهيئة في الحالات التي لا يتسنى إيرادها بالداخل ، الترخيص بإجراء التأمين لدى غير هذه الشركات وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٨٢ :- لا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري أن يزاول في جمهورية مصر العربية بالذات أو بالوساطة أي نشاط يتصل بالتأمين أو إعادة التأمين دون الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة وتسجيله بها .

مادة ٨٣ :- يحظر على رئيس الهيئة والعاملين بها أن يشتركوا في تأسيس أو إدارة أي من الشركات أو جمعيات التأمين التعاوني الخاضعة لهذا القانون .

مادة ٨٤ :- يكون نظر المنازعات التي تكون الهيئة أو أي من الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون طرفاً فيها على النحو التالي :-

(أ) لجنة يصدر بها قرار من الوزير المختص وذلك بالنسبة للمنازعات التي تنشأ بين الهيئة وأحدى شركات التأمين وإعادة التأمين المسجلة طبقاً لأحكام هذا القانون .

وتشكل اللجنة على النحو الآتي :-

- ممثل عن كل طرف من أطراف النزاع .
 - مستشار من مجلس الدولة يختاره رئيس المجلس .
 - أحد خبراء التأمين المشهود لهم بالكفاءة والخبرة يختاره الوزير المختص .
 - أحد أساتذة الجامعات المتخصصين بالاتفاق مع الجامعة .
- وتكون رئاسة اللجنة وفقاً للقرار الصادر بتشكيلها ، وتصدر قراراتها في النزاع المطروح بأغلبية الآراء في مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، ويكون قرارها نهائياً وملزماً لأطراف النزاع . وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الإجراءات التي يتبناها اللجنة في مباشرة عملها.
- (ب) مجلس إدارة الهيئة في حالات النزاع بين شركات التأمين وإعادة التأمين وطبقاً للقواعد والإجراءات الواردة بالبند (أ) من هذه المادة ، وفي غير ما يحسم عن طريق الاتحاد المصري للتأمين بين أعضائه .
- (ج) هيئات التحكيم المنصوص عليها في الباب السادس من الكتاب الثاني من القرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام وذلك في المنازعات التي تنشأ بين الهيئة أو شركات التأمين أو إعادة التأمين المشار إليها بهذه المادة وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو إحدى شركات القطاع العام ، وذلك إذا قبل أطراف النزاع بعد وقوعه إحالته إلى التحكيم .
- (د) هيئات التحكيم المشار إليها بالبند السابق في المنازعات التي تقع بين الهيئة أو شركات التأمين أو إعادة التأمين المشار إليها بهذه المادة

السابقة وبين أشخاص طبيعيين أو اعتباريين من أشخاص القطاع الخاص إذا قبل أطراف النزاع بعد وقوعه إحالته إلى التحكيم .

وفي جميع الأحوال المنصوص عليها في البنود السابقة يجوز للمؤمن لهم والمستفيدين اللجوء إلى الهيئة لعرض ما ينشأ بينهم وبين الشركات المؤمنة من نزاع دون إخلال بحقوقهم في اللجوء إلى القضاء .

مادة ٨٥ :- تؤدي كل شركة تأمين خاضعة لأحكام هذا القانون إلى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين خلال الشهرين التاليين لانتهاء السنة المالية لكل منها رسماً سنوياً لمقابلة تكاليف الإشراف والرقابة على العمليات التي تتم داخل جمهورية مصر العربية على أساس نسبة من جملة الأقساط المباشرة التي تستحق للشركة على جملة الوثائق عن السنة المالية المنقضية على أن تتم التسوية النهائية لرسوم الإشراف فور اعتماد الجمعية العمومية وذلك على الوجه الآتي :-

١- اثنان ونصف في الألف بالنسبة لعمليات التأمين المنصوص عليها في البندين ١ ، ٢ من المادة رقم (١) .

٢- ستة في الألف بالنسبة لعمليات التأمين المنصوص عليها في البنود من ٣ إلى ٩ من المادة سالفه الذكر .

ولا يجوز للشركة اقتضاء هذا الرسم من حملة الوثائق أو المؤمن لهم بما يجاوز الفئتين المذكورتين .

مادة ٨٦ :- تلتزم الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون بإبلاغ الهيئة بكل ما يصدر من تعريفات التأمينات العامة وأسعار تأمينات الحياة

وشروط ونماذج وثائق التأمين وكذلك كل تعديل أو تغيير يطرأ عليها وذلك لمراجعتها على ضوء الدراسات اللازمة بما يحقق السعر العادل . ولا يجوز أن يعمل بهذه التعريفات أو الأسعار أو الشروط أو النماذج إلا بعد اعتمادها من الهيئة .

ويعتبر انقضاء ثلاثين يوماً على إبلاغ الهيئة بها دون صدور قرار بشأنها بمثابة قرار بالاعتماد .

مادة ٨٧ :- لا يجوز للشركة أن تنشر أي بيان من البيانات الواجب تقديمها وفقاً لأحكام القانون إلا إذا كانت مطابقة للبيانات التي قدمت للهيئة .

ويجوز نشر مستخرجات من هذه البيانات مطابقة تماماً لمشتملات البيانات الأصلية المقدمة .

مادة ٨٨ :- يجوز لكل ذي مصلحة تقرأها الهيئة ، الإطلاع على الأوراق والبيانات التي تقدم طبقاً للقانون ، أو الحصول على صور أو شهادات أو مستخرجات من الهيئة أو من السجلات المنصوص عليها في القانون عدا الأسس الفنية لأسعار عمليات التأمين وذلك بعد سداد الرسم المقرر .

ويجب على شركات التأمين أن تطلع حاملي وثائقها على البيانات المتعلقة بوثائقهم أو أن تسلمهم نسخة منها - بناء على طلبهم - وذلك بعد سداد الرسم المقرر .

ويحدد الجدول المرفق قيمة الرسوم التي تؤدي طبقاً لهذه المادة .

الباب السادس عشر

أحكام ختامية

مادة ٨٩ :- يقصد بعبارة (الوزير المختص) الواردة في نصوص هذا القانون وزير الاقتصاد .

مادة ٩٠ :- تحل الهيئة المصرية للرقابة على التأمين محل الهيئة المصرية العامة للتأمين فيما آل إليها من حقوق وما عليها من التزامات وذلك باستثناء رؤوس أموال شركات التأمين وإعادة التأمين التابعة للقطاع العام ، التي تتول ملكيتها إلى الخزانة العامة وفقاً للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام .

وينتقل العاملون بالهيئة المصرية العامة للتأمين إلى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بذات أوضاعهم الوظيفية دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراء آخر .

مادة ٩١ :- استثناء من أحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للاستيراد يسمح للهيئة وشركات التأمين وإعادة التأمين التابعة للقطاع العام بأن تستورد بشرط المعاينة دون ترخيص - بذاتها أو عن طريق الغير - الآلات والأجهزة والمعدات والمستلزمات بما في ذلك الحاسبات الإلكترونية اللازمة لأغراضها وتكون هذه العمليات مستثناء من إجراءات العرض على لجان البت .

مادة ٩٢ :- تكون قرارات مجالس إدارة الهيئة وشركات التأمين وإعادة التأمين التابعة للقطاع العام وقرارات رؤسائها نافذة دون حاجة

إلى اعتماد من سلطة أعلى في حالات التعيين والترقية والإعارة والندب والنقل والبعثات والإيفاد في مهام في الداخل والخارج كذلك الجزاءات دون الإخلال بسلطة المحكمة التأديبية .

مادة ٩٣ :- لشركات التأمين وإعادة التأمين الحق في فتح حسابات بالنقد الأجنبي بالخارج لمقابلة التزاماتها المستحقة عليها ملائمة لذلك .

مادة ٩٤ :- تعتبر شركات التأمين المصرية المسجلة في السجل المعد لذلك بالهيئة وفقاً للقوانين القائمة وقت العمل بهذا القانون مرخصاً لها في مزاوله العمل طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٩٥ :- يكون لموظفي الهيئة الذين يصدر بهم قرار من وزير العدل للاتفاق من الوزير المختص صفة مأموري الضبط القضائي لإثبات ما يقع من مخالفات لأحكام هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً له .

جدول الرسوم الملحق بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١

بشأن الأشرف والرقابة على التأمين في مصر

الرسوم المقرر جنيه	الإجراءات
	١- يحصل مبلغ ٢٥٠ مليماً من المؤمن لهم نظير اطلاعهم على بيانات وثائقهم أو حصولهم على نسخة إضافية منها بناء على طلبهم
١	٢- تكون رسوم الإطلاع واستخراج الصور أو الشهادات أو المستخرجات بالهيئة كما يلي : (أ) الإطلاع على الأوراق والبيانات : عن كل شركة من الشركات الخاضعة للقانون ، أو اتحاد . (ب) طلب صور أو شهادات أو مستخرجات من الأوراق والبيانات الواجب تقديمها طبقاً للقانون أو من القرارات الصادرة تنفيذاً له عن الصفحة الواحدة . (ج) طلب شهادات أو مستخرجات من السجلات المنصوص عليها في القانون : - عن كل شركة من الشركات الخاضعة للقانون .
٥	
٢	عن كل خبير أو وسيط من الخبراء أو الوسطاء المنصوص عليهم في المواد ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٢ من القانون وذلك بالنسبة لكل شهادة أو مستخرج .

١٥	٣- طلب الترخيص بإجراء السحب بالنسبة لعمليات التأمين على الحياة وتكوين الأموال .
٢٠٠	٤- النشر في الوقائع المصرية :
٥٠	(أ) قرار تسجيل شركة التأمين .
	(ب) قرار تعديل بيانات التسجيل .
٥٠	(ج) القرار الصادر بتحويل وثائق الشركة والتزاماتها إلى شركة أخرى

نصوص القانون المدني

المتعلقة بعقد التأمين عند

سكوت نصوص

قانون ٧٢ / ٢٠٠٧ بالتعويض عن

حوادث السيارات عن نصي يمكنكم

الواقعة

نصوص القانون المدني الخاصة بعقد التأمين عند سكوت قانون ٧٢ / ٢٠٠٧ عن حكم يحكم الواقعه

الفصل الثالث

عقد التأمين

١- أحكام عامة:-

مادة ٧٤٧- التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد مرتبا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد ، وذلك في نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن.

مادة ٧٤٨- الأحكام المتعلقة بعقد التأمين التي لم يرد ذكرها في هذا القانون تنظمها القوانين الخاصة.

مادة ٧٤٩- يكون محلا للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة تعود على الشخص من عدم وقوع خطر معين.

مادة ٧٥٠- يقع باطلا ما يرد في وثيقة التأمين من الشروط الآتية :-

(١) الشرط الذي يقضي بسقوط الحق في التأمين بسبب مخالفة القوانين واللوائح ، إلا إذا انطوت هذه المخالفة على جناية أو جنحة عمدية.

(٢) الشرط الذي يقضي بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره في إعلان الحادث المؤمن منه إلى السلطات أو في تقديم المستندات إذا تبين من الظروف أن التأخر كان لعذر مقبول.

(٣) كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر وكان متعلقا بحالة من الأحوال التي تؤدي إلى البطلان أو السقوط.

(٤) شرط التحكيم إذا ورد في الوثيقة بين شروطها العامة المطبوعة لا في صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة.

(٥) كل شرط تعسفي آخر يتبين أنه لم يكن لمخالفته أثر في وقوع الحادث المؤمن منه.

مادة ٧٥١- لا يلتزم المؤمن له إلا عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن منه بشرط ألا يجاوز ذلك قيمة التأمين .

مادة ٧٥٢- (١) تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوى.

(٢) ومع ذلك لا تسري هذه المدة:-

(أ) في حالة إخفاء بيانات متعلقة بالخطر المؤمن عليه منه ، أو تقديم بيانات غير دقيقة عن هذا الخطر إلا من اليوم الذي علم فيه المؤمن بذلك.

(ب) في حالة وقوع الحادث المؤمن منه إلا من اليوم الذي علم فيه نوء الشأن بوقوعه.

مادة ٧٥٣- يقع باطلا كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في هذا الفصل ، إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد.

٢- بعض أنواع التأمين:

التأمين على الحياة:

مادة ٧٥٤- المبالغ التي يلتزم المؤمن في التأمين على الحياة بدفعها إلى المؤمن له أو إلى المستفيد عند وقوع الحادث المؤمن منه أو حلول الأجل المنصوص عليه في وثيقة التأمين ، تصبح مستحقة من وقت وقوع الحادث أو وقت حلول الأجل دون حاجة إلى إثبات ضرر أصاب المؤمن له أو أصاب المستفيد.

مادة ٧٥٥- (١) يقع باطلا التأمين على حياة الغير ما لم يوافق الغير كتابة قبل إبرام العقد . فإذا كان هذا الغير لا تتوافر فيه الأهلية ، فلا يكون العقد صحيحا إلا بموافقة من مثله قانونا.

(٢) وتكون هذه الموافقة لازمة لصحة حوالة الحق في الاستفادة من التأمين أو لصحة رهن هذا الحق.

مادة ٧٥٦- (١) تبرأ ذمة المؤمن من التزامه بدفع مبلغ التأمين إذا انتحر المؤمن على حياته . ومع ذلك يلتزم المؤمن أم يدفع لمن يؤول إليهم الحق مبلغا يساوي قيمة احتياطي التأمين.

(٢) فإذا كان سبب الانتحار مرضا أفقد المريض إرادته ، بقي التزام المؤمن قائما بأكمله . وعلى المؤمن أن يثبت أن المؤمن على حياته

مات منتحرا . وعلى المستفيد أن يثبت أن المؤمن على حياته كان وقت انتحاره فاقد الإرادة.

(٣) وإذا اشتملت وثيقة التأمين على شرط المؤمن بدفع مبلغ ولو كان انتحار الشخص عن اختيار وإدراك ، فلا يكون هذا الشرط نافذا إلا إذا وقع الانتحار بعد سنتين من تاريخ العقد.

مادة ٧٥٧- (١) إذا كان التأمين على حياة شخص غير المؤمن له ، برئت ذمة المؤمن من التزاماته متى تسبب المؤمن له عمدا في وفاة ذلك الشخص ، أو وقعت الوفاة بناء على تحريض منه.

(٢) وإذا كان التأمين على الحياة لصالح شخص غير المؤمن له ، فلا يستفيد هذا الشخص المؤمن من التأمين إذا تسبب عمدا في وفاة الشخص المؤمن على حياته ، أو وقعت الوفاة بناء على تحريض منه ، فإذا كان مل وقع من هذا الشخص مجرد شروع في إحداث الوفاة ، كان للمؤمن له الحق في أن يستبدل بالمستفيد شخصا آخر ، ولو كان المستفيد قد قبل ما اشترط لمصلحته من تأمين.

مادة ٧٥٨- (١) يجوز في التأمين على الحياة الاتفاق على أن يدفع مبلغ من التأمين ، إما إلى أشخاص معينين ، وإما إلى أشخاص يعينهم المؤمن له فيما بعد.

(٢) ويعتبر التأمين معقودا لمصلحة مستفيدين معينين إذا ذكر المؤمن له في الوثيقة أن التأمين معقود لمصلحة زوجته أو أولاده أو فروعه ، من ولد منهم ومن لم يولد ، أو لورثته دون ذكر أسمائهم . فإذا كان التأمين

لصالح الورثة دون ذكر أسمائهم كان لهؤلاء الحق في مبلغ التأمين كل
بنسبة نصيبه في الميراث . ويثبت لهم هذا الحق ولو نزلوا عن الإرث.
(٣) ويقصد بالزوج الشخص الذي تثبت له هذه الصفة وقت وفاة
المؤمن له ، ويقصد بالأولاد الفروع الذين يثبت لهم في ذلك الوقت حق
الإرث.

مادة ٧٥٩- يجوز للمؤمن له الذي التزم بدفع أقساط دورية ، أن يتحلل
في أي وقت من العقد بإخطار كتابي يرسله إلى المؤمن قبل انتهاء
الفترة الجارية ، وفي هذه الحالة تبرأ ذمته من الأقساط اللاحقة.

مادة ٧٦٠- (١) في العقود المبرمة مدى الحياة دون اشتراط بقاء
المؤمن على حياته حياة مدة معينة ، وفي جميع العقود المشترط فيها دفع
مبلغ التأمين بعد عدد معين من السنين ، يجوز للمؤمن له متى كان قد
دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل أن يستبدل بالوثيقة الأصلية وثيقة
مدفوعة في مقابل تخفيض في قيمة مبلغ التأمين ولو اتفق على غير ذلك
. كل هذا بشرط أن يكون الحادث المؤمن منه محقق الوقوع.

(٢) ولا يكون قابلا للتخفيض التأمين على الحياة إذا كان مؤقتا.

مادة ٧٦١- إذا خفض التأمين فلا يجوز أن ينزل عن الحدود الآتية:-

(أ) في العقود المبرمة مدى الحياة لا يجوز أن يقل مبلغ التأمين
المخفض عن القيمة التي كان يستحقها المؤمن له لو كان قد دفع ما
يعادل احتياطي التأمين في تاريخ التخفيض مخصوما منه ١% من مبلغ
التأمين الأصلي باعتبار أن هذا المبلغ هو مقابل التأمين الذي يجب

دفعه مرة واحدة في تأمين من ذات النوع وطبقا لتعريفه التأمين التي كانت مرعية في عقد التأمين الأصلي.

(ب) في العقود المتفق فيها على دفع مبلغ التأمين بعد عدد معين من السنين ، لا يجوز أن يقل مبلغ التأمين المخفض عن جزء من المبلغ الأصلي بنسبة ما دفع من الأقساط.

مادة ٧٦٢- (١) يجوز أيضا للمؤمن له ، متى كان قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل ، أن يصفي التأمين بشرط أن يكون الحادث المؤمن منه محقق الوقوع.

(٢) ولا يكون قابلا للتصفية ، التأمين على الحياة إذا كان مؤقتا.

مادة ٧٦٣- تعتبر شروط التخفيض والتصفية جزءا من الشروط العامة للتأمين ويجب أن تذكر في وثيقة التأمين.

مادة ٧٦٤- (١) لا يترتب على البيانات الخاطئة ولا على الغلط في سن الشخص الذي عقد التأمين على حياته بطلان التأمين ، إلا إذا كانت السن الحقيقية للمؤمن عليه تجاوز الحد المعين الذي نصت عليه تعريفه التأمين.

(٢) وفي غير ذلك من الأحوال ، إذا ترتب على البيانات الخاطئة أو الغلط ، أن القسط المتفق عليه أقل من القسط الذي كان يجب أدائه ، وجب تخفيض مبلغ التأمين بما يتعادل مع النسبة بين القسط المتفق عليه والواجب أدائه على أساس السن الحقيقية.

(٣) أما إذا كان القسط المتفق على دفعه أكبر مما كان يجب دفعه على أساس السن الحقيقية للمؤمن على حياته ، وجب على المؤمن أن يرد دون فوائد ، الزيادة التي حصل عليها ، وأن يخفض الأقساط التالية إلى الحد الذي يتناسب مع السن الحقيقية للمؤمن عليه.

مادة ٧٦٥- في التأمين على الحياة لا يكون للمؤمن الذي دفع مبلغ التأمين حق في الحل محل المؤمن له أو المستفيد في حقوقه قبل من تسبب في الحادث المؤمن منه أو قبل المسئول عن هذا الحادث.

التأمين من الحريق:

مادة ٧٦٦- (١) في التأمين من الحريق يكون المؤمن مسئولا عن كافة الأضرار الناشئة عن حريق أو عن بداية حريق يمكن أن تصبح حريقا كاملا ، أو عن خطر حريق يمكن أن يتحقق.

(٢) ولا يقتصر التزامه على الأضرار الناشئة مباشرة عن الحريق ، بل يتناول أيضا الأضرار التي تكون نتيجة حتمية لذلك ، وبالأخص ما يلحق الأشياء المؤمن عليها من الضرر بسبب اتخاذ وسائل الإنقاذ أو لمنع امتداد الحريق.

(٣) ويكون مسئولا عن ضياع الأشياء المؤمن عليها أو اختفائها أثناء الحريق ما لم يثبت أن ذلك كان نتيجة سرقة ، كل هذا ولو اتفق على غيره . .

مادة ٧٦٧- يضمن المؤمن تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ هذا الحريق عن عيب في الشيء المؤمن عليه.

مادة ٧٦٨- (١) يكون المؤمن مسئولاً عن الأضرار الناشئة عن خطأ المؤمن له غير المتعمد ، وكذلك يكون مسئولاً عن الأضرار الناجمة من حادث مفاجئ أو قوة قاهرة.

(٢) أما الخسائر والأضرار التي يحدثها المؤمن له عمداً أو غشاً ، فلا يكون المؤمن مسئولاً عنها ولو اتفق على غير ذلك.

مادة ٧٦٩- يسأل المؤمن عن الأضرار التي تسبب فيها الأشخاص الذين المؤمن له مسئولاً عنهم ، مهما يكن نوع خطئهم ومداه.

مادة ٧٧٠- (١) إذا كان الشئ المؤمن عليه متقلاً برهن حيازي أو رهن تأميني أو غير ذلك من التأمينات العينية ، انتقلت هذه الحقوق إلى التعويض المستحق للمدين بمقتضى عقد التأمين.

(٢) فإذا شُهرت هذه الحقوق أو أعلنت إلى المؤمن ولو بكتاب موصى عليه ، فلا يجوز له أن يدفع ما في ذمته للمؤمن له إلا برضاء الدائنين.

(٣) فإذا حجز على الشئ المؤمن عليه أو وضع هذا الشئ تحت الحراسة ، فلا يجوز للمؤمن إذا أعلن بذلك على الوجه المبين في الفقرة السابقة أن يدفع للمؤمن له شيئاً مما دفع في ذمته.

مادة ٧٧١- يحل المؤمن قانوناً بما دفعه من تعويض عن الحريق في الدعاوى التي تكون للمؤمن له قبل من تسبب بغفلة في الضرر الذي نجمت عنه مسئولية المؤمن ، ما لم يكن من أحدث الضرر قريباً أو صهراً للمؤمن له ممن يكونون معهم في معيشة واحدة ، أو شخصاً يكون المؤمن له مسئولاً عن أفعاله.

مراجع الكتاب

١ - الموجز في النظرية العامة للإلتزام / عبد المنعم حسني المحامي .

الناشر / النقابة العامة للمحامين طبعة ١٩٩١ .

٢ - تفويت الفرصة (دراسة ومقارنة) . د/ أيمن العشماوي .
(استاذ مساعد القانون المدني بحقوق القاهرة) دار النهضة العربية .
٣ - الامتناع مصدر المسؤولية المدنية . د / أيمن سليم .

(أ) م ٢٣٨ / ٢٤٤ عقوبات (إصابة شخص وعدم طلب الأسعاف أو نقله إلى المستشفى) .

(ب) م ١٢٥ مدني (السكوت العمد) يعد تدليساً يجيز طلب إبطال العقد .

الناشر : دار النهضة العربية

٤ - التعويض عن حوادث السيارات .
(أ) د/حسين منصور استاذ المدني بحقوق إسكندرية .
(ب) د/ محمد إبراهيم دسوقي استاذ القانون المدني بحقوق أسيوط .
٥ - دعوى التعويض بين التأمين الإجباري والتأمين الشامل .

/ مصطفى عبد العزيز المحامي .

٦ - التعويض بين المسؤولية العقدية والتقصيرية .

مستشار/ محمد أحمد عابدين .

٧ - المسؤولية المدنية المجلد الأول .

- د/ أحمد شوقي محمد عبد الرحمن .
- أستاذ القانون المدني بحقوق القاهرة . منشأة المعارف .
- ٨- المسؤولية المدنية (عقدية وتقديرية) مستشار /حسين عامر .
- وأخرون .
- ٩- الوجيز في نظرية الالتزام .
- د/ عبد الرازق السنهوري .
- ١٠- نظرية الالتزامات في القانون المدني .
- مستشار/ محمد كمال عبد العزيز .
- ١١- نظرية الالتزامات في القانون المدني .
- د/ محمود جمال الدين زكي .
- ١٢- المسؤولية المدنية (٣ جزء) .
- مستشار/ أنور طلبية .
- ١٣- المشكلات العملية في التعويضات .
- أ/ خالد موسى أحمد المحامي .
- ١٤- خطأ المضرور وأثره في المسؤولية .
- ١٤- د/ محمد عبد الظاهر حسن
- أستاذ القانون المدني بحقوق بني سويف دار النهضة العربية .
- ١٥- فعل المضرور والإعفاء الجزئي من المسؤولية .
- د/ أيمن العشماوي أستاذ القانون المدني بالقاهرة دار النهضة
- العربية .
- ١٦- علاقة السببية في المسؤولية الجنائية د/ عبد الرشيد مأمون .

أستاذ القانون المدني بالقاهرة دار النهضة العربية.

١٨ - قضاء النقض المدني والجنائي من عام ١٩٥٠ حتى ٢٠٠٦ من

المكتب الفني لمحكمة النقض المصرية.

١٩ - قضاء النقض المدني في التعويض .

مستشار/ سعيد شعله الناشر منشأة المعارف.

مكتبة صدرت للمؤلف

- ١- الموسوعة الشاملة في حقوق الملكية الفكرية (جزآن) الناشر المكتب الفني للموسوعات القانونية .
- ٢- الموسوعة الشاملة في الملكية العقارية (٣ أجزاء) الناشر المكتب الفني للموسوعات القانونية .
- ٣- الموسوعة الشاملة في (التوثيق) الناشر المكتب الفني للموسوعات القانونية .
- ٤- الموسوعة الشاملة في (الدعوى) وإجراءاتها والإثبات والتنفيذ الناشر المكتب الفني للموسوعات القانونية .
- ٥- (الشفعة) كسب لكسب الملكية في العقار الناشر المكتب الفني للموسوعات القانونية .
- ٦- (القسمة الناهية لحاله الشيوع) ودعوى الفرز والتجنيب الناشر المكتب الفني للموسوعات القانونية .
- ٧- (السجل العيني) ومشكلات عمله واجهت تطبيقه بمصر الناشر المكتب الفني للموسوعات القانونية .
- ٨- مرجع القاضي والمحامي والمتقاضي في (التعويض عن المسؤولية المدنية) (٣ أجزاء عقدية ، تقصيرية ، تعويض عن حوادث السيارات) الناشر المكتب الفني للموسوعات القانونية .
- ٩- المسؤولية الجنائية والمدنية والتأديبية (للطبيب والصيدلي) .
الناشر المكتب الفني للموسوعات القانونية .

تحت الطبع

- ١) قانون البناء الموحد . (المكتب الفنى للموسوعات القانونية) .
- ٢) الحيازة المدنية وحمايتها الجنائية (مطور) .
(المكتب الفنى للموسوعات القانونية) .
- ٣) غسل الاموال القذرة (المكتب الفنى للموسوعات القانونية) .
- ٤) المسؤولية المدنية (٣ أجزاء عقدية ، تفسيرية ، تعويض عن حوادث السيارات) .
(المكتب الفنى للموسوعات القانونية) .
- ٥) حق الملكية والحقوق العينية الاصلية والتبعيه
(المكتب الفنى للموسوعات القانونية) .
- ٦) المرجع فى عقد البيع والبدل والهبة
(المكتب الفنى للموسوعات القانونية) .
- ٧) المرجع فى الميراث والوصية والوقف
(المكتب الفنى للموسوعات القانونية) .
- ٨) الموسوعة الشاملة فى التغذية السليمة الصحيحة ومنافع ومضار
الاعشاب والنباتات طبقا لأحدث أكتشافات المركز القومى للبحوث
بالدقى ومدينة مبارك العلميه ببرج العرب والمؤتمرات الطبيه الدوليه
من عام ١٩٦٨ حتى الآن .
(المكتب الفنى للموسوعات القانونية) .

الفهرس

٩	- كتاب دوري ٥ ، ٩ لسنة ٨٦ بشأن تسليم الصور التنفيذية لأحكام التعويضات وإجراءات تنفيذها
١١	- قضاء محكمة جناح مستأنف القاهرة (دائرة التعويضات) بإبطال عقود حصول المحامين على نسبة معينة من التعويضات وحكم شهير لمحكمة النقض المصرية عن ذات الموضوع
١٣	مقدمة الكتاب
٣٣	دراسة وتقسيم
	<u>الباب الأول</u>
٣٥	<u>المسئولية المدنية (عقدية - تقصيرية)</u>
٣٥	بالتعويض عن الوفاة والقتل الخطأ أو الإصابة الخطأ الناتجة عن حوادث السيارات
٣٧	تقديم
٤١	اختلاف سبب الدعوى في المسئوليتان العقدية والتقصيرية
٤٣	عدم جواز الجمع بين المسئوليتين العقدية والتقصيرية معاً في دعوى تعويض واحدة
٤٧	جواز الجمع بين أحكام الدعويين العقدية والتقصيرية على سبيل التعاقد
٤٨	الصفة في دعوى المسئولية التقصيرية
	ما يخرج عن اختصاص المحكمة الجنائية ليس له حجية أمام

	المحكمة المدنية لعدم فصل المحكمة الأولى فيه ولدخول الأساسي
٤٩	الذي تستند إليه الدعوى في اختصاص الثانية
٥١	قاعدة الجنائي يوقف المدني
	<u>المسئولية التقصيرية</u>
٥٣	<u>ودعوى التعويض عن حوادث السيارات</u>
٥٣	طالب التعويض
٥٣	ضد من ترفع
٥٤	المحكمة المختصة
٥٤	الاختصاص النوعي
٥٥	الاختصاص المحلي
٥٦	الاختصاص القيمي
٥٧	تقادم دعوى التعويض عن حوادث السيارات
٦١	أركان المسؤولية التقصيرية عن حوادث السيارات
٦٢	<u>الأركان الثلاث تفصيلاً :</u>
٦٢	(أ) خطأ مفترض
٦٥	<u>أنواع الخطأ غير العمدى :</u>
٦٥	(١) خطأ جسيم وخطأ يسير
٦٥	(٢) الخطأ المدني والخطأ الجنائي
٦٦	(٣) الخطأ المادي والخطأ المهني
٦٦	شخصية الخطأ
٦٦	قوام المسؤولية الجنائية (شخصية العقوبة)

٦٦	تعدد الأخطاء.....
٦٦	شروع الخطأ.....
٦٧	إثبات الخطأ الجنائي.....
٦٧	<u>عناصر الخطأ :-</u>
٦٧	(١) <u>التعدي :</u>
٦٧	(٢) <u>الإدراك :</u>
٦٨	<u>صور الخطأ التقصيري :</u>
٦٨	(١) <u>الأهمال</u>
٦٨	(٢) <u>الرعونة</u>
٦٩	(٣) <u>عدم الاحتراز والحيلة والحذر</u>
٧٠	(٤) <u>عدم مراعاة القوانين واللوائح ومخالفتها</u>
٧٢	<u>من تطبيقات الخطأ :</u>
٧٣	<u>المجاوزة وشروطها</u>
٧٤	<u>الركن الثاني للمسئولية التقصيرية :</u>
٧٤	<u>ترتب ضرر على الخطأ غير المشروع</u>
٧٤	<u>أنواع الضرر :-</u>
٧٤	(أ) <u>مادي</u>
٧٤	(ب) <u>أدبي</u>
٧٤	<u>أولاً الضرر المادي :</u>
٧٥	<u>ثانياً الضرر الأدبي :</u>
٧٦	<u>انتقال الضرر الأدبي</u>

٨١	إثبات الضرر الأدبي
٨٢	<u>الركن الثالث المعنوي لجريمة حوادث السيارات</u>
٨٢	علاقة السببية بين الخطأ والنتيجة
٨٢	<u>أركان المسؤولية الجنائية :</u>
٨٢	١- <u>شرعي</u> : خطأ غير عمدي
٨٢	٢- <u>مادي</u> : (ضرر) أو (نتيجة) هي أن القتل أو الإصابة الخطأ
٨٢	٣- <u>معنوي</u> : علاقة السببية بين الخطأ والضرر
٨٤	من أحكام النقض في هذا الصدد
٨٥	<u>وسائل دفع المسؤولية :</u>
٨٥	١- <u>نفي الضرر</u>
٨٥	٢- <u>نفي علاقة السببية</u>
٨٦	٣- <u>القوة القاهرة</u>
٨٧	٤- <u>خطأ المضرور</u>
٨٨	٥- <u>الخطأ المشترك</u>
٨٩	٦- <u>خطأ الغير</u>
٩٠	إثبات تخلف الحراسة
٩٠	<u>وقوع المؤمن في مواجهة المضرور</u>
٩٠	١- <u>الدفع بالوفاء</u>
٩١	٢- <u>الدفع بالمقاصة</u>
٩١	٣- <u>الدفع بعدم التأمين</u>
٩١	٤- <u>الدفع بالتقادم</u>

- ٩٢ أثر الأحكام الجنائية في دعوى التعويض :-
- ٩٢ أولاً : أحكام الإدانة :
- المسئولية عن وجود ركاب في غير الأماكن المخصصة للحمولة
بمركبات النقل ٩٤
- ٩٥ ثانياً : أحكام البراءة :
- ٩٥ ١- براءة : لأن الواقعة المنسوبة للمتهم لم تحدث ٩٥
- ٩٥ ٢- براءة : لأن المتهم ليس فاعلها ٩٥
- ٩٥ ٣- براءة : لعدم كفاية الأدلة على وقوع الحادث ، أو على
عدم وقوعها من المتهم ٩٥
- القضاء بالتعويض المؤقت من المحكمة الجنائية لا يمنع من طلب
تكملة التعويض أمام المحكمة الجنائية :- ٩٧

الباب الثاني

المسئولية الجنائية

عن القتل ، الخطأ أو الإصابة الخطأ الناتجة عن حوادث السيارات
وما يتبعه من الإدعاء المدني بالتعويض أمام المحكمة الجنائية

١٠٥

مقدمة

الفصل الأول

- المسئولية الجنائية عن الوفاة أو القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ عن
حوادث السيارات ١٠٧
- ١٠٨ حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية ١٠٨
- (س) هل يسأل صاحب السيارة إذا ارتكبت سيارته (حادثاً) أدى

- إلى وفاء شخص أو إصابته وكان الطريق غير ممهد ؟ ١١٠
- ١١٠ بعض جرائم السيارات
- (أ) جريمة الامتناع عن مساعدة المصاب في حادث سيارة
 وشروط قيامها . (م ٢٣٨ ، ٢٤٤ عقوبات) ١١٠
- (ب) القتل الخطأ (م ٢٣٨ عقوبات) ١١٣
- تعريف القتل الخطأ ١١٤
- أركان الجريمة :- ١١٤
- الركن الأول : فعل مادي وهو القتل ١١٥
- الركن الثاني : خطأ ينسب إلى الجاني ١١٥
- الركن الثالث : رابطة السببية بين الخطأ والقتل ١١٧
- من أحكام النقض في هذا الصدد ١١٩
- العقوبة للقتل الخطأ ١٢١
- الظروف المشددة للعقوبة ١٢١
- من أحكام النقض في هذا الصدد ١٢١
- ما يجب لصحة الحكم في جريمة القتل أو الإصابة الخطأ ١٢٣
- وسائل دفع المسؤولية : ١٢٧
- ما يقطع رابطة السببية يعفى من المسؤولية الجنائية وبالتالي العقوبة ١٢٧
- أولاً : خطأ المضرور ١٢٧
- ثانياً : الخطأ المشترك ١٣٢
- من أحكام النقض في هذا الصدد ١٣٣
- ثالثاً : الحادث الفجائي والقوة القاهرة ١٣٥

١٣٧	من أحكام النقص في هذا الصدد
١٤١	رابعاً : خطأ الغير
١٤١	من أحكام النقص في هذا الصدد
	<u>من المبادئ المستقرة في قضاء النقص الجنائي والمدني لدفع</u>
١٤٢	<u>المسئولية ونفي التهمة :</u>
	(ج) <u>الإصابة الخطأ (٢٤٤ عقوبات)</u>
١٤٢	من أحكام النقص
١٤٧	<u>السرعة : وهل تصلح أساساً للمسائلة ؟</u>

تطبيقات

صور حوادث السيارات وتدخلها في وقوع الحادث

١٥١	<u>تدخل السيارة المتحركة</u>
	ثار تساؤل ؟ ما حكم تصادم أكثر من سيارة متحركة واشتراكها
	في الحادث ؟ وذلك لبيان مدى مساهمتها في إحداث (الضرر)
١٥٢	الموجب للتعويض المستحق
١٥٣	<u>أولاً : انفصال السيارة المتحركة عن المضرور</u>
١٥٣	<u>شروط التزام شركة التأمين بالتعويض .</u>
١٥٥	من أحكام النقص
١٥٦	<u>تدخل السيارة الساكنة</u>
١٥٦	<u>أحواله :</u>
١٥٦	من أحكام النقص
١٥٨	<u>ثانياً : انفصال سيارة الساكنة عن المضرور</u>

١٥٩	ثالثاً : <u>حادث فتح باب السيارة</u>
١٥٩	<u>أحواله :</u>
١٥٨	من أحكام النقض
١٦١	<u>أثر انقضاء الدعوى الجنائية على تقادم الدعوى المدنية</u>
١٦١		<u>انقضاء الدعوى الجنائية</u>
١٦٧	<u>أسبابها :</u>
١٦٧	١- <u>وفاة المتهم (م ١٤ إجراءات)</u>
		٢- <u>العفو عن الجريمة (المواد ٧٥ عقوبات ، ٢٥٩</u>
١٦٨	<u>إجراءات)</u>
١٦٨	٣- <u>التقادم (م ١٥ إجراءات) (م ٢٥٩ إجراءات)</u>
١٨٧	٤- <u>التصالح ودفع مبلغه (م ١٨ مكرر إجراءات)</u>

الفصل الثاني

الادعاء بالمحقوق المدنية أمام المحاكم الجنائية

١٩٥		<u>شروط قبول الادعاء بالحقوق المدنية أمام المحكمة الجنائية :</u>
١٩٥		<u>أولاً : أن يكون سبب الدعوى المدنية هو الفعل المكون للجريمة .</u>
١٩٦		<u>ثانياً : أن يكون موضوع الدعوى تعويض الضرر الناشئ عن</u>
١٩٦		<u>الجريمة محل الدعوى الجنائية الماثلة أمام المحكمة الجنائية .</u>
١٩٨	<u>ثالثاً : رفع الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية .</u>
١٩٨		<u>رابعاً : أن تكون الدعوى الجنائية مقبولة أمام المحاكم الجنائية .</u>
١٩٩	<u>خيار المدعي بالحقوق المدنية برفع دعوى التعويض :</u>
١٩٩	<u>أولاً : ترك الطريق الجنائي إلى الطريق المدني .</u>

- ٢٠١ ثانيا : حالة رفع الدعوى الجنائية أولاً .
- شروط قبول الادعاء بالحق المدني :
- ٢٠٢ (١) رفع الدعوى (بواقعة) تعد (جريمة)
- (٢) أن يكون رفع الدعوى المدنية تالياً لرفع الدعوى الجنائية
ويطلب تعويضاً عن ضرر شخص مباشر مترتب على
الجريمة ٢٠٣
- (٣) أن يكون ذلك أمام محكمة أول درجة ٢٠٣
- (٤) ألا يترتب على تدخل المدعى بالحق المدني تأخير الفصل
في الدعوى الجنائية وإلا قضت المحكمة بعدم قبول تدخله
(م ٢٥١ / ٤ إجراءات) ٢٠٣
- س) هل يجوز الادعاء في (المعارضة) ؟ ٢١٤
- س) هل يجوز الادعاء مدنياً أمام (محكمة الجنايات) عند إعادة
إجراءات المحاكمة ؟ ٢١٥
- س) هل يجوز الادعاء مدنياً أمام (محكمة الموضوع) عند نقض
الحكم ؟ ٢١٥
- س) هل يجوز الادعاء مدنياً أمام (محكمة النقض) ؟ ٢١٦
- ٢١٧ أثار الادعاء بالحق المدني :
- ٢١٨ الاستثناء على مبدأ تبعية (الدعوى المدنية) (للدعوى الجنائية)
- ٢١٨ أحوالها :
- ٢١٨ ١- مطالبة المتهم للمدعى بالحق المدني (بالتعويض)
- ٢١٨ ٢- سقوط الدعوى الجنائية

٢١٩	٣- الطعن من المدعي المدني وحده
٢١٩	٤- حالة الحكم (بالبراءة)
٢١٩	<u>الطعن في الحكم :-</u>
٢٢٠	أطراف الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية
٢٢٠	<u>لصالح / المدعى المضرور</u>
٢٢٠	<u>ضد / (١) المدعى عليه المتهم</u>
٢٢٠	(٢) المؤمن لديه (شركة التأمين)

الباب الثالث

أحكام التأمين الإجباري

من المسؤولية المدنية عن القتل الخطأ أو الإصابة البدنية

الخطأ

التي تلحق الأشخاص نتيجة حوادث السيارات

٢٢٣	مقدمة
٢٢٦	(س) هل يجوز للمضرور الجمع بين أكثر من تعويض ؟
٢٢٧	جواز الجمع بين مبلغ التأمين والتأمين على الأشخاص
٢٢٨	جواز الجمع بين مبلغ التأمين الإجباري ومبلغ خطر الطريق

الفصل الأول

وثيقة التأمين

قرار وزير المالية رقم ١٥٢/١٩٥٥ بتنفيذ حكم المادة الثانية من ق

٢٣٣	١٥٢ / ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري
-----	--

أحكام النقض في وثيقة التأمين ٢٤٢

الفصل الثاني

أركان التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات ٢٤٦

أولاً: المؤمن (شركة التأمين) ٢٤٦

ثانياً: (المؤمن له) (مالك السيارة أو طالب التأمين وكل شخص

رخص له المالك في قيادة السيارة) ٢٤٧

اختصاص السيارة

أولاً: التزام المؤمن بأداء التعويض إلى المضرور رغم عدم

مسؤولية (المؤمن له) ٢٥١

ثانياً: حالة رجوع المؤمن على (الغير) مرتكب الحادث أمام

فرضان :- ٢٥٢

(أ) حالة ما إذا كان المؤمن له مسئولاً مدنياً عن عمل مختلصي

السيارة ، وارتكب بها حادث أثناء أداء واجبات وظيفته لحساب

المؤمن له أو بسبب الوظيفة (م ١٧٤ مدني) ٢٥٣

(ب) حالة إذا كان السارق مسئولاً وحده عن الحادث دون المؤمن

له ٢٥٣

المسؤولية المدنية عن عمل وفعل الغير ٢٥٥

الأشخاص الذين يسأل (المؤمن له) عن أخطائهم ٢٥٥

بالنسبة للشخص الاعتباري المؤمن له ٢٥٦

الفصل الثالث

ما يشترط في الخطر المؤمن منه ٢٥٧

- ٢٥٧ ١- أداء الضرر (السيارة)
- ٢٥٨ ٢- الحادث
- ٢٥٨ ٣- مكان وقوع الحادث
- ٢٥٩ ٤- وقت وقوع الحادث

الفصل الرابع

- ٢٦١ ما يشترط في الخطر المؤمن عنه :
- ٢٦١ ١- أن يتعلق بوفاة أو إصابة تلحق بالغير من فعل السيارة .
- ٢٦١ ٢- الأضرار التي تلحق بممتلكات الغير .

الفصل الخامس

- ٢٦٢ شروط الخطر المتعلقة بشخص المضرور
- ٢٦٢ أولاً : المضرورون الذين يشملهم ضمان المؤمن .
- ٢٦٤ ثانياً : الأشخاص المستبعدون من التأمين .
- (س) ثار التساؤل بالنسبة (للسيارة النقل المقطورة) ، وكانت السيارة الجرار مؤمن عليها لدى إحدى شركات التأمين ، والمقطورة مؤمن عليها لدى إحدى شركات التأمين أخرى ، فأي الشركتين تلتزم بتغطية حادث السيارة ؟
- ٢٦٥ ٢٠٠٢/٦/٢٠

الفصل السادس

- عدم دستورية قصر آثار عقد التأمين بخصوص السيارات على (الغير) دون الركاب قضية ٢٢/٥٦ ق دستورية جلسة ٢٠٠٢/٦/٢٠
- ٢٦٧ عدم دستورية المادة الخامسة فقرة ١ ق ١٩٥٥/٦٥٢ التي كانت

	تجعل التأمين قاصراً فقط لصالح (الغير) وركاب السيارات غير
	الخاصة دون (عمالها) قضية ٢٥/١٠٩ ق دستورية جلسة
٢٧٨	٢٠٠٤/٤/٤
	أثر الحكم بعدم دستورية المادة الخامسة ق ١٩٥٥/٦٥٢ بشأن
٢٧٨	التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات . .
٢٨٠	ما لا يشمل نطاق قانون التأمين الإجباري من حيث الأشخاص . .

الفصل السابع

مدة التأمين

(المواد ٥ ، ٦ ق ٢٠٠٧/٧٢)

٢٨١	أولاً : مدة سريان التأمين
٢٨١	ثانياً : إلغاء التأمين

الفصل الثامن

آثار التأمين

٢٨٥	مقدمة
-----	-------

الالتزامات المترتبة على عقد التأمين :

٢٨٧	١- التزامات المؤمن له
٢٨٩	٢- التزامات المؤمن
٢٩١	<u>شروط التزام المؤمن بأداء مبلغ التعويض :</u>
٢٩٣	٣- دفع المؤمن تجاه المؤمن له
٢٩٥	٤- الدعوى المباشرة للمضرور

٢٩٧ <u>شروط قبولها :-</u>
٢٩٨	إقامة المضرور دعواه في مواجهة المؤمن والمؤمن له.....
٣٠٠	وقف تقادم سريان الدعوى المباشرة.....
٣٠١	<u>دفع شركة التأمين المؤمنة ضد المضرور :-</u>
٣٠١	أ) بالوفاء.....
٣٠٢	ب) بالمقاصة.....
٣٠٢	ج) بعدم التأمين.....
٣٠٢	د) بالتقادم.....
٣٠٥	٥- رجوع المؤمن على المؤمن له.....
٣٠٨	٦- رجوع المؤمن على الغير مرتكب الحادث.....
	أحكام النقض في حق (المؤمن له) في الرجوع على (المؤمن)
٣٠٨	بمقتضى (عقد التأمين)
	أحكام النقض في رجوع شركة التأمين المؤمنة على (الغير)
٣٠٨	بالتعويض
٣١٧	اساس رجوع المضرور بالتعويض المقضى به على شركة التأمين
٣١٧	دعوى المضرور قبل شركة التأمين.....
٣٢٣	أثر الحكم الجنائي النهائي على دعوى المضرور.....

الفصل التاسع

التأمين التكميلي

	حالات رجوع المؤمن له على المؤمن بتعويضه عن تلفيات سيارته
٣٢٧	أثناء فترة التأمين التكميلي

٣٢٨	ما يخرج من نطاق التغطية التأمينية ؟
	إذا قضي ببراءة السائق من تهمة القتل أو الإصابة الخطأ هل
٣٣٠	يجوز للمضرور طلب التعويض من مالك السيارة ؟
٣٣١	أحكام النقض في التعويض عن إتلاف سيارة
	أحكام النقض في استرداد المؤمن (شركة التأمين) التعويض من
٣٣٨	مالك السيارة ؟
٣٤٠	أحكام النقض في التأمين الإجباري عن حوادث السيارة
٣٥٠	- قرار وزاري ٨٨/٢٦
٣٥٢	- قرار وزاري ٨٨/٨
٣٥٤	- قرار وزاري ١٩٨٨/٣٥٠
٣٥٦	جدول تعريف أسعار التأمين الإجباري

صيغ الدعاوى التعويضية

	١- صيغة دعوى تعويض عن حوادث السيارات من المضرور
٣٦٧	ضد / المتهم المسئول وشركة التأمين
٣٧١	٢- صيغة أخرى عن دعوى تعويض ضد شركة التأمين
٣٧٣	٣- صيغة دعوى تعويض عن إتلاف سيارة
٣٧٥	٤- صيغة دعوى تعويض عن جنحة قتل خطأ
٣٧٨	٥- صيغة أخرى لدعوى تعويض عن جنحة قتل خطأ
٣٨١	٦- صيغة دعوى تعويض عن عمل غير مشروع

مقارنة

بين قانوني التعويض عن حوادث السيارات

والفصل الثالث من القانون المدني الخاص بعقد التأمين

٣٨٣

المواد من ٧٤٧ - ٧٧١ مدني

القوانين التي تحكم

٤٠٠

التأمين الإجباري عن حوادث السيارات

٤٠١

١- قانون ١٩٥٥/٦٥٢

٤١٢

٢- المذكرة الإيضاحية للقانون ١٩٥٥/٦٥٢

٤١٩

٣- قانون ٢٠٠٧/٧٢ الذي حل محل القانون السابق.....

٤٣٤

٤- قانون رقم ١٩٨١/١٠ بالرقابة والإشراف على التأمين بمصر

٥- القانون المدني المصري الفصل الثالث المواد ٧٤٧-٧٧١

٥٠٠

مدني وقد سبق ذكره بأعلاه

٥٠٩

مراجع الكتاب.....

٥١٣

كتب منشورة للمؤلف.....

٥١٦

فهرس الكتاب.....

تم بحمد الله وتوفيقه

المؤلف

إمضاء



Bibliotheca Alexandrina



0658591